أزمة منظمة التحرير الفلسطينية: العوامل البنيوية والأوضاع الراهنة

عبد الالّه بلقزيز

كاتب مغربي مهتم
بقضايا الشرق الأوسط.

الأزمة الحادة التي تعرضت لها منظمة التحرير الفلسطينية منذ خروجها من بيروت وبداية حركة التمرد في البقاع، تضعها ـ ولأول مرة ـ أمام منعطف سياسي وتنظيمي خطير لا تزال آثاره تتفاعل على صعيد خياراتها السياسية وعلى صعيد بنيتها التنظيمية وعلاقاتها بالمحيط الجماهيري في مناطق الاحتلال واللجوء: بل إن هذه الآثار تخطت الوضع الفلسطيني لتشمل الساحة العربية برمّتها، ولتحدث ارتباكاً سياسياً ملحوظاً في الصف الوطني العربي العريض.

لم تخرج منظمة التحرير الفلسطينية ولا حركة التحرر الوطني العربية من هذا الامتحان بأي مكسب يذكر. فالذين رفعوا مطالب الاصلاح ومارسوا بروح انقلابية صرف، وهجروا كل مبادىء الصراع الديمقراطي التي تعارفت عليها الحركات الوطنية على امتداد العالم، لم يكسبوا شيئاً من حركتهم، ولم تكن حصيلة ثلاث سنوات من «ثورتهم»، بحجم الأهداف التي رسموها وهم يعلنون بيانهم الأول. أما الذين «استبشروا خيراً» بهذا التمرد ورأوا في قيامه المدخل الأمثل لتصفية الجيوب المعارضة وتشذيب المنظمة من عثراتها «المتطرفة» التي «فرضت» عليها بنتيجة «ديكتاتورية الأقلية»، وبنتيجة «الديمقراطية الفتحوية المفرطة والمتسامحة» مع من هم على «هامش» التأثير، والذين رأوا فيه، أيضاً، سبباً كافياً لفرض لون من ألوان السياسة على منظمة التحرير، يجدون أنفسهم أضعف من قبل فيما يضيّق عليهم الخناق من جرّاء الضغوط والابتزازات الرجعية وتشدّد وصلافة السياسة الأمريكية التي فتحوا على عالمها نافذة كادت تغلق عليهم الباب. وأمام هذا الطريق المسدود الذي دُفعت واندفعت اليه أطراف الخلاف في الساحة الفلسطينية، ومن ركبوا موكبهم من الحلفاء على صعيد الحركة الوطنية العربية، لم تتلق الساحة الفلسطينية إلّا خسارات صافية هددت، جدّياً، بشطب البقية الباقية من المكاسب التي حققتها منذ منتصف عقد الستينات والتي كان لها، بحق، أبلغ الأثر في بعث الشخصية الوطنية المستقلة للشعب الفلسطيني وحمايتها من التذويب والتبديد والإلحاق.

من المحقق أن حرب لبنان صيف العام ١٩٨٢ كانت عاملاً من عوامل الأزمة في منظمة التحرير الفلسطينية بفعل الشروخ التي أوقعتها في بنيتها التنظيمية، وبفعل الاقتلاع الذي أحدثه الاجتياح للآلة القتالية وللمؤسسات السياسية الفلسطينية، ثم بنتيجة الردّ السياسي الباهت والسطحي الذي قدمته

الحـركة الوطنية الفلسطينية على حدثي الاجتياح والخروج وآثارهما الفلسطينية المزلزلة، والذي جاء يضعهما في سياق القوانين الاعتيادية التي حكمت الصراع العربي والفلسطيني ـ الاسرائيلي، مثلما جاء يستبعـد ـ بالاستتبـاع ـ الرأي القـائـل بأن حرب بيروت اختتمت مرحلة كاملة من العمـل الوطني الفلسطيني بالمعادلات التي أرساها بعد هزيمة ١٩٦٧، وشكلت الفضاء الرئيسي الجغرافي والسياسي لحركته. ومن المحقق أن الأزمة ما كانت لتأخذ هذا الشكل الحاد من الانفجار لولا حدث الاجتياح وما أعقبه من انسحاب لقوات الثورة، طالما أن منظمة التحرير استطاعت أن تستوعب ـ على الساحة اللبنانية ـ معظم أزماتها وأن توفّر لها المخارج المطلوبة دون أن تشكل لها هذه عبئاً على العمل الوطني الفلسطيني أو عقبات على طريق حركته الطبيعية، وهو ما يعني ـ في سياق آخر ـ أن وجودها في لبنان كان يزخمها سياسة وتنظيماً وقراراً وطنياً مستقلاً بعوامل القوة وبأسباب القدرة على معالجة مشكلاتها الداخلية؛ بل ان شعارات المعارضة الفتحوية كانت تشير الى سياسات ومواقف جاء معظمها بعد حدث الحرب (الانسحاب، تشتيت قوى الثورة على الأقطار العربية، قرارات العزل والتعيـين، العلاقة مع الأردن، العلاقة مع مصر، الموقف من مشروع ريغن، مؤتمر فاس... الخ)، أما الحديث عن غياب الديمقراطية الداخليـة والاستئثـار بالقـرار والترهّل التنظيمي والبيروقراطية والتسيّب المالي والموالاة وما إليها من أوضاع، تنحدر من فترة وجود الثورة في لبنان، فهي، وإن كانت في صلب مآخذ المعارضة وانتقاداتها إلا أنها، لم تظهر الى السطح ـ وبالشكل العنيف الذي ظهرت به، الاّ بعد الانسحاب من بيروت مما يعني أنها هي أيضاً من النتائج المباشرة لحرب لبنان.

بيد أن هذه العلاقة الحديثة بين الأزمة وبين الخروج الفلسطيني لا يجوز أن تصبح ستاراً يخفي آليات أخرى مؤثرة بل مقررة، ويتوقف التقدم في فهم معضلات الثورة الفلسطينية على مقاربتها مقاربة صحيحة وبكامل الجدية والحزم المطلوبين في هذا المجال. وهنا يجدر بنا أن نشير الى عطب من أعطاب الفكر السياسي الفلسطيني الذي قرأ حدث الخروج من بيروت بدلالاته ومعانيه الفلسطينية، ويتلخص هذا العطب في أن ذلك الفكر ظل بعيداً عن الامساك بالعناصر البنيوية الأصلية في أزمة الحركة الوطنية الفلسطينية فيما ظل، على النقيض من هذا، يساجل على هامشها، في نتائج ومظاهر الأزمة لا في الأزمة ذاتها: مقدمات وعناصر تركيب. ولم تكن حصيلة اجاباته السياسية والنظرية عن زلزال لبنان سوى وثائق ومقدرات المجلس الوطني الفلسطيني السادس عشر.

ونحن نعتقـد أن أي مقـاربـة لأوضـاع الساحة الوطنية الفلسطينية تتوخى جلاء مشكلاتها، لا تستقيم الا بمقدار ما تكون مشدودة الى موضوعها المركزي: الاشكالية الأصلية للثورة. وهي هنا ـ استـطراداً ـ الاشكالية التي تتجاوز المعضلات الراهنة التي تحيط بـ «منظمة التحرير الفلسطينية» وتستوعبها، بل نحن لا نستطيع أن نرى هذه المعضلات الا من زاوية كونها آثاراً لتلك، ونحن في سعينا الى تلك المقاربة سنكون مدفوعين ـ أولاً ـ الى تشخيص الوضع الفلسطيني بعد بيروت والأزمات الحادة التي عصفت به، وقراءة المسار الذي قطعه هذا الوضع وهو يراوح بين اتجاهات متعارضة ومتنافرة والآفاق التي تفتحها بعض عناصر هذا الوضع على طريق تحصينه من خطر السقوط المدوي، قبل أن نعرّج على قراءة أخرى تحاول أن تتلمس الأزمة في عناصرها البنيوية المنحدرة من نمط تركيب الحركة الوطنية الفلسطينية ومن الشرط العربي الذي أجبرت على العمل ضمن أحكامه.

١ ـ في النتائج السياسية لحرب لبنان

لم يكن حدث حرب لبنـان، بالنـظر الى النتـائج التي خلفّها سياسياً وعسكرياً، على الساحة

الفلسطينية، حدثاً عادياً يندرج ضعف سياق المعطيات المتكررة للصراع العربي ـ الاسرائيلي وفي مجرى موازين قواه، بل شكّل تطوراً نوعياً في اطار هذا الصراع أتى يعيد العملية الوطنية الفلسطينية الى فترة ما قبل تمركزها السياسي والمسلّح في لبنان في نهاية الستينات. لم تكن النتائج السلبية لهذه الحرب ممثلة في تفاقم اختلال ميزان قوى الصراع العربي ـ الاسرائيلي واشتداد الهجوم الأمريكي ـ الصهيوني في امتداده، ولا في الضعف الكبير الذي لحق البنية العسكرية لمنظمة التحرير ولا في خسارتها لمجرد موقع سياسي ـ قتالي ـ اعلامي من مواقعها فحسب، بل تمثل فوق كل هذا في خسارتها «الموقع المسلح السياسي المستقل الوحيد من نوعه الذي أتيح لتلك الثورة أن تبنيه خلال مسيرتها»[1]. فطوال ما يزيد عن العقد، تمكنت الثورة الفلسطينية من تثبيت وجودها السياسي والعسكري في لبنان في ظل انقسام أهلي لبناني عميق، وفي ظل علاقة تحالف فريدة مع الحركة الوطنية اللبنانية. وفي امتداد واقع الاستقرار الذي عرفته الآلة العسكرية ـ السياسية للثورة، تمكنت منظمة التحرير الفلسطينية من الخروج نسبياً من معادلات المحيط العربي في صياغة الموقف السياسي ـ القتالي الذي تريد، وفي زخم التناقض العربي ـ الصهيوني بالمحتوى الصدامي الذي جعل الساحة اللبنانية عقدة تناقضات المنطقة ونقطة الزج بقوى الصراع العربي ـ الاسرائيلي ذاك. ولأن هذا الموقع سمح لها بامتلاك قرار وطني مستقل ـ وأحياناً ضاغط على أطراف الصراع ـ فقد استطاعت أن تحقق عليه مجمل مكتسباتها السياسية والعسكرية والاعلامية التي نصبتها في أعين الرأي العام العربي والدولي ممثلاً شرعياً ووحيداً للشعب الفلسطيني ومخاطباً وحيداً في كل ما يتصل بشؤونه؛ فضلاً عن أن هذا الموقع أتاح لـ «منظمة التحرير الفلسطينية» أن تظل عقبة منيعة في وجه اكتمال أهداف الهجوم الأمريكي ـ الاسرائيلي في المنطقة، بخاصة بعد إقدام رأس النظام المصري على زيارة القدس المحتلة وتوقيع اتفاقيات كامب ديفيد وخروج مصر من دائرة المواجهة والاختلال الحادّ الذي عرفه ميزان القوى عقب ذلك كله؛ ومكّنها من أن تدير سياسياً عملية مواجهة وطنية مديدة لمفاعيل الاتفاق في مناطق الاحتلال وفي لبنان، ومن أن تنظم عملية محاصرة لنهج كامب ديفيد على الساحة العربية. وما كان لوثائق مؤتمر القمة العربي في بغداد ولا لنشوء محور أقطار التصدي والصمود أن يكونا لولا الدور السياسي النشط والوازن الذي قامت به منظمة التحرير الفلسطينية والذي كان للموقع اللبناني، بما أتاحه لها من سلطة واسعة، الفضل الأكبر في قيامه.

أمام هذه الصورة الموجزة جدّاً والتي ترسم الأهمية الاستثنائية التي يكتسيها لبنان كموقع فريد للثورة ومتحرر نسبياً من ضغط قوانين الوضع العربي، بل أمام واقع التلازم الذي نشأ موضوعياً بين منظمة التحرير الفلسطينية وتراثها السياسي ـ العسكري الحديث، وبين الموقع اللبناني وهوامشه الواسعة، نستطيع أن نتبين ـ حقاً، حجم الخسارة التي منيت بها الحركة الوطنية الفلسطينية في الحرب. فحين غادرت الثورة بيروت، لم تكن تغادر مدينة أو موقعاً أو حتى عاصمة لها، انما كانت تغادر مرحلة كاملة بنتها على أرض لبنان في ظل قوانين استثنائية. وهي ليست صورة عدمية يائسة تيئيسية، بل هي صورة واقعية تستحث الفكر المناضل على التفكير، ثم ماذا يجدينا اخفاء الحقائق والتعامي عنها، فيما هي تتوالى صاعقة وتهدد بجرف ما تبقى من مراحل العطاء. وما تبقى كان منظمة التحرير ممثلاً شرعياً ووحيداً للشعب الفلسطيني وبرنامجها الوطني بمطلب حق تقرير المصير وبناء الدولة الوطنية المستقلة ووحدتها الوطنية وإرادتها في معاكسة حقائق الحرب وفي تحويل الهزيمة الى انتصار، وما تبقى كان علاقتها بالحركة الوطنية اللبنانية وبحركة التحرر العربية وحلفائها على الصعيد العالمي. فكيف عالجت

---

(١) محسن ابراهيم، **آفاق العمل الوطني** (بيروت: [بيروت المساء]، ١٩٨٤،) ص ١٣٩.

الثورة بمختلف أطرافها ما تبقى لها، وماذا فعلت لحمايته من أخطار الاندثار وحتى لا تصيبه، هو أيضاً، نتائج الحرب؟

أ ـ المجلس الوطني الفلسطيني: بين الرد على تحدي الحرب والانتساب الى البرنامج العربي الرسمي

التأم المجلس الوطني بعد اشكالات داخلية في منتصف شباط/فبراير ١٩٨٣ كي يجيب عن مرحلة ما بعد بيروت. بيد أن الهاجس الذي كان يحكم التحضير له هو هاجس الوحدة الوطنية: هل تجتاز الامتحان بصلابة أم تنتكس؟. وإذا كان التمثيل الفلسطيني في المجلس، وكذلك المقررات الصادرة عن هذا الأخير أتت لتقدم جواباً ايجابياً عن مشكلة وحدة منظمة التحرير الفلسطينية إلّا أنها ببروزها على سطح الاهتمام، طغت على المشكلات الرئيسية التي كان على المؤتمر معالجتها بطريقة متميزة ومتمايزة. حين نشير الى هذه المفارقة، لا ننتقص من أهمية موضوع وحدة منظمة التحرير، ولكننا نرى هذه الوحدة تتحقق وتتحصن بمقدار ما تكون مسنودة بمعالجة سياسية شاملة لأزمة الحركة الوطنية الفلسطينية. أما أن يكون المطلوب هو الانتصار اعلامياً، وحتى سياسياً، بإثبات أن أهداف الغزو في شق الثورة وإسقاطها قد فشلت وأن تحقيق برنامج الاجماع الوطني قد دفنها، فيما لا يطرح السؤال عن حجم التنازلات التي قدمها المجلس الوطني سياسياً، وعن نقاط تمايزه المفترضة عن البرامج المطروحة للتسويق، وعن مدى أمانته للبرنامج الوطني المرحلي لمنظمة التحرير (ناهيك عن الميثاق الوطني)، فإذا كان المطلوب هو هذا اللون من الانتصار، فمن المحق القول انه انتصار منقوص؛ فلا هو قادر على احداث تعديل جدي في نتائج الحرب لمصلحة نموّ العملية الوطنية الفلسطينية، ولا هو قادر على تنمية شروط تعزيز الوحدة الوطنية، بل ولا هو قادر حتى على حمايتها من التصدع؛ وليس أكثر دلالة على هذا من أنه كيف وقع المحذور وفرضت رياح الانقسام نفسها على تيار الوحدة، لم تقدم وثائق المجلس الوطني مادة دسمة لمعالجة مشكلة الوحدة الوطنية معالجة فعالة.

لم تكن الحصيلة السياسية الاجمالية لدورة المجلس الوطني الفلسطيني، السادس عشر، سوى المزيد من التقدم في نهج سياسة التعاطي الايجابي مع البرنامج العربي الرسمي لحلّ قضايا الصراع العربي ـ الصهيوني والذي قطع مساراً انحدارياً متدحرجاً من برنامج مواجهة الى برنامج «سلام». ان سياسة الانضمام الاختياري لمحصلة السياسة العربية والتي انتهجتها أطراف الساحة الفلسطينية، لم تعكس العجز والقصور عن مجابهة جادة لأزمة الحركة الوطنية الفلسطينية أو الاخفاق في صوغ الرد السياسي البرنامجي على مرحلة ما بعد بيروت فقط، بل أتت تضيف الى هذه الأزمة الأصلية، التي زادت مظاهرها تفاقماً بعد الحرب، عناوين مجددة ستشكل، بلا مبالغة، الحاضنة السياسية لمختلف الميول السياسية المراهنة على تسوية ممكنة، والمستندة في مراهناتها الى قوة ما مفترضة لـ «مشروع السلام العربي» ونقاط تقاطعه مع المقترحات السوفياتية والى ما اعتبرته نصراً سياسياً فلسطينياً على المغامرة العسكرية الاسرائيلية، مثلما ستشكل منطلق التنازلات المتوالية التي أقدمت عليها السياسة الرسمية لمنظمة التحرير الفلسطينية والتي كان مطافها الأخير «اتفاق عمان» ونتائجه المدمرة، وهي المقدمات التي يتشارك جميع فرقاء الساحة الفلسطينية مسؤولية تشريعها وإقرارها بالنظر الى التصديق الاجماعي على «برنامج الحد الأدنى» الذي يعلن ـ بالنصوص ـ تعايشه الطوعي مع الموقف السياسي العربي الرسمي. وفي معرض هذا الحكم الذي نطلقه هنا، ألا يحق لنا أيضاً أن نعيّن مقدمات «اتفاق عمان» في الفقرة المتعلقة بالعلاقة الكونفدرالية كما جاءت في بيان المجلس الوطني السادس عشر؟ وألا

يحق لنا أن نشير بأصابع الاتهام الى سياسة العلاقة الملتبسة بمصر النظام[٢] ـ كما عكستها النصوص ـ في تهيئة مناخ مغامرة الزيارة الى القاهرة؟... وقس على ذلك مما يندرج بالجملة في باب سياسة النفس القصير.

لماذا تداعت السياسة الفلسطينية الى حدّ اعلان الصلح مع الوضع العربي الرسمي الذي غاب كلية عن حرب لبنان عام ١٩٨٢ ونجح في استيعاب نتائجها الفلسطينية؟

من المؤكد أن هذه «النهاية» للوعي السياسي الفلسطيني ـ كما يعبّر عن نفسه من خلال سياسات منظمة التحرير الفلسطينية ـ هي من حصيلة سياسة تنحدر من حرب تشرين الثاني/أكتوبر ١٩٧٣ واشتداد وطأة الاستهلاك السياسي لموضوعة «التسوية»، والأوهام الضخمة التي قادت اليها سواء من قبل أطراف الرفض أم أطراف القبول في أكبر وأعنف سجال عرفه الفكر السياسي الفلسطيني الحديث. غير أننا سنقصر جوابنا هنا على مرحلة محددة هي تلك التي تفصل بين حرب لبنان صيف عام ١٩٨٢ وانعقاد المجلس الوطني السادس عشر، في الجزائر (شباط/فبراير ١٩٨٣) على أن نفصّل القول ـ لاحقاً ـ في موضوع «التسوية» كما جاءت تكشف عنه تطورات الوضع الفلسطيني عقب حرب عام ١٩٧٣ حينما سنعرج على مشكلة العوامل البنيوية في أزمة الثورة الفلسطينية.

لقد انعقد هذا الصلح بنتيجة سيطرة وهم إمكان تحويل منظمة التحرير الفلسطينية للتعاطف الدولي معها خلال الحصار، الى ورقة مادية مؤثرة وضاغطة في اتجاه انتزاع اعتراف ما بالحقوق الوطنية للشعب الفلسطيني، وكان واضحاً منذ البداية أن الرهان في مثل هذا الاعتراف ينعقد على تبدل أو تغير في الموقف الأمريكي وخصوصاً من منظمة التحرير. بيد أن هذا الوهم كان معرضاً للتشويش أيضاً كلما كان على منظمة التحرير الفلسطينية أن تلاحظ بجلاء الانقلاب الكبير الذي أحدثته الحرب في ميزان القوى الاقليمي، وما لازمه من تشدد اسرائيلي. وكذلك مخاطر صعود جهات عربية مسرح تمثيل سكان الضفة والقطاع وتقرير مصيرهما في نطاق «تسوية» تستبعد المنظمة، مستغلة وضعها السياسي والعسكري الناشىء بعد بيروت. وبدل أن يشكل هذا التشويش مناسبة ثمينة لتقويم ومراجعة الحسابات السياسية الخاسرة والمرتبكة لـ «منظمة التحرير الفلسطينية»، قاد، على العكس من ذلك، الى مضاعفة الركض الفلسطيني للحاق بلعبة الترتيب التي تشهدها المنطقة التي تقودها الادارة الامريكية على قاعدة «مشروع ريغن». غير أن أطرافاً فلسطينية أخرى لم تكن تبني حساب «التسوية» على هذه العناصر، إذ كانت تراهن على فشل ذريع لمثل هذه «التسوية» معطوف على مراهنة حادة على دور سوفياتي نشط في اتجاه فرض «تسوية» متوازنة على قاعدة «المؤتمر الدولي». غير أن ما غاب عن الاتجاهين معاً هو أن سياسة الاعتدال والاشارات الايحائية الى أمريكا ومد الجسور نحو عرب تسويتها من جهة، لا تعطي أيّا من هذه الحقوق المفترضة في ظل اختلال فادح في علاقات القوة لصالح المحور المعادي، بل إن هذا الأخير الذي يرعى حلاً استسلامياً للصراع العربي ـ الصهيوني لا يطلب أقلّ من شطب الشعب الفلسطيني وقضيته الوطنية ومنظمة التحرير الفلسطينية من المعادلة «الشرق ـ أوسطية»، مما يكشف عقم المراهنة على موطىء قدم في جغرافيا «التسوية» الأمريكية وخواء سياسة الاعتدال والمرونة التي تسقط ضحية أوهام «حذاقتها» و«حيويتها» و«واقعيتها» (المقلوبة). مثلما أن سياسة المراهنة على دور سوفياتي متوازن وقادر على لجم الاندفاعة الامريكية وتحصين موقع منظمة التحرير في معادلة المنطقة.

---

(٢) انظر البيان الصادر عن الدورة ١٦ للمجلس الوطني الفلسطيني.

من جهة ثانية، تنسى أن هذا الدور المفترض مستعص على التحقق في الوضع الراهن طالما هو يفتقد ركائزه وبواباته العربية، مما يجعل الموقف السوفياتي من «المؤتمر الدولي» «أقرب الى دائرة المبدئية منه الى مدار الحركة القادرة على التأثير الملموس في المسار الاجمالي الذي تسلكه احداث المنطقة راهناً»[٣]. ومع هذا التعارض الفلسطيني الداخلي في بناء مفهوم التسوية ورؤية قواه واتجاهاته، يظل الذي يربط الجميع هو وهم إمكان قيام «تسوية»، فيما يندفع هذا الجميع الى البحث عن مرتكزات رؤيته لهذه «التسوية» في بنود البرنامج السياسي العربي الرسمي بما هو، في التحديد الأخير، برنامج سلام لا برنامج مواجهة.

وإذا كان يجوز القول بأن منظمة التحرير خرجت من امتحان الوحدة الوطنية في المجلس الوطني بما يحصن هذه الوحدة مؤقتاً من خطر التصدع، وبما يغلّب نهج الاحتكام الى الحوار الديمقراطي لحلّ القضايا الخلافية في اطار المؤسسات الشرعية على ما عداه من أساليب. إلا أن الحقيقة ـ ومعها الوقائع الميدانية التي تلت انعقاد المجلس ـ تقتضينا القول ان هذا المكسب كان مجرداً وعارياً ومفتقراً الى الوعاء السياسي الذي يحميه من خطر الانتكاس، ويكدسه واحداً من العناصر الرئيسية في هيكلية الحركة الوطنية الفلسطينية. إذ سرعان ما صارت السياسة، كما تكرست في المجلس ـ بالتباساتها ومراهناتها ـ المدخل الأمثل لإصابة الوحدة الوطنية في الصميم. هكذا وعلى قاعدة سياسة «الحد الأدنى» تلك، انعطفت الحركة الفلسطينية في ممارساتها الى نهج سبيل الارتداد بالثورة الى الوراء، ففيما كانت أطراف تفتح طريق التعاطي الايجابي مع أطراف «الحل الأمريكي» في الساحة العربية متسلحة بنصوص المجلس الوطني والتباساتها الواضحة، وفيما هي تتداعى سياسياً مع تداعي قوى «السلام العربي» لتطعن البرنامج الوطني المرحلي في القلب؛ كانت أطراف أخرى تقود بالتدريج عملية انشقاق سياسي ومسلح عن منظمة التحرير الفلسطينية وتضرب وحدة وتماسك قوى الثورة وتعود بالقضية الفلسطينية الى طور الوصاية العربية المباشرة. هكذا سيتشارك الجميع، مرة أخرى، في الانتقال بالأزمة الى طور الاستعصاء على «أي» مخرج.

ب ـ الانشقاق ونتائجه السياسية

جاء تمرد مجموعة من الضباط في حركة فتح ليشكل الشرارة الأولى لانطلاق حركة انشقاقية سياسية ومسلحة عن حركة فتح، امتدت في الزمان والمكان لتفرض أحكامها الانقسامية والتقسيمية على مجموع الوضع الفلسطيني التنظيمي والسياسي، ولتنال بنتائجها المدمرة من هيبة ومكانة منظمة التحرير عربياً وعالمياً، ولتكشف البنية الداخلية للثورة أمام مختلف التدخلات الخارجية، ثم لتطلق سيرورة انحدار مروع للسياسة الفلسطينية إزاء قضيتها الوطنية. ويمكن القول اجمالاً انها مثلت أكثر الظواهر التي أفرزتها حرب لبنان سلبية، بالنظر الى النتائج الكارثية التي قادت إليها والتي ليس بخاف أن الوضع الفلسطيني ـ الخارج لتوّه من حرب كبيرة ـ كان في غنى عنها وهو المدفوع بحكم الضرورة الى مهمات ترميم ما تصدّع، وفتح ملف العمل الوطني مجدداً بطريقة تراجع تاريخه الحديث (وفي لبنان أساساً) مراجعة شاملة يتعرف في ضوئها على المسالك المطلوبة لاستمرار الكفاح الوطني الفلسطيني.

ما هي، بايجاز، المراحل التي قطعها الوضع الفلسطيني وهو يعيش العملية الجراحية الانقسامية؟ وما هي الآثار الاجمالية لهذه الأخيرة في ايصال ذلك الوضع الى طور الأزمة المركبة؟ ثم ما حجم مساهمة

---

(٣) محسن ابراهيم، «عن مصطلح المؤتمر الدولي لحل أزمة الشرق الأوسط،» **بيروت المساء**، العدد ١٣٠ (١٣ ـ ٢٤ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٤)، ص ١٦ ـ ١٧.

أطراف الساحة الوطنية الفلسطينية في وضع تحصينات سياسية وتنظيمية أمام هذا الانحدار المريع في جسم الثورة ومنظمة التحرير؟

(١) انطلقت حركة التمرد بشعارات بدت للوهلة الأولى وكأنها نجحت في إطلاق وتوليد حركة التفاف ـ يتسع بالتدريج ـ حول مطالب الاصلاح التي مسّت قضايا تنظيمية وسياسية حساسة. هكذا جاء مطلب القيادة الجماعية ووضع حدّ للاستئثار الفردي بالقرار ودوس المؤسسات، وإصلاح الأوضاع المالية وإعلان موقف مبدئي ثابت من مشاريع التسوية، يعطي لحركة التمرد زخماً كبيراً شهدت معه طور صعودها السياسي وامتدادها في الكثير من الأوساط الفتحوية العسكرية والسياسية والفكرية، مثلما عاشت معه وقائع دعم مباشر من هنا، وتفهم لمطالبها من هناك، في مجموع الساحة الفلسطينية و ـ امتداداً ـ العربية. و«لم» يكن يبدو، لفترة، أن هذه الحركة كانت تتجه نحو مغادرة مطالبها الاصلاحية لتسلك نهج الانشقاق وبأسلوب مسلح مكشوف. ولذلك، كانت أصداء شعاراتها تتردد في غير وسط فلسطيني وعربي لتخلق حالة من «الوعي» بالأزمة الذاتية التي تنخر مؤسسات الثورة، ولتضع حركة الاحتجاج تلك في عداد الظاهرات السياسية التقويمية التي ينبغي على الوضع الفلسطيني أن يفتحها وأن ينفتح عليها حتى يصبح أهلاً لتخطي أزماته العاصفة!

وللحقيقة نقول: إن حركة التمرد تلك، لم تكن تستطيع استثمار وضعها الامتيازي (أمام أعين الحلفاء الفلسطينيين والعرب) بتحويل مطالبها وشعاراتها الاصلاحية الى برنامج عمل يتسع لصيغ برنامجية وطنية أخرى، والضغط، ديمقراطياً وشعبياً، لانتزاع مكاسب سياسية وتنظيمية، إلّا لأنها كانت تتجه ـ موضوعياً ـ نحو الانفصال عن المؤسسات الشرعية التي بنتها الثورة والشعب الفلسطيني منذ صعود فصائل المقاومة الى منظمة التحرير، كما والانفصال ـ استتباعاً ـ عن مجموع المكتسبات الوطنية التي تحققت في ظل قيادة تلك المؤسسات للكفاح الوطني وتمثيلها الشخصية الوطنية للشعب الفلسطيني.

(٢) خطا الانشقاق أولى خطواته على أرض البقاع صيف العام ١٩٨٣، بعد انسداد آفاق كل حل سياسي ديمقراطي يحقق مطالب الاصلاح ويصون وحدة الثورة. وبعيداً عن أي تحقيق في مسؤولية من أطلق الرصاصة الاولى على الحلّ السياسي الذي كانت نذره تلوح في أجواء اللقاءات الفلسطينية الداخلية، وفي سياق وساطات أطراف وطنية عربية ذات تأثير (اليمن الديمقراطية مثلاً)، نستند في إصدار حكم تعبير الانشقاق على الطرف الفتحاوي المعارض، الى جملة الوقائع الميدانية التي توالت فصولاً دموية في ساحة الصراع الفلسطيني، وأتت تشير الى الانقلاب الذي بدأت تشهده حركة الضباط تلك على الصعيد البرنامجي من حركة سياسية معارضة ومسلحة بحزمة من الشعارات والمطالب الاصلاحية، وكذلك بالدعوة الدؤوبة الى حل القضايا الخلافية بالاسلوب الديمقراطي وعبر مؤتمر حركي (خامس) لـ «فتح»، الى حركة سياسية ـ عسكرية تبتلع بالحديد والنار وبأساليب الدهم والسّطو والاحتجاز والقمع ـ التي مارستها جميعها ـ كل مطالبها، وتعلن عن نفسها ـ وبلا مساحيق شعارية ـ حركة انقلابية انشقاقية مغامرة وقصيرة النفس لم تكن اصلاحيتها و«ثوريتها» و«وحدويتها» تندرج في خانة الموقف المبدئي الأصلي، بل كانت محض وسيلة لكسب التأييد بما يسمح لها بإكساب المصداقية لفعلها الميداني، وبما يهيىء الوضع الحركي الفتحاوي لتقبل عملية فرز حاسمة يكون من أهدافها أن تحشر القيادة الرسمية في أضيق زاوية.

هذه الصورة التي نرسمها ـ بالاجمال ـ لعملية التحول التي شهدها الانشقاق برنامجياً وعلى

صعيد الممارسة، لم تكن الا المحطة الأولى التي رسا عليها في البقاع وبعد أن بدأ الاقتتال يأكل في اللحم الفلسطيني ما شاءت له الحسابات الانقلابية. أما التطورات اللاحقة فكانت أسوأ بكثير، لكنها أمعنت في كشف الأهداف الأصلية لحركة التمرد، ولعل حرب طرابلس عام ١٩٨٣ عددت الكثير من الحقائق: **أولاها** أن الانشقاق لم يكن مدفوعاً بسياساته ومدافعه لاسقاط رأس عرفات أو القيادة الفلسطينية ككل فحسب، بل كان يتحرك في سياق برنامج أشمل كان يضع ضمن اهدافه اخراج قوات الثورة من لبنان، وهو ما يضعه ـ موضوعياً ـ في موضع الطرف المنوط به دور استكمال تنفيذ حلقات اقتلاع المقاومة من لبنان والتي دشنت صيف العام ١٩٨٢. وليس أبلغ دلالة على ذلك أن يكون اخراج «قوات عرفات» من طرابلس أكثر شروط الانشقاق تشدداً في معالجة ذيول حرب مخيمات الشمال، وهو التشدد الذي عكسته انذارات الانشقاق المتكررة لتلك القوات، واجازته الأطراف الدولية حق الاشراف على انسحابها (تماماً كما حصل في بيروت)؛ ثم ليس أبلغ دلالة أيضاً أن يحصل كل هذا فيما اسرائيل تحاصر طرابلس بحراً وتقصف قواعد وتجمعات «القيادة اليمينية»، وتشارك في «الانتفاضة» ضدها!؟. **وثانيتها** أن المجازر الدموية البشعةالتي ارتكبت في حق مخيمي «البدّاوي» و«نهر البارد»، لم تكن لتكون الممرّ الاجباري لاسقاط رأس عرفات، ولا الثمن المفروض دفعه لتصحيح مسار العمل الوطني الفلسطيني، ولا الطريق الوحيدة «لتحرير فلسطين» كما يدّعي الانشقاق، بل كانت تنطوي على دلالة خاصة حيال مستقبل الوجود الفلسطيني المدني في لبنان، لم تلبث تطورات الوضع اللبناني وحسابات فرقائه أن كشفت عن محمولاتها وبخاصة بعد معارك صيدا (ربيع عام ١٩٨٥) وحرب المخيمات (صيف عام ١٩٨٥). وبالجملة، لقد كان للجرائم التي اقترفت في مخيمات الشمال أن فضحت شعارات «الاصلاحيين» ووضعت فصْلاً ختامياً لـ «نقـاوتهم» «الثورية». **وثالثتها** أن البنية التحتية لمنظمة التحرير الفلسطينية، التي فشلت أمريكا واسرائيل في تدميرها كلية، والتي كانت لا تزال تتمتع ببعض العافية، وتسمح للثورة ببعض القوة والتأثير في الساحة اللبنانية والاقليمية، ظلت موضع استهداف، ولا يقع الانقسام في منظمة التحرير الفلسطينية إلّا موقع الانطلاق نحو ما هو أعظم.

لقـد كان لهـذا الفصل الدموي الرهيب الذي عاشته الساحة الفلسطينية بين بعلبك والهرمل وطرابلس، نتائج تدميرية على صعيد مجموع الوضع الفلسطيني، اذ لم تعد الساحة الفتحوية هي مسرح الخلاف، بل امتدّ هذا ليفرض أحكامه على مجموع قوى الثورة ومنظمة التحرير وليرسي ويكرس الانقسام في أطرهـا التنـظيميـة. هكذا، وفي ظل هذا الانقسام نشطت حركة التمحور الفلسطيني ـ على تباين منطلقاتها وأهدافها ـ ونشطت معها، ووراءها، مختلف الاختراقات السياسية، وباتت مكتسبات الثورة في مهب الريح. بيد أن هذا، لم يكن المطاف الأخير، إذ تبين أن المغامرة العسكرية الانشقاقية قد فتحت الطريق أمام مغامرة سياسية بدأت فصولها بزيارة ياسر عرفات للقاهرة عقب الخروج من طرابلس ولا تزال تتوالى دون انقطاع، من الاقدام على الخطوة الانفرادية بعقد المجلس الوطني السابع عشر في عمان، الى توقيع «اتفاق ١١ شباط»، الى سيناريوهات «الوفد المشترك» وحواره «المرتقب» مع مورفي، الى «اعلان القاهرة». وهي المغامرة التي راهنت على عملية «التسوية» التي تقودها الادارة الأمريكية منذ الاعلان عن «مشروع ريغن».

هل كان ممكناً أن تنعطف السياسة الرسمية لمنظمة التحرير لتأخذ هذه الوجهة الانحدارية لولا الواقعة الانشقاقية وما هيأته من مناخات مناسبة لهذا الانعطاف؟

من المؤكد أن وهم «التسوية» كان حقيقة سياسية ر اسخة لدى بعض رموز التيار الرسمي في منظمة التحرير الفلسطينية. ومن المؤكد أيضاً أن البحث عن أساليب مناسبة للالتفاف على التزامات

برنامجية عديدة والتحلل منها كان همّاً فعلياً لدى بعض رموز هذا التيار (ومنهم من رأى في خروج منظمة التحرير الفلسطينية من بيروت ما يشبه «البركة»)[٤]. بيد أن هذا لا يعني أن هذه السياسة كانت قادرة، في مطلق الأحوال، على الانتصار لأوهامها رغماً عن الجميع، بل إنها كانت مجابهة بتيار عريض من قوى المعارضة الديمقراطية، شكلت دائماً عامل لجم فعلي لمعظم المحاولات الدامية الى تجاوز الخطوط الحمر أو الثوابت الوطنية الفلسطينية. وهي معارضة نجحت من منطلق التزامها بالبرنامج الوطني المرحلي وبمقررات المجالس الوطنية المتعاقبة ومن تحرك سياساتها من داخل الأطر الشرعية لمنظمة التحرير. وبسبب من هذا، استطاعت ـ وقبل شهر واحد فقط من قيام حركة التمرد ـ أن تجبر، مثلاً، قيادة المنظمة على التخلي عن توقيع اتفاق مشترك مع الاردن في نيسان/ابريل ١٩٨٣.

والحال، ان العملية الانشقاقية أعطت ـ على العكس من هذا ـ أكثر من مبرّر لإقدام القيادة على الخطوات التي أشرنا اليها سابقاً. لقد حصل ذلك بسبب العوامل التالية:

(١) أحدث الانشقاق اختلالاً ملحوظاً في توازن القوى الداخلي، من حيث إن خروج تيار سياسي وعسكري كبير من الأطر الشرعية للثورة الفلسطينية ـ وبالنظر الى الدور الوازن الذي لعبه الى جانب قوى وطنية أخرى داخل منظمة التحرير لكبح جماح السياسات المراهنة على «التسوية» الأمريكية ـ سمح لاتجاهات رسمية في حركة «فتح» ومنظمة التحرير بالتحرر نسبياً من ضغط التيار الفلسطيني العريض الذي تَشكّل ـ اتفاقاً ـ ضد تلك السياسات، وأعطى المناخ لها لاتخاذ مبادرات سياسية في الاتجاه الذي ذكرنا.

(٢) ان المغامرة العسكرية للانشقاق في طرابلس والمذابح التي رافقتها في مخيمات الشمال، جدَّد شرعية القيادة الفلسطينية سياسياً، بالالتفاف الشعبي الواسع الذي كسبته في الأراضي المحتلة وفي مناطق اللجوء، والذي أتى يعطي زخماً لسياساتها ويُمكّنها من هامش متسع لتحويل ذلك التعاطف ـ المفهوم في واقعه الفعلي تعاطفاً مع الشرعية ـ الى تعاطف مع سياساتها تلك، بل أتى يُمكّنها من أسباب الاستثمار الجيّد السياسي والاعلامي لحرب طرابلس ومفاعيلها ـ التي كانت لا تزال طرية وساخنة ـ لصرف الأنظار عن سياسات تدميرية دخلت طور الفعل المباشر. وقبل أن تصحو الساحة الفلسطينية ـ الغارقة في قضية الانشقاق ـ على حقائق السياسة الرسمية لـ «منظمة التحرير الفلسطينية» كانت هذه الأخيرة قد خلقت سلفاً وقائع عنيدة على الأرض، بحيث باتت مطالب مبدئية كبرى تتراجع ـ بالتوالي ـ لتخلي السّاح أمام مطلب إلغاء «اتفاق عمّان».

(٣) ان الانشقاق الذي يرادف الخروج عن الشرعية التي بنتها الساحة الفلسطينية السياسية والشعبية بالكثير من التضحيات، والذي يرادف الخروج عن السياسات والبرامج الاجماعية الوطنية المتحققة في كنف الأطر الشرعية لـ «منظمة التحرير الفلسطينية»، كان يعطي القيادة الرسمية أكثر من

---

(٤) «... إلا أن نظرة أكثر عمقاً الى الوضع الجديد، خصوصاً في ضوء أحداث السنوات الأخيرة، أو على وجه التحديد منذ خروج المقاومة الفلسطينية من بيروت في أواخر صيف ١٩٨٢ وحتى اليوم، تظهر أن الحالة العامة ليست بذلك المدى من التعقيد الذي يمكن أن يدفع الى اليأس أو الاحباط. بل ان الوضع أحسن من ذلك بكثير. ويمكن، حتى على العكس من ذلك القول: حسن أن وقع ما قد وقع. أي بلغة أكثر وضوحاً، وليس هناك عموماً، ما يمكن أن يؤسف من أجل نتيجة لخروج المقاومة الفلسطينية من مرحلة بعد أخرى، من كافة دول الطوق: بل يبدو أن في ذلك نوعاً من البركة». انظر: صبري جريس، «عشرون سنة من الكفاح المسلح: نحو نظام فلسطيني جديد،» **شؤون فلسطينية**، العدد ١٤٢ ـ ١٤٣ (كانون الثاني/يناير ـ شباط/فبراير ١٩٨٥).

مبرر للالتفاف على تلك البرامج والالتزامات الوطنية وأكثر من مبرر لخرق مقررات المجالس الوطنية. هكذا استطاعت القيادة استغلال ظاهرة الانشقاق بما عنته من خروج عن الشرعية وخرق للمقررات، لتمعن في سياسة الالتفاف تلك عن البرنامج الوطني والتحلل من التزامات الاجماع وتهميش الأطر والمقررات الشرعية. ومن تكرار القول التأكيد على انها لم تكن لتقدم على هذا ـ وبالشكل الذي تمّ به ـ لولا الخطأ المبدئي الأصلي الذي تمثّل بالانشقاق، بحيث صار في حوزتها من السوابق ما تقدّمه تبريراً لسياستها.

(٤) أمام واقع نشوء علاقة بين فريق الانشقاق وبين بعض المحاور العربية، وأمام سيل الرهانات العربية على دور مركزي للانشقاق في إحداث التغيير المطلوب في بنية وسياسة منظمة التحرير ووجهة ولاءاتها العربية، وأمام التقاطع الحاصل بين الأهداف العربية تلك، وبين برنامج الانشقاق، أمكن للقيادة الفلسطينية أن تدير حركة سياسية وإعلامية قوية تعريفاً لحقيقة الانشقاق وارتباطاته العربية، وتبهيتاً لصورته وشخصيته الفلسطينية واعادة ترتيب الصراع معه بما يجعله ـ في ذهن الرأي العام ـ صراعاً عربياً ضد الشرعية الوطنية الفلسطينية بمختلف مؤسساتها وضدّ القرار الوطني الفلسطيني المستقل. وفي سياق هذه الحملة الدعائية المركّزة كان فريق الانشقاق يخسر الكثير من أوراقه.

هكذا يبدو كم كان مؤثراً وفاعلاً دور الانشقاق في شرعنة سياسة فلسطينية مراهنة على «الحل الأمريكي» وفي تعبيد الطريق لحركتها الديبلوماسية، بل وفي تسريع وتائر انتسابها الى حركة التمحور السياسي العربي والمدفوعة في رهاناتها، على الدور الأمريكي في المنطقة، الى حدودها القصوى. وفيما كانت تطورات الموقف الفلسطيني ـ التي بلغت ذورة نتائجها مع توقيع «اتفاق عمّان» ـ تدعوه (أي الانشقاق) الى الانخراط في مسيرة المعارضة الديمقراطية للاتفاق على قاعدة الانتساب النضالي ـ سياسة وأسلوباً ـ الى الأطر الشرعية للحركة الوطنية الفلسطينية، وفيما كان الباب مفتوحاً له لنقض كل البناء الذي أرساه على أنقاض «البيت الفلسطيني» والشرعية الوطنية، كان يلج سياسة الإمكان في مغادرة الحل الوطني على قاعدة مواقفه الأصلية الخطيرة دون أن ينسى ـ بين الفينة والأخرى ـ فك طوق العزلة عنه بمدّ جسور التحالف مع أطراف لم تشاركه الفصول الدموية التي أودت بالساحة الفلسطينية. لكن هذا الاحساس بالعزلة ـ وهو طبيعي ـ لن يمحى ببناء أطر سياسية وتنظيمية موازية للأقطار الشرعية حتى ولو عجّت برموز تاريخية لا يرقى الى وطنيتها الأصيلة والعميقة شك.

ج ـ أسئلة حول سياستين في الثورة الفلسطينية

استمرت الساحة الفلسطينية ضحية تجاذب تيارين سياسيين لهما أعمق الجذور في تاريخ الثورة، غير أن تأثير كليهما لم يكن حاسماً الى الدرجة القصوى بالحجم الذي بدا به بعد حرب لبنان والانسحاب من بيروت. فإلى جانب التيار المسيطر في مؤسسات منظمة التحرير الفلسطينية، والمطبوع في سياساته بالاعتدال تجاه أزمة المنطقة، وخصوصاً تجاه المحيط العربي الرسمي، بل والمراهن على تسوية ممكنة لأزمة الصراع العربي ـ الصهيوني تعطي جزءاً من الحقوق الوطنية للشعب الفلسطيني (وهي المراهنة التي تدفعه في الظروف الراهنة الى الاقدام على الكثير من التنازلات طلباً للحدّ الأدنى من تلك الحقوق!)، هناك تيار الرفض العدمي المغامر والمراهن على حلّ انقلابي سريع ومدعوم خارجياً لتغيير سياسة الثورة نحو مزيد من «المبدئية الثورية»، ونحو طريق للتحرير يرتكز الى «تصعيد الكفاح المسلح» ورفض حلول «التسوية» (وهي السياسة التي لم يكن لها من سبيل للتحقق سوى تفجير الاحتراب الفلسطيني والتدمير الذاتي وجرف المخيمات!).

وإذا كانت الساحة الفلسطينية تتسع لتيار ثالث هو تيار اليسار الوطني الديمقراطي الذي وقف في أغلب محطات التطور موقفاً نقدياً من سياسات الاتجاهين معاً، بل ولعب أدواراً مؤثرة لجهة أخذ المبادرة واشتقاق الموقف السياسي الوطني السليم. إلّا أن الحقيقة تقتضينا القول ان هذا التيار، ورغم دوره المبادر والتقويمي، (كما تجلى ذلك، مثلاً، في الحوار الوطني الذي أثمر اتفاق عدن ـ الجزائر) لم يستطع أن يكسب معركة الوحدة الوطنية والقرار الفلسطيني، بما يقود الى حل ديمقراطي مرحلي لأزمة الثورة الفلسطينية يؤمّن الاصلاحات السياسية والتنظيمية المطلوبة على أساس من الوحدة الوطنية، وعلى قاعدة التمسك بوحدانية أداة الثورة، بل ظلت المعركة مفتوحة على اتجاهين: اتجاه الإمعان المتمادي في تمزيق الوحدة الوطنية وتهيئة البدائل السياسية والتنظيمية لمنظمة التحرير باسم «تجذير الثورة»، ومعها الاطاحة بمكاسب عقدين من النضال الوطني الفلسطيني، وفي القلب منها استقلال قرار الثورة المعبّر عن استقلال الشخصية الوطنية الفلسطينية؛ واتجاه الانفراد بتقرير مصير الشعب والثورة ومنظمة التحرير الفلسطينية والتهرب من تكاليف نهج سياسة وطنية حازمة لحل أزمة الثورة، بل والتعاطي المكشوف مع المبادرات الأمريكية والرجعية العربية والتصرف في/وبمؤسسات الثورة وكأنها اقطاعات خاصة. غير أن هذا لا يعني أن التيار الديمقراطي فَقَدَ وظيفته، أو في أحسن الأحوال فَقَدَ زخم تأثيره الوازن، بل إن هذا التعثر الذي أصاب حركة أهدافه ـ والذي حصل بنتيجة أوضاع خلافية داخل «التحالف الديمقراطي» وبنتيجة تأثيرات خارجية لا مجال هنا لإثارتها ـ لا يعدو أن يكون وضعاً مؤقتاً، إذ يستطيع اليسار تجاوز بعض أسبابه إذا ما تمكن من النجاح في استثمار حالة النهوض الجماهيري في الضفة والقطاع ولبنان ووجهة تأثيراته الوطنية، واستثمار نهوض معارضة وطنية فتحاوية («فتح»: اللجنة المركزية) متنامية ضد «اتفاق عمّان» التفريطي، والدعم الواسع الذي يلقاه المدافعون عن البرنامج الوطني المرحلي لـ «منظمة التحرير الفلسطينية»، وعن مطلب حق تقرير المصير بدولة وطنية مستقلة من طرف كل الحلفاء على صعيد الحركة الوطنية العربية والحركة الثورية العالمية.

نعود من هذا الاستطراد الى القول: ان هذا التجاذب أغرق الساحة الفلسطينية ـ خصوصاً بعد الخروج من بيروت ـ في لجّة من الخلافات المضاعفة وعمّق مشكلاتها الأصلية واستنزف طاقاتها. ويمكننا في معرض تقويم سياسة وأسلوب هذين التيارين أن نسجل بإيجاز الملاحظات والأسئلة التالية:

أولاً: هل تنطوي المراهنة على «التسوية» الأمريكية ـ من حيث المبدأ ـ على موقف وطني صحيح وأصيل من مطلب حق تقرير مصير الشعب الفلسطيني؟ ثم هل تستند هذه المراهنة ـ في حساباتها ـ الى احتمال أن تحمل هذه «التسوية» امكانية إقرار الحقوق الوطنية للشعب الفلسطيني أو بعضها على الأقل، أو هل «الحل الأمريكي» في وارد الاعتراف بمثل هذه الحقوق؟

ان اعادة بناء الصلة العضوية بين الامبريالية واسرائيل ـ في الوعي ـ تقطع بأن أي مراهنة على دور أمريكي مزعوم لحل «أزمة الشرق الأوسط»، هي مراهنة خاسرة متى قامت على افتراض ـ وهمي ـ بأن هذا الحل متوازن وضامن للحد الأدنى من الحقوق العربية والفلسطينية. ذلك أن الحل الذي تقترحه أمريكا على عربها (وقد أصبحوا كثيرين... ومنهم فلسطينيون لم ينعموا بعد باعترافها) لا يعادل في نتائجه إلّا الاستسلام الكامل والتصفية الشاملة للحقوق الوطنية للشعب الفلسطيني. فأمريكا في هذا المجال ليست معنية الا بضمان استمرار الكيان الصهيوني كياناً قوياً وتوسّعياً حتى على حساب «الدول الصديقة»، وهو الأمر الذي لا يتأتى الا بشطب القضية الفلسطينية كلية من أزمة المنطقة، بمزيد من دعم سياسة الاقتلاع والهضم والتبديد القومي والتشريد والاستيطان التي تمارسها إسرائيل.

إذا كانت هذه المراهنة على «تسوية أمريكية» تمارس ـ من حيث المبدأ ـ فعل خطيئة أصلي تجاه

القضيـة الفلسطينية والحقوق الوطنية للشعب الفلسطيني، فهل من وقائع ميدانية سواء على صعيد السياسة الأمريكية أم على صعيد معطيات الصراع العربي ـ الصهيوني تجعل من هذه المراهنة سياسة حاذقة وقادرة على انتزاع الاعتراف بالحقوق الوطنية الفلسطينية؟!. نجيب بالقول انه لم يطرأ أي تغيير على ثوابت هذه السيـاسـة، بل ان التغيير الذي حصل جاء ليمعن في المزيد من تجاهل هذه الحقوق الوطنية، وبأشدّ مظاهر التشدد والصلافة والصفاقة التي تصل حدّ نعت النضالات الجماهيرية في مناطق الاحتلال في الضفة الغربية وغزة وجنوب لبنان بالارهاب. وأمريكا لا تفعل هنا سوى الاستثمار الطويل النفس لنتـائج حرب بيروت، وانحدار السياسة الرسمية العربية، وتشرذم الساحة الفلسطينية. انها لاتفعـل، بالتعـريف، الاّ الاستغلال الأقصى لـلاختلال الفـادح في ميزان قـوى الصراع العـربي ـ الصهيـوني، فأي تسـوية ستحمـل معها ولـو قسطاً ضئيـلاً من هذه الحقـوق، فيما الاحتـلال في علاقـات القـوة يتعـاظم ويتفاقم، وفيما سيل التنازلات العربية الرسمية لأمريكا ينهمر، وهي تنازلات مشفوعة بعزل عربي في «السلام» غير مبرّر، وفيما السياسة الرسمية لمنظمة التحرير تفتح باب الحوار الدبلوماسي مع رأس الأفعى، وفيما الساحة الفلسطينية تعيش حالة انقسام مروع، وتتعرض الحقوق المدنية الفلسطينية في المهاجر الى التضييق والانتهاك الصارخ، بل والى التصفية المادية العارية كما حصل ويحصل في لبنان.

ان أمريكا لا تطلب أقل من فرض «السلم» الصهيوني المدجج بالسلاح الأمريكي، وهو «السّلم» المرتكز على معادلات وعناصر عديدة نذكر منها:

ـ التفـوق الاستراتيجي العسكري والاقتصادي والتكنولوجي الشامل لاسرائيل، مقابل التخلف العربي والتجزئة والتبعية المطلقة.

ـ التبديد القومي الشامل والتصفية الكاملة للحقوق الوطنية للشعب الفلسطيني، مقابل التوسع الصهيوني الاستيطاني والضم الزاحف لمناطق الاحتلال.

وعلى أساس هذه المعادلات الثابتة والمركزية، تستطيع أمريكا أن تنظّم المفاوضات الثنائية المباشرة بين اسرائيل وأقطار «المواجهة» العربية على غرار المفاوضات التي اسفرت عنها اتفاقيات كامب ديفيد، ولكن بعد أ ن تكون قد انتهت من صوغ تعريف جديد للصراع العربي ـ الصهيوني يصبح بموجبه صراعاً حدودياً.

فعلى ماذا تراهن السياسة الفلسطينية، اذن؟ وهل يستطيع القياديون فيها أن «يغيروا» البرنامج الأمـريكي من الداخـل، أو أن يكونوا أكثر شطارة من مورفي وجيش المحترفين السياسيين في البيت الأبيض والاحتكارات الأمريكية و...! ثم أليست هذه «الشطارة» هي نفسها التي دفعت بالسادات الى «تكسير الجدار النفسي» الذي سقط عليه يوماً فأرداه قتيلاً؟

ثانياً: هل شكّل انخراط «فتح» ومنظمة التحرير في حمّى حركة التمحور العربي الرسمي التي نشـطت في أعقـاب تفكك مؤسسة «التضامن العربي»، أسلوباً ناجعاً في معالجة موضوع التوازنات العربية الرسمية التي تعمل منظمة التحرير الفلسطينية في ظل شروطها وأحكامها؟ وهل كان ضرورياً أن تسلك هذا الدرب الباهظ الكلفة لتحقيق الموازنة في علاقاتها العربية التي اهتزت بعد الخروج من بيروت والبقـاع ثم طرابلس؟ وهل ليس من سبيل ـ بالتالي ـ الى الاستقلال بالموقف الفلسطيني بمعزل عن الاستظلال بأردية وأغطية عربية مغايرة ولكن مشبوهة في علاقاتها التاريخية بالقضية الفلسطينية؟ ثم

من يدفع ـ في النهاية ـ ثمن هذا التمحور، هل هو الغريم العربي أم منظمة التحرير نفسها والشعب الفلسطيني معها؟ وأخيراً، أين القرار الوطني الفلسطيني من هذا كله، وأي مكان له في خضم هذا الانخراط ونتائجه، وهل يحفظ له «اتفاق عمّان» شيئاً من الاستقلالية؟

نجيب من دون إسهاب بالقول ان هذا التيار في الساحة الفلسطينية طالما راوح ـ وخصوصاً بعد بيروت ـ بين الاستقواء بالموقع الأردني ـ المصري في صراعاته العربية، وبين الانتماء الصريح الى برنامجه، أي أنه راوح بين خطة مدروسة ومحسوبة قوامها الضغط بهذا المحور ونسج أوثق العلاقات مع أطرافه بهدف فرض تنازلات على أطراف عربية أخرى، وبهدف فك طوق العزلة المفروض على منظمة التحرير، وبين خطة صريحة في اعتقادها أن عصر التحالف الجدي مع الأردن قد أزف فعلاً ولا حاجة لمزيد من «اجترار الأوهام» حول أي صيغة تحالف أو تعاون أخرى!.. وعلى الرغم من أن الفارق بين التصورين ليس شكلياً الى الدرجة التي يمكن أن يذهب اليها البعض، وعلى الرغم من أن الموقف من الاتفاق مع الأردن لا يزال حتى داخل هذه الأطراف الفلسطينية يعرف تفسيرات وتقديرات متباينة، إلّا أن النتيجة الوحيدة التي يحصدها الجميع من هذا الانخراط في سياسة التمحور ومن تعبيره المباشر «اتفاق عمّان» هو فقدان الموقع الفلسطيني المستقل والمتميّز وتذويبه في الفضاء العربي الرسمي الذي يملك الأقوياء (الذين يقودون المحاور) مفاتيحه وحدهم. فمنظمة التحرير لم تربح معركتها مع من أرادت، بل ـ بكل بساطة ـ خسرت معركتها لأنها خسرت موقعها في علاقتها بالنظام الأردني وحليفه المصري. لقد دخلت التحالف من موقع ضعف، وهي الآن تحصد نتائج حساباتها، هذا فضلاً عن أن مبدأ التحالف هذا ـ الذي كان وسيكون بحق تحالفاً ضد الطبيعة ـ أطاح بالكثير من مصداقيتها، وفكّ الكثير الكثير من تحالفاتها الشرعية العربية والعالمية، وزاد في عزلتها.

ان فقدان الموقع الفلسطيني في هذه المعركة الخاسرة، ليس شيئاً آخر سوى فقدان استقلالية القرار الفلسطيني الذي كان ـ على الدوام ـ عامل القوة الأهم في استمرار الثورة، وفي صنعها الانتصارات التاريخية المشهود لها بالفعالية والتأثير. واستقلال القرار لا يستقيم ولا يكون ذا معنى الا بمقدار ما يكون القرار قراراً وطنياً، أي ملتزماً الموقع الوطني الفلسطيني الأصيل، بما هو الموقع الصدامي الأول في وجه أمريكا واسرائيل. أما أن تمانع المنظمة ضد أن تفقد هذه الاستقلالية فيما هي لا تجد من أسلوب سوى اقتسام القرار ـ حتى لا نقول فقده ـ فهذا مما لا يندرج في باب الاستقلال ولا في باب الوطنية، إذ لا قرار وطنياً منقوصاً، ولا استقلال تصنعه تبعية أو على الأقل شراكة غير متكافئة القوى... ومتنافرة التركيب.

ثالثاً: الى أين قادت سياسة الانفراد بصنع قرار الثورة التي سارت عليها «فتح» والتي كانت خطوة عقد المجلس الوطني السابع عشر في عمّان تعبيرها الأبرز، هل قادت الى استقلال الموقع الفلسطيني في صوغ قراره وسياسته بمعزل عن أي ضغط عربي فعلاً؟ هل حرّرت القيادة من الضغوط الفلسطينية الداخلية والمشروعة؟ هل كانت بديلاً وطنياً ايجابياً من اتفاق عدن ـ الجزائر ومن الحوار الوطني الشامل، ثم هل سمحت لها باتخاذ «القرارات المصيرية» والحاسمة التي طالما «نشدتها»؟

لم تنجح خطوة الانفراد تلك في صنع قرارات «تاريخية» أو «مصيرية»، ولا في تهميش أو الغاء دور المعارضة الديمقراطية في الساحة الفلسطينية، بل قادت الى قرارات تفريطية تكاد تطيح بمجمل ما راكمته الثورة من مكاسب سياسية، وفي مقدمتها: البرنامج الوطني المرحلي لـ «منظمة التحرير الفلسطينية»، وقرارات المجلس الوطني السادس عشر، والوحدة الوطنية، والعلاقات الكفاحية التي نسجتها المنظمة مع

كل قوى الثورة والتقدم العالمي، مثلما لم تنجح في رفع الحجز عن القرار الفلسطيني، بل أمعنت في إحكام ربطه بالمحيط العربي ولكن هذه المرة من البوابة الأردنية ـ المصرية. والى هذا كله نضيف أن سياسة تبهيت المعارضة الداخلية وتكييف صورتها بما يجعلها مجرد مستند فلسطيني لأدوار عربية خارجية ورهْن الحوار معها على الحوار مع «خلفيتها العربية»، لم تنجح في احتكار تعريف القرار الوطني الفلسطيني (الذي لا يستقيم ـ أي التعريف ـ دون الأطراف الوطنية ذات التمثيل الأصيل)، ولا في تسهيل مهمة المراهنين ـ من «فتح» ـ على «الحل الأمريكي»، والمتقنين لعبة التنازل غير المحسوب والطامحين دوماً الى اسقاط أي مشاركة لليسار، والعاملين على مصادرة كل التمثيل الفلسطيني، والداعين الى معادلة: حكومة/معارضة، بل إنها ـ على العكس من ذلك ـ أعطت زخماً لهذه المعارضة ولمطلبها الوطني في إلغاء «اتفاق عمان»، كما أعادت الاعتبار لموضوعة الوحدة الوطنية ولشعار استعادة وحدة وتماسك منظمة التحرير الفلسطينية على الأسس الوطنية المعادية للمشاريع الأمريكية والرجعية كما رسمها (نعني الأسس) اتفاق عدن ـ الجزائر، والقرارات الشرعية للمجالس الوطنية الفلسطينية التوحيدية. وليس أكثر دلالة على هذا من ارتفاع أصوات فتحوية وطنية داعية الى تجاوز مأزق «اتفاق ١١ شباط/فبراير» بإعادة الاعتبار للوحدة الوطنية واستئناف الحوار الوطني الذي انقطع خريف العام ١٩٨٤.

رابعاً: هل يمثل النهج الانشقاقي الانقلابي الدموي أسلوباً صحيحاً لحلّ أزمات الثورة، أم أنه يمكن في تكريسها واقعاً مضاعفاً حين ينتهي الى ترسيخ وضع الانقسام السياسي ـ التنظيمي، وخصوصاً إذا كانت صيغة الحسم المسلّح مفتوحة على الاستحالة ومدفوعة ـ بسبب من ذلك ـ الى المزيد من التدمير الذاتي؟ ثم علام ينطوي هذا النهج من دلالات إن على صعيد قواه الفعلية أم وُجهة ادارته للصراع؟ ألا يعني اللجوء الى السلاح، ان القوى الاجتماعية التي يعتمدها أصحاب هذا النهج ليست من القوة بما يكفي لإحداث التغيير المطلوب في بنية الثورة ومنظمة التحرير (إذن فهذا التغيير على طريقة الانقلابيين ليس مطلباً شعبياً)؟ وألا يعني أن التغيير ـ كما يفهمه هؤلاء ـ ليس فعلاً جماهيرياً مباشراً بل هو فعل انقلابي تمارسه النخبة (العسكرية) نيابة عن الجماهير، وأن ساحته ليست مؤسسات الثورة الشرعية وانما الكواليس المليئة بالمخابرات وفرق الاغتيال؟ ثم أليس يعني انسداد آفاق الصراع الديمقراطي من أمام قوى هذا النهج، ان سياسته قصيرة النفس ولا تتسع للحوار، وفي ذلك من الشواهد ما يكفي للقول انها ليست في عداد السياسات الثورية، وانها سياسة قد تنجب مقاتلاً عنيداً، ولكنه مقاتل لا يملك قضية عادلة (داخل ثورته)... الخ؟ ثم ماذا أفادت الثورة إجمالاً من هذا الأسلوب سوى التدمير والانهيار والتآكل؟ فلولا تلك الحرب الأهلية الفلسطينية المدمّرة، هل كانت ستهتز ـ بالحتم ـ مكانة منظمة التحرير الفلسطينية، وسينالها ما نالها عربياً ودولياً؟ هل كانت ستتداعى سياساتها أمام هجوم المحاور العربية لاستثمار أوضاعها المهزوزة؟ هل كان لحرب المخيمات أن تقع وأن يتعرّض الوجود الفلسطيني في لبنان لمثل ما تعرض من تصفية وتبديد واقتلاع؟

خامساً: ماذا يعني لجوء الانشقاق الى الانتساب بدوره الى حركة التمحور العربي الرسمي؟ أليس في هذا شرعنة لـ «الحق» العربي «القومي» في صوغ وضع الثورة الفلسطينية بما يتلاءم والحسابات الاقليمية الجارية؟ أليس يعني أيضاً أن القرار الفلسطيني يعاني من مرض الحجز، وأن استقلاله محض دعوى «انفصالية» «قطرية» في عصر «الاحياء القومي»!؟ وهل يعتقد الانشقاق أن سياسة التحالف مع البرجوازية العربية ضد برجوازيته الفلسطينية هي فعلاً واحدة من عناوين «انتمائه القومي» أو أنها السياسة «الوطنية» الصائبة لاضعاف هذه البرجوازية في مؤسسات الثورة؟

أمام هذه الأزمة الطاحنة، هل كان الوضع الفلسطيني يملك من العوامل والاستعدادات ما يسمح له بتخطيها وبإيجاد المخرج الوطني المناسب لها بعيداً عن أي اختراق خارجي محتمل؟ وهل كانت القوى الديمقراطية الفلسطينية في مستوى هذا الانعطاف؟ وماذا قدّمت لحماية الثورة سياسياً وتنظيمياً؟

د ـ ردود وطنية فلسطينية على الأزمة

استدعت أزمة منظمة التحرير أجوبة سياسية فلسطينية فورية بدأت بمحاولات تضييق الخلاف الفتحاوي ومنع انتشاره في عموم الساحة الفلسطينية، مثلما بدأت بمحاولات منع التعبير عنه بالسلاح، وكذلك فرض الحوار السياسي الديمقراطي طريقاً وحيداً لفض الخلاف. هكذا جاءت الوساطات الفلسطينية المتكررة بين طرفي الصراع أولى تلك المبادرات. وعلى الرغم من أن أغلب تلك الوساطات لم يكن يملك برنامجاً شاملاً لحلّ الأزمة ـ أو لم يتوصل بعد الى ذلك ـ إلا أن دعوتها (الوساطات) الى عقد مؤتمر حركي عام لـ «فتح» جاء يضع المشكلة في طريق حلها الصحيح. ولعل الأفكار والمبادىء التي تسلحت بها اللجنة السداسية التي شكلتها اللجنة التنفيذية ولجنة الوفاق (لجنة الثمانية عشر) التي شكّلها المجلس المركزي صيف عام ١٩٨٣ أكبر تعبير عن ذلك. فهي لم تلتزم في عملها الا بالبحث عن مخرج لهذه الأزمة من خلال مؤتمر فتحاوي عام. ولم تكن موضوعات الاصلاح المقترحة في أوراقها لتبلغ مدارج برنامج وطني شامل لحل الأزمة وفرض الاصلاحات الديمقراطية المطلوبة في بنية وفي عمل مؤسسات المقاومة.

وشكّل قيام «القيادة السياسية والعسكرية المشتركة»[٥] بين الجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين والجبهة الشعبية لتحرير فلسطين، أبرز الردود السياسية الاولى على تفاقم وتعاظم النزاع الفتحاوي وحركة الاستقطاب التي ولّدها في الساحة الفلسطينية، وأولى الأجوبة على انعطاف هذه الساحة الى الانقسام. والواقع أن أهمية الحدث ـ الذي تمتع بصدى ايجابي في الأوساط الوطنية الفلسطينية والعربية ـ لم تكن في قيام «القيادة المشتركة» في حدّ ذاتها، ولكنه في المبادرات السياسية التي أطلقتها والتي كان أهمها الاعلان عن «برنامج الوحدة والاصلاح» الذي أتى يقترح صيغة متكاملة لحل الخلاف القائم[٦].

وفي امتداد واقع الانقسام الشامل والاقتتال المدمّر اللذين طالا الساحة الفلسطينية برمتها فيما بعد، جاء قيام «التحالف الديمقراطي» بين الجبهتين الشعبية والديمقراطية والحزب الشيوعي الفلسطيني وجبهة التحرير الفلسطينية يشكل العتبة الأرقى في وعي وادراك أخطار الانقسام وفي تحسس المسؤولية جدّياً تجاه مصير الثورة ومنظمة التحرير، وفي امتلاك ارادة العمل على تعديل التطور الانحداري الذي تتدحرج اليه الساحة الوطنية الفلسطينية وما بَنتْ وحصلت عليه عقداً ونصف العقد من مكاسب سياسية وتنظيمية.

هل نجح «التحالف الديمقراطي» في امتلاك المبادرة وفي التأثير ـ ايجاباً ـ في أوضاع الأزمة؟

يمكن القول انه نجح في فرض خيار الحوار الوطني الشامل، بعدما كاد الطلاق بين أطراف الثورة

---

(٥) انظر البيان السياسي الصادر عن الاجتماع التأسيسي للقيادة المشتركة في: **الحرية**، العدد ٨٣/٢٣ (تموز/يوليو ١٩٨٣).

(٦) انظر: «المبادرة الفلسطينية: برنامج الوحدة والإصلاح في منظمة التحرير،» **الحرية**، العدد ٨٣/٣٨ (٢٣ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٨٣)، ص ٦ ـ ٩.

يفرض أحكامه سلباً على وجودها واستمرارها خصوصاً عقب «حرب طرابلس» وزيارة عرفات للقاهرة. ونجح في أن يمنح الثورة فرصة الحوار بين فرقائها الرئيسيين بهدف أن يثمر الحوار الوطني بين «التحالف الديمقراطي» وحركة «فتح» حلاً متكاملاً يشمل التنظيم مثلما يشمل السياسة. وكان عنوان هذا النجاح السير بجولات الحوار الوطني حدّ التوصل الى اتفاق سياسي شامل («اتفاق عدن ـ الجزائر») وحدّ التوقيع على نصّه النهائي. وإذا كانت التطورات السياسية التي شهدتها الساحة الفلسطينية أتت تحمل نقضاً لهذا الاتفاق، الا أن هذا لا يغير من قيمته ولا من الأهمية التي طبعت دور اليسار الديمقراطي في رعايته.

وفي معرض تحديد أسباب فشل الحوار الوطني الشامل وعدم التوصل الى تطبيق مباشر لبنود اتفاق عدن ـ الجزائر، نستطيع القول ان تضافر التدخلات العربية لعرقلة الحوار والاتفاق، وضغط أطراف فتحاوية راغبة في فك الارتباط بين التحالف الديمقراطي وفتح، فضلاً عن التناقضات التي عصفت بأطراف «التحالف الديمقراطي»، كان في أساس هذا الفشل. فباستثناء الدولتين اللتين رعتا الاتفاق (الذي يحمل اسميهما) لم تكن السياسة العربية بجميع محاورها في حاجة الى مثل هذا الاتفاق؛ والحال أنها السياسة التي سعت الى استثمار نتائج تصدع الوحدة الوطنية الفلسطينية. لذلك أتت ضغوطاتها المتكررة ـ لإطاحة سياسة استعادة الوحدة الوطنية وايجاد حل وطني للأزمة ـ تضع عقبات اعتراضية جدية أمام نجاح الحوار. الى هذا نضيف أن مخاوف «التحالف الوطني»[٧] من العزلة السياسية والتهميش ومن انهيار برنامجه «الدونكيشوتي» ثم أوهام الدعم العربي التي أغدقت عليه وعاش عليها طويلاً، جعلته يلعب ـ سلباً ـ في الاطاحة بالاتفاق باختلاقه لصيغ تعجيزية وغير واقعية كشرط لاجراء الحوار الوطني الشامل.

أما «فتح»، التي كانت في عجلة من أمرها لعقد المجلس الوطني، فلم تلتزم بالكثير من بنود الاتفاق سواء في العديد من المواقف والتصريحات التي صدرت عنها، أم في الزيارات التي قام بها بعض مسؤوليها الى مصر والأردن. ثم جاء رفضها القبول بصيغة الحل الوسط التي اقترحها التحالف الديمقراطي (تفعيل مؤسسات منظمة التحرير الفلسطينية من لجنة تنفيذية ومجلس مركزي في انتظار حلحلة العقبات الفلسطينية والعربية)، وكذلك مبادرتها (فتح) الى البحث عن مكان لعقد دورة المجلس الوطني السابع عشر (عمان، بغداد، صنعاء) ثم رفضها آخر دعوة من الجبهة الديمقراطية لعقده في الجزائر أو عاصمة أخرى غير عمان جاء كل هذا يضع فصلاً ختامياً للحوار. لا بل بينت الوقائع اللاحقة كم كانت أطراف في قيادتها تضغط جدياً لافشال الاتفاق ولقطف ثمار تنازلات اليسار ـ دون مقابل ـ للاستمرار في نهج وهم التسوية. وهي عينها الأطراف التي رعت بجهد جهيد مسيرة التنازلات الفلسطينية التي أودت ببرنامج منظمة التحرير الفلسطينية وقرارات مجالسها الوطنية التي جاء «الاتفاق الأردني ـ الفلسطيني» يعلن بوضوح قاطع حجمها الخطير.

اضافة الى هذا كله، فقد بقي للخلافات الحادة التي اعتملت في جسم «التحالف الديمقراطي» بعد التوقيع على اتفاق عدن ـ الجزائر أثر كبير في تقرير ذلك الفشل. وعلى الرغم من أن هذا التحالف حاول أن يتجاوز تعارضات أطرافه ـ أو بالأحرى طرفيه الرئيسيين ـ بتوقيع اتفاق ٢٤ تشرين

---

(٧) المشكّل من الجناح المنشق عن «فتح» ومن الصاعقة والجبهة الشعبية لتحرير فلسطين ـ القيادة العامة وجبهة النضال الشعبي.

الأول/أكتوبر ١٩٨٤ (الداعي الى تفعيل مؤسسات منظمة التحرير الفلسطينية)، وبتوقيع اتفاق موسكو في ٢٢ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٤ (يوم انعقاد المجلس الوطني السابع عشر) والذي تنص بنوده على استمرار التحالف ذاك على القيام بالدور الديمقراطي التوحيدي وعدم الانجرار وراء سياسة التمحور النشطة فلسطينياً وعربياً[٨]، إلا أن الوقائع اللاحقة أطاحت بهذه الالتزامات وكانت خاتمتها التحاق الجبهة الشعبية بـ «التحالف الوطني» وتشكيلهما معاً لـ «جبهة الانقاذ» في دمشق، وخروجها، عملياً، ـ وجبهة التحرير الفلسطينية ـ من اطار «التحالف الديمقراطي». وهنا ينبغي التنويه بالدور التوحيدي الذي ظلت الجبهة الديمقراطية تضطلع به سواء برفضها سياسة التمحور وتمسكها والتزامها بمبادىء «التحالف الديمقراطي» أم بمبادراتها المتتالية لتجاوز آثار المجلس الوطني السابع عشر و«اتفاق عمان» والعمل على استعادة وحدة منظمة التحرير الفلسطينية على الأسس الوطنية الأصيلة.

٢ ـ في العوامل البنيوية لأزمة المقاومة الفلسطينية

إذا كان خروج المقاومة من لبنان يفسر، الى حد كبير، الأزمة الطاحنة التي تعصف بها، فإن هذا لن يخفي الحقيقة الأهم في هذه الأزمة والمتصلة بوضعها الفعلي البنيوي التركيبي. فالخروج الفلسطيني، بكل تجلياته الدرامية، ليس هو ذاته مبدأ تفسير الأزمة، بل، هو لا يعدو أن يكون مظهراً من المظاهر الاعتيادية المتكررة التي تولّدها الأزمة الأصلية للثورة. من هنا، لا تستقيم أي معالجة شاملة لأزمة المقاومة الفلسطينية ما لم تتخط شرطها الظرفي والراهن لتطرح هذه الأزمة من الجذور. لنشرح ذلك بشيء من التفصيل.

ان لهذه الأزمة، في رأينا، علاقة عضوية بثلاثة عوامل:

- **العامل الأول**: نمط قيام وتركيب العمل الفدائي الفلسطيني.
- **العامل الثاني**: نمط علاقته بالمحيط العربي الذي انطلق منه.
- **العامل الثالث**: نمط السياسة التي تنتجها الساحة الفلسطينية.

أ ـ في طبيعة نشوء المقاومة

شكل قيام الحركة الوطنية الفلسطينية في صيغتها السياسية والعسكرية الحديثة أواسط عقد الستينات، ذروة النهوض الوطني الفلسطيني في مواجهة فعل الاقتلاع والتشديد الذي مارسته الحركة الصهيونية ممثلة بدولة اسرائيل ضد الشعب الفلسطيني بهدف شطبه كيانياً، وتبديده قومياً، لتسهيل عملية الاستيطان على أرض فلسطين. وفي امتداد فعل المواجهة هذا، أتت المقاومة تعيد بعث الشخصية الوطنية المستقلة للشعب الفلسطيني وبناءها سواء في مواجهة سياسة الالحاق التي مارسها النظام الأردني منذ آلت إليه مقاليد الضفة الغربية، أم في مواجهة سياسة الوصاية القومية على الشعب الفلسطيني التي انتهجتها الحركة القومية العربية طويلاً، والتي جاء الاعلان عن تأسيس منظمة التحرير الفلسطينية عام ١٩٦٤ في سياق الرعاية والبرنامج العربيين أبرز تعبير عنها.

وإذا كانت انطلاقة العمل الفدائي قد جاءت تسجل الخطوة الأولى في مسلسل توليد مقومات قيام

---

(٨) للمزيد من التفصيل، انظر: **حوار شامل مع نايف حواتمة حول القضايا الساخنة الفلسطينية والعربية** ([بيروت]: منشورات الاعلام المركزي للجبهة الديمقراطية، ١٩٨٥). ص ١٥ ـ ٢٣.

الشخصية الوطنية المستقلة هذه، فمن الأجدر القول ان هذه الخطوة ظلت باهتة التأثير، على تناميها المتصل، خلال الفترة الفاصلة بين الأول من كانون الثاني/يناير ١٩٦٥ و٥ حزيران/يونيو ١٩٦٧، أي خلال الفترة التي كان على هذا العمل الفدائي أن يتركز في مناطق الضفة والقطاع قبل الاحتلال، وعلى مرمى حجر من فلسطين المحتلة، وعلى أرض فلسطينية وفي محيط جزء غير لاجىء من الشعب الفلسطيني بحيث لم تتح لها تركيز قواعدها القتالية وفرصة التواصل السياسي العميق مع جماهير هذه المناطق، بحيث يكون لهذا أثره في توليد مقاومة تملك حيزاً من المبادرة غير المرتهنة بالعمل الفدائي المتركز في مناطق الطوق. هكذا جاء احتلال الضفة الغربية وقطاع غزة (وأراض عربية أخرى متاخمة) يفرض على المقاومة، في الاتجاه العام، قانون العمل انطلاقاً من خارج الأراضي الفلسطينية.

ولم يكن من السهل أن تتحرر المقاومة الفلسطينية من هذا القانون الذي حكم نشوءها وتطورها: اذ على الرغم من تنامي العمليات الفدائية في مناطق الاحتلال أواخر الستينات ومطالع السبعينات، كان واضحاً أن هذا النهوض لم يكن عصيًا على التفتيت والاجهاض من قبل جيش الاحتلال وذلك لأنه لم يكن مؤسساً ومنظماً بما يضمن استمراره وتعاظم فاعليته في الزمان، وهو أمد مرجعه افتقاد هذا النهوض الاطار السياسي ـ الاجتماعي الذي يحميه ويُمدّه بعوامل القوة والتماسك، مثلما كان واضحاً أن انتقال الجسم السياسي والعسكري للثورة الى الأردن ثم لبنان كان ـ بالوقائع التي خلقها ـ يصب في اتجاه مراوحة العمل الفدائي في الداخل في مدار العجز عن التحول إلى مقاومة سياسية واجتماعية وقتالية طويلة النفس وعصية على التكسير أو ـ في أحسن الأحوال ـ على التراجع. ومسؤولية الثورة الفلسطينية هنا واضحة بما يكفي للقول انها لم تعتمد أسلوب الانتقال، فكراً وممارسة، الى إيلاء مناطق الاحتلال الأهمية المركزية والأولوية التي تعلو كل الأولويات في العملية الوطنية. وهو ما يعادل في وقائعه ونتائجه اعادة بناء الجسم السياسي الوطني على أسس جديدة ومغايرة لمجمل البناء الذي قام في الظروف والشروط المشار إليها. إذ على العكس من ذلك تماماً، ظل الجسم اللاجىء من الحركة الوطنية الفلسطينية هو العنصر الأهم والأبرز بل والمقرّر. لهذا كان على مخيمات اللجوء في الأردن ولبنان أن تشكل المحيط الاجتماعي الذي نهلت منه المقاومة الفلسطينية وتوسعت فيه وبه، مثلما كان على المقاومة أن تكتسب بعضاً من مميزاتها الرئيسية من المناخات المدنية لمحيط اللجوء ذاك.

حين نسجل هذا القانون الذي حكم نشوء المقاومة وحكم علاقتها بمناطق الاحتلال، لا نذهب بذلك حدّ القول بأن قطيعة ما جرت بينها وبين جماهير هذه المناطق بل لا يسعنا ـ في هذا المجال ـ إلا أن نستعيد حقيقة مؤكدة هي أن المقاومة الشعبية العارمة التي شهدتها المناطق المحتلة والتي تراوحت بين الاضراب وبين العمل الفدائي، لم تكن الا النتيجة الطبيعية لقيام حركة المقاومة، وما أعقب هذا القيام من نتائج سياسية، كان عنوانها بروز شخصية وطنية مستقلة للشعب الفلسطيني. بل إن صيغاً عديدة من التواصل الحميم بين الجسمين قامت في مرحلة من تطور العملية الوطنية مع تأسيس «الجبهة الوطنية الفلسطينية» في الداخل. الى هذا نضيف أن الاجماع الوطني الذي انعقد في الأراضي المحتلة على اعتبار منظمة التحرير الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني، وتمسك جماهير تلك المناطق بوحدانية التمثيل ورفض أي مصادرة له، يقطع بالدور المركزي الذي لعبته المقاومة ومنظمة التحرير في تمثيل تلك المناطق وكسب التأييد العارم لها بل وفي زخم جماهير الداخل بعوامل النهوض الوطني.

غير أن المسألة الأساسية ليست هنا. أي ليست في درجة الولاء الفلسطيني لـ «منظمة التحرير الفلسطينية»، بل في درجة الفاعلية الوطنية الفلسطينية في إطار وضع أجبر فيه العمل الفدائي على التركز خارج الأراضي المحتلة، وهي الاشكالية التي طالما ظل الفكر السياسي الفلسطيني يبحث ويساجل على

هامش موضوعاتها المركزية. ذلك أن هذه الفاعلية تتعاظم كلما كان العمل الوطني القتالي مباشراً ومحاطاً بالتـأييـد الشعبي وبالنضال الجماهيري اليومي الذي يرفده، وكلما تغذى العمل المسلح من المحيط الجماهيري بالداخل، أي كلما كانت مادة هذا النضال وعنصره الفاعل هي الجماهير الفلسطينية التي توجد في علاقة تماس بقوات الاحتلال. ففي مجرى هذه العلاقة، يكتسب النضال المسلح فاعلية أهم ونفساً أطول، بل إنه يقود إلى توليد حالة من النهوض الشعبي تملك درجة هامة من التماسك، ومثال جبهة المقاومة الوطنية اللبنانية يعكس بدقة هذه الحقيقة. أما في سياق الوضع الذي أجبرت الثورة الفلسطينية على أن تعيشه، فيمثل العمل خارج الأرض المحتلة وعلى تخومها، عطباً من الأعطاب البنيوية في تركيب هذه الثورة وفيه رسم مسار تطورها ونمط تعاطيها مع أوضاع القضية الفلسطينية، وهو الذي يفسر الى حدّ بعيد لماذا تلقت الثورة كل هذه الهزائم من الأردن الى لبنان، لماذا فُتحت جبهات صراع ألهتها كثيراً عن وجهة صراعاتها الرئيسية واستنزفت فيها الكثير من طاقاتها. لماذا القرار الفلسطيني ساحة المزاد ـ سلباً ـ في الوطن العربي. لماذا شارف احتلال الضفة وغزة على العقدين من الزمن.

ب ـ في علاقة المقاومة بالوضع العربي

هذا الواقع الذي حكم نشوء حركة المقاومة الفلسطينية أجبرها على أن تتلقى نتائجه عربياً، أي في اطار الساحة العربية المحيطة التي اندفعت إليها المقاومة تبني عليها قواعدها السياسية والقتالية وتنـطلق منها في نضالها الوطني التحرري. ولم يكن ثمن وجود المقاومة على الأرض العربية المجاورة بسيطاً، بحيث يتيح لها استئناف دورة اتصالها الطبيعي، المفترض، مع المحيط العربي في نطاق عملها الوطني وضمن موجبات المشاركة العربية في هٰذا العمل وبالقدر الموضوعي المطلوب من هذه المشاركة، بل كان ثمناً باهظاً وكبير التأثير على مسيرة العمل الوطني الفلسطيني: أو آلياته وبنياته وعلاقاته العربية. فحين أجبرت الثورة على الاقامة في الجوار العربي ثم على تمديد هذه الاقامة، كانت تندفع موضوعياً إلى الانضباط الى أحكام قوانين الوضع العربي، الى إقامة علاقة غير متوازنة ولا متكافئة بهذا الوضع. إذ بين منـطق النضال الوطني الفلسطيني وبين منطق تلك القوانين التي تحكم المحيط العربي الرسمي تنتصب جملة من التناقضات الحادة التي يدفع النضال الوطني الفلسطيني ـ في النهاية ـ تكاليفها الباهظة. ففيما يرسم هذا الأخير أهدافه التحررية في العودة وتقرير المصير وبناء الدولة الوطنية المستقلة، وفيما يضعه نضاله في مواجهة حادة وطويلة مع العدوّ وغير محكومة باعتبارات «التوازن» وما إليه، وفيما يرى الساحة العربية برمّتها مجالاً قومياً لحركته الوطنية ويعرِّف صراعه مع العدو الصهيوني على أنه صراع وجود، ينبري الوضع العربي الرسمي لضبط النضال الفلسطيني ضمن تعريف نظامي للصراع العربي ـ الإسرائيلي كصراع حدود بين البلدان العربية وإسرائيل (أليس اعتراف الأنظمة المعنية بالقرار الدولي ٢٤٢ أكبر دليل على ذلك؟)، بحيث لا ينطوي لديه هذا النضال الا على دلالات أمنية مجردة، وهو ما يدفعه الى رسم حدود دقيقة لحركة العمل الفلسطيني، بحيث لا يكون لهذه الحركة أثر في زعزعة «أمن» الأنـظمة العربية واستقرارها السياسي، ولا يكون سبباً للزج بها في متاهات حروب شاملة مع اسرائيل. وهنا، وحتى لا تتهم باستقالتها من هذا الصراع أو الانسحاب من موجباته القومية تقترح مشروعاً «واقعياً» يقضي بأن ترتهن المواجهة الشاملة مع إسرائيل بـ «التوازن الاستراتيجي»، أو في أقل الأحوال بإنتاج «تضامن عربي» فعّال قد يأتي وقد لا يأتي.

وفي المحصلة، كان على المقاومة أن تعمل باستمرار في نطاق الهوامش الضيقة التي يتيحها لها الوضع العربي، وهي هوامش ظلت تتقلص بموازاة الانحـدار الذي عرفته السياسة العربية الرسمية

على الجبهة القومية. وقد كان هذا الوضع يجعل من المقاومة فريقاً سياسياً داخلياً، أي طرفاً مدفوعاً الى العمل ضمن نطاق القوانين الاجمالية التي تحكم ذلك الوضع، أو مدفوعاً الى تقديم حصة معينة من الاحترام للمعادلات السياسية الداخلية التي تنظم الحياة السياسية العربية. ولم يكن هذا الواقع يعادل في نتائجه، إلّا اضطرار المقاومة لالتقاط واقع التعارض الحاصل بين المشروع الوطني الفلسطيني المستقل، والوضع العربي النظامي الذي يرى في استقلال ذلك المشروع خطراً داهماً على معادلات الصراع العربي ـ الصهيوني المستقرة على صيغة ما قبل دخول الثورة مسرح الصراع، بما يقودها الى البحث عن نقاط تقاطع بين برنامجها الوطني وبين البرنامج العربي النظامي مما يفضي بدوره الى شبه تسوية بين الثورة والسلطة العربية. إنها أيضاً التسوية التي أجازت مختلف التدخلات العربية في شؤون الثورة ومنظمة التحرير، تارة باسم «المواجهة القومية»، وتارة من وراء الدعم المالي العربي وسياسات المقايضة. وهي تدخلات أساءت لقضية الثورة وفرضت عليها في الكثير من الأحيان معارك مجانية.

لم تسمح هذه العلاقة غير المتوازنة بين المقاومة وبين الوضع العربي الرسمي بأن يملك العمل الوطني الفلسطيني الحيز الضروري والمطلوب من الاستقلالية، فقد كان عليه دائماً أن يأخذ العامل العربي بعين الاعتبار حتى يتجنب الصّدام وحتى يتاح له الحفاظ على تلك الهوامش الضيقة. إن الساحة الوحيدة التي أتيح فيها للحركة الوطنية الفلسطينية انتزاع حيّز هام من الاستقلال (بعد الأردن بصورة استثنائية) هي الساحة اللبنانية؛ بيد أن هذا الاستقلال لم يكن حقيقة مستقرة. ذلك أن اقامة المقاومة ـ وبالشكل الذي كانت عليه ـ كانت تبدو دائماً مؤقتة، فمع نشوب الحرب الأهلية في لبنان واستنزاف المقاومة فيها، ومع تضافر التدخلات العربية في الساحة اللبنانية وحرب الليطاني، بدأت هذه الاستقلالية تتعرض للانتكاس، وبدأت معها دورة الانتساب الفلسطيني الى نظام السياسة العربية تحفر مجراها في مسار العمل الوطني الفلسطيني. ويمكن القول ـ في معرض تعيين المقدمات الأساسية لهذا الانتساب ـ ان الاعتراف العربي بمنظمة التحرير ممثلاً شرعياً ووحيداً للشعب الفلسطيني، وعلى الرغم من أنه اقترن بالنهوض الكثيف للعمل الفدائي وبالدخول المدوي للشخصية الوطنية الفلسطينية المستقلة مسرح أحداث الصراع العربي ـ الصهيوني، جاء يعبّر عن مراهنات عربية عديدة في ضبط العامل الفلسطيني على الساحة القومية وفي تأمين التحاقه الطوعي بالقرار العربي ورهن حركته السياسية بما يمكن أن تقدمه السياسة العربية المتعاطية مع قضايا المنطقة. ولا ينبغي هنا أن تغنينا القراءة النصوصية ـ على اغراءاتها «المعرفية» ـ عن تلمس حقيقة هذه المراهنات في المسار اللاحق للحركة السياسية العربية وكيفية تعاطيها مع أوضاع القضية الوطنية الفلسطينية.

لم تكن هذه الاقامة الاضطرارية للثورة على أرض المحيط العربي دون نتائج على بنيتها وسياستها. إذ بدا واضحاً أن منظمة التحرير الفلسطينية ـ بفعل التأثيرات المتفاوتة للواقع النظامي العربي عليها ـ الى التأرجح بين منطقين وسياستين: منطق الثورة، الذي هو فيها الأصل، ومنطق الدولة، الذي يأتيها من المحيط. إن هذا التأرجح (أو هذه الازدواجية) ـ الذي بدأت عناصره في التكوّن على صعيد الساحة الأردنية ـ هو ما سيقود العمل الوطني الفلسطيني في لبنان الى ممارسات وأوضاع ملتبسة دفع فيها الفلسطينيون واللبنانيون ثمناً كبيراً. وإذا كان لانهيار الدولة والمؤسسات في لبنان ولصعود الفاشية الانعزالية أثر في الانتشار الفلسطيني المتعاظم جغرافياً وسياسياً وقتالياً وصيرورته سلطة/دولة فعلية في الجنوب وبعض بيروت، ممّا يفسر جزئياً تلك الازدواجية المشار إليها، فإن معطيات فإن معطيات القضية الفلسطينية في مجموع الساحة العربية وتأثيرات هذه على تلك هي التي تفسر ـ بالأساس ـ مراوحتها بين منطقين وممارستين متعارضتين.

الى هذا نضيف أن انتشار الأساليب الدولتية (البيروقراطية، المحسوبية، التسيب)، لم يكن إلّا النتيجة الطبيعية لذلك التأثير السلبي الذي مارسه الواقع العربي على المقاومة. ففي سياق هذا التأثير تمت ممارسات إدارية مغلقة وتضخمت أجهزة أمنية ذات وظائف قمعية وتكونت فئات عريضة مستفيدة في كنف الجهاز الاداري، وبات التنظيم يعرف ـ كما السياسة ـ أزمة حادة.

كان من نتائج هذه الاقامة الاضطرارية أيضاً ومن نتائج هذا «الصلح» الذي أعلنته السياسة العربية الرسمية تجاه المقاومة أن استدعى هذا الأخير صلحاً نظيراً من الثورة الفلسطينية مع الواقع العربي. ولم يكن لهذا الصلح أن ينشأ ويستمر إلّا على حساب علاقات أخرى للثورة قائمة ومفترضة، بل والتي تكتسب ـ في منطق التعريف الوطني الفلسطيني للصراع العربي ـ الاسرائيلي ـ مطلق الشرعية. إنه قام على أساس فكّ التحالف الطبيعي بين الثورة وبين الحركة الوطنية الديمقراطية والشعبية العربية التي تشكل مكوناتها القوى الفعلية الرئيسية في ذلك الصراع، بحيث أتت التحالفات السياسية لـ «منظمة التحرير الفلسطينية»، مع القوى العربية الرسمية، تزيد إمعاناً في إضعافها أمام تلك القوى وفي الإساءة الى علاقاتها بالحركة الشعبية العربية وقواها الوطنية. وهنا يمثل لبنان مرّة أخرى حالة فريدة: فعلى امتداد ثلاث عشرة سنة، كان ميل الثورة نحو التفلت من شراك العلاقة بالسلطة واضحاً الى حدّ بعيد، وفي حركة موازية، كانت تنشأ وتنمو علاقة هي الأكثر فرادة في التاريخ السياسي الوطني العربي الحديث والمعاصر بين الحركة الوطنية الفلسطينية، وبين الحركة الوطنية اللبنانية، لتمثل نقضا لمجمل العلاقات التي بَنَتْها الثورة مع المحيط العربي. وها نحن نشهد آثار هذه العلاقة المتميزة والفريدة ونتائجها الوطنية الكبرى بعد خروج المقاومة من بيروت. إذ على الرغم من فعل الندامة اللامبدئي الذي مارسته تجاه تلك المرحلة المشرقة من الكفاح المشترك بعض الأحزاب والحركات السياسية اللبنانية ـ ومعظمها يدين في قوته ومركزه الى المقاومة ـ إلّا أن نضال المقاومة الوطنية اللبنانية وإصرار الوطنيين الديمقراطيين اللبنانيين على رفض التنكر لماضٍ لا يزال حاضراً بأضوائه الكثيفة في معركة التحرير والتوحيد والديمقراطية التي يخوضها الشعب اللبناني، تكشف ـ من دون أصباغ ـ حجم المكاسب التي تتحصلها المقاومة في تحالفاتها الشرعية والوطنية الحقيقية (وليس دفاع الوطنيين اللبنانيين عن الحقوق الفلسطينية في لبنان بما فيها حق الكفاح المسلح ضد إسرائيل الا واحداً من هذه المكاسب)، وحجم تلك المكاسب التي يحصّلها حلفاؤها الشرعيون حين تترك في حوزتهم مبادىء راسخة وأدوات مكينة لاستمرار فعل المقاومة ضد العدو المشترك للشعوب العربية. فهل كانت الثورة ستصل إلى ذلك كله ـ ورغم جميع الأخطاء ـ لو أنها كررت في علاقتها بلبنان النظام ما طبع باقي علاقاتها العربية النظامية؟. ومرة أخرى نقول: كانت هذه الصفحة/المحطة مؤقتة، وكان ضعف النظام اللبناني عاملاً وراءها. ومع ذلك، هل كانت ستتعرض المقاومة للاقتلاع كل مرّة ساءت علاقتها بهذا النظام العربي أو ذاك لو أنها رسخت أقدامها شعبياً في المحيط العربي أو دخلت مسام القضايا الداخلية العربية من بابها الأوسع: التحالف العضوي مع الحركة الشعبية؟

ج ـ المقاومة وموضوعة التسوية

جاء صعود حركة المقاومة الفلسطينية المدوي بعد هزيمة الخامس من حزيران/يونيو ١٩٦٧، يضع القضية الفلسطينية بما هي قضية تحرر وطني للشعب الفلسطيني في قلب الصراع العربي ـ الصهيوني. ومع هذا المنعطف، لم يكن لبرنامج الأنظمة العربية الذي جاء يعبّر عنه شعار «إزالة آثار العدوان...» أن يعني ألّا مغالبة يائسة من أنه الاستمرار في تعريف الصراع بالمنطقة على أنه

صراع حدود بين الأقطار العربية والدولة الصهيونية والاستمرار في تغييب الحقوق الوطنية الثابتة لشعب فلسطين في التحرر والعودة وتقرير المصير، مثلما لم يكن يعني ـ على صعيد الوسائل التي يقترحها لفرض ذلك البرنامج ـ سوى الارتكاز الى القرار ٢٤٢ الذي ينص على انسحاب اسرائيلي من أراضٍ عربية احتلت عام ١٩٦٧ وضمان حق جميع دول المنطقة (بما فيها اسرائيل طبعاً) في العيش في سلام وضمن حدود آمنة (معترف بها) وضمان حرية الملاحة، ولكن أيضاً الذي يقدم مشكلة الشعب الفلسطيني بوصفها مشكلة لاجئين يجري البحث عن حل توافقي لها بين اسرائيل وبلدان المواجهة العربية.

إن هذا الصعود/المنعطف المقترن بسياسة البندقية الفلسطينية والرافض للحلول السياسية والمكافح من أجل تحرير فلسطين، لم يكن ـ في واقعه الفعلي ـ إلّا النقض المباشر لكل مشاريع التسوية التي جاء برنامج «إزالة آثار العدوان» يقترح احداها على أساس القرار ٢٤٢، وهو النقض الذي سيأتي ميثاق منظمة التحرير المعدّل (بعد صعود فصائل المقاومة اليها) الذي يطرح هدف التحرير الكامل والعودة وتقرير المصير وبناء الدولة الديمقراطية العلمانية على كامل تراب فلسطين، ليعطيه طابعاً متميزاً يخرجه من عداد الظاهرات العسكرية المجددة، الى صيغة برنامج سياسي مشدود الى أهداف وطنية سياسية محددة على الرغم من طابعها الاستراتيجي الصارخ الذي لم يكن قد أقام بعد اعتباراً لحسابات الصراع: توازنات القوى الاقليمية والدولية، والامكانات المتاحة أمام العمل الوطني الفلسطيني من ضمنها.

مع فشل الحل السياسي الذي سعت اليه بلدان المواجهة العربية والذي كان بسبب التأويل الاسرائيلي الخاص للقرار ٢٤٢ وبسبب الرفض الوطني الذي أشاعته المقاومة في الوضع السياسي العربي، انفجرت حرب تشرين الأول/أكتوبر ١٩٧٣. ومع الحرب والخطوط السياسية والعسكرية التي رسمتها، راجت موضوعة «التسوية» من جديد وغطى الحديث عن مؤتمر جنيف المساحة الأوسع من السياسة العربية. ولم تكن حركة المقاومة بمنأى عن تأثيرات هذه التفاعلات والمستجدات، إذ سرعان ما انفجر سجال على أكبر نطاق بين فرقائها، وهو السجال الذي كان قد أخذ وجهة الانطلاق بعد اعلان بعض الأطراف الفلسطينية (الجبهة الديمقراطية و«فتح») عن مواقف جديدة ترتكز الى موضوعة المرحلية في النضال الوطني الفلسطيني وتقترح صيغاً برنامجية في عملية التحرير تقوم على ضرورة ايلاء المناطق المحتلة عام ١٩٦٧ أولوية مركزية بهدف انتزاع قاعدة ارتكاز وطنية لاستمرار النضال الفلسطيني[٩]. ويمكن أن نرسم هنا، وبسرعة، لوحة موجزة عن المواقف المختلفة للأطراف والاتجاهات الفلسطينية إزاء موضوعة «التسوية»:

ـ لم تخف بعض الأطراف الفلسطينية مراهنتها على امكان قيام «تسوية» للمسألة الوطنية الفلسطينية انطلاقاً من تقدير يرى في نتائج حرب تشرين الأول/أكتوبر مادة طريّة يمكن استثمارها في عملية سياسية عربية موحدة ـ ومدعومة سوفياتياً ـ للضغط من أجل فرض الانسحاب الاسرائيلي من الأراضي العربية التي احتلت عام ١٩٦٧ وفرض حق تقرير المصير للشعب الفلسطيني في مناطق الضفة الغربية وقطاع غزة. وقد عبّرت أوساط عديدة في حركة «فتح» عن هذا الرأي.

ـ أطلق الحديث عن «التسوية» أوسع حملة من الرفض في صفوف قوى فلسطينية عديدة مثلت

---

(٩) انظر نموذجاً لهذه الاطروحات، سلسلة المقالات بإسم: الجبهة الديمقراطية، تحت عنوان، «المسألة الوطنية الفلسطينية بين اليسار الحقيقي والتطرف اللفظي البرجوازي،» **الحرية** (آب/اغسطس ـ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٧٣).

الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين القوة الأهم والأكثر تأثيراً من ضمنها. وهو رفض استند الى حساب يرى أن أمريكا واسرائيل والرجعيات العربية في وارد طبخ تسوية تآمرية لقطع الطريق على نضال الشعب الفلسطيني وعلى أهدافه في تحرير كامل تراب أرضه، وهي التسوية القاضية بمنح هذا الشعب دويلة في الضفة وغزة. وفي امتداد هذا الرأي، اعلنت هذه الفصائل موقفها الرافض للحلول السياسية ولمواقف القوى الداعية لمرحلية النضال الفلسطيني، ولصوغ برنامج النضال الوطني لتحرير المناطق المحتلة عام ١٩٦٧، ورأت فيها تخلّياً عن الأهداف الاستراتيجية للكفاح الفلسطيني وانزلاقاً الى التعامل مع المؤامرة. وإزاء مواقف حركة «فتح» ومواقف الجبهة الديمقراطية (برنامج النقاط العشر) اكتفت أطراف الرفض بطرح «برنامج»/شعار «الكفاح المسلح حتى تحرير كامل تراب فلسطين».

ـ انفردت الجبهة الديمقراطية فلسطينياً برفض موضوعة التسوية التي راجت داخل الكثير من الأوساط الفلسطينية وكذلك برفض موضوعات الرفض التي ظلت في ما أعلنته من مواقف على مسافة حقيقية من الواقع الفلسطيني والاقليمي والدولي ومن توازنات القوى، بل على مسافة ـ أيضاً ـ من الفكر التحليلي النقدي والعلمي[١٠]. لقد ظلت الجبهة الديمقراطية تلحّ في أدبياتها وسجالات قياديها على أن متغيرات علاقات الصراع بعد حرب تشرين الأول/أكتوبر لا تسمح بالذهاب الى حدّ المراهنة على إمكان قيام تسوية للصراع العربي ـ الصهيوني تعطي الشعب الفلسطيني أيّاً من حقوقه الوطنية (الدويلة مثلاً كما سمتها فصائل الرفض)، بل إن هذه المتغيرات تشير الى استمرار الاختلال في علاقات القوة بين طرفي الصراع لصالح اسرائيل وأمريكا مما يقطع باستحالتها وبعقم المراهنة عليها. ولذلك فقيام تسوية لهذا الصراع تظل ـ بحسب الديمقراطية ـ مرتهنة بحصول تعديلات جذرية في ميزان القوى فلسطينياً واقليمياً ودولياً تسمح بتحقيق انتصار كامل على جبهة الأعداء أين منه ما حصل في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٧٣. ولذلك فهي صاغت برنامج عمل[١١] يستند الى ضرورة استثمار نتائج حرب تشرين الأول/أكتوبر سياسياً وعسكرياً وتنظيم النهوض الجماهيري في الضفة والقطاع وتطويره من الحالة المطلبية الى الحالة القتالية من أجل استنزاف العدو وتحويل الاحتلال الى كلفة باهظة تجبره على الانسحاب دون قيد أو شرط: أي انتزاع قاعدة ارتكاز وطنية ثابتة للانطلاق منها نحو تحرير كامل تراب فلسطين. وقد كان هذا البرنامج مادة البرنامج الوطني المرحلي لـ «منظمة التحرير الفلسطينية» الذي أقرّ رسمياً في المجلس الوطني.

وفي الواقع، لم يكن الخطاب الذي أنتجته الساحة الفلسطينية حول موضوعة التسوية، قبولاً أو رفضاً، ذا صلة بحقائق الصراع ومعطياته. وربما كان للجبهة الديمقراطية فضل نقد الكثير من مفاصل هذا الخطاب. فالتسوية لم تكن، بالفعل، أفقاً مفتوحاً بعد حرب تشرين الأول/أكتوبر، والانتصار العربي الجزئي في هذه الحرب لم يكن ذا تأثير حاسم في ميزان القوى الاقليمي بما يجبر الاحتلال على الانكفاء وأمريكا على القبول بكيان وطني فلسطيني. وإذا كان دعاة القبول قد وقعوا ضحية وهم الضغط العربي ـ السوفياتي والمأزق الأمريكي ـ الاسرائيلي، فإن دعاة الرفض سقطوا أيضاً في حبال الوهم بإمكان قيام تلك التسوية على التقدير نفسه. لذلك نستطيع أن نرى في خطاب «التسوية» وحدة عضوية

---

(١٠) وهو كناية عن مقدرات الدورة الرابعة للجنة المركزية المنعقدة في آب/اغسطس ١٩٧٣ منشورة في: الجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين. منظمة المناطق المحتلة. **الوضع في المناطق المحتلة ومهماتنا** ([بيروت]: الجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين. [لجنة الاعلام المركزية، ١٩٧٣]).

(١١) انظر مادة هذا البرنامج في البلاغ الصادر عن الاجتماع الموسع الطارىء للجنة المركزية للجبهة المنعقد في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٧٣. في: المصدر نفسه.

متماسكة على رغم الاختلاف بين فريقيه (دعاة القبول والرفض على السواء)، إذ لا يعود للاختلاف من معنى ما دام يجري على خطأ أصلي لا يزال يتكرر الى يومنا هذا بالعناوين نفسها وكذلك بالقوى نفسها التي لوثت به الساحة الفلسطينية في ما سبق.

وإذا كان البرنامج المرحلي لمنظمة التحرير قد تجاوز مأزق هذا الخطاب بطرحه حلاً وطنياً فلسطينياً لمسألة المناطق المحتلة. وإذا كان قد فتح طريق الانتقال من شعار السلطة الوطنية الى شعار الدولة الوطنية المستقلة، إلاّ أن الوقائع اللاحقة، وخصوصاً بعد توقيع اتفاقيات كامب ديفيد ثم بعد الغزو الاسرائيلي للبنان وخروج المقاومة، أبانت عن أن الساحة الفلسطينية بدأت تتجه برمّتها نحو التعاطي الايجابي مع موضوعة التسوية. والقرارات الصادرة عن المجلس الوطني السادس عشر المنعقد بالجزائر ومواقف هذا من المشروع العربي واضحة بما يكفي للقول ان إجماعاً[١٢] فلسطينياً انعقد حول الرهان على التسوية. وما همَّ ـ بعد ذلك ـ إن كان هذا الرهان مشدوداً الى الدور السوفياتي المفترض أو الى الدور الأمريكي الجاري.. ذلك أن كليهما لا يفتحان طريقاً لحل المسألة الوطنية الفلسطينية حلاً مرحلياً صحيحاً: ففيما لا تقترح أمريكا على الشعب الفلسطيني سوى الالحاق العملي بالكيان الصهيوني عبر صيغة «الحكم الذاتي»، لا يستطيع الدور السوفياتي ـ بحكم التوازن الاقليمي ـ أن يمارس ضغطاً فعلياً في اتجاه الحل الوطني ممثلاً بحق تقرير المصير وبناء الدولة الوطنية المستقلة.

ولهذه الأسباب، فإن الرهان على الحل السياسي للقضية الفلسطينية يظل ـ في جميع الأحوال وخصوصاً في ظل الاختلال الفادح في توازن القوى ـ نقطة الضعف في العمل الوطني الفلسطيني، لا بل هو نقطة إلهاء مديد له عن مساره الفعلي، والثغرة التي تنفذ منها عوامل التفكيك والتفكك: ناهيك عن أنه لا يزيد إلاّ إمكاناً في شدّ الحركة السياسية لـ «منظمة التحرير الفلسطينية» الى السياسة الأمريكية والسياسة العربية الرسمية بما يجعلها تمضي بعيداً في مغادرة موقعها الوطني ومعه النيل الذاتي من المحتوى الوطني للقضية الفلسطينية. هكذا نستطيع أن ننسب الكثير من مظاهر التراجع في العمل الوطني الفلسطيني راهناً الى انزلاقه إلى اعتماد «التسوية» في رسم سياساته.

إذا كانت الأزمة في «منظمة التحرير الفلسطينية» هيكلية بهذه الحدة وبهذا الشمول، فمن الطبيعي القول ان أي حل يتوخى تجاوزها على التّو غير ممكن. وإذا كان من الجائز القول ان هذه الأزمة باتت مستعصية على أي معالجة سياسية سطحية، فمن الضروري التأكيد على أن تفاقمها التنظيمي وتفاعلاتها السياسية الراهنة يطرح مجدداً الأولوية التي تعلو وتسبق كل الأولويات، والتي يتوقف على حلّها التفكير في شروط الخروج من الأزمة: انها استعادة وحدة منظمة التحرير والثورة على قاعدة برنامجها الوطني المرحلي وقرارات مجالسها الوطنية التوحيدية واتفاق عدن ـ الجزائر. وما من شك ـ في هذا السياق ـ أن قيادة منظمة التحرير الفلسطينية مدعوة الى تجاوز آثار «اتفاق عمان» بالاستجابة الى المطلب الوطني العريض والملحّ بإلغائه، خصوصاً وأنه اتفاق يُراد له أن يكون محض حلقة أولى نحو شطب كامل التمثيل الفلسطيني وإلغاء جميع مكتسبات الشعب الفلسطيني وصولاً إلى اسقاط القضية الوطنية الفلسطينية من الأساس □

---

(١٢) «صحيح أن بعض المنظمات الفلسطينية حاول تحسين نصوص القرارات التي صدرت عن المجلس الوطني في نهاية دورته، لكن الصحيح أيضاً هو أن جميع المنظمات ارتضت أخيراً هذه القرارات سقفاً سياسياً جديداً للنضال الفلسطيني. وغني عن القول أن هذا السقف كان أدنى على نحو ملموس من السقف السابق الذي كانت تتمسك به منظمة التحرير الفلسطينية قبل الحرب الاسرائيلية على لبنان والذي عبّر عنه برنامجها المرحلي الأصلي». انظر: محسن ابراهيم، **الحرب الأهلية اللبنانية وأزمة الوضع العربي** ([بيروت]: بيروت المساء، ١٩٨٥)، ص ٢٠٩.

توحيد الجزيرة العربية: دور الايديولوجية والتنظيم في تحطيم البنى الاجتماعية ـ الاقتصادية المعيقة للوحدة

د. تركي الحمد

كلية العلوم الادارية ـ جامعة الملك سعود، الرياض ـ السعودية.

يعود تاريخ الدولة السعودية الحديثة الى عام ١٩٠٢، وذلك عندما استطاع عبد العزيز آل سعود ـ ابن سعود ـ (١٨٨١ ـ ١٩٥٣) الاستيلاء على الرياض مسترداً اياها من قبضة أسرة آل رشيد المنافسة. أما الجذور التاريخية البعيدة المدى للدولة السعودية ككل، فيمكن أن ترجع الى حوالى عام ١٧٤٤، وذلك عندما قام الشيخ محمد بن عبد الوهاب بالتحالف مع رئيس الأسرة السعودية في ذلك الوقت الأمير محمد بن سعود. وقد أدى هذا التحالف الى نشر السيطرة الوهابية ـ السعودية على أرجاء الجزيرة العربية كافة. ومن الممكن القول ان هذا التحالف بين الشيخ والأمير، أدى الى قيام نوع من الاندماج بين تنظيم سياسي (امارة آل سعود في الدرعية)، وايديولوجية سياسية (الوهابية كما تسمى دعوة الشيخ اصطلاحاً)، وذلك بهدف تحقيق أهداف سياسية واجتماعية معينة. هذه «الصيغة» أو «المعادلة» المكونة من الايديولوجية والتنظيم والحركة السياسية، سوف تناقش في مجال آخر. أما بالنسبة لمجالنا هنا، فإن فهماً للبنية الاجتماعية ـ الاقتصادية للجزيرة العربية قبل قيام الدولة المركزية يعتبر أمراً ضرورياً، وذلك في سبيل فهم أشمل للخلفية الاجتماعية ـ الاقتصادية للنظام السياسي السعودي وجذوره البعيدة المدى[١]. بمعنى آخر، إن مثل هذا الفهم سيعيننا على فهم العلاقة المتبادلة المتداخلة بين المجتمع والدولة بشكل عام وفي العربية السعودية بشكل خاص.

اجتماعياً، كانت الجزيرة العربية مجتمعاً قبلياً. فبعض القبائل، أو فروعها، استقرت في «مراكز حضرية» وكوّنت ما يطلق عليه اسم **الحضر**، والباقي استمر على حالته البدوية وكوّن ما يطلق عليه اسم **البدو**[٢]. بمعنى آخر، كانت الجزيرة العربية (نجد بخاصة) تتألف من فئتين اجتماعيتين رئيسيتين، هما

(١) سوف يكون التركيز على منطقة نجد فقط حيث انها كانت المنطقة التي ظهر فيها النظام السياسي السعودي.

(٢) على سبيل المثال، انظر:

Micheal C. Hudson, *Arab Politics: The Search for Legitimacy* (New Haven: Yale University Press, 1977), pp. 168-173; Christine Moss Helms, *The Cohesion of Saudi Arabia: Evolution of Political Identity* (London: Croom Helm Ltd., 1981); Roberto Aliboni, «Saudi Modernization in a Historical Perspective,»

الحضر والبدو. الا أنه وبرغم هذا الانقسام الاجتماعي الاساسي، فإن مجمل السكان (الحضر والبدو) كانوا يعتبرون أنفسهم أو ينظرون اليها على انهم ينتمون الى أصول قبلية، وذلك كمصدر للذاتية ومدعاة للفخر. فاستقرار الحضر في المراكز الحضرية غيّر من نشاطهم الاقتصادي، إلا أنه لم يؤثر كثيراً على ارتباطاتهم القبلية ـ أو ادعائهم ذلك على الاقل ـ وفخرهم بالانتماء الى أصول قبلية. وهذا شيء طبيعي، فبعدم وجود دولة مركزية ذات مؤسسات سياسية حديثة، فإن الولاء يكون موجهاً نحو الوحدة الاجتماعية ـ الاقتصادية الرئيسية الا وهي القبيلة. كما أن هذه القبيلة تشكل مصدراً لذاتية معينة وذلك بانعدام مصادر الذاتية الأخرى (كالدولة والحزب والتنظيم السياسي... الخ). حقيقة، ان المراكز الحضرية تتضمن وحدات اجتماعية اخرى كالعائلة الموسعة Extended Family ، الا أن هذه العائلات بدورها تستمد ذاتيتها من أصل قبلي معين.

ما سبق عرضه صحيح الى حد بعيد فيما يتعلق بمنطقة نجد بالذات، أما في منطقة الحجاز، فإن الصورة تختلف الى حد معين وذلك نتيجة لانفتاح المنطقة على العالم الخارجي عن طريق الحج، ووقوع المنطقة ككل على منافذ بحرية تربطها ببقية العالم. فالحج كان يأتي بالآلاف من المسلمين الى المناطق المقدسة في مكة والمدينة. هذا الاجتماع السنوي لمختلف الجنسيات جعل من أهل الحجاز مجتمعاً مدنياً أو حضرياً اكثر من أهل نجد، كما جعلهم أقل ارتباطاً قبلياً. من ناحية أخرى، فإن انفتاح منطقة الحجاز على العالم، عن طريق الحج ومنافذها البحرية، قد جلب معه مواطنين من جنسيات مختلفة وأصول متعددة ذوي عادات وبُنى (جمع بنية) مختلفة عن العادات والبُنى الاجتماعية السائدة، مما ساهم في كسر نسبي للعلاقات القبلية في المراكز الحضرية في الحجاز.

عموماً، والى حد كبير، شارك الحضر البدو الثقافة والقيم نفسها[٣]. فالانتماء الى البنية القبلية والثقافة القبلية كان مصدراً لذاتية الجماعة بغياب كيان سياسي مركزي ودولة قومية ومؤسسات سياسية حديثة. لأجل ذلك، كان أولئك الذين لا ينتمون إلى قبيلة معينة ـ سواء عند الحضر أم البدو ـ وذلك لسبب أو لآخر، كالرق أو الفرار من القبيلة لأسباب مختلفة، يعتبرون غير ذوي أهمية، وذلك في نظر المنتمين الى قبيلة معينة سواء بالفعل أم بالثقافة. ولأجل ذلك، كانت الأعمال اليدوية والانشطة التي ينظر اليها نظرة دونية وفق الثقافة القبلية، تترك لهذه الفئة التي كانت في كثير من الأحيان تسكن احياء خاصة بها في مدن الجزيرة بشكل عام، وفي منطقة نجد بشكل خاص.

اقتصادياً، كان الحضر يمارسون التجارة في المدن والزراعة في القرى والواحات. أما بالنسبة للأنشطة الحرفية فقد كان يمارسها الحضر الذين لا روابط قبلية لديهم. أما بالنسبة للبدو، فقد كانت أنشطتهم الاقتصادية قائمة على الرعي وتربية المواشي من ناحية، وغزو بعضهم البعض وغزو القوافل التجارية للحضر من ناحية أخرى. وبهذا المعنى، يصف لوتسكي هذه الحالة كالتالي:

... وكما كان الأمر في العهود السحيقة الغابرة، بقيت تربية المواشي لدى البدو، وزراعة الأراضي المروية في الواحات، القاعدة الاقتصادية لمجتمع الجزيرة العربية في القرن الثامن عشر... وكان سكانها ـ سواء من بدو السهوب أم من مزارعي الواحات الحضريين ـ منقسمين الى قبائل متعددة، مفككي الأوصال ومتخاصمين فيما بينهم، يشنون على بعضهم البعض

1981, pp.313-335, T.R. Mchale, «A prospect of Saudi Aravia,»'*International Affairs* (London), no. 1056 = (1980), pp. 622-647, and Darid G. Edens, «The Anatony of the Saudi Revolution,» *International Journal of Middle East Studies*, vol.5 (1974), pp. 50-64.

(٣) Helms, *The Cohesion of Saudi Arabia*, pp. 60-61.

حروباً طاحنة متواصلة بسبب المراعي وقطعان المواشي وحصول الصيد والينابيع[٤]».

ذلك يعني أن تعارضاً في المصالح كان قائماً بين هاتين الفئتين الاجتماعيتين الرئيسيتين: الحضر والبدو. فقد كان الأولون (الحضر)، يسعون الى السلام والاستقرار وهيمنة النظام، حيث إن هذه الأهداف تتفق ونمط نشاطهم الاقتصادي القائم بشكل أساسي على التجارة والزراعة. أما الآخرون (البدو)، فقد كان نمط نشاطهم الاقتصادي قائم على الترحال (الرعي) حيث إنهم، والى حد بعيد، تحت رحمة الطبيعة تتحكم بهم كما تشاء، لأجل ذلك كانت مسألة الاكتفاء بنشاط اقتصادي واحد (الرعي) غير واردة، إذ أن مثل هذا النشاط لا يركن اليه، حيث إنه مرتبط بتغير الظروف الطبيعية ذات الطبيعة المتقلبة. لذلك برز العنف بين قبائل البادية، وبينهم وبين الحضر كنوع من النشاط الاقتصادي البديل، بخاصة في الظروف الطبيعية الصعبة كالجفاف ونحوه. بمعنى آخر، كان النشاط الاقتصادي للبدو، سواء أكان رعياً أم سلباً معتمداً على الغزوات ، كما كان ذا طبيعة غير مستقرة. فالرعي قائم على طبيعة متقلبة، والغزوات قائمة على أساس مجتمع، أو تجمع بالأصح، لا تحكمه سلطة مركزية ولا سيادة واحدة. وبالتالي، كانت أهداف البدو مرتبطة بمثل هذا النشاط الاقتصادي: عدم سيادة السلم وعدم استمرارية الاستقرار، فمثل هذه الأمور (السلم والاستقرار) تهدد المجتمع البدوي وبقاءه من الجذور. حقيقة ان أقساماً كبيرة من البدو هجرت حياة البادية واستقرت في الواحات والمدن وذلك خلال فترات زمنية معينة، الا أن هذه الاقسام تحولت الى حضر وينطبق عليها بالتالي ما ينطبق على الحضر.

خلاصة الأمر هي، ان حالة نجد قبل قيام الدولة المركزية كانت حالة من «حرب الكل على الكل» حسب تعبير توماس هوبز في وصفه لحالة الطبيعة قبل قيام المجتمع المدني. فالمصالح المتضاربة لكلتا الفئتين الاجتماعيتين الأساسيتين أدت الى اختلاف وتضارب في أهدافهما السياسية والاجتماعية. وتقدم احداهما يعني تقهقر الأخرى. فمثلاً توسع المزارع المستقر في أرضه المزروعة يعني تقهقر منطقة مراعي البدوي المرتحل، وعلى ذلك قس[٥].

الا أن حالة العنف بين الحضر والبدو كانت تخف حدتها في بعض الأوقات، وذلك عندما تكون الطبيعة رحيمة وكريمة، فيؤدي الى توافر فائض من الانتاج لدى البدو يقومون بتبادله مع الحضر مقابل الحصول على سلع ينتجها هؤلاء. أي أنه في مثل هذه الأوقات، تتحول العلاقات الى علاقات سلمية بين الطرفين مما يدعم رأينا في القول بأن عنف البدو وغاراتهم وغزواتهم وأعمال السلب والنهب التي اشتهروا بها، كانت ذات جذور اقتصادية قائمة على أرضية جغرافية. ذلك يعني أن العوز الاقتصادي لدى أبناء البادية الذي يشكل أساس أعمالهم العنفية، هو نفسه في نهاية المطاف قائم على أساس جغرافي هو قسوة الطبيعة في المناطق الصحراوية.

«حرب الكل على الكل» هذه وتعارض المصالح كانا يحلان بعض الأحيان عن طريق قيام تحالفات معينة قائمة على أسس مالية. بمعنى آخر، كانت بعض الاجراءات المالية تتخذ بين الطرفين (الحضر والبدو) مؤدية الى قيام تحالف معين بينهما، وبالتالي، سيادة السلم والاستقرار. وكان هذا الاجراء المالي يتخذ صفة أو شكل «خوة» Tribute [٦]. وقد كانت هذه الخوة تمثل أو تشكل رمزاً لقيام التحالف بين

---

(٤) فلاديمير يوريسوفيتش لوتسكي، **تاريخ الأقطار العربية الحديث** (موسكو: دار التقدم، ١٩٧١)، ص ٩٢ ـ ٩٣.

(٥) Helms, Ibid., p. 64.

(٦) المصدر نفسه، ص ٦٥.

جماعة حضرية وأخرى بدوية[٧]. وتعتبر هذه التحالفات القائمة على أسس مالية «الخطوة الاولى في سبيل قيام تشكيلات جيو ـ سياسية مؤدية الى بنية حكومية وقيام دولة»[٨].

وقد حقق هذا الاجراء المالي حل الصراع أو التعارض بين الحضر والبدو الى درجة كبيرة، حيث إنه نوع من ضمان السلم والنظام للحضر الراغبين في حرية وأمن البضائع والتجار خلال مرورهم في أراضٍ خاضعة لسيطرة القبائل البدوية، ونوع من ضمان المراعي والماء للقبائل البدوية، إضافة الى ضمانٍ مصدر دخل لتلك الجماعات البدوية المتلقية للخوة[٩]. إلا أن الأهمية الأساسية لهذه الخوة تنبع من كونها رمزاً لسلطة سياسية معينة وإن كانت مثل هذه السلطة قائمة بشكل بدائي. فالمتلقي للخوة ـ سواء أكان جماعة حضرية أم بدوية ـ كان ملتزماً بحماية موكليه من أي عدو محتمل[١٠].

بشكل عام، يمكن القول ان البدو والحضر كانوا يشكلون شبكة من العلاقات الاجتماعية ـ الاقتصادية ـ السياسية المتداخلة، سواء في علاقاتهم السلمية أم العنفية. وفي هذا المجال، يقول هُلمز:

«لقد كان الطرفان (البدو والحضر) جزءاً من شبكة من الظروف البيئية المتغيرة والتحالفات السياسية المضطربة... فالسكان كثيراً ما كانوا مرتبطين بسلسلة من التبادلات الاقتصادية المشتركة التي لا يمكن اهمال أهميتها في المساعدة على فهم طبيعة السيطرة السياسية والحياة الاجتماعية في نجد»[١١].

سياسياً، كانت الجزيرة منقسمة الى العديد من الإمارات والمشيخات، وقد كانت المشيخات قائمة على علاقات وأسس قبلية تعكس علاقات الخضوع والسيطرة بين الحضر والحضر، الحضر والبدو، والبدو والبدو. فقد كانت الإمارة أو المشيخة بشكل أساسي انعكاساً لعلاقات التحالف بين القبائل ومختلف الفئات الاجتماعية، سواء، أكان ذلك بدواً أم حضراً. فقد كان رئيس المشيخة هو رئيس القبيلة أو الفئة الاجتماعية الأقوى[١٢]. وقد كانت سلطته ذات طابع قضائي في مجال صنع القرار، حيث إنه كان ممثلاً للقبيلة (أو تحالف القبائل) في التعامل مع القوى الخارجية[١٣]. وفي عمله هذا، كان يساعده مجلس قبلي استشاري مكون من كبار رجال القبيلة أو التحالف. وقد كانت وظيفة هذا المجلس وظيفة استشارية بحتة، أما سلطة اتخاذ القرار النهائي فقد كانت في يد الأمير أو الشيخ فقط[١٤]. إلا أن مثل هذه الامارات أو المشيخات لم تكن ذات طابع مستقر، حيث إنها كانت معتمدة في جذورها على شبكة من التحالفات القبلية، وولاء قبائل المشيخة أو الإمارة لم يكن يتمتع بالاستقرار اللازم لقيام سلطة مركزية تتمتع بالديمومة والاستمرارية. فولاء هذه القبائل وأفرادها لم يكن موجهاً بصفة أساسية الى الإمارات أو المشيخات كوحدات سياسية تتمتع بذاتية معينة، إذ ان الولاء الوحيد الذي يكنّه رجل القبيلة هو لقبيلته

---

(٧) المصدر نفسه، ص ٦٤.

(٨) المصدر نفسه، ص ٦٤ ـ ٦٧.

(٩) المصدر نفسه، ص ٦٤ ـ ٦٥.

(١٠) المصدر نفسه، ص ٦٥.

(١١) المصدر نفسه، ص ٦٣.

(١٢) انظر: Michael Nehme, «Saudi Arabia: Political Implications of the Development Plans,» (Ph. D. Dissertation, State University of New Jersey, 1983), pp.20-22.

(١٣) المصدر نفسه، ص ٢١.

(١٤) Abdulrahman Said, «Saudi Arabia: The Transition from a Tribal Society to a Nation State,» (Ph. D. Dissertation, University of Missouri-Columbia, 1979), p. 132.

وحسب. أما أشكال الولاء الأخرى التي تجد القبيلة نفسها وأفرادها مضطرين الى اعطائه، فإنها انما تتحدد بالفوائد والمنافع ـ بخاصة الاقتصادية منها ـ التي يمكن للقبيلة أن تحصل عليها عن طريق شكل معين من أشكال التحالف. وعلى ذلك، فإن «ميزان القوى» بين إمارات ومشيخات الجزيرة، كان متغيراً ومضطرباً بشكل دائم بناء على التغير الدائم والتذبذب المستمر لتحالفات القبائل[١٥].

بالنظر الى مثل هذه الظروف والأحوال، فإنه يبدو من غير الممكن أو شبه المستحيل بزوغ دولة مركزية تشكل بؤرة ولاء بذاتها. فالبنية القبيلية وتشعباتها تشكل حاجزاً منيعاً لقيام شكل حكومي جديد وأكثر اتساعاً قائم على أشكال مختلفة للولاء[١٦]. بكلمات أخرى، كانت القبيلة ككيان اجتماعي ـ سياسي نقيضاً لقيام دولة مركزية حديثة. فهي تشكل كياناً ذا قدرة على منح أعضائه اكتفاء ذاتياً على مختلف المستويات الاجتماعية والسياسية، وبالتالي، اعطائهم ذاتية معينة وهوية محددة تشكل نقيضاً لهوية أشمل وأكبر من الممكن أن تتحقق في ظل دولة ـ قومية. بمعنى آخر، كانت القبيلة نقيض قيام دولة قومية حديثة في الجزيرة العربية بشكل عام، وفي نجد بشكل خاص.

بزوغ الدولة السعودية المركزية

ان القضاء على مثل هذه العقبات البنيوية وانشاء دولة قومية حديثة قادرة على خلق نوع جديد من الولاء، كان يستلزم قيام شكل من أشكال «الثورة» (ان صح التعبير) قادر على إزالة مثل هذه العقبات، وخلق تنظيم سياسي أكمل وأكثر تطوراً من تلك التحالفات التي كانت تقوم بين القبائل والفئات الاجتماعية المختلفة. فبغير القضاء على القبيلة (ككيان سياسي ذي سيادة على افراده وتحويل ولاء هؤلاء الافراد الى كيان آخر في المقام الأول)، فإن اقامة مثل هذا الكيان أو التنظيم المتطور نسبياً يمكن أن يعد ضرباً من المستحيل.

في هذا المقام، فإن وضع نجد بشكل خاص، والجزيرة بشكل عام، يتشابه الى حد كبير مع وضع أوروبا السياسي والنتائج السياسية لوضعها الاجتماعي قبل قيام الدولة القومية الحديثة فيها. فالمؤسسات الاقتصادية ـ الاجتماعية للمجتمع الاقطاعي كانت تمثل مراكز ولاء سياسي لأعضاء هذه المؤسسات. ورعايا الملك في اقطاعية معينة مثلاً، انما كانوا يعطون ولاءهم للنبيل أو البارون المهيمن على هذه الاقطاعية. أي أن المهيمن على الاقطاعية كان هو صاحب السلطة العليا أو السيادة الفعلية في اقطاعيته. كذلك فإن أعضاء النقابة الحرفية، إنما كان ولاؤهم موجهاً الى «المعلم» أو رئيس هذه النقابة، وبالطبع لا ننسى الولاء الذي يكنّه المسيحي لكنيسته ككيان سياسي وغير ذلك من الولاءات المختلفة. أما الملك الذي كان يفترض أن يكون مهيمناً وصاحب سلطان في دولته، فلم يكن الا رمزاً للولاء وصاحب سيادة اسمية في دولته. بمعنى آخر، إن التعددية الاقتصادية للمجتمع الأوروبي والاستقلالية السياسية لمؤسسات هذه التركيبة الاجتماعية جعلتا من الدولة جسماً هشاً ذا وظيفة اسمية رمزية، ومن الولاء شكلاً من أشكال الخضوع الشخصي يختلف من تجمع الى تجمع وذلك في ظل السيادة الاسمية لدولة واحدة.

---

(١٥) المصدر نفسه، ص ١٢٩ ـ ١٣٧.

(١٦) Helms, *The Cohesion of Saudi Arabia*, p. 128.

يرى الكاتب أن هنالك عاملين حالا دون قيام دولة مركزية في نجد قبل قيام الدولة السعودية. أولهما البنية القبلية نفسها القائمة على التعددية والانشطار، وثانيهما فروقات بين القبائل.

وقد رافق ظهور الدولة القومية الحديثة في أوروبا محاولة القضاء على النتائج السياسية لمثل هذه التعددية الاقتصادية ـ الاجتماعية. فما كان لسيادة موحدة وولاء سياسي موحد ان يظهرا الا على انقاض الاستقلالية السياسية لمؤسسات ذلك المجتمع. وما كان لمفهوم الدولة القومية (الدولة ـ الأمة) ان يظهر، لو لم يكن هنالك تغير اقتصادي ـ اجتماعي استوجب ظهور مثل هذا المفهوم كحاجة عملية لا مجرد سعي فلسفي أو مطلب مثالي. وقد كان هذا التغير الاجتماعي متمثلاً في نمو المدن والتجارة، وما رافق ذلك من ظهور طبقات وفئات اجتماعية طارئة على المجتمع الاقطاعي وذات مصالح وأهداف تتطلب تنظيماً سياسياً يختلف عن التنظيم السياسي للمجتمع الاقطاعي تمثل في مفهوم الدولة القومية ووحدة السيادة.

مجرد التغير الاجتماعي ووجود فئات وطبقات اجتماعية جديدة تتوافق مصالحها وأهدافها مع عملية التغيير السياسي، لا يعني أن مثل هذا التغيير السياسي يأتي بصورة تلقائية وبشكل عفوي. إذ لا بد من توافر عنصرين أساسيين في سبيل دفع عملية التغيير هذه، وتثبيت المفاهيم الجديدة. هذان العنصران هما الايديولوجية والتنظيم. فالايديولوجية تسعى لاعطاء الشرعية للحالة الجديدة وتبرير المطالب والاهداف المستجدة، والتنظيم يسعى التى التطبيق الفعلي لمثل هذه الأهداف. بمعنى آخر فإن الوظيفة الأساسية للايديولوجية هي التبرير، ووظيفة التنظيم هي التحقيق عن طريق ممارسة القوة والاقناع في آن واحد. لذلك نجد أن فترات التغير الاجتماعي أو فترات الانتقال تعج بالأفكار السياسية والايديولوجيات المختلفة التي اما أن تسعى الى تبرير الوضع الراهن، وإما إلى اضفاء الشرعية على الوضع الذي يختمر في احشاء الوضع الراهن. ففي أوروبا وخلال عملية التغير الاجتماعي التي أدت الى ظهور مفهومي الدولة القومية والسيادة وتحققهما لاحقاً، تجد أسماء مثل توماس هوبز وجان بودان (مثالاً لا حصراً) لعبت دوراً ايديولوجياً فعالاً في القضاء على النتائج السياسية للتعددية الاجتماعية الأوروبية، ممهدة الطريق لقيام نوع جديد من التنظيمات السياسية (الدولة القومية)، ونوع جديد من أنواع الولاء السياسي (مفهوم المواطنة والولاء للدولة ـ الأمة). لذلك، وبالنسبة لقيام السعودية كدولة مركزية، فإن الصفحات التالية سوف تتحدث عن الايديولوجية والتنظيم القائم على مثل هذه الايديولوجية، ودورها في قيام سلطة مركزية في نجد.

الايديولوجية: حركة الشيخ السلفية (الوهابية)

تمثل الدعوة السلفية للشيخ محمد بن عبد الوهاب (١٧٠٣ ـ ١٧٩٢) الأسس العامة التي قامت عليها ايديولوجية الحكم والسلطة في العربية السعودية. وقد كانت دعوة الشيخ قائمة على تنقية العقيدة مما كان الشيخ يعتقد أنه لحق بها من شوائب وبدع (أي أنها خالصة) وعلى وحدانية الاله. وقد كان المبدأ الأساسي لحركته هو الدعوة الى تطبيق فعلي لركن الاسلام الأول وهو الشهادة.

ان الجوانب الدينية لحركة الشيخ الخالصة ليست موضوع بحثنا هنا ولا علاقة لنا بها في هذا المجال. ما يهمنا في هذا المقام هو انعكاساتها وتشعباتها السياسية من حيث ان تعاليم الشيخ لعبت ـ وتلعب ـ دوراً محورياً في التاريخ السياسي للجزيرة العربية بشكل عام. فقد أعطت الوهابية الاسرة السعودية المالكة أساساً ايديولوجياً لإضفاء الشرعية على مطالبها وطموحاتها السياسية في السيطرة والسلطان. فمنذ عام ١٧٤٤، وذلك مع ظهور السلطة الزمنية ممثلة بالأمير محمد بن سعود (المؤسس الفعلي للأسرة السعودية المالكة)، والسلطة الدينية ممثلة بالشيخ محمد بن عبد الوهاب، أصبح تاريخ

الجزيرة العربية بخطوطه العامة عبارة عن تاريخ الانتصارات والهزائم والتوسع والتقلص للحركة الوهابية والأسرة السعودية.

ومنذ البداية، كان يبدو أن الشيخ والأمير مدركان للنتائج السياسية للايديولوجية الجديدة وللحلف الذي قام بينهما عام ١٧٤٤. إذ يخبرنا جون فيلبي أن الشيخ قال للأمير عند لقاء هذا الأول ما معناه: «لتكن واثقاً من العز والسلطان، لأن من آمن بإله واحد وعمل بمقتضى ارادته، فإنه سوف يملك البلاد ويحكم العباد»[١٧]. والمعنى نفسه يتضح وذلك عندما عرض الشيخ دعوته على عثمان بن حمد بن معمر أمير العيينة ـ وذلك قبل عرضها على أمير الدرعية محمد بن سعود ـ حيث قال: «اني لأرجو أن انت قمت بنصرة لا اله الا الله أن يظهرك الله فتملك نجداً واعرابها»[١٨]. ويتكرر الوعد نفسه عند لقاء الشيخ والأمير محمد بن سعود فعندما دخل الأمير على الشيخ بادره بالقول: «ابشر بالخير والعز والمنعة»، وكان رد الشيخ: «وانت ابشر بالعز والتمكين، والغلبة على جميع بلاد نجد. انها كلمة لا اله الا الله، من تمسك بها، وعمل لها، ونصرها، ملك بها البلاد والعباد، انها كلمة التوحيد، وانها أول ما دعا اليه الرسل من أولهم الى آخرهم»[١٩].

مما سبق يتضح أن الشيخ والامير كانا مدركان انهما بصدد حركة سياسية في المقام الأول، إضافة الى البعد الديني الذي لعب دوراً ايديولوجياً فعالاً في نجاح أهداف الحركة السياسية.

من ناحية أخرى، ومن خلال حركة الشيخ ودعوته ومحاولته التحالف مع قوة سياسية معينة في سبيل تحقيق الأهداف الايديولوجية السياسية لدعوته (وحدة الجزيرة بشكل عام ونجد بشكل خاص)، يتبين لنا أيضاً أن هنالك تياراً كان ينمو في منطقة نجد عاكساً رغبة معينة في الوحدة السياسية، كانت الدعوة الوهابية عبارة عن انعكاس ايديولوجي له. فمن خلال شرح الحالة الاجتماعية ـ الاقتصادية لمنطقة نجد، تبين لنا أن هنالك تضارباً في المصالح بين الفئتين الاجتماعيتين الاكبر: الحضر والبدو. أدى هذا التضارب الى نمو تيار وحدوي والرغبة في ادارة أو سلطة مركزية بين الحضر بشكل عام، والتجار بشكل خاص، وذلك نتيجة رغبتهم في الأمن والسلم المنبثقة عن مصالحهم الاقتصادية. في هذا المجال، يعلق لوتسكي على الحالة بقوله:

«وكانت مدن وقرى الجزيرة العربية معرضةعلى الدوام الى الغارات البدوية التخريبية. أدت هذه الغارات والحروب الاقطاعية الى خراب الينابيع والقنوات والى هلاك بساتين النخل. وكان من الضروري وضع حد لهذا الوضع. وكانت الحاجات الاقتصادية الماسة للسكان تتطلب تحقيق ذلك بصورة قاطعة. ومن هنا نجحت النزعة الى توحيد الامارات الصغيرة في الجزيرة العربية في وحدة سياسية كاملة»[٢٠].

كما أن زيادة التبادل التجاري بين نجد والاقطار المجاورة (العراق وبلاد الشام بشكل خاص) عن طريق القوافل التجارية، وتهديد الفئة الأخرى (البدو) لاستمرارية واستقرار مثل هذا التبادل، قد أدى بدورها أيضاً الى نمو التيار الوحدوي والرغبة في سلطة مركزية بين التجار بصفة خاصة، إضافة الى بقية فئات الحاضرة من زراع ونحوهم[٢١].

---

(١٧) James P. Piscatori, « Ideological Politics in Saudi Arabia,» in: James P. Piscatori, ed., *Islam in the Political Process* (Cambridge: Cambridge University Press, 1983).

(١٨) امين سعيد، **تاريخ الدولة السعودية** (الرياض: مطبوعات دارة الملك عبد العزيز، [د. ت.])، ج ١، ص ٣٦.

(١٩) المصدر نفسه، ص ٣٩.

(٢٠) لوتسكي، **تاريخ الأقطار العربية الحديث**، ص ٩٤.

(٢١) المصدر نفسه.

المهم في الموضوع ان الدعوة الوهابية (دعوة الشيخ السلفية)، أتت كتعبير ايديولوجي سياسي عن هذا التيار معطية اياه زخماً فكرياً وعقائدياً كان في أشد الحاجة اليه لتحقيق أهدافه السياسية في الوحدة والمركزية.

وبتحليل الايديولوجية نفسها (الوهابية)، نجد أن هنالك مبدأين أو مفهومين اسلاميين أساسيين عبرا أفضل تعبير عقائدي عن أهداف الحضر المطلوبة في الوحدة والمركزية. هذان المبدآن أو المفهومان هما الوحدانية والمساواة. وقد ساعد هذان المفهومان الأمراء السعوديين بشكل عام، والملك عبد العزيز بشكل خاص، على بسط نفوذهم على كل جزيرة العرب تقريباً، وذلك بإعطائهم زخماً ايديولوجياً وشرعية سياسية، ومنحهم تأييد الفئات الحضرية بشكل خاص صاحبة المصلحة في الوحدة والمركزية.

ان المعنى الديني الصريح والواضح لمبدأ الوحدانية هو، ان هنالك الهاً واحداً هو الله له حق العبادة وله وحده. أما المضمون السياسي للمبدأ فهو وحدانية الجماعة في ظل سلطة مركزية موحدة. وقد فطن هلمز الى هذا المضمون السياسي في الاسلام بشكل عام، وفي الوهابية كامتداد للتيار السلفي في الاسلام بشكل خاص، حيث يلاحظ بأن:

„وحدة الجماعة كانت ذات أهمية قصوى حتى لو كانت تعني تقديم فروض الطاعة لإمام جائر بل إن الوهابيين كانوا يؤمنون بأنه لا يمكن حتى قيام جماعة بدون إمام.[٢٢]

بناء على مبدأ الوحدانية هذا، فإن تعدد الزعامات والولاءات القبلية والاقليمية يصبح نوعاً من الانحراف أو الارتداد الذي لا بد له من أن يقاوم بل ويقاتل، وذلك في سبيل الحفاظ على الروح الخالصة للمذهب. وقد كان الملك عبد العزيز يدرك هذا المعنى عندما كان يقول ما معناه اننا بإرادة الله وكلمة التوحيد والسيف أصبحنا لكم ملوكاً[٢٣]، كما أن العلم السعودي نفسه يمثل هذا المعنى، فهو يحتوي على الشهادة والسيف كرمز للدولة السعودية. فالشهادة، كما سبق القول، تتضمن كلمة التوحيد ومبدأ الوحدانية بمعنييها الديني والسياسي، حيث المعنى الأول أساس لشرعية الحكم، والثاني دافع للعمل السياسي نفسه وأساس لشرعيته أيضاً. أما المفهوم الاسلامي الثاني في الحركة السلفية الوهابية والذي كان له عظيم الأثر من الناحية السياسية، فهو مفهوم أو مبدأ المساواة. فقد كان الشيخ محمد بن عبد الوهاب، يرى أن عضوية الفرد في الأمة (الجماعة الاسلامية) يجب أن تكون ذات أولوية على جميع الروابط الاجتماعية الأخرى، وأن أعضاء الأمة بالتالي متساوون[٢٤]. بناء على هذا الفهم، فإن أعضاء الجماعة (الأمة) يعتبرون متساوين امام الله وشريعته. وفي هذا المجال، فإن مفهوم المساواة يشكل نقيضاً ورفضاً لتعددية القبائل واستقلالها، بل وحتى أي شكل آخر من أشكال التجزئة والانقسام (طالما أن الجماعة الواحدة ـ الأمة ـ هي الشكل الاجتماعي ـ السياسي الذي يمكن من خلاله تطبيق شرع الله).

ان مفهوم المساواة، وكذلك الوحدانية، ساعدا الملك عبد العزيز بصفة خاصة على تخطي الحواجز وتدمير العوائق التي كانت تقف في طريق انشاء سلطة مركزية وبناء دولة قومية على أراضي جزيرة العرب، فكما لاحظ أحد الباحثين، فإن تطبيق مبدأ أو مفهوم المساواة ساعد الملك على تحرير الجماعات القبلية

---

(٢٢) Helms, *The Cohesion of Saudi Arabia*, p. 104.

(٢٣) المصدر نفسه، ص ١١٥.

(٢٤) المصدر نفسه، ص ٨٤.

الدنيا، وعلى القضاء على القوانين العرفية التي كانت سائدة بين القبائل، وعلى اتباع سياسة قائمة على محاولة توطين العناصر البدوية في ظل سلطته وسيطرته هو لا القبيلة[٢٥]. كما أن باحثاً آخر لاحظ أن تطبيق القانون الاسلامي على المراعي وفقاً لحديث الرسول القائل بأن الناس شركاء في الماء والكلأ والنار بدلاً من القوانين العرفية القبلية، أدى الى تدمير القواعد القانونية والحقوقية للتضامن والتماسك القبليين[٢٦]. بمعنى آخر وبشكل عام، فإن مبدأي الوحدانية والمساواة والقول بأن الناس سواسية ضمن الأمة وامام الله، اعطيا زخماً للسياسة السعودية وذلك في مجال القضاء على التقوقعات القبلية والخصومات الحضرية، وذلك في سبيل انشاء سلطة سعودية مركزية موحدة[٢٧].

لإيجاز ما سبق ذكره، يمكن القول بأن الايديولوجية الوهابية بشكل عام، ومفهومي الوحدانية والمساواة بشكل خاص، لعبت في العربية السعودية الدور نفسه الذي لعبته ايديولوجية العقد الاجتماعي (بخاصة عقد توماس هوبز) في أوروبا. وذلك يعني، القضاء على الجماعات والولاءات والتحالفات كافة التي تشكل تهديداً وعائقاً في سبيل قيام سلطة مركزية واحدة، وذلك عن طريق عزل أفراد هذه الجماعات عن جماعاتهم وتعبئتهم من جديد عن طريق اعطائهم ايديولوجية جديدة ونظاماً مختلفاً للقيم.

الا أن الايديولوجية وحدها لا تكفي لقيام حركة سياسية ناجحة، بمعنى آخر، فإن «الصيغة» أو «المعادلة» لا تكتمل دون طرفها الآخر، الا وهو التنظيم.

التنظيم: حركة الاخوان

كما سبق وذكرنا، كانت شبه الجزيرة العربية بصفة عامة، ومنطقة نجد بصفة خاصة، منقسمة اجتماعياً الى حضر وبدو. وقد كانت مصالح الفريقين في تضارب كبير. فالفريق الأول كان يسعى الى السلم والاستقرار والنظام وذلك في سبيل تحقيق مصالحه، ومصالح الفريق الثاني ما كان لها ان تنمو وتترعرع في ظل حالة من الاستقرار. فكما يلاحظ شرارة فإن «الرئاسة الصارمة، الموحدة، الشاملة، تحمل في طيها موت المجتمع البدوي: فالسلم يقضي على أسس الحياة البدوية. كما رأى ببصر نافذ روبير مونتاني، لأنه لا حياة بدوية مع الاستقرار والامن والزراعة والتكاثر في مكان اقامة لا يتغير، تماماً كما تقود المدينة الدولة، التي أقامتها في مطلع الملك، الى حتفها، في الدورة الخلدونية المعروفة. لا حياة بدوية الا مع الظعن والتشرذم والاقتتال»[٢٨]. ويلاحظ ت. ي. لورنس أيضاً في كتابه **أعمدة الحكمة السبعة** أن الاعراب يمقتون شيئاً اسمه السلطة المركزية والدولة المستقرة[٢٩].

وقد كان الملك عبد العزيز يسعى لتأسيس دولة مركزية مستقرة حيث كان الاسلام (في شكله السلفي الوهابي) ايديولوجيته في هذا المجال. هذا الهدف لم يكن متضارباً مع مصالح الحضر، بل كان في الحقيقة متكاملاً مع هذه المصالح، حيث إنه كان يشدد على هدفي السلم والنظام في ظل سلطة مركزية موحدة، كما أن تحقيقه (بخاصة في المجال القانوني والحقوقي) يؤدي الى تدمير الاسلوب البدوي في

---

(٢٥) المصدر نفسه، ص ٨٥.

(٢٦) بول ڤييل، «البترول والطبقة الوظيفية: مثال «العربية السعودية»..» ترجمة خضر خضر، **دراسات عربية** (بيروت)، السنة ١٦، العدد ٢ (كانون الاول ديسمبر) ١٩٧٩، ص ١١٤.

(٢٧) Helms, *The Cohesion of Saudi Arabia*, p. 78.

(٢٨) وصاح شرارة، **الاهل والغنيمة مقومات السياسة في المملكة العربية السعودية** (بيروت: دار الطليعة، ١٩٨١)، ص ٢٩.

(٢٩) توماس ي. لورنس، **اعمدة الحكمة السبعة** (بيروت: المكتب التجاري، ١٩٦٣)، ص ١٢٩.

المعيشة. بناء على ذلك، فإن الايديولوجية التي كان يحملها عبد العزيز كانت قادرة على تعبئة الحضر (بخاصة التجار) بشيء من السهولة، حيث إنها كانت معبرة عن تطلعاتهم الأساسية. كما أن الأسرة السعودية كانت تعتبر نفسها ـ وفق رأي أحد الباحثين ـ ممثلاً للحضر يسعى الى اقامة اتحاد بين المناطق الحضرية في ظل سلطة سياسية موحدة[٣٠].

ما سبق قوله يمكن أن يتبين بشكل أكبر وذلك بالرجوع الى ما هو متيسر من معلومات. فقد كان جيش عبد العزيز وخلال السنوات الأولى للقتال (١٩٠٢ ـ ١٩١٦) يتكوّن وبشكل شبه كامل من رجال المدن أو الحضر، ولم يبدأ في تجنيد رجال البادية بشكل واسع الا عام ١٩١٦ وما بعده[٣١]. ففي معركة روضة مهنا عام١٩٠٦، والتي هزم فيها عبد العزيز آل سعود عبد العزيز آل رشيد، كان جيش ابن سعود يتكون من ألف مقاتل من أهل المدن وستمائة من أهل البادية[٣٢]. وبناء على تقرير لشكسبير ـ المفوض السياسي البريطاني في الكويت ـ فإن جيش عبد العزيز عندما استولى على الاحساء عام ١٩١٣ كان مكوناً وبشكل يكاد يكون كاملاً من أبناء الحضر أي من التجار والزراع[٣٣].

اذن، لم يكن هنالك مشكلة مع الحضر، سواء من ناحية تجنيدهم، أم من ناحية تعبئتهم، حيث إن حركة عبد العزيز كانت ممثلاً وعاكساً لمصالحهم وتطلعاتهم. أما المشكلة الأساسية فهي مع أهل البادية، إذ كيف يتبعون حركة سياسية وايديلوجية معينة لا تمثلهم ولا تمثل مصالحهم، بل على العكس من ذلك تسعى الى تحقيق أهداف فيها كل الخطورة على حياة مجتمعهم برمته؟ وقد كان جواب عبد العزيز وحله لهذه المعضلة قائماً على اسلوبين أو وسيلتين في سبيل تعبئة أبناء البادية: التوطين والاعانات.

ان توطين البادية يحقق غرضين مهمين: من ناحية، إنه يدمر البنية الاجتماعية ـ الاقتصادية للحياة البدوية وذلك عن طريق تغيير نمط الانتاج البدوي وعلاقات الانتاج البدوية، ومن الناحية الأخرى، اخضاعهم لسلطة الدولة المركزية عن طريق ربطهم بالدولة عسكرياً واقتصادياً، وذلك من خلال جعلهم معتمدين على الدولة عن طريق الاعانات التي تمنحها لهم الدولة والتي تشكل العمود الفقري لمواردهم الاقتصادية بعد هجر البادية. ولكن في سبيل توطين البادية، فإنه من الضروري أولاً أن يقتنعوا بالايديولوجية المطروحة التي لا تمثل أو تعكس مصالحهم: وهنا تبرز المعضلة. هنا يبرز الدور الهام للايديولوجية كبنيان فكري مجرد، أي ليس كبرنامج عمل أو أساس لشرعية الحركة السياسية. في هذا المجال يبرز الدور الهام لطبيعة الوهابية لا على أنها ايديولوجية سياسية فقط، بل كونها أيضاً نابعة من الثقافة المحلية السائدة. فالوهابية عبارة عن حركة اسلامية في المقام الأول لا تسعى الى تدمير الثقافة المحلية السائدة كلياً، ولا الى تدمير نظام القيم السائدة بشكل كامل، بل على العكس من ذلك تسعى الى تطهير هذه الثقافة ونظام القيم هذا ـ القائم جزئياً على الاسلام ـ مما علق به من شوائب، وذلك وفق قناعات الحركة ذاتها والايديولوجية نفسها. وعلى ذلك فإن دعوة الشيخ وتعاليمه (الوهابية)، انما

---

(٣٠) Helms, *The Cohesion of Saudi Arabia*, p. 76-173.

في سبيل فكرة أوضح عن الدور الذي لعبته المصالح التجارية في قيام الدولة السعودية الحديثة، انظر:

Tim Nibloc, ed., *State, Society and Economy in Saudi Arabia* (London: Croom Helm, 1981), pp. 82-83.

(٣١) Helms, Ibid., p. 113.

(٣٢) Nibloc, ed., Ibid., p. 83.

(٣٣) Helms, Ibid., p. 127.

استجاب لها البدو على أساس أنها دعوة الى الدين الذي يؤمنون به أساساً وتطهيره مما علق به من شوائب، لا على أساس انها ايديولوجية سياسية بحتة تعكس أو تمثل مصالحهم مباشرة وذلك كما هو الحال مع التجار خاصة، والحضر عامة. فبالنسبة للبدو كانت الايديولوجية الوهابية دعوة دينية في المقام الأول، أما بالنسبة للحضر فقد امتزج فيها الدين بالمصلحة والتطلعات السياسية.

وعلى هذا الاساس تبع البدو عبد العزيز وانقادوا له بصفته ممثلاً لذلك التيار وتلك الحركة التي تسعى الى اقامة الدين الحنيف وتطبيق شرع الله. وقد قام عبد العزيز بتوطين اتباعه من البدو في قرى صغيرة تعرف باسم «الهجر» (جمع هجرة)، وأصبح قاطنو هذه الهجر من اتباعه يعرفون باسم «الاخوان».

تتفق معظم المصادر على أن حركة الاخوان (كتنظيم لا مجرد عقيدة) نشأت خلال الاعوام من ١٩١٠ الى ١٩١٣. فعام ١٩١٠ يعتبر عام «البعث الوهابي» في الجزيرة العربية، هذا من الناحية الايديولوجية، أما من الناحية التنظيمية فإن أول هجرة نشأت كانت «الارطاوية» وذلك خلال عامي ١٩١٢ و١٩١٣[٣٤]. بطبيعة الحال، فإن نشأة حركة الاخوان وأصولها التاريخية والعقائدية لا يهمنا في هذا المجال، حيث ستقتصر مناقشتنا على أثر الاخوان والهجر في قيام سلطة مركزية في نجد والجزيرة العربية. ولكن ومن خلال اللحمة التاريخية الموجزة لنشوء حركة الاخوان وهجرهم (بين عامي ١٩١٠ و١٩١٣) يبرز لنا تأكيد آخر على ما سبق ان ذكرناه؛ من أن حركة ابن سعود في الأساس كانت حركة قائمة على الحضر بصفة أساسية كقاعدة اجتماعية لها، وأن تعبئته للبادية وتجنيده لها من خلال الايديولوجية والهجر لم يأت الا لاحقاً وذلك في أعقاب تجاوز طموحات ابن سعود السياسية لمنطقة نجد.

وكما سبق أن ذكرنا، كانت الهجر أساس تنظيم الاخوان، وقد كانت عبارة عن معسكرات ذات اكتفاء ذاتي ـ أو كان الهدف منها ذلك على الأقل ـ إذ كان يترادف فيها الانتاج والاستعداد العسكري لتلبية أي نداء أو دعوة يطلقها «الامام» في سبيل هجوم عسكري معين. كما كانت معسكرات أو مدارس للتثقيف العقائدي والايديولوجي. أما التنظيم الداخلي للهجر فقد كان وبصفة أساسية قائماً على مبدأ المساواة الاسلامية التي آمنوا بها مع ايمانهم بالايديولوجية الجديدة التي كان عبد العزيز ممثلاً لها. فلا ولاء ولا رابطة الا ولاء العقيدة ورابطة المبدأ، ولا هرمية أو فروق اجتماعية، بل مساواة مطلقة أمام الله وفي ظل المبدأ. أما بالنسبة للملك عبد العزيز فقد كانت الهجر تخدم ثلاثة أغراض أساسية:

١ ـ تعبئة عسكرية دائمة لأتباعه ذوي الاصل البدوي، بحيث إذا دعا الداعي كانت الأمور على أفضل وجه ممكن بدلاً من البحث عنهم في الفيافي الواسعة، إذ يكون «الامام» على علم بأماكن وجود اتباعه وجنده. ومن ناحية أخرى، فإن سيطرة العقيدة داخل الهجرة يمنحها نوعاً من الانضباط الداخلي، بحيث يكون في الإمكان معرفة عدد الجند وحاملي السلاح مما يساعد الإمام ـ الملك عبد العزيز ـ على تقدير مدى قوته والتخطيط على هذا الأساس. في هذا المجال يقول كشك: «وكان المعسكر كله، مهما بلغ حجمه منضبطاً، اذ في كل مسجد كشف بأسماء المصلين فيه، أي مجموع الذكور البالغين في المنطقة المحيطة به، وإذا عرفنا أن هذا الكشف يراجع خمس مرات في النهار لإثبات الحضور والغياب، أدركنا أيضاً أن ابن سعود، اكتشف أسرع وسيلة لاستدعاء الاحتياطي، تفوق كل الأساطير التي تقال عن عملية التعبئة الاسرائيلية، إذ يمكن استدعاء الاحتياطي السعودي، خمس مرات في النهار على الاقل»[٣٥].

---

(٣٤) انظر مثلاً: محمد جلال كشك، **السعوديون والحل الاسلامي مصدر الشرعية للنظام السعودي** (القاهرة: المطبعة الفنية، ١٩٨١)، ص ٥٥٥ ـ ٥٦٠.

(٣٥) المصدر نفسه، ص ٥٧٨.

٢ ـ كانت الهجـر، وبصفتها مدارس للتثقيف العقائدي، تحطيماً للولاءات السابقة (الولاء القبلي بصفة أساسية) وخلق نوع جديد من الولاء قائم على المبدأ أو العقيدة لا العصبية. بهذا الاسلوب، استطاع عبد العزيز أن يحطم أهم الأسباب المعيقة لقيام سلطة مركزية الا وهي الولاءات التقليدية.

٣ ـ عن طريق الهجر والتثقيف العقائدي، استطاع عبد العزيز ان يوجه طاقة البدو في سبيل تحقيق أهدافه السياسية بعد أن كانت هذه الطاقة مشتتة في صراع وغزوات فيما بينهم وبين بعض، وفيما بينهم وبين أهل الحاضرة من ناحية أخرى. وبذلك استطاع ابن سعود أن يحقق الأمن والسلم والاستقرار التي كانت مطالب وأهـداف أساسية من أهداف سكان الحاضرة الذين يشكلون السند الاجتماعي والسياسي الرئيسي لحركة عبد العزيز وسلطته. فعن طريق الاخوان والهجر، استطاع عبد العزيز أن يرفع عن كاهـل الحضر العبء العسكـري الضروري للحـركة، وبالتالي، تفرغ التجار والزراع لأنشطتهم الاقتصادية التي توازي في أهميتها ـ إن لم تكن أهم من ـ النشاط العسكري للاخوان. فمن دون موارد اقتصادية، تصبح الحركة وعناصرها عاجزة، ومن هذه الحقيقة تنبع أهمية الدور الذي اضطلع به أهل الحاضرة والضرورة التاريخية لظهور حركة الاخوان. وفي هذا المجال، يقول جون حبيب: «ان أهل المدن وإن كانوا محل ثقة الا أنهم في شغل بتجارتهم وزراعتهم. والبدو لا يمكن الركون اليهم في مشروع بحجم أهداف ابن سعود ولذلك كان لا بد من مقاتل من نوع ثالث»[٣٦]. وكانت الهجر وكان الاخوان الذين يملكون «سطوة البدو وثبات الحضر»[٣٧].

سبق وأن ذكرنا، أن الملك عبد العزيز استخدم وسيلتين في سبيل تعبئة وتجنيد البادية ونزعهم من اطرهم القبلية: كانت الأولى هي التوطين عن طريق الهجر والايديولوجية، أما الوسيلة الثانية فهي الاعانات التي تهدف الى ربط أبناء البادية بالدولة اقتصادياً بعد ربطهم عسكرياً وايديولوجياً، كانت الاعانات وما زالت تلعب دوراً رئيسياً في تحقيق التوازن الاجتماعي والاستقرار السياسي في العربية السعـوديـة، إلا أنهـا وفي بدايـة أمرها كانت تتخذ شكلاً بدائياً يتلخص في التوزيع المباشر للموارد الاقتصـاديـة على مختلف الفئـات الاجتماعية وبخاصة البدوية منها. عملية توزيع الاعانات هذه ـ وبخاصة على أبناء البادية ـ كانت تخدم غرضين أساسيين:

أ ـ تحطيم العلاقة الاقتصادية بين البدوي وقبيلته؟ وبالتالي، تحطيم الضرورة الاقتصادية التي كانت تربط البدوي بقبيلته، واعداده لعملية التعبئة الاجتماعية والعسكرية التي كانت تجري عن طريق الايديولوجية والهجر. ويمكن تبين ما سبق ذكره من خلال دراسة عملية بيع الجمال. فالجمل هو وسيلة الانتاج الرئيسية لدى البدو، وهو في الوقت نفسه رمز المجتمع البدوي. أن يتخلى البدوي عن جمله يعني أن البدوي قد تخلى عن مجتمعه جملة وتفصيلا، وأصبح مستعداً لتقبل مجتمع جديد إن لم يكن قد تقبله فعلاً. عملية بيع الجمال هذه تشكل انفصالاً بين البدوي وقبيلته، وبالتالي، تدميراً للاسس التي قام عليهـا المجتمع البدوي. ولقد كان لنجاح عبد العزيز في دفع البدو لبيع جمالهم أكبر الأثر في فك ارتباطاتهم القبلية البدوية، وبالتالي، تعبئتهم اجتماعياً وعسكرياً لتحقيق الاهداف السياسية التي كان يسعى اليها[٣٨]. في هذا المجال يقول كشك: «الذين عاصروا التجربة، وكانوا يفهمون التاريخ، أو حتى لديهم الحس بتفسير الواقع، روعهم بيع الجمال، لا لأنهم خافوا من (ثورة زراعية) في نجد!! بل لأنهم أدركوا الطاقة التي تفجرت بالايمان وجعلت البدوي يقبل هذه التضحية. وان ذلك يعني وضع الجميع على خط المساواة بإلغاء الخلفيات الاجتماعية المتباينة،

---

(٣٦) المصدر نفسه، ص ٥٦٧.

(٣٧) المصدر نفسه، ص ٥٦٨.

(٣٨) لشرح موجز لعملية بيع الجمال، انظر: المصدر نفسه، ص ٥٦٤ ـ ٥٦٦.

وتحرير المهاجر من قيود الملكية، لينتمي للمجتمع الجديد انتماء كاملاً، ويربط مصيره به وبقيادته، التي انتمى اليها عقائدياً»[٣٩].

ب ـ جعل البدوي مرتبطاً بالدولة اقتصادياً مما يساعد السلطة على سهولة كبح جماحه والسيطرة على سلوكه الى حد كبير. بمعنى آخر، تكوين نوع من الاعتمادية أو «التبعية» بين الفرد والسلطة، مع ما لذلك من نتائج سياسية واجتماعية من ناحية عملية التلجيم والسيطرة من قبل السلطة. وفي هذا المجال، يقول الشيخ حمد الجاسر في معرض حديثه عن الاخوان والهجر إن «هجرهم لم تكن هجراً زراعية بالمعنى الحقيقي، وانما هي على شكل وحدات سكنية بناها البدو حول بئر ماء وبجانبه مسجد، وكان كل اعتماد البدو على عطايا الدولة...»[٤٠]. كما أن الملك عبد العزيز نفسه كان يتحدث عن الهجر، فكان يقول: «يجيئوننا في السلم فنعطيهم كل ما يحتاجون اليه من كسوة ورزق ومال...»[٤١].

الا أن نمو مثل هذه الاعتمادية أو هذه «التبعية» بين الفرد والسلطة، وإن كانت عامل قوة في بداية تكوين الدولة أو عندما تكون الدولة ذات موارد مالية واقتصادية كبيرة، إلا أنه وفي المدى الطويل يشكل عامل ضعف، حيث تبرز الدولة كسبب مباشر لأي نكسات قد يتعرض لها الفرد في حياته الاقتصادية والاجتماعية.

كما أن تعبئة الناس وفق ايديولوجية معينة وعلى أساس مؤسسة سياسية معينة في بداية التكوين، قد يشكل هو الآخر عامل ضعف عندما تنتهي مرحلة التكوين والانشاء وتبدأ مرحلة بناء الدولة المستقرة مع عدم بناء مؤسسات سياسية حديثة وجديدة تحل محل المؤسسة الثورية التي قامت بعملية التكوين، وذلك يتمثل في عودة الناس الى الاطر القديمة للولاء أو الخروج على الدولة التي بنوها عندما يرون أنها قد ابتعدت عن الايديولوجية التي عبئوا على أساسها. ولنا في ثورة الاخوان ـ أو تمردهم ـ (١٩٢٩ ـ ١٩٣١) خير مثال. غير أن المجال هنا ليس مجال مناقشة هذه المتغيرات التي تحتاج الى بحث مفصل يخرج عن نطاق البحث الذي بين يدينا.

الخلاصـــة

لعبت الايـديـولوجيـة الوهابية والتنظيم القائم على أساسها (حركة الاخوان)، دوراً محورياً أساسياً في تحطيم الحواجز والعوائق التي كانت تقف في سبيل بناء دولة قومية ذات سلطة مركزية موحدة وسيادة شاملة. فقد أدت هذه الايديولوجية الى تفتيت الولاءات التقليدية التي كانت تقف في طريق تكوين سلطة مركـزيـة موحدة في نجد والجزيرة العربية، وإلى تفتيت نسبي للبنى التي تقوم عليها مثل هذه الولاءات. كما أن حركة الاخوان كانت المضمار أو المؤسسة السياسية الجديدة التي شكلت أساساً جديداً للولاء، وبنية جديدة للانتماء والهوية. بمعنى آخر، كانت حركة الاخوان والايديولوجية التي بنيت عليها بمثابة «الحزب الثوري» الذي عبأ الجماهير واستقطب الناس بناء على قيم وأسس مختلفة، والذي أدى الى وجود دولة موحدة وسلطة مركزية ما كان لهما أن يبرزا لولا وجود مثل هذا الحزب. غير أنه ولاستمرارية فصل الناس عن الولاءات التقليدية وبالتالي تدعيم وجود الدولة القومية والسلطة المركزية، لا بد من ايجاد مؤسسات سياسية بديلة، وذلك بعد انتهاء مرحلة التكوين، تكون قادرة على استيعاب الناس وقادرة على منحهم ولاءات حديثة تتناسب مع شكل الدولة الجديدة، وإلا كان المصير العودة الى الولاءات القديمة وبذر بذور ذبول الدولة في المدى البعيد □

---

(٣٩) المصدر نفسه، ص ٥٦٤.

(٤٠) المصدر نفسه.

(٤١) المصدر نفسه، ص ٥٧٩.

دور العمل العربي المشترك في تحقيق التنمية المستقلة

د. محمد محمود الامام

مستشار اقتصادي في صندوق النقد العربي
أبو ظبي ـ دولة الامارات العربية المتحدة.

تمهيد

تأتي هذه الدراسة في ختام المحور الثالث للندوة الذي تضمن اضافة لها دراسات حول تجارب سبعة أقطار عربية، تأخذ في الاعتبار جوانب التعاون العربي على المستوى القومي وفي اطار التجمعات الاقليمية. وسوف نقسم دراستنا هذه على النحو التالي:

المبحث الأول: ويتناول مفهوم التنمية المستقلة بإيجاز مع ابراز المقاربة القطرية والمقاربة الاقليمية لذلك المفهوم.

المبحث الثاني: ويتناول مفهوم العمل المشترك، باعتبار أن هذا المصطلح قد زحف الى قاموس العلاقات العربية دون تأصيل نظري واضح. كما أنه يستعرض بإيجاز تطور ما يسمى بالعمل المشترك، مع تركيز على الجهود التي استهدفت عملية التنمية في الوطن العربي.

المبحث الثالث: يستعرض بإيجاز مسيرة التنمية في الوطن العربي في مجموعه خلال العقدين الأخيرين، مع محاولة لقياس ظواهر التبعية والاستقلال وتطوراتها.

وينطلق هذا المبحث من استخلاص اسهامات العمل العربي المشترك في تحقيق قدر من الاستقلال في التنمية العربية، مع التركيز على قضايا بناء قاعدة علمية وتكنولوجية عربية، وجهود الحفاظ على البيئة.

المبحث الرابع: يناقش التجارب التكاملية الجزئية (الخليج ـ وادي النيل ـ المغرب الكبير) ومغزاها بالنسبة لموضوع الدراسة.

المبحث الخامس: ويتضمن نظرة الى المستقبل والى امكانيات رفد التنمية العربية المستقلة بمزيد من الجهود المشتركة السليمة.

وأود أن اسجل هنا، أن الصورة الأصلية لهذه الدراسات تجاوزت ستة أمثال الحجم المحدد، بخاصة وأنه كان لا بد، في مرحلة أولية، من حصر أذرع العمل المشترك وتطور التفكير في كل منها وتتبع اسهاماتها في تحقيق ما ارتجى لها من أهداف، حتى يمكن استخلاص رأي موضوعي بشأن الدور الذي يمكن أن تكون قد لعبته في تحقيق التنمية المستقلة، أو الذي يمكن أن تكون هذه الأخيرة قد لعبته في انشائها. ولذلك فإنني اعتذر عن أي غموض يكون قد ترتب على محاولة اخراج الدراسة في حدود الحجم المقرر لها.

أولاً: التنمية المستقلة: مفهومها ومقتضياتها

يمكن القول ان ما يعرف الآن بالعالم الثالث ـ الذي يأتي في ختام قائمة تصنيف دول عالمنا الحالي ـ شهد في المجالين السياسي والاقتصادي خلال الأربعين عاماً التي انقضت منذ نهاية الحرب العالمية حركتين متوازيتين ومتداخلتين: **التحرر من الاستعمار، فالنضال لدعم الاستقلال، فانتهاء الى تبعية** (سياسية واقتصادية، وبالجملة فهي تبعية فكرية)، **والانتقال من حالة التخلف الى العمل من أجل التنمية، فانتهاء إلى فقر مطلق**. وهكذا تحول الأمر من استعمار قديم سافر ملفوظ الى ترحيب باستعمار حديث مستتر فهو مرغوب.

الأمر المؤكد، أن السعي الى الاستقلال السياسي وصحبته دعوة الى التنمية الاقتصادية ثم الى التنمية الاقتصادية والاجتماعية أو التنمية الاقتصادية ـ الاجتماعية دعمته لأن السلطات الوطنية الناشئة التزمت بتحقيق «الرفاهية» لشعوب استبد بها التخلف خلال عهود الاستعمار، وما صحبه من استنزاف لثرواتها دون عمل أي شيء للنهوض بأحوال البشر فيها. فالاستقلال، كغيره من الظواهر الانسانية، هو مفهوم شمولي يضيع اذا جزيء ويثرى اذا احيط به إحاطة تامة. وقد ادركت الدول الآخذة بالنمو أنها مشاركة في هموم التنمية، ولذلك، نجدها بعد أن حصّلت استقلالها السياسي ـ منفردة أحياناً ومتعاونة أخرى ـ سعت الى التعاون فيما بينها. من هنا، كان مولد حركة **عدم الانحياز** في مؤتمر الدول الأفرو آسيوية في باندونغ عام ١٩٥٥. ثم ادراكها ضرورة اعادة هيكلة العلاقات الدولية من أجل افساح المجال لنهجها الخاص نحو التنمية ـ المؤتمر الأول لقمة عدم الانحياز ـ بلغراد، ١٩٦١ ـ مما دفعها الى عقد مؤتمر القاهرة، ١٩٦٢، حول **التنمية «الاقتصادية»** ومنه صدرت الدعوة الى مؤتمر آخر في جنيف ١٩٦٤، فكان المؤتمر الاول **للتجارة والتنمية** ايذاناً بقيام مؤسسة جديدة هي **الانكتاد**، واعلاناً عن مولد **مجموعة الدول النامية السبع والسبعين** التي تأكدت معالمها **بميثاق الجزائر** خلال التحضير في ١٩٦٧ لأعمال المؤتمر الثاني للتجارة والتنمية. ويلاحظ الثقل العربي في جميع هذه المراحل بالحضور والتوجيه أو بمكان الانعقاد، وكان الأخير تعبيراً عن تقدير عالمي للنضال الجزائري. وظلت الجزائر خلال السبعينات تقود لواء الحركة نحو الحفاظ على حقوق العالم الثالث.

ولست بحاجة إلى الافاضة في عرض الأسس النظرية الاقتصادية لجهود التنمية. ويمكن القول باختصار، ان تسلسل الأمور كان يمضي على النحو التالي:

ـ البدء بالتعبير عن الرفاهية المنشودة بمستوى أرفع للمعيشة.

ـ ترجمة هذا المستوى الى معدلات أعلى للاستهلاك (عاماً وخاصاً).

ـ وردّ الاستهلاك إلى مصدره وهو الدخل، معبراً عنه بمتوسط لدخل الفرد (مقروناً به أحياناً توزيعه... ربما بصورة غامضة).

- وفي ضوء الوفـرة النسبيـة (غـالبـاً) في الموارد الطبيعية والبشرية، تبرز الحاجة إلى **التراكم الرأسمالي** وإلى المعرفة الفنية (فنون الادارة والتكنولوجيا التي تعاظم خطرها عبر الزمن).

- ولما كان التراكم لا بد من احداثه، فإن الجهود تبذل من أجل بلورته من خلال قوائم بمشروعات (تقوم بها الدولة أو تدعو اليها) تضمّن عادة في خطط متوسطة الأجل وسنوية.

هذه السلسلة التنازلية من مستوى المعيشة الى المشاريع الاستثمارية كانت تعكس فكرة ضمنية بأن تحقيق آخر حلقاتها يحرك باقي الحلقات صعوداً، وهو ما لم يحدث في أغلب الأحوال، فهو ليس بالأمر الحتمي باعتبار أن الاستثمار (بالشكل المشروعي) شرط لازم لكنه غير كاف. غير أن الوصول إلى مرحلتـه، دعا الى البحث عن أصول نظرية اقتصادية. فعلى المستوى الافرادي (micro) كانت هناك حاجة إلى تقويم وانتخاب المشروعات. وهنا أدى البنك الدولي دوره ببراعة، وتبعه في ذلك مؤسسات أخرى كاليـونيـدو. أما على المستوى الكلي (macro) ، فقد تطوعت النظريات المستمدة من الفكر الرأسمالي بإظهار **الحلقة المفرغة** (بين الدخل وكل من الاستثمار والادخار)، ثم بالربط بين **الفجوتين** الداخلية (بين الاستثمار والادخار) والخارجية (بين الاستيراد والتصدير). وهكذا تتابعت حلقات السلسلة:

- لتعظيم القدرة على التراكم لا بد من مواجهته **بالتكاثر المالي**. ولما كان وعاء هذا لأخير محدوداً بحكم صغر المدخرات من الدخل المنخفض كان لا بد من الالتجاء إلى الخارج.

- لهث العـالم الثالث وراء **المعونات**، وتبنت الأمم المتحدة ومنظماتها فكرة أحقيته بجانب من الثراء المالي للدول التي سبقته في التقدم (على حسابه في الماضي وفي الحاضر). ولم تَجُد تلك الدول الا بثلث ما طلب منها.

واشتدت الدعوة إلى «التجارة لا الاعانة» دون بيان لكيف تأتي التجارة دون انتاج (فعودة الى الحلقة المفرغة). وبدأ التركيز على تصحيح **شروط التبادل**. وبوجه عام، قيل عن المواد الأولية بأنها تتسم بالضعف تجاه نتاج ترسانة الصناعة الرأسمالية، وكأن العيب في نوع الانتاج وليس في هيكل العلاقات غير المتكافئة. المحصلة إذن هي الربط بين أمرين: التجارة والتنمية. فكما رأينا، انتهت جهود العالم الثالث إلى مؤتمر للتجارة والتنمية. كذلك، قلما نجد مؤلفاً في التبادل الدولي أو التجارة الخارجية لا يربطهما بالنمو أو التنمية (بل تظهر هذه الاخيرة غالباً في العنوان الخارجي).

ثم تمضي السلسلة. فتقول انه اذا لم تكف الاعانات ولا التجارة لتحقيق المراد:

- **فلا مفر من الالتجاء إلى الاقتراض**. هنا ابتكر باحثو البنك الدولي نماذج مبنية على فكرة «عدم الاعسار»، أي وضع سقوف للاقتراض لا يجب تجاوزها حتى لا تدخل الدول في دوامة لا تنتهي. وهي فكرة لا تنطلق من التنمية ذاتها، بل من الرغبة في طمأنة المقرضين إلى امكان السداد. وهنا ولد **مأزق المديونية** الذي يرى فيه الكثيرون الوجه القبيح للتبعية.

- غير أن المال (هبة كان أو ديناً) لا يكفي. فلا بد من **تحصيل للتكنولوجيا**. وسرعان ما ظهر خطأ الظن بشرائها أو استيرادها، بينما عجز القوم عن ادراك كيفية تحصيلها بالجهد الذاتي، كمعرفة وليس كمنتجات.

- فبـدأت الآذان تتفتـح للهمسـات التي دعت إلى فتح الأبواب على مصراعيها أمام اصحاب التكنولوجيا من عابرات الجنسية. غير أن مقدم **رأس المال الأجنبي** المحمل بالتكنولوجيا، يتطلب مناخاً

معيناً ونظاماً اقتصادياً يسمح بالحرية للغرباء قبل المواطنين. وهنا لعبت القوى الرأسمالية الكبرى دورها عبر صندوق النقد الدولي والبنك الدولي.

ـ وأصبح كل قطاع يسعى نحو التحديث، يبادر إلى دعوة أو مشاركة للأجنبي. وهكذا تأكدت التبعية للاستعمار الحديث بأجلى معانيها. وظهرت **التنمية المشوهة** (والتعبير لشارل بتلهايم واسماعيل صبري)، حيث الجانب الحديث المتطور يديره الاجنبي، والجانب الراكد الذي كان يقيم أود الاقتصاد الوطني منذ القدم متروك للوطني. وهكذا تصاحب الزميلان: التبعية والفقر المطلق.

في ضوء ما تقدم، **تركزت مناهج أو استراتيجيات التنمية** على أساليب مقاربة قضية الموقف من التجارة الخارجية:

أ ـ في البداية، ساد منهج **الاحلال محل الواردات**. ففي غمرة الدفاع عن الاستقلال كانت الدعوة قوية للاستعاضة بالمنتجات المحلية عن الأجنبية، بخاصة إذا كانت هذه الاخيرة هي مصنعات لمواد أولية محلية مصدرة. والانتاج للسوق المحلي يعني مواجهة طلب استهلاكي. والصناعة التي تحظى بنصيب وافر هنا هي صناعة المنسوجات: فالغذاء يظل على وضعه البدائي. والمسكن لا يستورد جاهزاً بكامله. أما وسائط النقل والاتصال، فتحتاج اقتصادياتها الى حجوم كبيرة للسوق. غير أن قائمة الاستيراد الاستهلاكي تظل طويلة ومتنوعة. والسير فيها يتطرق إلى سلع ذات نوعيات ترفية ومتطورة. وبذا تستقطب متابعتها غالبية الاستثمار، على حساب القطاعات ذات الطبيعة المحلية (بخاصة البنية الارتكازية والخدمات الأساسية) أو تلك التي كانت تفي بالاحتياجات (لا سيما الزراعة والمنتجات الصناعية البدائية). ومع ذلك لا يتحسن وضع ميزان المدفوعات: فالصادرات تتعرض للنقص نتيجة تصنيع مواد كانت تصدر من قبل. والقطاعات الجديدة تحتاج إلى مستلزمات وسيطة فلا بد من استيرادها. وفي كل الأحوال لا بد من استيراد معدات الانتاج. وهكذا يتحول الاقتصاد من الاعتماد على الخارج لتلبية احتياجات الاستهلاك الى اعتماد أشد خطراً من أجل توفير متطلبات الانتاج. وبينما يسهل تقييد استيراد سلع الاستهلاك اذا اقتضت الضرورة، فإن تقييد استيراد متطلبات الانتاج يعني تهديداً للانتاج والدخل معاً. من جهة أخرى، فإن متابعة قائمة الواردات تعني الدخول في مجالات متعددة بحجوم منشآت تفوق طاقة السوق المحلي، مما يؤدي إلى تعطل في نسب عالية من الطاقات وضعف في الاقتصاديات يلحق الضرر بالنمو الاقتصادي أكثر مما ينفعه. وفي البحث عن مخرج، يتجه التفكير الى التوجه نحو أسواق دول نامية مجاورة ويشتد ساعد الدعوة إلى تكامل اقليمي. غير انه سرعان ما يظهر، أن اقتصاديات المنشآت المبنية في ظل مبدأ السعي الى الاكتفاء الذاتي لا تصلح بالضرورة للتبادل الخارجي، بخاصة إذا كانت دول الاقليم قد سلكت الدروب نفسها في سبيل الاحلال محل الواردات.

وبعد، إن هذا الحماس الذي ساد حتى الستينات نحو ذلك المنهج، بدأ التفكير في نهايتها يتجه نحو المنهج الثاني وهو:

ب ـ **التوسع في التصدير**، وقد بني على فكرة تصدير مصنعات لمواد أولية متاحة لاكتساب قيمة مضافة اضافية كانت تذهب الى الدول الصناعية، لا سيما أن شروط التبادل لا تسير في صالح المواد الأولية. ويأتي تصنيع النفط الخام ضمن هذا المنهج، بخاصة وأن الحجم الاقتصادي للمنشآت يفوق طاقة الاقتصاد المحلي (بل وأحياناً الاقليمي). ويرى البعض أن هذا يعني تبعية من نوع آخر لأن زيادة

التصدير لا يصحبها نقص في الاستيراد (بل قد يزيد)، مما يعني ارتفاع نسبة التجارة الخارجية الى الناتج المحلي، واندماج الاقتصاد الوطني في الاقتصاد العالمي الذي تهيمن عليه الاقتصادات الرأسمالية. فضلاً عن ذلك، فهو يتجاهل متطلبات السوق المحلي. نضيف الى ذلك، ان القول باكتساب قيمة مضافة من خلال التصنيع للتصدير فيه مغالطة. فلو أن المادة الأولية تحصل في التبادل الخارجي على السعر العادل، أي ذلك السعر الذي لا يترك للتصنيع سوى الربح العادي، فإن تصنيع تلك المواد يستوي أمره مع تصنيع أي شيء آخر. وهنا أيضاً، نذكر مثال تصحيح سعر النفط، ونشير الى أن تصنيعه يلزم الدولة بطاقات انتاج في المادة نفسها التي تتوافر فيها ميزة نسبية. فإذا تعرضت اقتصادياتها للاهتزاز، انعكس ذلك على كل من المادة الأولية ومنتجاتها التي يتسم عرضها بمرونة أقل من مرونة عرض المادة الأولية نفسها (لاسيما وان هذه قابلة للاختزان). يضاف إلى ما تقدم، أن الانتاج للسوق العالمي يتطلب مزيداً من الرضوخ لمتطلبات تحصيل التكنولوجيا المتطورة. والذي يحدث ان هذه التكنولوجيا تباع بأضعاف سعرها، فإذا ما بدأ الانتاج بدأت الضغوط واغلقت أسواق حملة راية حرية التبادل ودعاة الاقتصاد الحر. ولسنا بحاجة إلى التذكير بنموذج البتروكيماويات العربية. وقد تذهب بعض الدول إلى الترويج لبعض الخدمات كالسياحة. غير أن السياحة ما لم توضع في منظور أوسع لتلعب دور القطاع القائد فإنها تنشيء تبايناً حاداً في توزيع الدخول وتعود بأضرار اجتماعية أثبتت الدراسات فداحة أبعادها.

في كل من المنهجين السابقين تتفاقم المشاكل بدلا من أن تنقص: فمشكلة التمويل الخارجي (أو الحصول على ما يسمى بالعملة الصعبة) لا تحل. والقطاعات الموجهة إلى اشباع الحاجات الأساسية تتراجع ثم تنكشف. فالقطاعات الأولية، لا سيما الزراعة التي كانت في الفكر التقليدي مصدراً للعمالة والغذاء والتمويل والمواد الأولية، تتوقف عن النمو وفي أحسن التقديرات لا تلاحق النمو في القطاعات الاخرى. وتتصاعد الصيحات منددة بتخلف قطاعات تضم الغالبية من السكان ومهددة بانكشاف غذائي يولد تبعية جديدة. ومن هنا ظهر منهج جديد هو **اشباع الحاجات الأساسية**. غير أن المشكلة في هذا المنهج، هي أن معظم هذه الحاجات هي لقطاعات ذات طبيعة محلية، وهي في نموها تولد طلباً على مستلزمات إن لم تنتج محلياً فلا بد من استيرادها. فضلا عن أن هناك بعض المفارقات في قضية الغذاء والزراعة. فالدول الصناعية هي في حقيقتها دول صناعية/ زراعية ذلك أن أساليب الانتاج وتطوير المنتجات الزراعية أصبحت وليدة للنهج الصناعي ذاته، ولم تعد الزراعة هي الاصل، بل أخذت الصناعة دور الريادة. وهكذا نشأ تضارب جديد: إذا كان التوجه نحو التصنيع (وفقاً للمنهجين السابقين) قد باء بالفشل، فكيف تكون العودة اليه للأخذ بناصية الزراعة؟ لذلك تطور التفكير نحو **الاعتماد على النفس** بمعنى التوجه نحو اقتصاد متكامل الحلقات تنتخب فيه الفروع الجديدة على النحو الذي يحقق نماء متوازياً للقطاعات التي تحقق اشباعاً للحاجات الأساسية. وسرعان ما يتضح أن تحقيق هذا الأمر صعب المنال على اقتصاد محدود الحجم وبادىء في النمو، ويصبح لا مناص من توجه نحو **اعتماد جماعي على النفس**.

في مواجهة هذه الدعوة الاخيرة ظهر ما يسمى **بالاعتماد المتبادل** Interdependence على المستوى العالمي. ومفاد هذه الدعوة الاخيرة أنه لا مفر من استمرار العلاقات بين مختلف المجموعات لدول العالم. وأخذ الأمر شكل حوارات بين الشمال والجنوب، أظهرت أن الشمال يدرك ما يريد ويعرف كيف يحصل عليه، بينما الجنوب يفتقد وحدة الفكر ووضوحه. ونشير هنا إلى أن من أهم أسباب الدعوة الى وضع استراتيجية للعمل العربي المشترك الرغبة في بلورة موقف واضح من الحوار العربي - الاوروبي.

كما أن اجراء حوار من هذا النوع قاد الاوابك الى الدخول مع مؤسسة الهايدروكاربونات الايطالية (ايني) في بناء «نموذج للاعتماد المتبادل» بين أقطار المنظمة ودول جنوب اوروبا بخاصة، ودول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية الاوروبية (OECD) بعامة. وأدت مناقشات خبراء عرب لهذا النموذج الى توسيع نطاقه ليشمل المنطقة العربية والى تعميق للأسس النظرية التي قام عليها النموذج. غير أن فكرة الاعتماد المتبادل، كسابقتها المنادية بالتحرير الكامل، لا يرجع الخطأ فيها إلى عدم واقعية ذلك الاعتماد أو الى الذهاب إلى حد رفض حريات التبادل. فالقضية المحورية هي أن الاوضاع القائمة، التي هي محصلة التاريخ السابق بأكمله، تركت أطراف التعامل في **أوضاع غير متكافئة**. ومن هنا فإن الدعوة الى الاعتماد الجماعي على النفس هي محاولة لانشاء تحرك في اطار من **علاقات متكافئة**، بحكم تقارب مفردات التجمعات الاقليمية لدول العالم الثالث (ودول ذلك العالم في جملتها) ليس فقط في مراحل النمو الاقتصادي، بل وأيضاً في أوضاعها السياسية والاجتماعية بوجه عام.

ومن هنا فإن القضايا التي شغلت الأذهان ردحاً من الزمن، والتي ركزت على تحرير التدفقات (السلعية والبشرية والمالية) بين الدول النامية كمنهج للتكامل الاقتصادي، توقفت عند حد الشرط اللازم ولم تذهب الى الشرط الكافي لتحقيق الاعتماد الجماعي على النفس. فهذا الأخير يتطلب البدء بوضع تصور مسبق لتقسيم العمل بين دول يفترض انها أقرب في علاقاتها الى التكافؤ، يمكن أن يسلم بعده الزمام الى حرية التدفقات لتؤدي دورها. ومثل هذا التصور لا يتبلور إلا من منظور اقليمي للتنمية يتطلب اقـرار استراتيجية انمائية اقليمية ثم التخطيط لتحقيقها. وفي ضوء ذلك يمكن أن تؤدي المؤسسات القطرية والاقليمية أدوارها بوضوح تام للرؤية. وسوف نرى أن غياب هذا التصور (بل والاصرار على تجنبه) كان من أهم عوائق التنمية في الوطن العربي ومن أبرز عوامل محدودية فاعلية العمل العربي المشترك، رغم تعدد أجهزته.

من خلال استعراضنا السابق يتضح أن **التبعية هي** ظاهرة تعني الاستسلام لخيارات تحبذها قوى خارجية. ولذلك تتركز معظم **مؤشراتها** في هيكل العلاقات الخارجية بقدر تعلق الأمر بجوهر عملية التنمية وقدرتها على توفير قدر متزايد من الرفاهية لفئات المجتمع كافة وما يتطلبه ذلك من مدخلات مادية ومعنوية:

ـ المجمـوعـة الاولى للمؤشرات تعني بقياس مدى اعتماد الاقتصاد المراد تنميته على الخارج للحصول على **مدخلات حيوية** بالنسبة لتطوير جهازه الانتاجي، وفي مقدمتها التراكم الرأسمالي وما يتطلبه من: تمويل خارجي، ومن التزود بالمعرفة التكنولوجية، بما في ذلك الخبرات الفنية (أفراد أو خدمات استشارية). وأهم المؤشرات لهذه المجموعة وقع المديونية الخارجية ومدى تغلغل رأس المال الأجنبي، لا سيما من خلال عابرات الجنسية. وبالمقابل، حيث يوجد فائض، نمط توظيف الاستثمارات الخارجية.

ـ المجموعة الثانية تسعى الى قياس مدى اعتماد ذلك الاقتصاد على الخارج لاستكمال **حلقات التكامل الرأسي** بين قطاعاته الانتاجية. وتترجم هذه المؤشرات إلى نسب للتجارة الخارجية (بأحد شقيها أو كليهما). ومن هذا القبيل نسب هذه التجارة إلى الناتج المحلي، ونمط التوزيع الجغرافي لها ودرجة التركز في التصدير (بخاصة للمواد الأولية). وتندرج شروط التبادل وتطورها ضمن هذه المجموعة.

ـ المجموعة الثالثة تسعى إلى استطلاع مدى قدرة الجهاز الانتاجي على **الوفاء بجوانب الطلب المحلي**، لا سيما تلك التي يؤدي الانكشاف فيها إلى انتقاص لحريته في الحركة واتخاذ القرار. ويأتي في المقدمة **الانكشاف الغذائي** (ولا ننسَ دعوة كيسنجر: بوشل قمح مقابل كل برميل من النفط). وتتضمن

القائمة ما ابتلى به الوطن العربي من «أمن مكشوف» حيث تتجلى **التبعية الأمنية** في مدى ما يوجه من أمـوال للتسليـح من مصادر هي الأصل في الخطر وما يجنّب مقابلها من بشر يتعاملون مع السلاح المستورد وينقلون مشاعر الانبهار بالترسانة المنتجة له، وما يصحب ذلك من ظهور فئة عدنانية ـ مروانية تبني ثروات من الوساطة في التجارة بالسلاح، مستحوذة على «تسعة أعشار» مخصصات الدفاع.

ـ المجموعة الرابعة أقل وضوحاً وان كانت أعظم خطراً، وتتعلق بالجذور العميقة لما يطلق عليه «الحضارة» بوجه عام، وذلك من منطلق أن التنمية هي بالأساس نهضة حضارية. ومن أهم عناصر هذه المجموعة «التبعية الفكرية» وانفصام شرائح من المجتمع المتخلف عن باقي فئاته وارتباطها فكرياً ومادياً بقوى خارجية. وقد لعبت هذه التبعية دوراً مهماً لدى المنشغلين من العرب بقضايا التنمية والتكامل، وجاءت انتفاضتهم مؤخراً ضد ما تلقنوه تعبيراً عن ضرورة التأصيل. وتسهم هذه التبعية في زيادة فوارق الدخل وسوء توزيعه. كما ينشأ عنها تشويه في أنماط الاستهلاك تغذيه وسائل الاعلام والاعلان التي نجحت في التغلغل في أرجاء العالم وفي مختلف فئات المجتمعات النامية.

عند مناقشة القيم الرقمية التي يمكن أن تأخذها بعض هذه المؤشرات، لا بد لنا من مراعاة بعض الاعتبارات التي تدعو الى التحفظ. فالتبادل التجاري ليس مكروها على الاطلاق، فجانب منه يتم مع دول نامية أو بشروط تحقق نفعاً حقيقياً. وقد يدل ارتفاع المؤشر على تقليص التبعية لا زيادتها: فتصحيح أسعار النفط زاد من نسبة صادرات الدول النفطية الى ناتجها المحلي، رغم أنه جاء على سبيل التخلص من تبعية سابقة. وما نشاهده من تراجع أخيراً في النسبة، هو تعبير عن قدرة الطرف الصناعي على استعادة السيطرة. وإذا قيل ان النسبة تردف بمؤشر شروط التبادل، فإن علينا أن نذكر أن هذه الشروط هي من ثمار التحليل الحدي الذي لا يغني كثيراً في معالجة الظواهر الهيكلية. مثلاً، فإن تركز التصدير في المواد الأولية لا يعني تبعية بالقدر الذي يحدث ضمناً من خلال تصدير منتجات تبنى على أساس مزايا نسبية (وفقاً لما تنادي به النظريات الاقتصادية) يضيع معظمها من خلال عدم بلوغ كفاءة الانتاج الصناعي حده الواجب. ومن هذا القبيل ما يباع من أفكار للدول النفطية بالتخصص في صناعات كثيفة الاستخدام للطاقة ورأس المال بما يغطي الارتفاع في باقي النفقات (الأجور والريع والأرباح وكلفة المعرفة الفنية).

والمشكلة التي يعاني منها العالم الثالث الآن هي أقرب إلى **مشكلة ضياع**. فالتوجه نحو عدم الانحياز أخلى السبيل أحياناً الى انحياز كامل. والتعاون الذي تصاعدت الآمال بشأنه خلال الستينات ذاب في دوامـة التضخم الركودي العالمي وفي «مشاكل» الفقر المطلق التي جاءت كتعبير مادي لخطأ مقاربات التنمية والتكامل. ونشأت فئة جديدة من دول **نصف مصنعة** يطل عليها اسم الدول **الوسطية** حيث لا تزال في معظم خصائصها تماثل الدول النامية، ولم تصل صناعاتها المتطورة الى حد ادراجها ضمن الدول الصناعية (بل إن كثيرين من أبنائها يرفضون هذا الادراج). وتضم هذه المجموعة الدول الاوروبية التي تسعى الجماعة الاوروبية الى احتضانها وهي: اسبانيا والبرتغال وتركيا واليونان. كذلك تضم الى جانب كوريا الجنوبية: (المعجزة الكورية) تايوان وسنغافورة وهونغ كونغ ومن خلفهم ايران وباكستان وتايلاند والفيليبين وماليزيا. ثم أقطاب المديونية الضخمة في نصف الكرة الغربية: الأرجنتين والبرازيل والمكسيك. ثم يأتي مرشحون آخرون، منهم الأقطاب الثلاثة لعدم الانحياز: الهند ويوغوسلافيا ومصر، ثم الجزائر. والواقع أن الأسباب تتباين. فكل من البرازيل وكوريا يغطيان نموذجاً متميزاً للاندماج في الاقتصاد الرأسمالي. وخطورة هذه النماذج أنها أصبحت منشئة لنمط يغري بالمحاكاة. وهكذا تنتقل التبعية الى **تبعية من الدرجة الثانية**، حيث تتحول الأفكار من الرغبة المجهضة في التحديث على نمط

العالم الصناعي، الى شوق للتشبه بدول استسلمت طواعية للتبعية، وأصبحت منفذاً لعابرات الجنسية تتغلغل منه الى أسواق جديدة. وهناك تبعية أخرى من الدرجة الثانية نشأت في الوطن العربي ترتبت على حركة العمالة الضخمة من دول العجز إلى دول الفائض التي قفزت دفعة واحدة الى عصر الاستهلاك المفرط والبذخي، حيث عملت دول الفائض كصالة عرض مستمرة لأحدث ما ينتجه العالم الرأسمالي من أدوات الاستهلاك.

إلى جانب النماذج التي تزين التبعية كطريق للانماء الاقتصادي، ولو على حساب التخلف الاجتماعي، يجب أن نضيف الأفعال التأديبية التي تمارسها الولايات المتحدة الامريكية، زعيمة المعسكر الرأسمالي، تجاه الحركات الاستقلالية، سياسية كانت أم اقتصادية. فالموقف الذي أخذته خلال عدوان ١٩٥٦ على مصر لم يكن مرجعه تأييد أحقية دولة نامية بالسيطرة على مواردها (نلاحظ أن النقد الأجنبي الذي وفرته قناة السويس موّل بالكامل المكون الأجنبي في خطة التنمية المصرية الأولى)، بل جاء على سبيل تفريغ المنطقة العربية من السيطرة الاوروبية لكي تعود فتحل محلها، ثم تكمل المسيرة بالقضاء على الاسلوب التحرري الذي اتبعته الثورة المصرية من خلال ضمان انتهاء حرب ١٩٦٧ بهزيمة عسكرية لها. ثم العمل بعد ذلك على تفريغ الثورة من مضمونها التحرري من داخلها وبسواعد أسهمت في بنائها، كدرس لدول العالم الثالث إذا فكرت في شق عصا الطاعة. فالتحرر الاقتصادي أخطر من التحرر السياسي، وهو يواجه مختلف ضروب العنف من المجتمع الرأسمالي وزعيمته. ومن هنا تتأكد خطورة الأمن المكشوف الذي حاولت مصر كسره من خلال صفقة السلاح التشيكية الشهيرة.

ثانياً: العمل المشترك ـ مفهومه وصوره وتطوره

يمكن تقسيم فترة الأربعين عاماً الماضية إلى أربع فترات طول كل منها عقد من الزمان (على وجه التقريب). فالعقد الأول شهد مولد الجامعة واتفاقية «**الدفاع المشترك والتعاون الاقتصادي** بين دول الجامعة العربية» التي أقرها مجلس الجامعة في ١٣/٤/١٩٥٠. وهكذا ربط بين متطلبات أمن المنطقة **والتعاون** في «النهوض باقتصاديات بلادها واستثمار مرافقها الطبيعية **وتسهيل تبادل** منتجاتها الوطنية، الزراعية والصناعية، وبوجه عام على **تنظيم نشاطها الاقتصادي وتنسيقه** وابرام ما تقتضيه الحال من اتفاقات خاصة لتحقيق هذه الأهداف» (المادة السابعة). وأنشيء المجلس الاقتصادي (المادة الثامنة) لأداء هذه المهام. وتبع ذلك اجتماع مهم لوزراء المال والاقتصاد العرب في لبنان، ٢٥ ـ ١٩٥٣/٥/٣١، حدد خطوات التعاون الاقتصادي وفقاً للمنظور السائد في ذلك الوقت:

ـ تسهيل تبادل المنتجات الزراعية والصناعية وحركة الترانزيت (وقد ترجم ذلك الى اتفاقية تسهيل التبادل التجاري وتنظيم تجارة الترانزيت في ١٩٥٣/٩/٧، لتسري من نهاية السنة نفسها، كما تم وضع جدول موحد للتعرفة الجمركية).

ـ تسهيل تسديد المدفوعات الجارية واجازة انتقال رؤوس الأموال لتيسير المشاركة في مشاريع الاعمار، أي الانماء. (وقد ترجم ذلك باتفاقية بالتاريخ السابق نفسه كذلك لتسديد مدفوعات المعاملات الجارية وانتقال رؤوس الأموال بين دول الجامعة العربية، سعياً لتجنب المشاكل التي كانت تترتب على تفشي القيود على أنظمة تحويل العملات الاجنبية والاستيراد في أعقاب الحرب العالمية).

ـ ازالة العوائق امام حرية انتقال الأشخاص وحرية العمل لهم (وقد جاءت اتفاقية الوحدة

الاقتصادية التي أقرها المجلس الاقتصادي في ١٩٥٧/٦/٣ لتربط بين المداخل الثلاثة معا، غير أن تنفيذها تعثر عدة سنوات، ولا تزال قضية الانتقال والعمل موضع أخذ ورد حتى الآن).

ـ انشاء **مؤسسة مالية مشتركة** للانماء الاقتصادي العربي بغرض تمويل المشروعات العربية. وكان هذا أول اشارة إلى لفظ «مشتركة» في مجال العمل الاقتصادي (وقد أقر المجلس الاقتصادي مشروعها في تاريخ الموافقة على اتفاقية الوحدة نفسه، غير أن التنفيذ تعثر إلى أن أعيدت الصياغة في شكل الصندوق العربي للانماء).

ـ انشاء **شركة ملاحة عربية**. وتعتبر هذه الفكرة مقدمة للتفكير في اقامة مشروعات مشتركة من نوع خاص يركز على نشاطات ذات طبيعة مشتركة وتقع في حيز قطاعات البنية الاساسية، وهو اتجاه ساد تفكير الجامعة العربية والمجلس الاقتصادي بخصوص المشروعات المشتركة.

شهد العقد الثاني (منتصف الخمسينات إلى منتصف الستينات) مرحلة مد في اتجاهات مختلفة وان كانت بالضرورة مترابطة: مد في اتجاه التحرر الوطني، الفعلي لا الشكلي، وآخر في اتجاه احداث تنمية معتمدة جادة. ومن ثم بدأ التناقض الواضح بين الأهداف العربية المتحررة والاطماع الاستعمارية المتغلغلة. وأسفر هذا عن بروز التناقضات: اشتداد ساعد الشعور التقدمي الذي قادته الجماهير العربية صاحبة المصلحة الأولى والأخيرة في تغليب القومية على الشعوبية، وتكتل قوى الاستعمار مستندة إلى عناصر مؤازرة لها داخل الوطن العربي. وقد بدأ هذا العقد بتوجه قوي نحو الوحدة بشقيها السياسي والاقتصادي، فوقعت اتفاقية الوحدة الاقتصادية وخرجت إلى الوجود أول تجربة وحدوية بين سوريا ومصر. وأسقطت أهم ركائز الاستعمار: في قلب الوطن العربي (مصر) وجناحيه (العراق والجزائر). وامتدت الثورة فشملت اليمن لتنتشله من تخلف دام عدة قرون. وبدأ الاهتمام بتنمية وتأمين الموارد الطبيعية حيث أقر مشروع شركة البوتاس العربية (مجلس الجامعة العربية ١٩٥٦/١/٢٥) بغرض استغلال أملاح البحر الميت. وشهدت الفترة نفسها بداية تكتل دول العالم الثالث كما أسلفنا، كما بدأت الأمم المتحدة تجربة عقود التنمية الدولية. غير أن الظاهرة الملفتة للنظر هي احتدام الخلافات السياسية بين دول التوجه الوحدوي إلى حد أنهى تجربة الوحدةالسورية ـ المصرية وصعّد الخلافات بين مصر والعراق. ولذلك تعثرت اتفاقيتا الوحدة الاقتصادية وانشاء المؤسسة المالية. والأمر الجدير بالذكر أن الدعوة الى الوحدة الاقتصادية لم تصدر عناجتماع وزراءالمال والاقتصاد السالف الذكر، بل عن اللجنة السياسية للجامعة في دور الانعقاد الثاني والعشرين. وجاءت صيغة الاتفاقية متضمنة الى جانب مراحل الاتحاد الجمركي، متطلبات انشاء **سوق مشتركة** وانتهاج أساليب **التنسيق**: سواء مالي ونقدي (بهدف الوحدة النقدية) أم قطاعي أم للانماء الاقتصادي بما في ذلك وضع برامج لتحقيق **مشاريع الانماء العربية المشتركة**. ورغم هذه الصورة الشاملة لأبعاد الوحدة الاقتصادية، فإن صيغتها، كانت اكثر تحديداً من تلك التي أقرها المجلس الاقتصادي في ١٩٥٤/١٢/١٥، بإنشاء هيئة فنية دائمة تقوم بوضع سياسة **لتنظيم الاقتصاد العربي وتوجيهه**. وجاء قرار المجلس الاقتصادي بالموافقة على اتفاقية الوحدة متضمناً الاحالة إلى اللجنة السياسية صاحبة الفكرة. وهنا بدأ التلكؤ، لذا عمدت الجمهورية العربية المتحدة الى استصدار قرار من المجلس الاقتصادي في ١٩٥٩/١/١١ بإنشاء مجلس مؤقت للوحدة يعمل من خلال المجلس الاقتصادي، ثم آخر في ١٩٦٠/٣/١٣ بإنشاء مكتب فني دائم لذلك المجلس المؤقت. بينما أحال المجلس الاقتصادي في التاريخ نفسه فكرة الجمهورية العربية المتحدة بإنشاء صندوق نقد عربي إلى الدراسة.

وبينما بدأ اهتمام المجلس الاقتصادي منذ أواخر ١٩٥٤، بدعوة بلدانه الى رسم سياسة زراعية

على أسس اقتصادية مع العمل على تنسيقها ثم الدعوة في أواخر ١٩٦٣، إلى انشاء لجنة زراعية بغرض مواجهة حالة التخلف الزراعي عن طريق دعم العلاقات **وتنسيق الخطط والبرامج الزراعية**، فإن المجلس المؤقت للوحدة بدأ أعماله بالتوجه نحو **التنسيق الصناعي** بغية تقليل حدة التنافس وزيادة درجة التكامل الاقتصادي بينها تمهيداً للوحدة الاقتصادية لا في القطاع الصناعي فحسب، بل في القطاعات الاخرى، بخاصة وأن التنسيق الصناعي لازم للتنمية الاقتصادية في الكتلة العربية، كما انه أساس عام لتحقيق السوق العربية المشتركة. وحتى منتصف ١٩٦٢ تم توقيع خمسة أقطار على اتفاقية الوحدة فأصبح من الممكن تنفيذها. فأحال المجلس الاقتصادي الى المجلس الدائم المنتظر للوحدة عدة موضوعات للدراسة منها مراحل السوق العربية المشتركة وتنسيق السياسات الاقتصادية بين الأقطار العربية ومشروع عراقي لتحقيق التكامل الاقتصادي والتعاون الفني بين الأقطار العربية. وأقر المجلس الاقتصادي في نهاية ١٩٦٢، تشكيل **لجنة للتخطيط الاقتصادي والتنسيق الصناعي** مهمتها توحيد أسس دراسة المشروعات الاستثمارية وتوحيد قواعد المفاضلة بينها، وكذلك توحيد الاطارات التخطيطية واقتراح تنظيم تبادل المعلومات ونتائج البحوث التي تقوم بها أجهزة التخطيط في الأقطار العربية. (ثم عاد في أواخر ١٩٦٦ فاعتبر هذه المهام بمثابة خطوة أولى لأعمال تلك اللجنة). وعقد مجلس الوحدة الاقتصادية أول اجتماع له في ١٢/٦/١٩٦٤ قرر فيه ارجاء النظر في الأمور المحالة اليه بخصوص التنسيق القطاعي والمالي والنقدي، وأصدر في اجتماعه الثاني، ١٢/٨/١٩٦٤ قراره رقم (١٧) بإنشاء **السوق العربية المشتركة**، الذي يجب أن ينظر اليه على أنه قرار بتحديد المرحلة الأولى نحو تلك السوق بإنشاء منطقة تجارة حرة. وعاد في ٤/١١/١٩٦٤ الى قضايا التنسيق القطاعي، فطلب من هذه الأقطار تزويده بالمعلومات عن التشريعات والقوانين وكذلك المشاريع الصناعية المستقبلة والثروة المعدنية. كما طلب نسخا من خطط التنمية الاقتصادية والدراسات الخاصة بها لغرض القيام بمسح عام لها ووضع **خطة عامة متكاملة**.

ولم تغفل الجامعة العربية **قضية النفط** الذي سبق الاهتمام به على باقي الاهتمامات، حيث قامت بدور حاسم في التعريف بالمشاكل النفطية وبأهمية النفط في الاقتصاد العربي والعالمي وفي معارك التحرير، ثم وجهت أنظار اعضائها إلى ظلم **نظام الامتيازات** الذي كان يستنزف الثروات الطبيعية ويحرم تلك الأقطار من حقها في ممارسة الرقابة على تلك الثروات وبالتالي من القيام بأي دور في تحديد الأسعار وبرمجة الانتاج والنقل. ولذلك أنشئت لجنة لخبراء النفط العرب في ١٠/١٠/١٩٥١ (ظلت تعمل لحين ظهور الاوابك في مطلع ١٩٦٨). وبناء على توصياتها أنشىء مكتب دائم للنفط في مطلع ١٩٥٦، تحول إلى ادارة لشؤون النفط في مطلع ١٩٥٩ تساعد لجنة الخبراء في تجميع المعلومات حول الأقطار العربية وشركات النفط العاملة فيها. وقامت لجنة الخبراء بإعداد مشروعات لاتفاقيات حول «تنسيق السياسة النفطية للدول العربية وحول انشاء معهد عربي للبحث النفطي ووضع الخطوط العريضة لانشاء شركة عربية للنقل البحري للنفط وشركة لأنابيب النفط». وحث الأقطار على المبادرة بإنشاء مصاف بشكل منسق والتوجه لتنظيم مؤتمرات عربية للنفط، انعقد أولها في ١٩٥٩، وفرض رقابة على مقاطعة اسرائيل في مجال النفط.

وقد أقر المجلس الاقتصادي في اجتماعه التاريخي في ١٣/٣/١٩٦٠ **السياسة النفطية** التي كانت تستهدف التعاون من أجل تحسين شروط الاتفاقيات النفطية واتباع أساليب مناسبة للانتاج تحافظ على احتياطي الزيت وعلى مستوى أسعاره، بخاصة وقد شهدت فترة ١٩٥٩ ـ ١٩٦٠ انخفاضاً في الأسعار.

كذلك استمر المجلس الاقتصادي في الدعوة الى انشاء شركات مشتركة في قطاع النقل ما بين الدول: مؤسسة للخطوط الجوية العربية العالمية في ١٩٦١/٤/١٧ (لم يتوافر نصاب انشائها إلا في ١٩٧٣/٤/١٥ ولكنها انتهت الى قرار في ١٩٧٣/٩/٢٢ بتشجيع الشركات والمؤسسات الوطنية على اتباع أسلوب التشغيل المشترك). والشركة العربية للملاحة البحرية في ١٩٦٣/١٢/١٧ (وقد تعثر سداد رأسمالها كما أسلفنا) والشركة العربية لناقلات البترول بالتاريخ نفسه استجابة لتوصية لجنة خبراء النفط (غير أنها لم تر النور).

وشهد هذا العقد الثاني مولد عدد من المنظمات في فروع أخرى عدا الاقتصاد: فإضافة إلى منظمة الدفاع الاجتماعي ضد الجريمة أنشئت **المنظمة العربية للعلوم الادارية** التي أقرت اتفاقيتها في ١٩٦١/٤/١ لتعمل على تحسين الأداة الادارية في الاقطار العربية والتقريب بين نظمها وتقوم بالتدريب والدراسات والاستشارات (بما في ذلك مجالات تطوير أساليب تخطيط التنمية ومتابعة التنفيذ). من جهة أخرى، كان من أوائل نشاطات مجلس الجامعة اقرار **المعاهدة الثقافية** في ١٩٤٥/١١/٢٧ بهدف توحيد الاتجاهات العامة للأقطار العربية وتوثيق التعاون بينها في الشؤون الثقافية وزيادة التقارب الذهني والتآلف الروحي والعمل على تعميم التعليم ورفع المستوى الثقافي للشعوب العربية. وتبنى مجلس الجامعة في ١٩٦٤/٥/٢١ ما توصل اليه اجتماع وزراء التربية والتعليم العرب في بغداد، ١٩٦٤/٢/٢٩، من عقد «ميثاق الوحدة الثقافية» ووضع **دستور المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم** وهو ينص على التعاون الكامل في هذه المجالات وارساء دعائمها على أساس من التكافل (وبدأت المنظمة نشاطها بمؤتمر عام لها في ١٩٧٠/٧/٢٥، ليلحق بها بعد ذلك جميع الاجهزة الثقافية العاملة بأمانة الجامعة بما في ذلك الجهاز الاقليمي العربي لمحو الأمية ومعهد البحوث والدراسات العربية). كذلك أفضى المؤتمر الاول لوزراء العمل العرب في بغداد (كانون الثاني/ يناير ١٩٦٥)، إلى **الميثاق العربي للعمل** الذي أقره مجلس الجامعة في ١٩٦٥/٣/٢١، وأقر معه **دستور منظمة العمل العربية** لتتولى تنسيق الجهود العربية في ميدان العمل وتوحيد التشريعات العمالية وشروط العمل ودراسة تخطيط القوى العاملة والكفاية الانتاجية والتعاونيات، ووضع خطة لنظام التأمينات الاجتماعية لحماية العمال ووضع خطة للتدريب المهني. وتعمل المنظمة من خلال مكتب للعمل العربي.

وهكذا بدأ **العقد الثالث**، من منتصف الستينات، مزوداً بتوجهات مختلفة وأجهزة متعددة تغطي أوجه النشاط (الاقتصاد ـ الادارة ـ الثقافة والتربية والعلوم ـ العمل). وإلى جانب بدء مراحل المضي نحو السوق المشتركة كان هناك عدد من المشروعات المشتركة (في قطاعات الموارد الطبيعية والنقل ما بين الدول) وجهود من أجل التنسيق القطاعي، بخاصة في قطاعي الزراعة والصناعة وفي النفط، تعمل أساساً من خلال لجان في أمانتي مجلس الوحدة والمجلس الاقتصادي. كما اعتبر التنسيق الصناعي مدخلا الى التخطيط بوجه عام، واستهدف وضع خطة عامة للمنطقة العربية. وجاء ذلك كله، انعكاساً للتحرك القطري نحو التنمية ومحفزاً للتنسيق ما بين الخطط القطرية. ونظراً لأن قرار السوق المشتركة رتب لمراحل التنسيق النقدي على قواعد لتسوية قيم المعاملات الجارية بين بلدان الأطراف ثم اقامة اتحاد مدفوعات عربي ثم صندوق نقد عربي (بحيث تصبح عملاتها قابلة للتحويل فيما بينها)، فقد أقر مجلس الوحدة انشاء اتحاد المدفوعات العربي في ١٩٦٦/١١/٦، كما انشأ في الوقت نفسه **لجنة محافظي البنوك المركزية** للأقطار الاعضاء في اتفاقية الوحدة كلجنة فنية متخصصة على أعلى مستوى للتشاور في **الشؤون النقدية المشتركة**. وقد طورت هذه اللجنة مشروع الاتحاد في أول اجتماع لها (عمان ١٩٦٨/١١/١١)، وظل مشروع الاتحاد يتعثر الى أن استبدلت به في عام ١٩٧٤ فكرة انشاء صندوق نقد عربي.

ولعل هزيمة ١٩٦٧ كانت نقطة التحول الكبرى في هذا العقد وفي تاريخ مسيرة التكامل الاقتصادي العربي. فقد أعقبها تكريس للفرقة العربية وقسمت البلدان العربية الى بلدان مواجهة وبلدان مساندة وظهر الصراع سافرا بين البلدان التي تحمل لواء الوحدة، وتعاظمت عمليات الاتهام عن مسؤولية الهزيمة. وصحبها اتهام للذات سرعان ما تحول إلى ذبح القومية والوحدة ذبح الشاة، وتصفية أوزار الهزيمة بمعارك تستهدف اثبات الوجود بدلا من استعادة المفقود. والواقع أن الولايات المتحدة الأمريكية عقدت العزم على احداث هذه الهزيمة كما أسلفنا، لأنها رفضت أن يقترن التوجه التنموي المتحرر بالتوجه الوحدوي ليضرب مثلاً يحتذى في مناطق أخرى من العالم، تتهدد به مصالحها. فالهزيمة كانت مقررة، ولو لم تتحقق بتلك الطريقة الخاطفة لكانت الولايات المتحدة الأمريكية قامت بالاجهاز الكامل مباشرة. ونقف هنا وقفة قصيرة مع النفط. فقد احتدم الخلاف بين اتجاهين في مؤتمر وزراء البترول العرب الذي صادف انعقاده اول ايام حرب ١٩٦٧: اتجاه يريد أن يزج النفط في المعركة وآخر (تنادي به البلدان النفطية) يرى أن حظر تصدير النفط الى الدول المساندة لاسرائيل يضر بمصالح الاقطار النفطية ومن ثم بالمنطقة قبل غيرها. ونجح تيار عدم تسييس النفط وتم عقد صفقة في مؤتمر قمة الخرطوم آب/ اغسطس ١٩٦٧، جرى بمقتضاها رفع الحظر عن النفط مقابل منح بلدان المواجهة مبالغ تعوضها عن خسارة مرافق حيوية لها. **وتعتبر الهزيمة ومن بعدها قمة الخرطوم بداية العمل المشترك بالصورة التي نعرفه عليها الآن**. فقد تراجع تيار الوحدة وانتزعت الأقطار المنتجة للنفط استقلالها فبادرت الى انشاء **منظمة الاقطار العربية المصدرة للبترول** (الأوابك) كناد مستقل لهايضم السعودية والكويت وليبيا، يطلق لها الاستقلال بشؤون النفط عن الجامعة العربية المترنحة تحت وطأة الهزيمة. ومما يلفت النظر، أن فلسفة المنظمة (وفقا لديباجة اتفاقيتها ومادتها الثانية عن الأهداف) تقوم على أن النفط هو مصدر رئيسي وأساسي لدخل أعضائها، عليها أن تنميه وتحافظ عليه بما يعود عليها بأكبر المنافع المشروعة وبما يصون حقوق الأجيال المقبلة، وكذا على الاسهام في تطوير **صناعة الزيت العالمية** وازدهارها والاعتقاد بأن «الافادة الرشيدة من هذه الثروة ترتبط بالدور الذي يقوم به النفط في خدمة **اقتصاديات البلدان المستهلكة له** وبالتالي مراعاة المصالح المشروعة لتلك البلدان في تزويد اسواقها بالنفط بشروط عادلة تعود بالنفع والخير على الانسانية». وهكذا جاءت المنظمة نموذجاً لأجهزة عربية تنطلق من قاعدة أن من يملك المال له حق الاستقلال، لا يشرك في شؤونه من لا يملك، بل **وتتجاهل النص** على الاعتبارات القومية ومتطلبات التكامل، حيث إنها تنتسب الى الخارج (وقد وصفها الشيخ أحمد زكي اليماني في نشرة *MEES* بتاريخ ١٢/١/١٩٦٨بأنها «ابن للاوبيك والسوق الاوروبية المشتركة بالنسبة للدول العربية المنتجة للبترول»[١].

غير أن الانظمة الثورية نفذت الى المنظمة الوليدة من الباب الخلفي، إذ قامت ثورة الفاتح من ايلول/ سبتمبر ١٩٦٩. وأصبح على المنظمة أما التوقف أو التأقلم، وقد اختارت الطريق الثاني. وعدلت اتفاقيتها للسماح لدول يلعب فيها النفط دوراً مهماً ولكنه ليس رئيسياً بالانضمام. واتسع نطاقها فلم تعد ممثلة للفكرة التي كانت وراء انشائها، ومن هنا جاء التفكير في انشاء ناد آخر عندما تسنح الظروف.

فإذا رجعنا الى مسيرة الوحدة الاقتصادية وجدنا ان مراحل تنفيذها من خلال قرار السوق المشتركة قد تباطأت، اما بعدم الانضمام إلى اتفاقية الوحدة أو بعدم تطبيق البلدان الاعضاء لقرار

---

(١) انظر: عبد القادر معاشو، **الأوابيك: منظمة اقليمية للتعاون العربي وأداة للتكامل الاقتصادي** (الكويت، ١٩٨٢).

السوق. كذلك ظلت الاقطار على عهدها منذ بدء عمليات التنسيق القطاعي تتقاعس عن تزويد الأجهزة القومية بالبيانات المطلوبة. ولعل هذا ولد شعوراً بأن اسلوب عمل اللجان والأمانات العامة لا يكفي. ففي ١٨/١٢/١٩٦٠ أصدر المجلس الاقتصادي قراراً بعقد مؤتمر يشترك فيه كل الوزراء المختصين بالشؤون الاقتصادية في البلاد الأعضاء لوضع نظام للتنسيق الصناعي فيما بينها وإلى التمهيد لذلك بإجراء دراسات فنية. ولم يُنعقد ذلك المؤتمر إلا في آذار/ مارس ١٩٦٦ في الكويت، وأوصى بإنشاء **مركز للتنمية الصناعية** للدول العربية. وأقر المجلس التوصية في ١٣/١٢/١٩٦٦. وأنشىء المركز كجهاز ملحق بالأمانة العامة للجامعة بقرار من مجلسها في ١٨/٥/١٩٦٨ وبدأ عمله عام ١٩٦٩ وعدل نظامه الأساسي عام ١٩٧٠. غير أن المجلس الاقتصادي قرر في ١٠/٩/١٩٧٨ تحويله الى منظمة متخصصة مستقلة لتمكينه من أداء مهمته بمرونة وكفاءة وفاعلية وآحال أمر انشائها الى مؤتمر التنمية الصناعية الخامس للدول العربية (الجزائر، تشرين/ الثاني نوفمبر ١٩٧٩). بالمثل فإن المجلس الاقتصادي قرر في ٥/٢/١٩٧٠ اتخاذ الاجراءات اللازمة لاخراج **المنظمة العربية للتنمية الزراعية** إلى حيز الوجود فور اقرارها من مجلس الجامعة، وهو ما تم في ١١/٣/١٩٧٠. وقد سبق ذلك انشاء جهازين آخرين هما المنظمة العربية للمواصفات والمقاييس بقرار المجلس الاقتصادي في ١٢/١٢/١٩٦٥ لتبدأ عملها في ٢٤/٧/١٩٦٧، والمركز العربي لدراسات المناطق الجافة والأراضي القاحلة بقرار الجامعة العربية في ٣/٩/١٩٧٨ ليبدأ عمله في ايلول/ سبتمبر ١٩٧١. ومما هو جدير بالذكر، أن أول مؤتمر للقمة كانون الثاني/ يناير ١٩٦٤ في القاهرة أنشأ جهازاً له طابع سياسي هو هيئة استغلال مياه نهر الأردن وروافده والتنسيق بين مشاريعه وتمويلها ومراقبة تنفيذها. غير أن هذه الهيئة توقفت منذ حرب ١٩٦٧. كذلك كان من ثمار مؤتمر قمة الخرطوم احياء فكرة المؤسسة المالية العربية التي مضى عشر سنوات على تعثرها في شكل **الصندوق العربي للانماء الاقتصادي والاجتماعي** الذي أشارت مذكرته التفسيرية الى ضرورة تعزيز الامكانات القطرية وما يوفره البنك الدولي بجهاز خاص يعمل على توجيه جزء من الموارد المتوافرة نحو اعادة بناء الاقتصادات التي خربتها الحرب ثم يواصل نشاطها الانمائي بعيداً عن التيارات السياسية من أجل التكامل والتنمية في الوطن العربي، ويلاحظ أن هذا التسلسل للعمل شبيه بما حدث عند انشاء البنك الدولي عقب انتهاء الحرب العالمية الثانية، وقد أقر المجلس الاقتصادي اتفاقية الصندوق في ١٦/٥/١٩٦٨ وأصبحت نافذة في ١٨/١٢/١٩٧١. ويعنى الصندوق بتمويل المشروعات الاقتصادية ذات الطابع الاستثماري (لا الاستهلاكي) مع منح الافضلية للمشروعات الحيوية للكيان العربي **والمشروعات العربية المشتركة**.

وفي ٢/٢/١٩٧٠، استجاب مجلس الوحدة لاقتراح العراق بعقد اجتماع للمجلس على مستوى وزراء التخطيط والمهتمين بشؤون التخطيط في البلدان الأعضاء. وأكد هذا الاجتماع (١٠ ـ ١٤/٦/١٩٧٠) على أن «تحقيق الوحدة الاقتصادية يتطلب تنسيقاً في الخطط الاقتصادية يجعل خطط البلاد الأعضاء في مجموعها خطة قومية لتحقيق معدلات أكبر للتنمية الاقتصادية والاجتماعية **للشعب العربي** بما يكفل ضم وتعبئة موارد البلاد الأعضاء وبما يضمن استخدامها الاستخدام الأمثل لصالح هذا الشعب ولعلاج ما يعانيه من **تفكك وتبعية وتخلف** اقتصادي واجتماعي». (ويلاحظ هنا النص على ما أسماه نادر فرجاني بالتاءات الثلاث: التجزئة والتخلف والتبعية). ورأى المجتمعون أن عدم اجراء تنسيق شامل لخطط التنمية هو المسؤول عن عدم بلوغ الجهود المخلصة في نطاق التعاون الاقتصادي العربي ثمارها المنشودة. وتم الاتفاق على عدد من الأسس والمباديء تراعى عند التنسيق، من بينها اعطاء أولوية للمشروعات التي تتعلق بدعم التعاون الاقتصادي وتلك التي **تربط اقتصاديات**

البلاد الأعضاء ببعضها البعض، وربط الانتاج الحالي وتخطيط الانتاج المقبل بما يراعي الطلب المتبادل لبلدان الأعضاء وأنماط الاستهلاك السائدة فيها واحتمالات تغيرها بما يساعد على زيادة التبادل التجاري العربي، وتقليل الاعتماد على الأسواق الأجنبية. والتنسيق بين المشروعات بمايزيد من درجة التخصص النوعي. واختص بالذكر صناعات تسهم في الحاجات الأساسية (كالغزل والنسيج والأسمدة والجرارات والآلات الزراعية والأدوية) وقاعدة الانتاج الصناعي (الحديد والصلب والبتروكيماويات وعجينتي الورق والحرير الاصطناعي). كما أشير الى تعريف محدد لما يسمى بالمشروعات المشتركة، بالنص على **التمويل العربي المشترك** لبعض مشروعات الخطط الاقتصادية المنسقة بعد دراستها، **وادارتها بصفة مشتركة** على أساس الكفاءة الفنية والادارية. وبعبارة أخرى فإن ما يسمى بعمل مشترك نظر اليه في ذلك القرار على أنه ينبثق من جهد جاد في تنسيق للخطط القطرية يفضي الى خطة قومية. وقد تحول المجلس بعد ذلك إلى البدء من خطة قومية ولكن بعد أن سبق السيف العذل.

شهد النصف الثاني من هذا العقد الثالث (أي بداية السبعينات) موجة من حركة الاستقلال في امارات الخليج انضمت على أثرها دول صغيرة عديدة الى عضوية الجامعة العربية ومنظماتها. غير أنه شهد أيضاً انهياراً في النظام النقدي العالمي واضطراباً في نظم الصرف بدأته الولايات المتحدة الأمريكية التي لم تنفرد هذه المرة (كما في الثلاثينات) ببدء موجة من ظاهرة جديدة هي التضخم الركودي، حيث عمت هذه الموجة العالم الصناعي وطال أمدها وصدّرت عواقبها الى دول العالم الثالث. وقد أزعج ذلك الدول النفطية التي عبرت، على لسان عبد الرحمن العتيقي وزير مالية الكويت في الاجتماع الثاني لمحافظي الصندوق العربي للانماء (١٦ ـ ١٧/٤/١٩٧٣)، عن عدم الرضا بمصير «فائض الأموال النفطية»، التي ينتظر لها التزايد في مستقبل ليس ببعيد، والتي هاجرت الى الخارج بسبب افتقار المنطقة الى الهيئات والأجهزة المالية المتخصصة ذات الكفاءات والخبرات العالية، وعدم توافر المشاريع المدروسة السليمة الصالحة لتكون محلا لاستثمار مطمئن مجزٍ. غير أنه «في الوقت الذي تقدم فيه هذه الأموال للخارج بفوائد زهيدة، عملت الدول الصناعية المضيفة لها على خفض قيمتها وانقاص عائدها عن طريق تخفيضات متوالية في أسعار العملات وتضخم كاد لا يهدأ في مستويات أثمان السلع والحاجيات، الأمر الذي أصاب تلك الأموال بتقلص مستمر في قوتها الشرائية وقيمتها الحقيقية... وليت الأمر يقف عند هذا الحد، بل... نرى بعض الدوائر الأجنبية تتهم أموالنا بأنها السبب في الأزمات النقدية المالية وفي تعثر النظام النقدي الدولي، مطالبة بفرض القيود أو الوصاية عليها» ثم قال «إن الوقت ـ لا شك ـ قد حان لكي نعمل على انتهاج **سياسة نقدية واستثمارية عربية** تنبع من مصالحنا وتدعم اقتصادنا وتنمي أوطاننا العربية والاسلامية، فتضع بذلك حدا لتلك **العلاقات غير المتكافئة** التي تجعل منا مجرد مصدر لتمويل اقتصاد أقوى من اقتصادنا». وانتهى إلى مطالبة الصندوق العربي بدراسة الموضوع مقدماً بعض الاقتراحات كإنشاء **الصندوق حافظة من الأوراق المالية المتنوعة، يستقطب عن طريقها المستثمرين العرب واصدار السندات المقوّمة بعملات أو وحدات حسابية تربط بسعر تعادلها الذهبي في تاريخ الاصدار لتحافظ على قيمتها ويتم عن طريقها جمع فائض الأموال العربية**. وأقر مجلس محافظي الصندوق اعتماد عدد من الدراسات من بينها امكانية استخدام **دينار عربي** كوحدة نقدية دولية، وامكانية انشاء **مؤسسة مالية عربية** تتكامل في اطارها أجهزة التمويل العربية لدعم الاقتصاد العربي وتنمية العلاقات الاقتصادية سواء فيما بين الأقطار العربية أم مع الدول الأخرى. إضافة إلى تحديد الفرص المتاحة للاستثمارات في البلاد العربية واحداث تنسيق بين نشاط الصندوق العربي ونشاطات المؤسسات المالية العربية الاخرى.

إن المقتطفات السابقة من خطاب العتيقي توضح عدة أمور. **الأول** تشخيص المشاكل النقدية والاقتصادية الدولية التي ألقى الاقتصاد الرأسمالي بظلها القاتم على باقي العالم وبخاصة الوطن العربي، وهي مشاكل ظلت قائمة حتى الآن، بل أنها تفاقمت بعد ذلك التاريخ. **الثاني** أن هذه المشاكل

ظهرت قبل تصحيح أسعار النفط، الذي جاء ليرد للبلدان المصدرة للنفط بعض حقوقها المستلبة، ولكنه أثر تأثيراً سلبياً على دول اخرى، إذ تضررت منه الدول غير النفطية، بما فيها العربية منها، بخاصة الدول الأقل نمواً فازدادت حدة تباين توزيع الدخل بين الاقطار العربية وباعد هذا التباين بين منظور وقدرات هذه الاقطار على التنمية، قطرية كانت أم اقليمية. **الثالث** أن تأمين شؤون المال العربي دعا الى التفكير في خلق قنوات للاستثمار وفي دينار عربي. بناء عليه، تحول الأمر من تحديد للأهداف والسعي الى المال لتحقيقها، الى اختلاق أهداف للاغتراف من مال يخشى تسربه أو تبخر قيمته. وهكذا، فكما بدأت الصيغ الجديدة للعمل المشترك تتشكل في حرب ١٩٦٧ وهزيمتها فإن هذا العمل بدأ يتشتت في حرب ١٩٧٣ وانتصارها، الأمر الذي ألقى بظلاله على العقد الأخير كما سنرى.

وقد شهدت تلك الفترة تسرب اصطلاحي: **العمل المشترك والاستراتيجية** إلى الوثائق الرسمية. فقد أشار قرار المجلس الاقتصادي رقم ٥٦٣ في ١٠/١٢/١٩٧٢ إلى تنسيق **العمل العربي في المجالات المشتركة**. وكان القصد منه الأوجه المشتركة لعمل المنظمات المتعددة: الاقتصادية والاجتماعية والفنية، التي بدأ أغلبها العمل حوالى عام ١٩٧٠ كما رأينا. وابتكر الأمين العام الجديد لمجلس الوحدة فلسفة جديدة فاستصدر قراراً (رقم ٦١٥ في ٥/٧/١٩٧٣) يمكن اعتباره بمثابة **اعادة صياغة لاتفاقية الوحدة** لتأكيد السير في جميع المناهج التي أدت بها الاتفاقية ولكن بمفهوم جديد، لا يلزم جميع الاعضاء بالسير بالتوازي في خطى الوحدة ومراحلها، بل يترك لكل منهم حرية انتقاء ما يريد على أمل أن يفسح له المستقبل فرص التقدم خطوات أخرى. وكانت النتيجة أن أخذ كل عضو ما يرى انه يوافقه ونبذ الباقي. وقد اعتبر المجلس قراره بمثابة **استراتيجية عمل المجلس**، وتتضمن:

- اعتماد مبدأ تنسيق الخطط القطرية والسير به جنبا الى جنب مع موضوع تحرير التجارة لتمكين الوصول الى التكامل الاقتصادي وأهداف الوحدة الاقتصادية.

- تكليف الأمين العام باقتراح قائمة أولويات **بالمشروعات المشتركة** التي يمكن البدء بها في مجالي التنسيق الزراعي والصناعي، مع العمل على ادماجها في الخطط الاقتصادية لبلدان الأعضاء.

- ايجاد حلول **لمشكلة الفوائض** المالية العربية وتوجيه المدخرات العربية الى خدمة جهود التنمية في الوطن العربي.

- التعاون مع الصندوق العربي للانماء في دراسة سبل قيام **عملة عربية موحدة** وكذلك سبل اقامة سوق للمال.

- التنسيق مع الأجهزة القومية الاخرى لتوحيد الجهود ومنع الازدواجية والتضارب، وتحقيق أقصى ما يمكن تحقيقه من الايجابية في **العمل الاقتصادي العربي المشترك** مع مراعاة أولويات القرار رقم ٥٦٣.

وعقب حرب رمضان استصدر الصكبان قراراً آخر (رقم ٦٣٤ في ٣/١٢/١٩٧٣) حول **استراتيجية العمل الاقتصادي العربي**، ولم يردف هذا المصطلح بلفظ مشترك لأن القصد منه كان عملاً جماعياً تسهم فيه الدول، كما تسهم فيه ما يسمى بأجهزة العمل الاقتصادي العربي المشترك. وأكدت ديباجة القرار على الايمان بحتمية الوحدة الاقتصادية العربية الكبرى كهدف نهائي **ممكن التحقيق**. ووضعت مبادىء أساسية في مجال التكامل الاقتصادي: **أولها**: ان تحقيق التنمية المتوازنة

المعتمدة على القدرة الذاتية للبلاد العربية مجتمعة وتسريع خطاها، انما يتم في ظل التكامل الاقتصادي الشامل في عصر لم يعد فيه مكان للكيانات الصغيرة. **وثانيها**: أن هذا التكامل يتطلب العمل على ايجاد خطة موحدة شاملة يترابط فيها التنسيق الاقتصادي مع سياسات الاستثمار وضماناته بشكل يخدم الأهداف القطرية ومجموع الأقطار العربية. وإلى أن يتحقق التكامل المفضي الى الوحدة، فإن الأمر يقتضي ايجاد صيغ مرحلية أو جزئية لمشاركة جميع الاقطار العربية في ظل اتفاقية الوحدة التي تعتبر اطاراً ملائماً **ومرناً للعمل الاقتصادي العربي المشترك**، هدفه النهائي هو تعظيم الانتاج وزيادة الرفاهية لابناء الأمة العربية. وهكذا انتقل تعبير «العمل المشترك» ليحل محل تعبير «الوحدة» (غير مقتصر على مجالات عمل المنظمات القومية) وذلك في محاولة بيع اتفاقية الوحدة كما هي قائمة الى جميع الأطراف التي تقاعست عن الانضمام اليها نفوراً من بعض ما تمليه الصورة النهائية للوحدة. ولم تعد الوحدة (الحتمية) مطلباً عاجلاً ولكنه يمكن تحقيقه اذا أريد ذلك. وكما يلاحظ اسماعيل صبري فإن ثراء اللغة العربية زودنا بمصطلح أقوى في معناه من التعاون وأقل في مبناه من الوحدة.

انتهت دراسات الصندوق العربي للانماء الى نتائج عرضت على الاجتماع التالي لمحافظيه. ففيما يتعلق بإنشاء مؤسسة مالية عربية، رؤي الاكتفاء بدعم دور الصندوق العربي للانماء وتوسيع نطاق نشاطه. أما بالنسبة لانشاء عملة عربية موحدة، فإن هذا الأمر يتطلب مراحل عديدة تسبقه. وهو ممكن بالنسبة لبلدان الخليج، أما على المستوى العربي، فالأمر يقتضي توسيع فكرة اتحاد المدفوعات ليصبح مؤسسة اقليمية تواجه مشكلة تمويل عجز ميزان المدفوعات في مجموعه وليس على المستوى الاقليمي المحدود، وتؤدي دوراً في التنسيق النقدي يأتي كمقدمة للتقدم نحو اتحاد نقدي. وقد أشار محافظ الاردن، إلى أن الاجتماع السادس لمحافظي البنوك المركزية لدول الوحدة في الشهر السابق (٢ ـ ٥/٣/١٩٧٤) أقر فكرة انشاء **صندوق عربي للنقد**، في ضوء تقرير لجنة الخبراء الاقتصاديين الماليين في اجتماعها بالقاهرة، آذار/ مارس ١٩٧٣. ومن ثم انتقل الأمر الى مجلس الوحدة الذي عبأ الجهود من أجل انشاء الصندوق، ودعت أمانته العامة في مطلع ١٩٧٥ الى اجتماع موسع لمحافظي البنوك المركزية لجميع الاقطار العربية، عرض عليه البدائل المقترحة. وتابعت الأمانة العامة العمل إلى أن صدر قرار مجلس الوحدة في ٤/١٢/١٩٧٥ بالموافقة من حيث المبدأ على قيام صندوق النقد العربي واحالة مشروع اتفاقيته الى المجلس الاقتصادي لتتبناه جميع الأقطار العربية. وبعد أربعة أيام أقر المجلس الاقتصادي الموضوع وتم توقيع وزراء المال والاقتصاد العرب على الاتفاقية في الرباط في ٢٧/٤/١٩٧٦. وهرعت الدول الى التصديق عليه، فأعلنت أمانة الجامعة نفاذ الاتفاقية اعتباراً من ١١/٢/١٩٧٧ ليبدأ الصندوق عمله باجتماع أول دورة لمجلس محافظيه في أبو ظبي في ١٨ ـ ١٩/٤/١٩٧٧. وهكذا جاءت اتفاقية الصندوق مثلا فريداً من حيث قصر المدة التي استلزمها التفكير فالصياغة فالاعتماد فالتصديق فالنفاذ. ويعكس ذلك تلاقي مصالح جميع الاطراف في ذلك الوقت: فدول الفائض رأت قيمة اداة ربما تساعدها على مواجهة مشاكلها النقدية ودول العجز أملت في أن تحصل عن طريقه على مزيد من دعم لموازين بدأت اوضاعها تتدهور بسرعة. غير أن هذا التلاقي سرعان ما تبخر، كما هي القاعدة في العمل العربي المشترك. ثم تحولت اجتماعات محافظي البنوك المركزية الى مجلس للمحافظين يتابع أمور تنسيق السياسات النقدية ويتولى أمانته العامة صندوق النقد العربي بالتعاون مع أمانة الجامعة.

تابع قطاع المال نشاطه في اتجاهات اخرى. فقد كانت الكويت قد بدأت بإنشاء صندوق قطري في ٣١/١٢/١٩٦١ برأسمال قدره ٥٠ مليون دينار كويتي بعد انضمامها الى جامعة الدول العربية وقبيل اعلان استقلالها، كمحاولة منها لكسب تأييد اشقاء عرب لهذا الاستقلال في مواجهة عواصف

تهددته. وزيد رأس المال إلى ١٠٠ مليون في ١٩٦٤ ثم الى ٢٠٠ مليون في ١٩٦٧. وبعد تزايد العوائد النفطية زيد بموجب القانون ٢٥ لعام ١٩٧٤ الى مليار دينار. وفي الوقت نفسه، اتسع نشاطه ليتجاوز الاقطار العربية الى دول نامية صديقة (لا سيما الأقل نمواً في آسيا وافريقيا)، فانخفض نصيب الاقطار العربية من تمويله من ١٠٠ بالمائة حتى ١٩٧٤ الى ٤٥ بالمائة للسنوات العشر التالية. وقد حذت امارة ابو ظبي المثل نفسه بانشاء صندوق لها في ١٥/٧/١٩٧١ (قبيل اعلان قيام دولة الامارات) برأسمال مقداره ملياري درهم. وكان نصيب الاقطار العربية من تمويله ٧٥ بالمائة. وفي ١٩٧٤ انشىء صندوقان آخران: الصندوق العراقي للتنمية الخارجية (وليس العربية كما هو الحال في سابقيه، وان كان قرار انشائه ينص على منح الأفضلية للمشاريع الانمائية التي تعزز التكامل الاقتصادي العربي) والصندوق السعودي للتنمية الذي تزايد رأسماله من ١٠ مليار دولار الى ٢٥ ملياراً في ١٩٨٢، ويتوجه بقروضه الى الدول النامية الصديقة، لا سيما الأقل نمواً. ولذا فإن نصيب الاقطار العربية من تمويله هي أقل النسب، وإن كانت كبيرة في حجمها المطلق. وساهمت الاقطار العربية مع دول اخرى في انشاء مؤسسات مالية اقليمية. ففي عام ١٩٧٥ بدأ البنك الاسلامي للتنمية أعماله (بعضوية ٤١ دولة تشمل جميع الاقطار العربية) برأسمال مصرح به مليار دينار اسلامي (وحدة ح. س. خ.) ضوعف فيما بعد. وجاء انشاؤه بناء على توصية لمؤتمر وزراء مالية البلدان الاسلامية المنعقد في مدينة جدة في ١٩٧٣. وحصلت الاقطار العربية على حوالى نصف ما قدمه من تمويل حتى ١٩٨٣. ثم شاركت الاقطار العربية الأعضاء في اوبيك مع باقي اعضاء المنظمة في انشاء صندوق الاوبيك للتنمية الدولية في ١٩٧٦ من أجل دعم التنمية في الدول النامية ودعم موازين المدفوعات بشروط ميسرة. وقد زيد رأسماله من ١,٦ مليار دولار الى ٤ مليارات. وكان نصيب الاقطار العربية المستفيدة ١٦ بالمائة من قروضه. وهكذا شهدت الفترة ١٩٧١ ـ ١٩٧٦ مولد جميع المؤسسات المالية الوطنية والاقليمية (بما في ذلك الصندوق العربي للانماء وصندوق النقد) باستثناء الصندوق الكويتي الذي بدأ قبل ذلك بعشر سنوات لكنه ضاعف نشاطه. وقد نشأت مؤسسة أخرى اقليمية بناء على توصية أول مؤتمر عربي للتنمية الصناعية (الكويت، آذار/ مارس ١٩٦٦) «بدراسة امكانية انشاء مؤسسة عربية جماعية لضمان رؤوس الاموال العربية والاجنبية المستثمرة في المشاريع الانمائية» وعهد بالدراسة الى المؤسسة المالية القائمة وهي الصندوق الكويتي بالتعاون مع وزارة الخارجية الكويتية. وأقر مجلس الوحدة الاتفاقية التي افضت اليها الدراسة في ٢٩/٨/١٩٧٠ ومن بعده المجلس الاقتصادي في ١٦/١٢/١٩٧٠، لتدخل اتفاقية **المؤسسة العربية لضمان الاستثمار** حيز التنفيذ في ١/٤/١٩٧٤.

ظلت قضية انتقال اليد العاملة حائرة، بخاصة وأن عزوف بعض أعضاء مجلس الوحدة عن تطبيق قرار السوق المشتركة كان من اهم عوامله الى نصها على حرية انتقال اليد العاملة، وهي ما كانت تخشى تلك الاقطار أن يجعلها تعجز عن مواجهة اعداد ضخمة لا تستطيع تحمل مطالبها الحيوية وتؤدي الى اخلال بتوازناتها الاقتصادية والسكانية. وقد أقر مؤتمر وزراء العمل العرب في دور انعقاده الثالث (الكويت، تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٦٧) **اتفاقية تنقل الأيدي العاملة في الوطن العربي** من أجل ضمان حرية تنقل هذه الأيدي كحافز للنشاط الاقتصادي وعون على تحقيق العمالة الكاملة وجعل الوطن العربي **وحدة اجتماعية واقتصادية كاملة**، وراعت الاتفاقية حدودا دنيا لحقوق العمال، وتركت أموراً أخرى مثل حق العامل في لمّ شمل اسرته وفي التدريب وفي الحقوق المدنية والنقابية الى اتفاقيات ثنائية وضع نموذج لها. وأقر مجلس الجامعة الاتفاقية في ٧/٣/١٩٦٨. ولم يصادق عليها من الاقطار الاربعة عشر المشاركة في أعمال مؤتمر وزراء العمل الذي صاغها الا ستة من الاقطار جميعها أعضاء في مجلس الوحدة منها اثنتان فقط مستقبلة للعمالة (العراق، وليبيا). ولذلك ظل أثرها محدوداً. وبناء عليه أعد

مؤتمر العمل العربي في دورته الرابعة (طرابلس، آذار/ مارس ١٩٧٥) اتفاقية معدلة اكثر تواضعا في منطلقاتها (تنظيم تنقل الأيدي العاملة بما يكفل **توفير احتياجات برامج التنمية في كل قطر** وبما يحقق **أهداف التكامل الاقتصادي العربي**). وأدرج في الاتفاقية المزايا التي تركت من قبل للاتفاقيات الثنائية. واضيف اليها تنظيم قواعد التظلم عند انهاء الخدمة. ونص فيها على قيام كل قطر بوضع وتنفيذ سياسة للهجرة على المدى القريب والبعيد وعلى انشاء جهاز ثلاثي يمثل الحكومة والعمال وأصحاب الأعمال على أن يتولى مكتب العمل العربي التنسيق بين هذه الاجهزة القطرية. وكذلك نص على العمل على احلال العمالة العربية محل الأجنبية، وعلى تشجيع استثمار رؤوس الأموال العربية بحيث تهدف الى ايجاد فرص عمل للفائض من العمالة. ولم يصدق على هذه الاتفاقية المعدلة سوى الاردن والصومال وفلسطين ومصر (من البلدان المرسلة للعمالة) والعراق. فظلت كسابقتها محدودة الأثر.

اقتصر نشاط المجلس الاقتصادي في مجال المشروعات المشتركة، خلال هذا العقد على الموافقة في ١٩٦٩/١/٢٥ على توصية المؤتمر العربي الأول للثروة المائية وعلوم البحار بإنشاء الشركة العربية لمصايد الاسماك من حيث المبدأ، وأحال مشروع اتفاقيتها في ١٩٧١/٣/١٦ إلى البلدان لابداء الرأي. وأيدت المنظمة العربية للتنمية الزراعية الفكرة ثم أقر المجلس الاتفاقية في ١٩٧٨/٢/٢٢ (أي بعد ٩ سنوات). أما الأوابيك فقد بدأت الدخول الى الميدان بالشركة العربية البحرية لنقل البترول في ١٩٧٣/١/١٦ لتبدأ أعمالها في منتصف ١٩٧٥، ثم الشركة العربية لبناء واصلاح السفن وتأسست في ١٩٧٤/١١/٣٠ وبدأ نشاطها عند اتمام افتتاح الحوض الجاف في البحرين في ١٩٧٧/١٢/١٥. وفي ١٩٧٤/٩/١٤ تقرر انشاء الشركة العربية للاستثمارات البترولية لتبدأ نشاطها في ١٩٧٥/١١/٢٢، في تمويل المشروعات والصناعات النفطية في مختلف الأنشطة المتفرعة أو المساعدة أو المرتبطة أو المكملة لها، مع اعطاء أولوية للمشروعات العربية المشتركة. من جهة أخرى، فإن قرار مجلس الوحدة رقم ٦١٥ المشار اليه سابقاً طالب الأمين العام بإعداد دراسة كاملة عن مشروع مشترك أو مشروعين، واحد في الزراعة وآخر في الصناعة للعرض على دور انعقاده التالي. وبدأت السلسلة بإقرار المجلس في ١٩٧٤/٦/١٠ انشاء شركتين احداهما لتنمية الثروة الحيوانية والثانية للتعدين. ثم عدل قراره في ١٩٧٥/٦/٤ ليسمح بانضمام اقطار عربية غير أعضاء في المجلس اليهما. وتأسست الشركتان في أواخر ١٩٧٥. ثم قرر المجلس في ١٩٧٥/٦/٤ انشاء الشركة العربية للصناعات الدوائية والمستلزمات الطبية، التي تأسست في ١٩٧٦/٣/٦.

ويلاحظ أن توجه مجلس الوحدة كان نحو انشاء **شركات قابضة**، وهو ما يعني نقل مسؤولية التفكير في مشروعات (انتاجية وخدمية) الى تلك الشركات، مع سد خانة تجنيب الأموال لما يمكن أن يتولد عن دراساتها من مشروعات. أما الأوابيك فقد تبعت المثلين: انشاء شركات في مجال النقل ومستلزماته (على نمط المجلس الاقتصادي) وانشاء شركة قابضة. أما القطاع الخاص فظل يردد نغمة التخوف من القيود الادارية وعدم ملاءمة المناخ الاستثماري في الاقطار العربية ذات العجز.

تابع مجلس الوحدة قضية **وضع برنامج لتنسيق** الخطط اعتمده في ١٩٧٥/١٢/٤ بهدف استكمال المراحل اللازمة للتنسيق في ١٩٨٠ حيث تعتبر الفترة ١٩٧٦ ـ ١٩٨٠ فترة تنسيق بين المخططين واعداد للمعلومات التي يمكن اذا استندوا اليها في عملهم القطري أن يأتي عملهم مستوعباً للمعلومات والمعايير القومية والقطرية الاخرى. والواقع أن قضية التنسيق تثير أبعاداً لا بد من ايجاد **حلول** لها. فالخطط عندما تصدرها الأجهزة التشريعية للأقطار يصعب تعديلها، أما قبل ذلك فإن الفنيين

لا يكونون في حل من مناقشتها مع أجهزة خارجية. من جهة أخرى، فإنه في غياب تصور لخطة قومية يتعذر ايجاد المؤشرات التي يمكن بموجبها مناقشة خطة قطر معين، بخاصة اذا تفاوتت تواريخ بدء الخطط القطرية. لذلك ناشد المجلس أعضاءه توحيد هذه التواريخ (في البداية من ١٩٧٥ ثم من ١٩٨١). يضاف الى ذلك، أن معظم الخطط متوسطة الأجل تتضمن نسبة عالية من استكمالات لفعاليات بدأت في الخطط السابقة. لذلك أصدر المجلس قراره رقم ٧٠٠ في ٤/٦/١٩٧٥ متضمنا بعض الخطوات المرحلية.

ـ تبادل الخبرات العربية، بأن تقوم البلدان قبيل اقرار مشاريع خططها بدعوة خبراء عرب للتعرف على نواحي التضارب لتلافيها ونواحي التكامل لادراجها. (ويلاحظ أن بعض الأقطار العربية (كالاردن وتونس واليمن) اتبعت هذا الأسلوب ولكن في اطار نشاط مؤسسات دولية، وكان الهدف أساساً هو استقطاب تمويل خارجي. كذلك قامت بعض الدول من خلال «نادي باريس» بعرض خططها في معرض البحث عن حل لمشاكل المديونية. ومثل هذا الاتجاه يشكل خطوة خطيرة نحو اخضاع عملية التنمية لمطالب الدائنين الأجانب ولنصائح البنك الدولي ومعه صندوق النقد الدولي، وهي غالبا ما تفضي الى تضحية بالتنمية من أجل حل متوهم للمديونية فتزيد حدة المشكلتين. ولو أن الاقطار العربية القادرة تحمست لتنفيذ قرار مجلس الوحدة لأمكن للدول المدينة أن تنجو من جانب من المشكلة).

ـ الدعوة لانشاء وحدات للتخطيط بعيد المدى لدى أجهزة التخطيط القطرية بمعاونة الامانة العامة، حيث يتيح هذا النوع فرصا أوسع للتنسيق ويسمح ببلورة استراتيجيات محددة المعالم ومستقرة الأبعاد، وهو ما تفتقده معظم الخطط العربية.

ـ اعداد الامانة العامة لدراسة منهجية للتخطيط بقصد معالجة التباين بين المفاهيم والممارسات التخطيطية.

استأثر لفظ الاستراتيجية باهتمام الأجهزة العربية وانتقلت عدواه من مجلس الوحدة اليها. فأعد مكتب العمل العربي تصوراً لاستراتيجية عربية للتنمية الاقتصادية لعرضه على مؤتمر وزراء العمل في الرباط، آذار/ مارس ١٩٧٤. وأعقب ذلك عقد لجنة تحضيرية في شباط/ فبراير ١٩٧٥ تقدمت بعدد من المقترحات في هذا الشأن. وأقر المؤتمر الثالث للتنمية الصناعية للدول العربية (طرابلس ـ ليبيا، نيسان/ ابريل ١٩٧٤) الأسس الملائمة لاستراتيجية عربية في الميدان الصناعي. وقبل ذلك أقرت الدورة الأولى لمؤتمر وزراء الشؤون الاجتماعية العرب (القاهرة ٢٤/٣/١٩٧١) «ميثاق العمل الاجتماعي العربي». ثم قررت منظمة التربية والثقافة والعلوم في ١٩٧٥ «مجابهة شاملة» لقضية محو الأمية باعتبارها أمية حضارية تشمل الأمية الابجدية والقصور في الدور الاجتماعي. واتبعت ذلك في ١٩٧٦ باستراتيجية تطوير التربية العربية. وقد أدى تتابع صدور تقارير عن المنظمات العربية باستراتيجيات لأعمالها إلى الشعور بضرورة وضع استراتيجية موحدة للعمل الاقتصادي العربي المشترك. ومما قوى هذا الشعور ما اتضح من أن الجانب العربي كان يعوزه التصور المتكامل الذي يستطيع بموجبه تحقيق ما يريده من الحوارات الخارجية، بخاصة الحوار العربي ـ الاوروبي. وصدرت في ١٩٧٥ ثلاثة قرارات في هذا الشأن:

ـ قرار المجلس الاقتصادي رقم ٦٠٠ في ٨/١/١٩٧٥ بتكليف الأمانة العامة باتخاذ ما يلزم لإنجاز دراسة خلال سنة تعطي تصوراً عن استراتيجية العمل الاقتصادي العربي المشترك في ضوء ما تقدمت به الحكومات والمنظمات ومجلس الوحدة من دراسات وبيانات.

ـ قرار مجلس الجامعة رقم ٣٣٧٥ في ٢١/ ١٠/ ١٩٧٥ بتشكيل لجنة لبحث أوضاع المنظمات من حيث الجانب التنظيمي. وقد أوصت هذه اللجنة بتعديل المادة الثامنة من معاهدة الدفاع المشترك بما يجعل المجلس الاقتصادي هيئة ترسم السياسة العامة وتخطط برامج العمل العربي المشترك وتقوم بالتنسيق بين المؤسسات القائمة ومتابعة وتقويم جهودها.

ـ قرار اللجنة الوزارية لمؤتمر قمة الرباط في نيسان/ ابريل ١٩٧٥ بإنشاء لجنة للتقويم تقوم باقتراح الحلول الكفيلة بدعم العمل العربي المشترك في المجال الاقتصادي وتقويم جهود الأجهزة العربية.

وهكذا بدأ **العقد الرابع** والأخير (من منتصف السبعينات) ليشهد تحول الوطن العربي بأكمله الى بادية، يضرب أبناؤه فيه على غير هدى بحثا عن المال تماماً كما يتنقل البدو الرحل بحثا عن الماء، بعضهم يرنو الى فرص ربح عاجل من استثمار مأمون، انشأ حركة للمال (كما تشير الدراسة التي أجراها الصندوقان العربي والكويتي ومؤسسة ضمان الاستثمار) تتجه من دول العجز الى دول الفائض!! والبعض يجول في سياحة تنتهي به في نهاية المطاف الى مشارف اوروبا بحثا عن جو أرطب ومجتمع أرحب ومتعة مشتهاة. والغالبية تحمل ما لديها من قدرات أو خبرات (عظمت أو قلت) تلتمس من وراء عرضها يسرا بعد عسر غير عابئة بما يوضع في طريقها من عراقيل وما يضيع عليها من حقوق عجزت اتفاقيتا تنظيم انتقال اليد العاملة عن تأمين أوضاعهم تجاهها. وتصاعدت الدعوة الى فتح الحدود: لانتقال الأموال من ناحية واليد العاملة من ناحية أخرى، ثم الى فتح حدود المنطقة بأكملها لاستيراد التكنولوجيا أحياناً، وللاغتراف من طيبات (أو بالأحرى مساوىء) ما انتجته لبهرج الاستهلاك في معظم الأحيان. وفي الوقت نفسه، زادت الفجوة بين من يملكون ومن لا يملكون، داخل كل قطر وبين الأقطار. ووقفت المنظمات العربية، على تعددها، عاجزة عن أن تقود المسيرات القطرية ناهيك عن المسيرة القومية. فقد باتت معرضة للتقويم واعادة النظر، وتعرضت لشح في الموارد المالية في عالم يعج بالمال.

وفي هذا الجو بدأت «لجنة العشرين» المكلفة بتقديم المشورة حول استراتيجية العمل الاقتصادي العربي المشترك أعمالها. فأضاف الخبراء مزيداً إلى تشتت الأفكار. فقد طرح الأمين العام المساعد للشؤون الاقتصادية بالجامعة العربية آنذاك (محمد زكي شافعي) تصور الامانة ويطالب بالاتفاق أولا حول الأهداف الكبرى للتعاون الاقتصادي العربي على الصعيد العام، وتمحورت هذه الأهداف حول قضايا تعزيز مقدرة الوطن العربي على الصمود في وجه العدو المشترك وتحقيق تنمية عربية شاملة. وترك أمر الصيغة الملائمة للمناقشة: أسواق مشتركة ـ تنسيق قطاعي ـ مشروعات مشتركة ـ اتحادات نوعية. وقد أضاف خلفه (عبد الحسن زلزلة) في أول اجتماع للجنة العشرين (٢٣ ـ ٢٥/ ١٠/ ١٩٧٦) ضرورة ربط الدراسة بجهود العالم الثالث من أجل اعادة هيكلة النظام الاقتصادي الدولي، وطالب بتطوير **مفهوم جديد للتنمية وصيغة جديدة للعلاقات العربية** أساسها التكامل والتضامن العربيين، ليكون أساساً سليماً لوضع ميثاق عمل اقتصادي عربي. وبدأت اللجنة أعمالها بالاتفاق على الأهداف:

ـ تعزيز القدرة الدفاعية للأمة العربية في مواجهة التحديات المصيرية، عسكرية أو سياسة.

ـ تحقيق التكامل الاقتصادي كإطار لا بد منه للاستغلال الأرشد للموارد العربية المتاحة.

ـ تحقيق الاستقلال الاقتصادي للوطن العربي بالقضاء على جميع مظاهر التبعية للخارج.

ـ تصحيح الاختلال في مستويات النمو الاقتصادي بين أقطار الوطن العربي.

ـ التعاون مع أقطار العالم الثالث في نضالها من أجل تحقيق نظام اقتصادي دولي جديد يضمن التسعير الأكثر عدالة للمواد الأولية والتقسيم الأمثل للعمل على المستوى الدولي.

وعلى الرغم من هذا الاتفاق على الأهداف (أو ما اطلق عليه مؤخراً المنطلقات) فإن اجتماع اثني عشر خبيراً (من العشرين) أفضى إلى اتجاهين وخمسة فروع: الاتجاه الأول **شمولي** يدعو إلى معالجة شؤون التنمية الاقتصادية على نحو يحقق معدلات للنمو والانتاجية أفضل مما يتحقق من خلال التنمية القطرية، مع ترك الاستراتيجيات القطرية تأخذ مساراتها المنفردة في المجالات التي تستطيع أن تحقق فيها معدلات مقبولة. أما الاتجاه الثاني فسعى نحو **النظرة الجزئية** المنطلقة من اعتبارات محدودة وهنا تعددت الاختيارات:

ـ رأي يحبذ العمل من أجل التنمية العربية الشاملة ولكنه يركز على استغلال ظاهرة الفوائض المالية العربية، ورسم الطريق أمامها لتؤدي دورها لتنمية الوطن العربي في جملته.

ـ آراء أخرى استبعدت قضية التنمية، وذهب أقصاها إلى الاقتصار في المرحلة الحالية على تعميق التعاون الاقتصادي العربي القائم، على الصعيدين الثنائي والجماعي، وبلورة أمور ومشاريع محددة تستمد من حصيلة الدراسات والمؤتمرات السابقة، لتوضع موضع التنفيذ.

ـ رأي ثالث طالب بالتركيز على بعض الجوانب التي طرحتها الامانة العامة ولم يسبق علاجها: تعزيز الأمن العربي باعتباره مسؤولية عربية مشتركة ـ الاهتمام بالدول الأقل نمواً لازالة الاختلال في مستويات النمو ـ تقليص التبعية الاقتصادية للعالم الخارجي عن طريق زيادة القدرات الذاتية.

ـ رأي آخر ذهب أيضاً إلى التركيز على قضايا معينة ولكنه اختلف في معايير الانتقاء حيث استعاض عن كونها قضايا لم تبحث من قبل بأن تكون لها أولوية ملحة: مثل الأمن الغذائي ـ تحديد أهداف اقتصادية معينة قابلة للتحقيق في خلال مدى زمني معين مثل هدف لتحقيق معدلات معينة للزيادة في دخل الفرد أو الناتج القومي (اقتداء باستراتيجيات الأمم المتحدة لعقود التنمية).

وانتهت أعمال اللجنة الى فريق عمل ثلاثي قاده برهان الدجاني (يعاونه سيد جاب الله للأمن الغذائي وانطوان زحلان للتكنولوجيا) قدم تقريره في شباط/ فبراير ١٩٧٨ ملفتا النظر إلى أن **التضامن العربي** يمر بمحنة كبيرة قد تكون مصيرية، مرجعها تدفق المال على نحو أخل **بالتوازن** في الدخول الفردية على المستوى العربي، بخاصة وأن توازن الثروات يسير في نسبة عكسية مع توازن الأعباء والتضحيات وترتب عليه نمط استهلاكي عالٍ تفشت ضغوطه في جميع الأقطار العربية وحدث انفتاح استهلاكي لدى بلدان العجز دون أن يصحبه انفتاح استثماري. وصحبه نزوح للأدمغة منها الى دول اليسر. وكان من الطبيعي أن تبدأ ورقة العمل الثلاثية بما يسمى **قطاع العمل المشترك** (يضم المشاريع ومؤسسات التمويل والمنظمات، بما فيها فئات الخبرة والاختصاص وفئات النظر السياسي التي تصل الى حد الوزراء، إلى جانب أجهزة غير حكومية)، وأن تصوغ الاستراتيجية على النحو الذي يزيد من فاعلية هذا القطاع، مؤكدة على ضرورة أن ترفد تدفقات المعونة التي تقودها الاعتبارات العامة بتدفقات أخرى معيارها الربحية تحقيقا للكفاءة الاقتصادية وتبادل المنافع بين الاقطار.

وقد حسم الأمر في المؤتمر القومي المنعقد في بغداد (٦ ـ ١٢/ ٥/ ١٩٧٨) بمشاركة شعبية من خلال اتحاد الاقتصاديين العرب مع الامانة العامة لكل من المجلس الاقتصادي ومجلس الوحدة، خصوصاً بتعقيب اسماعيل صبري عبد الله ثم بالمساهمات الاخرى. مما أدى إلى تضمين الوثيقة

الصادرة عن ذلك المؤتمر «من التوصيف السابق لواقع الاقتصاد العربي ومسيرة العمل الاقتصادي العربي المشترك الراهن، يظهر قصور هذه الجهود عن حاجاتها الأساسية والمؤكدة للشخصية الحضارية العربية، والقادرة على انهاء أزمة التكامل الاقتصادي العربي في ظل الارتهان القائم لاقتصاده وثرواته وتكامله التبعي للسوق الدولية على حساب تكاملها الداخلي».

وقد ترتب على ذلك تشكيل فريق عمل جديد يقوده يوسف عبد الله صايغ (ومعه جورج قرم ومحمود عبد الفضيل). وأعيدت صياغة وثيقة الاستراتيجية لتأخذ صيغتها النهائية في اجتماع للخبراء الحكوميين (ورؤساء المنظمات) في الحبانية في ١٩ ـ ٢٥/١/١٩٨٠. والواقع ان الصيغة جاءت أيضاً متأثرة بالمنظور الجزئي (وان بررته بمحدودية الأفق الزمني حتى عام ٢٠٠٠) ولكنها غلفته بمقدمة عن النظرة الشمولية. كما تضمنت، بناء على طلب أمين عام مجلس الوحدة (فخري قدوري) تخطيط التنمية قومياً، كان يريده الزامياً، فجاء الحل الوسط بقصر الالزام على مجالات العمل المشترك. وأقر المجلس الاقتصادي الوثيقة ١٣/٢/١٩٨٠ ثم عاد فعدلها في جلسة خاصة في ٦ ـ ٩/٧/١٩٨٠ ليحول **الخطة القومية للتنمية** الى **خطة التنمية العربية المشتركة**، حرصا على عدم التورط في «تخطيط قومي» على المستوى القومي!! وكان الاصطلاح الأخير من ابتكار الورقة العراقية التي قدمها الصكبان إلى اجتماع الحبانية، ومع ذلك أبقي في القسم الخاص بآليات تنفيذ الخطة النص على وضع «خطة قومية للعمل الاقتصادي العربي المشترك».

من جهة أخرى قام عدد من الخبراء، بتكليف من الامانة العامة للجامعة، بإعداد مجموعة من الأوراق (عن العلاقات العربية مع الأقاليم المختلفة وعن جوانب من قضايا التكامل) كان من بينها مشروع **ميثاق للعمل الاقتصادي القومي**، نصت فقرته الخامسة على «اعتماد مبدأ التخطيط القومي كأسلوب لتوجيه وتنظيم وتطوير العمل العربي المشترك» فإذا بقمة عمان تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٨٠ تحيل النص الى «اعتماد مبدأ **التخطيط القومي للمشاريع العربية المشتركة**»، وهكذا تمزقت أوصال التخطيط القومي.

لنعد مرة أخرى إلى قضية المشاريع المشتركة التي فرضت نفسها على العمل ثم على التخطيط (القومي). وهنا نلاحظ أمرين: تطور في موقف المجلسين الشموليين وفي موقف الأوابيك واندفاع من قبل القطاع الخاص. فقد أصدر المجلس الاقتصادي قراراً في ٢٢/٢/١٩٧٨ بتشجيع قيام الشركات العربية المشتركة مع وضع صيغة لايجاد **التعاون بينها وبما يحقق عدم الازدواجية** ويعزز التكامل والعمل العربي المشترك. وجاء هذا القرار تأكيداً للظاهرة التي باتت واضحة من أن احالة الأمور الى شركات قابضة في غيبة خطة ومعايير قومية، كان حرياً بأن يحدث تداخلا غير مرغوب وتعثراً في بلوغ المطلوب. وأحال بعد سنة من ذلك التاريخ موضوع **مشروع** لتصنيع معدات الغزل والنسيج الى الشركة العربية للاستثمارات لدراسته وآخر في مجال صناعة المبيدات إلى الشركة العربية للصناعات الدوائية والمستحضرات الطبية، كما أحال انشاء شركة عربية مشتركة في مجال صناعة الحراريات الخاصة الى الاقطار العربية لبيان الرأي فيه. أي أن المجلس لم يرد الخوض في مشروعات، بخاصة تلك البعيدة عن مجال البنية الأساسية والربط ما بين الدول. ولكنه عاد بعد ذلك، كمخرج من مأزق استراتيجية وخطة العمل المشترك، بالتأكيد على المشاريع المشتركة للأمن الغذائي وأحال تلك المشروعات في ٢٥/٢/١٩٨٣ إلى فريق عمل من الأجهزة المعنية يعمل لدى الصندوق العربي للانماء لكي يمكن اختيار المشروعات وتدبير التمويل.

أما مجلس الوحدة فقد عمد الى توسيع نطاق بروتوكول قائم بين حكومتي العراق ومصر أفضى الى قيام الشركة العربية للاستثمارات الصناعية في بغداد في نهاية ١٩٧٨. وأصدر قرارين آخرهما في

٥/٦/١٩٧٩ بإنشاء شركة عربية مشتركة للنقل البري. ثم طالب الدول في ٣/٧/١٩٨٠ بملاحظات حول قراره بإنشاء مطبعة عربية لطباعة الطوابع. وما زال هذان المشروعان قيد الدراسة. ويبدو أن تعثر أعمال الشركات التي انشئت كان وراء اصدار قرار في ٥/٦/١٩٧٩ بالعمل على تسهيل أعمالها واتخاذ ما يلزم لمنع الازدواجية. ثم عاد في ٣/٧/١٩٨٠ فأصدر قراراً بمشروع قانون موحد للشركات المشتركة تصدره الدول الأطراف، وأحاله الى المجلس الاقتصادي للنظر فيه في ضوء آراء الدول. وسوف نتناول هذا المشروع بعد قليل.

غير أن تجربة الأوابيك اختلفت. فقد بدأت تنتقل من قطاعات النقل الى القطاعات الانتاجية، فأنشأت الشركة العربية للخدمات البترولية التي تأسست في أوائل ١٩٧٧ وأسهمت في انشاء عدد من المشروعات المهمة. ثم تأسست في ١٢/٧/١٩٨١ في ابو ظبي الشركة العربية للاستشارات الهندسية (في مجالات صناعة النفط والغاز والبتروكيماويات) وسرعان ما امتد نشاطها خارج الوطن العربي. وهي تختلف في تكوينها من حيث أن اعضاءها هم شركات النفط الوطنية وليس الدول. غير أن المنظمة عادت إلى فكرة الحوض الجاف، هذه المرة في البحر الأبيض، فأنشأت الشركة العربية للسفن في ٦/٥/١٩٨١ إلا أن تنفيذها تأخر لحين استقرار الجزائر على الموقع.

لم يقتصر أمر الشركات المشتركة على المنظمات الجماعية. ففي ضوء دراسة أعدها صندوق الانماء وقع اثنا عشر قطراً على اتفاقية في ١/٦/١٩٧٦ بإنشاء «الهيئة العربية للانماء والاستثمار الزراعي» لتبدأ عملها ببرنامج للفترة ١٩٧٩ ـ ١٩٨٣ في السودان، نفذت بعض مشاريعه وما زال أكبرها وأهمها في بدايته، مما دفع الهيئة الى طلب المشاركة في التمويل من هيئات عربية ودولية. ويلاحظ أن ليبيا التي تولي الاستثمار الزراعي أهمية كبيرة امتنعت عن تسديد حصتها لأسباب سياسية.

كذلك قامت بعض الحكومات بإنشاء عدد من المؤسسات المالية المشتركة في الفترة ١٩٧٤ ـ ١٩٨١، وتولد عن اتحاد الجمهوريات العربية (الذي سرعان ما تحول الى صراع سافر) عدد من الشركات الاتحادية في عامي ١٩٧٤، ١٩٧٥، التي بقيت تعمل رغم إنهاء الاتحاد.

وأخيراً هناك المؤسسة العربية للاتصالات الفضائية التي أقر وزراء المواصلات العرب ميثاقها في ١٤/٤/١٩٧٦ لتنشأ برأسمال ١٠٠ مليون دولار، وتعمل في حقل يواكب التطور التكنولوجي العالمي، وإن بقي أن نطمئن إلى تحقيق السيطرة العربية عليه والى استخدام ناتجه في الأغراض الانمائية والثقافية التي بررت اقامته. ويعتبر هذا المشروع من أكبر المشاريع المشتركة التي نشأت في اطار الجامعة العربية.

أما القطاع الخاص فقد راودته فكرة طرحت في اتحاد الغرف العربية في عام ١٩٦١ خرجت أخيراً الى الوجود عام ١٩٨٠ بإنشاء «الشركة العربية للاستثمارات» (شعاع) في دبي، لتقوم بتجميع المدخرات واستثمارها في المجالات الزراعية والصناعية والتجارية والمالية. غير أن نشاط هذا القطاع بدأ يزداد بعد أن توصلت الجامعة العربية الى «الاتفاقية الموحدة لاستثمار رؤوس الاموال العربية في الدول العربية» لتحل محل اتفاقية ١٩٥٣ (المعدلة في ١٩٥٩) وكذلك محل الاتفاقية التي اصدرها مجلس الوحدة في ٢٩/٨/١٩٧٠ بشأن «استثمار رؤوس الأموال العربية وانتقالها بين البلدان العربية» والتي دعا المجلس الاقتصادي في ١٩٧٥ كل الأقطار العربية للتصديق عليها. وقد حددت هذه الاتفاقية الأخيرة المزايا التي يتمتع بها رأس المال العربي، كما طالبت البلدان بالاعلان عن القطاعات التي تدعوه

للمساهمة فيها. فجاءت الاتفاقية الجديدة التي صادقت عليها قمة عمان ودخلت حيز التنفيذ في ١٩٨١/٩/٧ لتطلق مجالات الاستثمار وتفرض على الدول المستضيفة كل الضمانات التي طالب بها القطاع الخاص. وبعدها دعت أمانة الجامعة (مع المؤسسة العربية لضمان الاستثمار والاتحاد العام لغرف التجارة والصناعة والزراعة) إلى عقد سلسلة من المؤتمرات «لرجال الاعمال والمستثمرين العرب» (في الطائف، ١٩٨٢، الدار البيضاء، ١٩٨٣، الكويت ١٩٨٥). ودعا أول هذه المؤتمرات الى انشاء «الشركة العربية للاستثمار الزراعي» وتم هذا خلال المؤتمر الثاني حيث انشئت كشركة مساهمة بحرانية برأسمال قدره مليار دولار. ودعا المؤتمر الثاني الى انشاء شركة عربية كبرى لصناعة المحركات والجرارات والشاحنات، كما تم عقد اجتماع تمهيدي لتأسيس شركة عربية للاستثمارات السمكية برأسمال ١٠٠ مليون دولار، وأوصى بإنشاء صندوق عربي مشترك لتمويل قطاع الثروة الحيوانية. وهكذا أعاد القطاع الخاص مسيرة الشركات القابضة، كما أنه توجه الى مجالات اقيمت فيها شركات مشتركة عامة من قبل. ويشير الدليل الذي أعده سميح مسعود لصالح أمانة الجامعة وأمانة الأوابيك في ١٩٨٤ إلى أن الشركات المشتركة تتوزع من حيث العدد الى ثلاثة اعداد متساوية تقريباً بين شركات عامة ومختلطة ـ حيث افسحت بعض الحكومات المجال لمساهمات خاصة ـ غير أن ما يقرب من نصف رأس المال الكلي (للشركات العربية والعربية الدولية والبالغ ٣٠ مليار دولار) يعود الى القطاع العام، ٣٠بالمائة للمختلط، ٢٠ بالمائة للقطاع الخاص.

استأثر التبادل التجاري بالاهتمام، بخاصة بالنسبة للاقطار الخليجية حديثة التصنيع. فقد ظلت الشكوى مستمرة من ضعف التبادل التجاري العربي رغم اتفاقية ١٩٥٣ ثم السوق المشتركة ورغم عقد اتفاقيات ثنائية يقدر عددها بحوالي ١٢٢ اتفاقية ثنائية وبروتوكول. ولذلك أقر المجلس الاقتصادي اتفاقية جديدة متعددة الأطراف لتيسير وتنمية التبادل التجاري بين الاقطار العربية دخلت حيز التنفيذ في ١٩٨٢. من جهة أخرى، اهتم صندوق النقد العربي بتقديم نوع جديد من القروض لتمويل العجز في ميزان المدفوعات المترتب على التجارة الاقليمية، ويتعاون حالياً مع مؤسسة ضمان الاستثمار في اجراء مسح حول تركيب التجارة الخارجية العربية خلال الفترة ١٩٧٥ ـ ١٩٨٢ ولسياسات التصدير والاستيراد وسعر الصرف ووسائل التشجيع والدعم والائتمانات المتاحة وامكانات التبادل، لاستخلاص مقترحات عملية لتنمية التجارة العربية البينية، ولامداد المؤسسة بالمعلومات التي تمكنها من القيام بما يرجى لها من التوسع في ضماناتها لتشمل ضمان ائتمان التصدير. كما يحاول الصندوق، بعد أن تعثرت مقترحاته بشأن التمويل المباشر للتجارة، وكان آخر ما اقترحه في هذا الشأن اعادة خصم الأوراق التجارية للبنوك المركزية حتى يمد الاخيرة بالعملة الاجنبية التي تسمح لها بالتوسع في أعمال الخصم.

شهد العقد الأخير نشاطاً في القطاع الاجتماعي حيث قامت مؤسسة التربية والثقافة والعلوم بمعرض التخطيط لعملها حتى سنة ٢٠٠٠ باعداد استراتيجية تطوير التربية العربية، وهي تعمل على اعداد استراتيجية تطوير العلوم والتكنولوجيا في الوطن العربي ترتبط بأهداف «التنمية الشاملة» فيه. وانعقدت الدورة الرابعة لمؤتمر الوزراء المسؤولين عن الشؤون الثقافية في الوطن العربي (الجزائر أيار/ مايو ١٩٨٣) تحت شعار «من أجل أمن ثقافي عربي» وشكلت المنظمة لجنة يرأسها الوزير الكويتي عبد العزيز حسين لاعداد «الخطة الشاملة لتنمية الثقافة العربية». وساهمت المنظمة مع دوائر الجامعة العربية في اعداد استراتيجية العمل الاقتصادي العربي المشترك و «مشروع الميثاق العربي للتنمية الاجتماعية الشاملة».

وقد صدر عن مؤتمر العمل العربي في سنة ١٩٧٧ اتفاقية عربية (رقم ٩ لسنة ١٩٧٧) بشأن التوجيه والتدريب المهني لتحقيق التعاون في هذا المجال وتعظيم الاستفادة الجماعية من الامكانات القائمة. وتركت تفاصيل التنفيذ الى توصية صادرة عن المؤتمر نفسه إلا أن التصديق عليها اقتصر على الاردن وسوريا والعراق وفلسطين. وبسبب تعثر الاتفاقية المعدلة لانتقال اليد العاملة، عقدت عدة بلدان اتفاقيات ثنائية استهدفت منها البلدان المرسلة ضمان حقوق أقل بكثير مما تضمنته تلك الاتفاقية. ونظراً لأن ميثاق العمل الاقتصادي القومي نص على تحرير تنقل الأيدي العاملة العربية وضمان حقوقها واعطائها التسهيلات اللازمة والمساعدات لتطويرها (البند ثالثا/ج) فإن المجلس الاقتصادي قرر في ١٩٨٢/٢/٧ اجراء مسح لاستطلاع آراء البلدان ومعرفة مواقفها. واستجاب للاستطلاع الذي أعدته الامانة العامة بالتعاون مع المنظمات المتخصصة (العمل ـ الثقافة ـ الصناعة) تسعة أقطار منها خمسة مرسلة للعمالة وقطر واحد مرسل/ مستقبل وثلاثة مستقبلة. وتشير ورقة العمل الملخصة لآراء هذه الأقطار الى عدد من القضايا المهمة وانتهى الى اقتراح «**اعلان عربي بالمباديء بشأن تنقل القوى العاملة العربية**» على غرار ما طلبه الجانب العربي في ١٩٧٨ من الجانب الاوروبي في حواره معه. على أساس أن هذا يتفادى اضافة اتفاقية جديدة لا تنفذ. وأقر المجلس الاقتصادي الاعلان في ١٩٨٤/٢/٩ وطلب في ١٩٨٤/٨/٢٩ من منظمة العمل دراسة سبل ترجمة هذه المبادىء الى برامج عملية.

وفي مجال العمل أيضاً قرر مؤتمر العمل العربي في دورته الثامنة (بغداد آذار/ مارس ١٩٨٠) الموافقة على إقامة المؤسسة العربية للتشغيل، أعطيت مهلة سنتين لتستكمل مقوماتها. وهي تعمل في اطار مكتب العمل العربي، وتقوم بجمع وتنظيم ونشر المعلومات عن سوق العمل بما في ذلك العرض والطلب على القوى العاملة وحركة التشغيل وانتقال قوة العمل وعوامل تحريكها وتنظيمها، لتكون هذه البيانات في خدمة واضعي السياسات والخطط القطرية والقومية والمسؤولين عن صياغة مشاريع التنمية الصناعية وغيرها. وقد بدأت المؤسسة عملها في طنجة في أيلول/ سبتمبر ١٩٨٢.

هناك تنظيم مشترك من نوع آخر هو الاتحادات. فإلى جانب الاتحادات المهنية المعروفة ظهرت عدة اتحادات عربية بمبادرات خاصة وأخرى من خلال القنوات الرسمية. من هذه الأخيرة ما ناله قطاع النقل والمواصلات الذي أولته الجامعة العربية اهتمامها من البداية: فقد وافق مجلس الجامعة على اتفاقية الاتحاد البريدي العربي في ١٩٤٦ لكنها ظلت ٢٥ سنة محل تعديل ولو أن الاتحاد بدأ العمل في ١٩٥٢. ثم وافق على الاتحاد العربي للمواصلات السلكية واللاسلكية في ١٩٥٣ ليبدأ العمل في ١٩٥٨، وأخذت اتفاقيته شكلها النهائي في ١٩٦٤. وأقر المجلس اتفاقية مجلس الطيران المدني ١٩٥٧ ليبدأ عمله في ١٩٦٩. يضاف الى ذلك مؤسسة من نوع خاص هي الاكاديمية العربية للنقل البحري التي أقرت اتفاقيتها في ١٩٧٤ كتطوير للمعهد الاقليمي للتدريب الذي أنشأته الجامعة في ١٩٧٠. ودعا مجلس الوحدة الى انشاء اتحاد الموانىء البحرية العربية (١٩٧٦) والاتحاد العربي للنقل البري (١٩٧٨) والاتحاد العربي للناقلين البحريين (١٩٧٩) والاتحاد العربي للسكك الحديدية (١٩٧٩). أما النقل الجوي فقد أقامت الشركات العاملة فيه الاتحاد العربي للنقل الجوي في سنة ١٩٦٥. ووجه مجلس الوحدة بالتعاون مع مركز التنمية الصناعية اهتمامه إلى فروع الصناعة التي جرى التركيز عليها. وكان أول اتحاد انشأه المركز هو الاتحاد العربي للحديد والصلب (ربما اقتداء بفكرة الجماعة الاوروبية للفحم والصلب التي أسهمت في اقامة السوق الاوروبية المشتركة). ثم تزايد الاهتمام في ١٩٧٥ حيث أنشئت في الفترة حتى ١٩٧٨ عشرة اتحادات بالتعاون مع مركز التنمية الصناعية. **وما**

زال المجلس يتابع انشاء اتحاد عربي للصناعات الدوائية والمستلزمات الطبية. غير أنه لم يستجب لدعوة العراق في ١٩٧٩ بإنشاء اتحاد عربي للبلدان المنتجة والمصدرة للتمور. وقد نشأت اتحادات أخرى غير رسمية أو مشتركة، أقدمها الاتحاد العام لغرف التجارة والصناعة والزراعة للبلاد العربية (١٩٥١) والاتحاد العربي للسياحة (١٩٥٥) واتحاد الاذاعات العربية (١٩٥٥) والاتحاد العام العربي للتأمين (١٩٦٤) واتحاد الاقتصاديين العرب (١٩٦٩) واتحاد المصارف العربية (١٩٧٤).

بقيت كلمة أخيرة بشأن ما آلت اليه الاستراتيجية التي عرضت على قمة عمان... في قمة البلبلة. فقد تقدم العراق بمذكرة أعدها الصكبان بشأن عقد التنمية العربية (الشاملة أو المشتركة) بنيت على حسابات غير واقعية (يكفي أنها قدرت ١٠ إلى ١٥ مليار دولار لعشر سنوات لاستثمار يتولى تصحيح الفجوة الداخلية، بينما كانت استثمارات الوطن العربي آنذاك مائة مليار، ولمجموعة الدول الأقل نمواً ثلاثة مليارات في السنة). فقد انطلقت الفكرة من صيغة عقود التنمية للأمم المتحدة فجاءت صورة مشوهة لها لأنها اقتصرت على هدف استثماري أعرج. وجاء اقرار القمة لها (مع ما أدخلته من تعديلات على التخطيط القومي كما سبق ذكره) اعترافاً بأحد آمرين. إما أن الاستراتيجية لا تكفي لتحقيق هذا الهدف الذي ورد بضمنها فكان الأجدر تعديل الاستراتيجية ذاتها، أو أنه لا يرجى وضع خطة للعمل المشترك فتقر خطة لاحتجاز ما يمكن احتجازه، والواقع أن ذلك العقد، هزّ العمل المشترك من أساسه لأنه اقلق البلدان المطلوب منها تمويله، حيث بدا الامر أنه عطاء على طول الخط من جانبها دون مقابل مباشر لها. وقد قصرت القمة مخصصات العقد على خمسة مليارات وأنشأت مجلسا لادارته من البلدان المساهمة فيه بعيداً عن أجهزة العمل المشترك، وهكذا فتح الباب على مصراعيه للوصاية البتروقراطية. ثم توقف العقد لعدم اكتمال المساهمات. من جهة أخرى، فإن البتروقراطية ثارت مرة أخرى على مشروع خطة للعمل المشترك، التي طلبت في شكل مشروعات جمعت من واقع دراسات المنظمات العربية. رغم أن العمل المشترك يفوق في أبعاده المشروعات، مشتركة أو غير ذلك. وأجهز على الخطة في مرحلتين: الأولى طلب مناقشة مشروعاتها مع البلدان والثانية الاقتصار على الأمن الغذائي، وحتى هذا أحيل إلى جهات الاختصاص الفنية والتمويلية.

وما دمنا عدنا إلى الأمن الغذائي، فإننا نشير إلى أن تقديرات منظمة التنمية الزراعية عن مشروعات الأمن الغذائي تشير إلى أن قيمة الفجوة للسنوات ١٩٨٥ ـ ٢٠٠٠ (بأسعار ١٩٧٥) تبلغ حوالى ١٧٠ مليار دولار بينما كلفة المشروعات المقترحة للأمن الغذائي هي ٣٣.٣ مليار دولار تخفض تلك الفجوة الى حوالى ١٠٠ مليار دولار. كذلك يلاحظ أن معظم الاستثمارات (٧٥ بالمائة) تتركز في ثلاثة أقطار في طرفي ووسط الوطن العربي تملك فيما بينها حوالى ٦٠ بالمائة من الأراضي القابلة للزراعة أو ٥٠ بالمائة من الأراضي المزروعة فعلاً. هذه الأقطار هي السودان والعراق والمغرب (أنصبتها من الاستثمارات المقترحة ٣١.٤ بالمائة ـ ٢٧.٦ بالمائة ـ ١٥.٧ بالمائة على التوالي). وهنا يحضرنا سؤال يبحث عن جواب: لماذا تجد تلك الأقطار نفسها منقادة الى حروب تستنفد مواردها أو مجابهة لانقسامات داخلية تهدد كيانها؟ ولماذا نجد أموال النفط تمول طواعية تلك الحروب ويغذي بعضها تلك الانقسامات؟ هل هو مجرد طيش من بعض الأنظمة، أم أن هناك يداً تخطط على ابقاء التبعية الغذائية بهدف الوصول الى وضع لا حل له؟

ثالثاً: اسهامات العمل المشترك في التنمية

يتضح من السرد السابق لتطور العمل المشترك عدد من الحقائق:

ـ انه رغم الصيحات التي ترددت في الاوساط العلمية وفي الأروقة المؤسسية من خطأ التركيز على منهج تحرير التبادل (للمنتجات والأموال والافراد) فإن هذا مثل جانباً محدوداً من انشطة المؤسسات التكاملية (فقرار السوق المشتركة هو قرار واحد من ٨٥٦ قراراً صدرت عن ٤١ دورة انعقاد لمجلس الوحدة على مدى ٢٠ عاماً).

ـ ان العمل تناول منذ البداية التوجه نحو مشروعات مشتركة (لاسيما في نشاطات تربط بين البلدان) ونحو التنسيق القطاعي لا سيما في النفط والزراعة والصناعة. ولم يكن تقصيراً من جانب المنظمات التكاملية، بل هو التقاعس من جانب الاقطار الذي شل هذا التحرك. قد يصح القول، ان العمل بدأ دون تأصيل واضح لأسس ومعايير التنسيق، غير أن الاجهزة الفنية ولا نقول السياسية هي التي حجبت البيانات والمعلومات. والأغرب من ذلك، ان الفنيين عندما يجتمعون في لجان فنية للمؤسسات، فإنهم يطلبون تفاصيل معينة مؤكدين توافرها، فإذا زارهم العاملون في المنظمات ادعوا عدم وجودها وهذا نوع من انفصام الشخصية.

ـ ورغم تحمس العاملين في مجال التخطيط للتنسيق عندما يحضرون الاجتماعات فإنه يندر ان نجد منهم من يضمن وثيقة خطته القطرية ولو سطراً عن مجالات العمل المشترك أو السوق المشتركة (إذا كانت الدولة عضواً فيها).

ـ غطى العمل المشترك معظم الأوجه التي تخطر على البال، وتكثفت الجهود منذ بداية السبعينات حين نشأت معظم المنظمات المتخصصة واجتازت محنة التشتت التي أثارتها اتفاقية كامب ديفيد، وقامت بتطوير الدراسات والمعلومات بحيث أصبحت قادرة على الانطلاق، فإذا بها تتعرض لمحاولات السيطرة من المركز: تصفية مجلس الوحدة لحساب المجلس الاقتصادي ـ اخضاع المنظمات للتقويم، ثم للتنميط البيروقراطي. ولا تسأل البلدان عن الوفاء بالتزاماتها التي يهدد تأخرها بتوقف صرف الرواتب ولا نقول ممارسة النشاط (إلى حد أن بعض المنظمات كانت تطلب ادراج اعمال لها في خطة العمل المشترك كوسيلة تأمين للحصول على التمويل... لو كان قد قيض للخطة القبول).

ـ أدت الوفرة المالية الى تشويه التفكير، وكان من ثمارها فورة في مشروعات مشتركة ظهرت في شكل شركات قابضة، ومحاولة لاخضاع بلدان العجز لمطالب رأس المال (الذي ثبت انه ينتقل منها لا اليها، وانه يتجول حيث يريد دون اتفاقيات). ثم محاولة تزييف مسيرة التكامل استرضاء لتفكير بتروقراطي مبتور.

ـ ظلت القضية التي تتكسر عندها كل الجهود هي حريةالآدمي. فحرية انتقال الأشخاص والعمل هي التي شلت السوق المشتركة (أيا كان الرأي فيها) وهي التي أحالت الاتفاقيات إلى اعلان مبادىء... أو تعبير عن حسن النيات. بينما تشهد الأحداث الاخيرة على أن النمط التهجيري النيجيري انتقلت عدواه شمالا علانية، وشرقاً بأساليب أقل صراحة وإن لم تكن أقل اهداراً لحقوق البشر.

ـ وعلى الرغم مما قد يؤخذ على وثيقة استراتيجية العمل الاقتصادي العربي المشترك من نواحي القصور، فإنها نجحت في أن توجه الانظار إلى قضايا مشتركة وأن تتخذ كحجة في تقديم مقترحات وبرامج للعمل.

لقد وضعت الآمال على **المشاريع المشتركة**، فما هي المحصلة؟

لنبدأ أولاً بمفهوم المشروع المشترك، وهنا تتعدد المفاهيم. فمبدأ التمويل المسبق لا يفضي إلا لشركات قابضة، وينقل عملية التخطيط لمشروعات مشتركة والتنسيق بينها من المركز إلى غابة من الصناديق ظهر سريعاً انها بحاجة إلى التنسيق. إذن لا مفر من أن يقوم المركز بتخطيط قومي شامل وبتنسيق قطاعي يوفر المعايير اللازمة تتضح في ضوئه الاختيارات وتتوجه وفقاً له الأموال.

أما المشروع المشترك فقد سبق أن بيّنا[٢] أن تعريفه أخذ أربع صيغ:

ـ **المدخل المالي**: هو الذي أفضى الى شركات قابضة. وبناء عليه فإن دليل المشروعات المشتركة المشار اليه من قبل يعتبر مضللاً. فأولاً لم يدفع من رؤوس الأموال إلا نسبة محدودة (قدرها الصكبان بحوالى ١٠ بالمائة). وثانياً فإن نسبة ما استثمر فعلاً في مشروعات مشتركة هي نسبة محدودة، وتشكو تلك الشركات، من أن الدول تلجأ اليها لا للمشاركة في التمويل، بل للاقتراض، حرصا على الصيغة القطرية.

ـ **مدخل طبيعة المشروع**: وهو الذي جعل المجلس الاقتصادي يركز على وحدات تعمل بين الدول فكان الجزء الأكبر من نشاطه موجها الى الاستغلال لموارد مشتركة وإلى قطاعات النقل والاتصال ما بين الدول. وقد ظهر التعبير في قراره رقم ٨٤٧ (٢٧/٢/١٩٨١) عندما طالب، بصدد إعادة النظر في خطة العمل المشترك بأن تقوم المؤسسات العربية «بتزويد الأمانة العامة للجامعة بخططها وبرامجها ومشروعاتها ذات الطبيعة المشتركة (التي تخص أكثر من دولة عربية)».

ـ **مدخل الأهداف**: بمعنى أن ينظر الى المشروعات التي تحقق اهدافاً قومية (امنية أو تنموية: كالأمن العسكري أو الامن الغذائي) على انها جديرة بالصيغة المشتركة، إذ لا يتوقع ان تقوم البلدان منفردة بنظرتها القطرية بوضعها موضع التنفيذ. ومثل هذه المشاريع تكون قطرية من حيث الموقع ولكن يتم انتخابها في ضوء دراسة قومية ثم يجري تمويلها (وربما ادارتها) بصفة مشتركة، على أن يكون هناك تفاهم مسبق على مستويات الانتاج وأسلوب تصريفه.

ـ **المدخل الترابطي**: وهو ما يخلق (وفقا لتعبير وثيقة الاستراتيجية) «المزيد من الترابط العضوي في الهياكل الانتاجية للوطن العربي». ومن هنا تأتي قضية الاعتماد الجماعي على النفس وامكانية العمل على تقليص التبعية للخارج.

وقبل أن نعرض المبررات التي قدمت لتلك المشاريع نتوقف برهة عند عرض تقدم به أمين عام الاوابيك، علي عتيقة (في ندوة منهجية التخطيط سالفة الذكر، ص ٥٤) لما أصاب الشركة العربية البحرية لنقل البترول من خسائر بسبب ركود سوق النقل، واصرار الاقطار المشاركة على تفضيل مشاريعها القطرية ودعمها عند الحاجة، بينما تتخلى عن مسؤولية دعم الشركة المشتركة اذا واجهتها المصاعب، حيث ذكر، أن المشروع العربي يولد «يتيما، رغم كثرة الآباء، بل وربما بسبب كثرة الآباء». وانصب الموقف نفسه على متاعب الشركة العربية لبناء واصلاح السفن التي ترتفع تكاليفها بسبب ارتفاع كلفة اليد العاملة في الخليج في الوقت الذي يعمل فيه الحوض الجاف بربع طاقته ويحتاج إلى وقت لاكتساب الخبرة. وبالمثل، فإن الشركة العربية للاستثمارات صادفت متاعب الشركات القابضة. من حيث قصر التمويل

---

(٢) محمد محمود الامام، «منهجية اعداد المشروعات العربية المشتركة في اطار استراتيجية العمل العربي المشترك»، ورقة قدمت الى: ندوة منهجية التخطيط القومي واعداد المشروعات العربية المشتركة، الكويت، ٥ ـ ٧ آذار/مارس ١٩٨٣ (الكويت: المعهد العربي للتخطيط، الصندوق العربي للانماء الاقتصادي والاجتماعي، ١٩٨٣)، ص ١٦٧ ـ ١٧٩.

المطلوب على قروض، ورفض الاقطار منح المشروعات التي تمولها الشركة التسهيلات التي تلزم لانجاحها. وقد لاحظ مجلس الوحدة ان مثل هذه الشركات تواجه عدة مصاعب منها:

- ضعف اقبال البلدان على المساهمة فيها.
- التأخر في سداد أقساط المساهمة الى حد اضطر الشركة الى انهاء عضوية احد الاقطار فيها (أي اتجاه الى التقليص لا التوسع).
- حجب المعلومات والدراسات اللازمة لتحديد مجالات الاستثمار.
- الضغط عليها للمساهمة في مشروعات لم تستكمل دراستها.
- فرض شروط اضافية لكي يسمح للشركات بالمساهمة في مشروعات قطرية.
- عدم النص في الأحكام التاسيسية على اعفاءات جمركية أو على اعفاء الشركة من قيود التصدير.
- امتناع بعض البلدان عن تقديم مزايا تنافسية لمنتجات الشركات في مواجهة المنتجات الاجنبية.

من جهة أخرى، فإن النجاح النسبي الذي حققته شركتا الخدمات البترولية والاستشارات الهندسية لا يعود إلى ما عزاه علي عتيقة من أن الاخيرة قامت بين شركات وليس حكومات، بل لأن هاتين الشركتين انطلقتا من المفهوم الترابطي الذي آشرنا اليه. فهما يقومان بعمليات يصعب على الشركات القطرية أو الاقطار أداؤها بتكلفة مناسبة، وعملها يتكامل مع عمل الشركات القطرية على النحو الذي يجب أن يكون عليه المشروع المشترك.

وفي سبيل حل مشاكل الشركات المشتركة بدأ التفكير في اعطائها ذاتية مستقلة. فقد طالب البعض باتباع صيغة «**الشركة العربية الخاصة**» التي كان قد اقترحها ابراهيم شحاتة[٣] وهي شركة لها حق ممارسة نشاطها في الاقطار العربية كافة دون ان تعتبر من الشركات الوطنية، بل تخضع لقانون خاص بها أو لقانون موحد ضمن اتفاقية توقع عليها الاطراف المشتركة كافة، يحدد مكان تسجيل الشركة (مثلا لدى أمانة مجلس الوحدة) والنظام القانوني والمالي والمحاسبي والضريبي الذي تخضع له والتشريعات المكملة التي يمكن أن تسري بشأنها. ومن الجدير بالذكر، أن د. شحاتة كان قد أشار إلى أن الفكرة نشأت في أوروبا غير انها لم تلق قبولا. من جهة أخرى، ففي رأيه ان الحاجة الى هذه الصيغة تقوى بسبب التباين القائم بين القواعد الضريبية والنقدية والاطارات التشريعية بصفة عامة وبين الاقطار العربية، وان أهميتها تتضاءل إذا كان المجال مفتوحا أمام الشركات الوطنية في كل قطر عربي للعمل دون قيود في الاقطار العربية الاخرى، كما هو الحال في الولايات المتحدة الامريكية.

ويبدو أن هذا الرأي نال تأييد مجلس الوحدة الذي أقر في ٣/٧/١٩٨٠ مشروعاً بقانون موحد للشركات المشتركة تصدره البلدان الاطراف، واحالته الى المجلس الاقتصادي للنظر فيه في ضوء آراء جميع الاقطار العربية.

وإذا كانت المشروعات المشتركة قد نظر اليها على انها رافد يعزز مسيرة التكامل، وانها احدى

---

(٣) الاقتراح لغرفة تجارة وصناعة الكويت. انظر: باسل النقيب، «دور القطاع الخاص في المشروعات الصناعية العربية المشتركة،» ورقة قدمت إلى: ندوة المشروعات الصناعية العربية المشتركة، الدوحة، ٢٨ - ٣٠ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٨٢، ص ١٣٤ - ١٣٥. ويشير الى: ابراهيم شحاتة، «الصيغ المختلفة لانشاء المشروعات العربية المشتركة،» ورقة قدمت إلى: مجلس الوحدة الاقتصادية العربية وآخرون، ندوة المشروعات العربية المشتركة التي نظمها المعهد العربي للتخطيط، الكويت، ومجلس الوحدة الاقتصادية العربية ومعهد التخطيط القومي، القاهرة، القاهرة، ١٤ - ١٨ كانون الاول/ ديسمبر ١٩٧٤ (القاهرة: مجلس الوحدة الاقتصادية العربية، ١٩٧٦)، ص ٦١٥ - ٦٥٠ وبخاصة ٦٣٩ - ٦٤٣.

الوسائل الفعالة في عملية تكوين القرار السياسي بشأن هذا التكامل، بمعنى أن تعاظم المشاركة فيها يولد ادراكاً متزايداً لطبيعته وجدواه، ومن ثم يدفع الى الأخذ بالمداخل الأخرى التي تستهدف الوحدة الاقتصادية في النهاية، إلا أن هناك تفكيراً من نوع آخر ينظر اليها على انها اسلوب مقبول في مواجهة مناهج التكامل الاخرى، مما يشير الى الرغبة في قصر مقاربة قضية التكامل عليها. ولعل خير مثال لهذا التفكير، هو موقف عبد اللطيف الحمد في ندوة مجلس الوحدة عن المشروعات المشتركة[٤]، الذي يتلخص رأيه في الآتي:

١ ـ فالمنهج التبادلي (منطقة التجارة الحرة، المنطقة الجمركية، السوق المشتركة) ثبت في رأيه، عدم واقعيته:

ـ فالقصور ليس في الطلب بل في هياكل الانتاج وضعف مرونة العرض. والمطلوب هو «خلق التجارة» عن طريق الانتاج وليس «تحرير التجارة». والواقع ان خلق التجارة لا يغني عن تحريرها. فبعض مشاكل المشروعات المشتركة الانتاجية قام من جراء القيود على التجارة، مما دعا مجلس الوحدة الى المطالبة بالجمع بين المنهجين.

ـ يتطلب المنهج التبادلي التخلي عن بعض الجوانب التي تمس سيادة الدول على مستوى عام، بينما هذا التخلي محدود في حالة المشروعات المشتركة بالمجالات التي تتم المشاركة فيها.

ـ وبالتالي فإنه يسهل حساب المنافع والاعباء من المشاريع المشتركة بينما يتعذر ذلك في حالة المنهج التبادلي. ونلاحظ هنا، أن أمانة مجلس الوحدة فكرت في انشاء صندوق تعويضي لتعويض البلدان الاقل نمواً عن الاضرار المرحلية التي تصيبها من الانضمام الى السوق المشتركة، غير ان المجلس طالبها في ١٩٨٤/٧/٩ بالبحث عن وسائل بديلة.

ـ ومن الأسهل تقبل المشروعات المشتركة لانها تقع عادة في فروع جديدة فلا تمس مصالح قائمة، بعكس الحال عند تحرير التجارة. (ونذكر هنا المشاكل التي عددناها من قبل والتي أصاب بعضها شركات دخلت في مجالات جديدة).

ـ بل أن تنمية التجارة تتطلب ربط الوطن العربي بشبكة اتصالات متطورة، وهو ما لا يتم الا من خلال مشروعات مشتركة. وقد رأينا أن محاولات المجلس الاقتصادي في هذا المجال لم تحقق النجاح المنشود. وسوف نعود الى هذا الموضوع بعد قليل.

٢ ـ أما منهج تنسيق الخطط فهو في رأيه منهج طموح ومثير للمشاكل:

ـ فهو يمس سيادة البلدان ويتعرض لنواح ومشاريع ذات صيغة قطرية بحتة، ترغب البلدان في الاحتفاظ باستقلالية الرأي بشأنها. بعكس المشروعات المشتركة التي تتقبلها هذه البلدان، نظراً لنطاقها المحدود.

والواقع أن «ذريعة السيادة الوطنية» على حد تعبير يوسف صايغ تركز على الجانب الشكلي وتتجاهل الجانب الموضوعي الذي يقوى بإحلال العلاقات المتكافئة محل علاقات التبعية التي تزداد

---

(٤) انظر: المصدر نفسه، ص ١٥ ـ ١٨.

مخاطرها من خلال المنظور القطري الضيق. يضاف إلى ذلك أن مبدأ الشركة الخاصة يفوق في تعرضه للسيادة ما يحدث من خلال عملية التنسيق.

ـ وهو يثير احتمالات تعارض في المصالح تفوق كثيراً ما قد يترتب على المشروعات المشتركة.

ـ والمشروعات المشتركة لا تصطدم كتنسيق الخطط بقضية اختلاف النظم السياسية، فهي يمكن ان تتم بين بلدان مختلفة النظم اذا اتفقت على الاسس التي تحكم عملها.

ـ يضاف الى ذلك، أن المشروعات المشتركة صيغة تفتح الباب أمام مساهمة القطاع الخاص بدرجة أكبر من تلك الصيغ التي تتم عبر القنوات الرسمية للعمل المشترك. ولكن علينا أن نذكر أن شروط القطاع الخاص للمشاركة تفرض تعديل النظم السياسية للدول المستضيفة ومع ذلك يظل محجماً، تخوفاً من التعرض لقيود يزداد احتمال لجوء المستضيف اليها بسبب ما يعانيه من مشاكل في ميزان مدفوعاته.

على أن عبد اللطيف الحمد اضاف اعتباراً آخر جديراً بالنظر بالنسبة لموضوعنا، هو **الموقف من الشركات عابرة الجنسية**. فالمشروعات المشتركة بما تعبئه من قدرات اكبر مما يتيسر لقطر واحد، تمكن الاقطار من تجنب الالتجاء الى تلك الشركات، أو من الهروب مما قد يفرضه ذلك من تبعية عن طريق التضحية بالمشروع رغم حيويته. يضاف الى ذلك، ان المشروعات المشتركة ـ بإمكانياتها ـ أقدر على التعامل مع الشركات عابرة الجنسية. وقد أشار إلى أن تقاعس دول السوق الاوروبية المشتركة لفترة طويلة عن الاخذ بأسلوب المشروعات المشتركة أدى إلى تغلغل الشركات الامريكية في تلك السوق، مستفيدة من امكانية النفاذ من خلال دولة عضو الى باقي السوق.

وتشير المشاكل التي واجهت بعض الشركات المشتركة الى انها اذا كانت تعمل في مجالات جديدة (على النحو الذي ذكر انه يبررها) فإنها تحتاج إلى فترة لاكتساب الخبرة وتحتاج الى مساندة (لا تجدها عادة) من الدول المشاركة والمستفيدة منها. وقد حاول اطار خطة العمل المشترك، الذي لم يناقش عند عرضه على المجلس الاقتصادي، ان يعالج هذه القضية من خلال تركيز الاهتمام على البحث العلمي حيث حدد هدفاً لتخصيصاته (الاستثمارية والتشغيل) يتصاعد من ١ بالمائة من الناتج الاجمالي العربي الى ٢ بالمائة خلال السنوات الخمس ١٩٨١ ـ ١٩٨٥، يتم الصرف في نصفها قطرياً بينما يتم النصف الآخر في اطار مشترك. وكان معنى هذا، ان يخصص ١٨ مليار دولار لهذا الغرض. فدون ذلك، لا يرجى للشركات تحقيق معدلات الربحية والكفاءة المنتظرة منها مباشرة. والاخطر من ذلك ان تتحول المشروعات المشتركة، في سعيها الى اختصار الطريق، الى منافذ لعابرات الجنسية. ولعلنا نذكر، ان الهيئة العربية للتصنيع الحربي دخلت هذا الميدان الصناعي بأسلوب التجميع. من جهة أخرى، فإن حوالى ٤٠ بالمائة من رؤوس الاموال المستثمرة في شركات مشتركة يخص مشروعات عربية دولية (رأسمالها ١٢,٣ مليار دولار) حوالى نصف رأسمالها (٥,٤ مليار) يخص الصناعة التحويلية (وما يقرب من النصف الآخر في التمويل). وقد يكون بعضها بالمشاركة مع دول نامية (على النمط الذي تتبعه ليبيا مع دول افريقية عديدة). غير ان الغالبية تتم مع أطراف من العالم الصناعي. ورغم ندرة البيانات، فإن الارجح ان هذه الشركات هي الاكثر نشاطاً سواء من حيث سداد المساهمات أم القيام بنشاط فعلي.

والواقع، ان هذه الظاهرة هي جزء من ظاهرة أعم تبرز في أوجه عديدة للعمل المشترك. فيشير التقرير الاقتصادي الموحد لسنة ١٩٨٤[٥] إلى أن العون الانمائي العربي ظل حتى الآن غير مشروط «ومن

---

(٥) انظر: الامانة العامة لجامعة الدول العربية وآخرون، **التقرير الاقتصادي العربي الموحد، ١٩٨٤**، ص ١٤٣.

ثم فلم يكن ليفيد الدول المانحة، بل ان **الاستفادة الكبرى كانت للدول الصناعية** سواء من حيث الاستشارات أم المقاولات أم التوريدات». وقد حاول مشروع خطة العمل العربي المشترك (بعد أن قلص حجمها إلى ٢١ مليار دولار) ان ينبه إلى هذا الامر، وان يدعو الى تكوين شركات مشتركة في قطاع المقاولات لمواجهة الحجوم الكبيرة من عمليات الاستثمار المشترك (وهي شركات يمكن أن يتولاها القطاع الخاص) يتم عن طريقها بناء خبرة عربية تصبح فيما بعد قابلة للتصدير.

غير اننا نجد العكس هو الصحيح، كما تشهد بذلك تجربة الاقطار النفطية التي هي بالضرورة صاحبة المساهمات الاكبر وهي المقدمة للعون المالي. وتشير ورقة العمل المشتركة حول انتقال اليد العاملة إلى أن من أهم المشاكل التي أدت الى اختلال اوضاع اليد العاملة المهاجرة «**بروز ظاهرة المجمعات الصناعية**، التي استقطبت بدرجة أساسية آسيويين خارج شبه القارة الهندية من كوريا الجنوبية والفلبين، اضافة الى الخبرة الاوروبية والامريكية. وقد سادت هذه الظاهرة مجمعات العمل التي تعرف بصفتها التعاقدية (جاهزة التشغيل) أو (**تسليم المفتاح**)». وإذا كان لهذا الأمر أثر محدود بالنسبة لمشاريع البنية الارتكازية حيث يرحل العاملون فيها بعد انجازها (ربما ليأتي غيرهم في مشاريع أخرى) فإن الامر يختلف بالنسبة للمجمعات الصناعية التي وجدت لتبقى معها الايدي العاملة التي شيدتها لغرض صيانتها وادارتها وتشغيلها. وتشتد الاحتمالات في هذا المجال بسبب ولوج تلك الدول فروع جديدة واعتمادها أساليب عالية الأتمتة، مما لا تتوافر فيه خبرات كافية لدى الأقطار العربية المرسلة للعمالة. وتنتقل هذه المخاطر الى المشروعات المشتركة بخاصة اذا تحققت الدعوة الى اعفائها من قوانين العمل المحلية. وقد ذكرت ورقة العمل انه خلال الفترة ١٩٧٥ ـ ١٩٨٠ ارتفعت العمالة العربية المهاجرة داخل الوطن العربي (باستثناء العراق) من ١,٢٨ مليوناً الى ١,٦٥ مليونا بنمو سنوي ٥,٨ بالمائة، بينما زادت العمالة الآسيوية بأكثر من الضعف من ٤٣٠ ألفاً إلى ٩٥٠ ألفاً بمعدل سنوي ٢٤,٧ بالمائة. كما بلغ المعدل السنوي بالنسبة للعمالة الوافدة من أوروبا وأمريكا ٢١ بالمائة سنوياً. ومن المتوقع أن تستمر هذه الاتجاهات لعدة أسباب:

ـ تفضيل القطاع الخاص للدول المستقبلة للعمال الآسيويين لرخص كلفتهم وتؤيد البلدان المعنية هذا الاتجاه لان معظم هؤلاء لا يصطحبون عائلاتهم.

ـ اتجاه المواطنين إلى العمل في الجهاز الاداري والخدمات، وهي التي كانت تعمل أساساً بوافدين عرب.

ـ تنشىء العمالة الصناعية، بخاصة عالية الخبرة، نوعا أشد استقراراً وأعلى بالتالي في نسب الاعالة، مما ينشيء مصالح اقتصادية واجتماعية قد لا ترغب البلدان المستقبلة في اتاحتها لعمال عرب خلال مرحلة الانتقال الى التصنيع.

ـ تظهر نتائج الاستطلاع ميل هذه البلدان الى تفضيل عبارة «تنظيم انتقال اليد العاملة» عن «تحرير» ذلك الانتقال. وبالتالي فإن تخفيض استخدام اليد العاملة العربية يمكن ان يخفف من حدة المطالبات بحقوق لها.

ـ وتميل الآراء الى تفضيل «الانتقال الجزئي» أو الانتقائي، المرتبط بمشروعات مشتركة أو كفاءات عربية.

وكما ذكرنا من قبل، فإن المنظمات العربية بدأت مؤخراً تستكمل مقومات المعرفة بشؤون الاقتصاد العربي في مجالات عملها. وقد تمكنت منظمة التنمية الصناعية من تحديد ١٥٣ مشروعاً

صناعياً تصلح لأن تكون مشروعات مشتركة، عرضتها على مؤتمر التنمية الصناعية السادس (دمشق ٢٠ ـ ٢٥/ ١٠/ ١٩٨٤). وأعطيت الاولوية لدراسة ٢١ مشروعاً موزعاً بين سبعة فروع صناعية، نظراً لانه يصعب الدخول في دراسات جدوى لجميع المشروعات في آن واحد. وتقوم المنظمة بتنفيذ هذه المشروعات بتمويل من الصندوق العربي للانماء ومؤسسات عربية أخرى. ويعتبر هذا (الى جانب جهد منظمة التنمية الزراعية بخصوص الامن الغذائي) خطوة الى الامام نحو التحول من الشركات القابضة الى المشاريع المشتركة بمعناها الصحيح. ومع ذلك، فإن الامر يقتضي، وضع اطار عام لتوزيع الاستفادة القطرية في جميع الفروع والقطاعات. فالتوزيع الحالي للشركات المشتركة، يشير الى استئثار بعض البلدان بأنصبة عالية وتعرض البلدان الاقل نمواً لصغر حصتها بسبب ضعف بنيتها الارتكازية، وافتقادها الوفورات الخارجية. وقد سعى مجلس الوحدة الى أسلوب جزئي لتلافي هذه المشكلة عن طريق اتفاقية للتنسيق والتكامل الصناعي العربي تتضمن أركاناً قانونية لبروتوكولات تعقدها البلدان الاطراف في كل فرع من فروع النشاط الى جانب اتفاقات ثنائية. وروعي البدء بثلاثة بروتوكولات: الحديد والصلب ـ الأسمدة الكيماوية ـ المكائن والآلات الزراعية.

والواقع، ان القطاع الصناعي يعكس عجز جهود التنمية وقنوات العمل العربي المشترك عن احداث نقلة ملموسة في أوضاعه بالرغم من استحواذه على نصيب اكبر من الاستثمارات (القطرية). ويشير التقرير الاقتصادي العربي الموحد لسنة ١٩٨٥ الى انه اضافة الى هيمنة الصناعات الاستخراجية على باقي الفعاليات فإنه:

ـ لم يظهر تحسن ملموس في الصناعات التحويلية العربية منذ مطلع الثمانينات، بل تراجعت نسبتها الى الناتج المحلي الاجمالي العربي.

ـ عدم تكامل الصناعات الوسيطة ومعاناة هياكلها من خلل واضح.

ـ عدم كفاية صناعة الاسمدة الكيماوية المركبة لمتطلبات الزراعة العربية، رغم توافر خاماتها وقيام صناعة تصديرية لها.

ـ عدم تلبية الصناعات الغذائية للاحتياجات المحلية بسبب عدم كفاءة الانتاج النباتي والحيواني وضعف التنسيق بين القطاعين، اضافة الى تدني الانتفاع بالطاقات الانتاجية المتاحة حتى عند توافر الخامات الزراعية.

ـ حدوث تدهور في نسبة الاكتفاء الذاتي في صناعة الكساء بسبب تدني أنواع معينة من المنتجات، وتدني مستوى الانتفاع من الطاقات الانتاجية المتاحة.

ـ غطى الوطن العربي كله تقريباً بمصانع للاسمنت، ومع ذلك لا يزال الانتاج دون مستوى الطلب بسبب تدني مستوى الانتفاع من الطاقات الانتاجية المتاحة، ومزاحمة الاسمنت المستورد بأسعار شديدة الانخفاض نتيجة الركود العالمي.

ـ غير أن باقي مواد البناء تعاني من قصور. ويعتمد الوطن العربي على استيراد الزجاج المسطح لعدم اقامة مصانع عربية له، كما يعاني من نقص في طاقات انتاج الطوب الحراري.

ـ هناك نقص كبير في انتاج السلع الرأسمالية داخل الوطن العربي. ويقتصر نصيب هذا الفرع على ١ بالمائة من الانتاج العالمي بينما يبلغ الطلب العربي ٦ بالمائة. ولم تتجاوز نسبة الاكتفاء الذاتي

للأقطار العربية عموماً حوالى ١٠ بالمائة. بينما تبلغ واردات الأقطار العربية من هذه السلع ١٠ بالمائة من الصادرات العالمية. وهو ما يعادل ٨ بالمائة من انتاج الدول الصناعية الغربية التي تعتبر المورد الرئيسي للأقطار العربية. وتأتي السعودية والعراق والجزائر وليبيا من أكبر الدول المستوردة لهذه السلع في العالم. ويشير هذا الى خطورة التبعية في هذا المجال للعالم الصناعي. ورغم ان الطلب العربي يشكل وزناً مهماً بالنسبة لهذا الأخير، فإنه ما زال يعادي القضايا العربية الاساسية الى حد يتجاهل الوجود العربي ذاته.

وتشير الملاحظات السابقة الى تعايش ظاهرتين معاً، في القطر الواحد وعلى المستوى العربي: وجود طاقات عاطلة وعدم كفاية الانتاج للطلب في فروع النشاط نفسه. ويعكس ذلك قصوراً في التخطيط ودراسات الجدوى، كما أنه يشير الى مشاكل فنية في الانتاج. فالقضية ليست قضية سوق فقط، وليست قضية تمويل لتجارة (هذه البلدان تمول استيراداتها بطريق أو آخر من خارج الوطن العربي). ولو أننا حللنا التجارة البينية لوجدنا انها ـ على محدوديتها ـ فإن معظمها يتركز في أقطار متجاورة[٦] بخاصة بين بلدان الخليج. فلو قسمنا الأقطار العربية حسب تقاربها الى اربع مجموعات: ـ دول مجلس التعاون، باقي الاقطار العربية الآسيوية، شرق افريقيا (مصر ـ السودان ـ الصومال ـ جيبوتي)، بلدان المغرب العربي ـ لوجدنا ـ المجموعة الأولى تستأثر بحوالى نصف الصادرات العربية وارتفع نصيبها من الاستيرادات من ٣٠ بالمائة في ١٩٧١ ـ ١٩٧٢ الى ٥٠ بالمائة في ١٩٧٤ ـ ١٩٧٥، ثم ٦٦ بالمائة في ١٩٧٩ ـ ١٩٨٠. وفي الوقت نفسه زاد نصيب التجارة داخل هذه المجموعة من ٢٣ بالمائة الى ٣٤ بالمائة على التوالي. وقد كان نصيب التجارة داخل المجموعات ٥٤ بالمائة انخفض الى ٤٧ بالمائة ثم ارتفع الى ٥٠ بالمائة وقد انخفض نصيب مجموعة المغرب العربي، سواء في تجارتها الذاتية (من ٧ بالمائة الى ١.٣ بالمائة) أم تجارتها العربية (من ١١ بالمائة الى ٧ بالمائة) بالمثل، تدهور نصيب المجموعة الثالثة، بخاصة بعد عزل مصر، ويؤدي تباعد اقطار هذه المجموعة الى صغر التعامل داخلها (انخفض من ٣.٧ بالمائة الى ٠.٣ بالمائة) ولعل هذا يؤكد ما أثاره الحمد فيما سبق، بشأن أهمية ربط أرجاء الوطن العربي. ونشير هنا، الى محدودية الاقبال على المشروعات المشتركة للنقل الجوي والبحري، والى المشاكل التي تعترض الطريق البرية (التي قام مجلس الوحدة مؤخراً بوضع مخطط متكامل لها وسعينا الى ادراج مقاطع منها في خطة العمل العربي المشترك) والتي تأخذ أبشع صورة لها في الطرق بين العراق وسوريا والأردن ولبنان، والتي تغلق عند أي هزة سياسية، ويمنع مرور النفط بما يدعو للالتفاف حول الخليج وعن طريق تركيا. وتظل قضية اغلاق الحدود لعبة تدمر عن طريقها المصالح الحيوية من جانب بلدان وقعت على ميثاق ينص على تحييد العمل الاقتصادي في أول فقرة منه.

وإذا كانت مقاطعة ما سمي بالنظام المصري في أعقاب كامب ديفيد تبرر بأنها تتجاوز حدود الميثاق، فإن الخطورة في استمرارها تكمن في انها أفسحت الطريق أمام القوى الاجتماعية التي انطلقت في مصر من أجل هدم مكتسبات الثورة الى حد «تأجير القطاع العام مفروشاً» تحت دعوى رفع مستوى الانتاجية الصناعية التي تعتبر أصلاً أكثر تقدماً منها في بلدان عربية كثيرة أخرى. وقد بلغ الحد أن المصريين ـ الذين يعانون من مشاكل الغذاء والسكن والنقل ـ يغريهم الانتاج المصري المفرنج من

---

(٦) M.M. El-Imam, «Co-ordination of Arab National Development Plans,» in: United Nations Institue for Training and Research [UNITAR], E. Laszloe, ed., *African and Arab Cooperation for Development*, ([n.p.]: Tycooly Int. Pub. Ltd., 1984), pp. 123-158.

الموضات الباريسية عن الاستيراد المباشر (توفيراً للعملة الصعبة!!). ان اطالة مدة القطيعة، التي تتكرر في أمثلة أخرى عديدة بين أقطار الوطن العربي، سوف تنشىء معاقل للتبعية داخل أقطار عديدة يصعب التخلص منها. فإذا أعيدت العلاقات (لفترات تطول أو تقصر) فإن هذه المعاقل سوف تجول عابثة في أسواق عربية أخرى، مما قد ينشىء دعاوي قوية باعادة الانطواء على النفس. أو باقتداء المثل وكلاهما شر. ويكفي أن نذكر أن النموذج المصري تأثر بدوره بعاملين: أولهما عربي، حيث حاول الاقتداء ببلدان عربية أخرى وثقت علاقاتها بأمريكا رغم كل ما تفعله في المنطقة، والثاني اسرائيلي حيث يمثل الكيان الصهيوني قمة التبعية ويمضي في تطوره التكنولوجي الذي أكسبه تفوقاً عسكرياً بالاعتماد على المعسكر الرأسمالي.

وإذا كنا قد ألمحنا الى جانب من أبعاد انتقال اليد العاملة، فإننا في غنى عن تكرار ما حفلت به دراسات متخصصة أشارت الى:

ـ ان الدول المرسلة للعمالة عانت من افتقاد لجانب مهم من المهارات (واضطر بعضها لاستدعاء عمالة عربية وأجنبية، بما في ذلك مصر أكبر المرسلين) وتبع ذلك ارتفاع الأجور وندرة اليد العاملة في قطاعين حيويين: الزراعة والتشييد. وترتب على ذلك تراجع الانتاجية الزراعية مما ساهم في زيادة الانكشاف الغذائي (مصر واليمن) وارتفاع في كلفة التشييد والاستثمار، مما يعني تآكل المدخرات وزيادة الحاجة الى التمويل الخارجي والالتجاء الى أساليب انشاء كثيفة الاعتماد على رأس المال وبالتالي على الاستيراد.

ـ انتشار نمط الاستهلاك البذخي ليس بين الافراد فقط بل أيضاً بين المؤسسات الحكومية التي تتشبه بالبتروقراطية.

ـ ظهور العملات الأجنبية في يد الافراد المستهلكين بعد أن كانت قاصرة على وحدات الانتاج، والعمل على اجتذابها تارة بتخفيض العملة المحلية وأخرى برفع أسعار الفائدة. ومن ثم زيادة تآكل قيم المدخرات وارتفاع تكاليف الحياة ونفقات الاستثمار.

ـ تحول الفئات العاملة الى برجوازية صغيرة وصعوبة اعادة توطينها، مما يشعرها بعدم الانتماء: سواء في محل الهجرة أم بعد العودة.

ـ وقد لعب هذا العامل الأخير دوراً مهماً في تصفية الثورة المصرية حيث نزحت (أو تحولت الى تطلع للنزوح) فئات عديدة من الطبقة العاملة صاحبة المصلحة الأولى في استمرار الثورة. ولعل هذا يفسر الابقاء على العمالة المصرية المهاجرة (لمصلحة الطرفين: النظام المصري الجديد والدول المستقبلة) رغم القطيعة الرسمية.

ـ ولعل أكثر الأقطار العربية استفادة من هذا الانتقال العشوائي لليد العاملة هي الأردن والعراق، الأول لتجاوز الانتقال منه امكاناته، والثاني لادامة القطاع المدني (بما في ذلك الزراعة أيضاً) في ظروف الحرب المستمرة التي استدرج اليها.

ومع ذلك تبقى قضية انتقال اليد العاملة دون راع لها. على أننا يجب أن نذكر في هذا الصدد أمرين يتعلقان بانتقال عوامل الانتاج:

الأول: ان انتقال اليد العاملة لا يعني انتقال عنصر العمل كخدمة تؤدى فقط، بل إنه ينشىء طلباً

استهلاكياً موازياً وضغطاً على المرافق الأساسية لا تأخذهما النظرية الاقتصادية في الاعتبار (اللهم الاّ بقدر محدود عن طريق مضاعفة الاستثمار).

الثـاني: ان انتقـال رأس المال (الذي يراه البعض حركة موازية وفي الاتجاه المعاكس لانتقال العمال) لا يعدو أن يكون انتقالاً لتكاثر مالي ولا يمثل ما تعنيه النظرية الاقتصادية بعنصر رأس المال، بخاصة وقد أوضحنا تواضع قطاع انتاج السلع الرأسمالية في الوطن العربي.

ويتضح مدى اعتماد الأقطار العربية على **العون المالي الخارجي** من بعض المؤشرات (مستمدة من نشرات الصندوق العربي للانماء). ففي خلال الفترة ١٩٧١ ـ ١٩٨٢ تشير بيانات منظمة OECD الى أن:

ـ المنطقة العربية حصلت على ١٩.٢ مليار دولار كقروض انمائية بواقع ٢٠.٧ بالمائة من جملة القروض الانمائية للدول النامية (٩٣.١ ملياراً).

ـ كما حصلت على ٣٥ مليار دولار في شكل منح وعون فني بواقع ٢٢.٣ بالمائة مما حصلت عليه جميع الدول النامية (١٥٧.٢ ملياراً).

أما اذا أخذنا في الاعتبار جميع التدفقات المالية، فإن ما حصلت عليه المنطقة العربية لتلك الفترة يبلغ ٩٨.٤ مليار دولار تعادل ١٤.٩ بالمائة مما حصلت عليه جميع الدول النامية (٦٩٥.٤ ملياراً). واذا استبعدنا من نصيب الأقطار العربية ما حصلت عليه من دول الأوابيك (باعتبار أن معظمها من أقطار عربية) ومن المؤسسات المالية الاقليمية (بمشاركة عربية) فإن صافي ما حصلت عليه المنطقة من خارجها يبلغ ٦٢.٣ ملياراً أي ٩.٥ بالمائة مما حصلت عليه الدول النامية من جميع المصادر.

وتشير هذه النسب كلها الى تجاوز اعتماد المنطقة العربية على التمويل الخارجي لما هو سائد في الدول النامية بوجه عام، حيث أن نصيب الأقطار العربية (عدا دول الفائض) من الناتج القومي للدول النامية لا يكاد يبلغ ٥ بالمائة.

فإذا تأملنا توزيع التمويل للأقطار العربية المقترضة (باستثناء العراق) على مصادره للسنوات العشر ١٩٧٣ ـ ١٩٨٢ وجدنا أنه كالآتي:

من مصادر عربية متعددة الأطراف	٣١٣٤ مليون دولار بنسبة ٣,٧ بالمائة
من مصادر اخرى متعددة الأطراف	٨٤٣٨ مليون دولار بنسبة ٩,٨ بالمائة
من مصادر ثنائية، من دول الاوابيك	٣٢٠٥٨ مليون دولار بنسبة ٣٧,٤ بالمائة
من مصادر ثنائية اخرى (لجنة العون)	٤٢١٠٦ مليون دولار بنسبة ٤٩,١ بالمائة
المجموع	٨٥٧٣٦ مليون دولار بنسبة ١٠٠,٠ بالمائة

ويشير هذا التوزيع الى محدودية دور المؤسسات الجماعية العربية (أو الاقليمية) سواء بالقياس الى المعاملات الثنائية العربية أم الى المصادر متعددة الأطراف الأخرى.

وخلال الفترة ١٩٧٣ ـ ١٩٨٣ ارتفعت مديونية الدول الست الأقل نمواً (كقروض مسحوبة) من ٩٥٥ مليون دولار الى ١٠٣١٠ ملايين وترتب على ذلك ارتفاع نسبتها الى اجمالي ناتجها المحلي من ٢٢.٤

بالمائة الى ٦٩.٨ بالمائة. أما البلدان المقترضة الأخرى (الاردن ـ تونس ـ الجزائر ـ سوريا ـ عمان ـ مصر ـ المغرب) فقد ارتفعت مديونيتها من ٧٦٨٥ مليون دولار بنسبة ٢٣,١ بالمائة الى ٤٧٨٢٠ مليون دولار بنسبة ٣٤.٩ بالمائة. ويلاحظ أن هذه النسبة الأخيرة تأثرت بارتفاع الناتج المحلي للجزائر التي تستحوذ على حوالى ربع المديونية لهذه المجموعة. من جهة أخرى، فإن نسبة خدمة الدين الخارجي الى جملة صادرات السلع والخدمات ظلت بحدود ١٠ بالمائة بالنسبة للدول الأقل نمواً بينما ارتفعت من حوالى ١٢ بالمائة الى ٢٧ بالمائة بالنسبة للمجموعة الثانية. وتتأثر هذه النسبة بعنصري التيسير والتأخر في التسديد، الأمر الذي أدى الى لجوء بعض الدول الى اعادة الجدولة. ومما هو جدير بالذكر أن الدول التي تعاني من صعوبات في التسديد، تعاني في الوقت نفسه من ارتفاع في عبء فاتورة النفط. فبينما كانت نسبة واردات موريتانيا النفطية الى جملة صادراتها السلعية تبلغ ٢,٢ بالمائة في الفترة ١٩٧٠ ـ ١٩٧٢، ارتفعت هذه النسبة الى ١٠ بالمائة في الفترة ١٩٧٤ ـ ١٩٧٦ ثم الى ١٨.٧ بالمائة في الفترة ١٩٨١ ـ ١٩٨٣. بالمثل، فإن هذه النسبة ارتفعت في المغرب من ٥,٤ بالمائة الى ١٥,٥ بالمائة ثم الى ٤٧,١ بالمائة. بينما كانت في السودان ٤,٢ بالمائة ـ ٢٠,٨ بالمائة ـ ٥٧,٦ بالمائة على التوالي. ولا شك أن اقتطاع جانب مهم من حصيلة صادرات دول محدودة الاستهلاك للطاقة يحد لدرجة كبيرة من قدراتها على توفير موارد ذاتية للتنمية ويدفعها الى الاستدانة ثم الى مواجهة مشاكل في السداد.

ويلاحظ حرج موقف الأقطار العربية بالنسبة لعبء الدين الخارجي من أن نسبة هذا الدين الى الناتج القومي الاجمالي تبلغ ٢٨.٧ بالمائة في ١٩٨٢ بالنسبة لجميع الدول منخفضة الدخل (باستثناء الهند والصين) وحوالى ٢٣,٥ بالمائة للدول متوسطة الدخل وإذا كانت نسبة خدمة الدين للدول الأقل نمواً تتمشى مع المتوسط العالمي (١٠ بالمائة) للدول منخفضة الدخل، فإن المتوسط العالمي للدول متوسطة الدخل يبلغ حوالى ١٦ بالمائة فقط.

انعكست التطورات آنفة الذكر على معدلات النمو في مطلع الثمانينات، فبينما كانت معدلات النمو بالأسعار الثابتة (حسب تقديرات الصندوق العربي للانماء ـ التقرير الاقتصادي العربي الموحد، ١٩٨٥) للفترة ١٩٧٥ ـ ١٩٨٠ تبلغ ٧,٩ بالمائة لمجموعة الدول النفطية، ٢,٨ بالمائة للدول الأقل نمواً، ٧,١ بالمائة لباقي الأقطار العربية (بمتوسط عام ٧,٤ بالمائة)، انخفضت هذه المعدلات خلال ١٩٨٠ ـ ١٩٨٣ الى ٠,٢ بالمائة ـ ٤,٢ بالمائة ـ ٥,٨ بالمائة على التوالي (بمتوسط ٢,٣ بالمائة) وبناء عليه بلغت المعدلات لاجمالي الفترة ١٩٧٥ ـ ١٩٨٣ بالترتيب: ٤,٩ بالمائة ـ ٠,١ بالمائة ـ ٦,٦ بالمائة بمتوسط ٥,٥ بالمائة وواضح مدى تأثر مجموعة البلدان الأقل نمواً التي أصبحت اولى الضحايا لعقد التنمية العربية الأول.

فإذا عرفنا «**توقع الدخل طيلة الحياة**» بانه حاصل ضرب توقع الحياة عند الميلاد مضروباً في متوسط الفرد (أو متوسط الناتج الاجمالي) كمقياس اقتصادي/اجتماعي مركب[٧]، فإننا نجد أنه في ١٩٧٠ كان أقل دخل متوقع هو لليمن العربية، ١٩٣٧ دولاراً طيلة حياة الفرد، بينما كان المتوسط للدول الأقل نمواً هو ٥٧٦٧، وأعلى دخل متوقع هو للفرد في الكويت، ٢٥٣٦٥٥. وفي ١٩٧٥ كان أقل دخل للصومال ٦٠٠٢ وأعلاه للامارات العربية المتحدة ٩١٧٤٨٨ ومتوسط الدول النامية ٩٩٦٣. أما في ١٩٨٢ فإن الصومال حافظت على وضعها في ذيل القائمة بدخل ١٦٥٠١ دولار للفرد مقابل ١٧٩١٧٧٥

---

(٧) انظر في تعريف هذا المقياس، المصدر نفسه، ص ١٢٦.

لقطر، ١٨٠١٠ لمتوسط الدول الأقل نمواً. وبعبارة أخرى، فإن نسبة أعلى دخل لأدنى دخل متوقع للفرد كانت ١٣١ مرة في ١٩٧٠، ارتفعت الى ١٥٣ ثم تراجعت الى ١٠٩. ولا يعتبر ذلك تصحيحاً لتباين توزيع الدخل لأن ما حدث في ١٩٨٢ كان نتيجة تراجع الناتج الاجمالي للدول النفطية (بالأسعار الجارية) ولو أنه اقترن بانخفاض في القيمة الدولارية لناتج الدول الأخرى بسبب تخفيضات كبيرة في أسعار صرفها خلال الثمانينات. أما إذا قارنا أعلى دخل بمتوسط دخل الدول الأقل نمواً فإن النسبة تكون قد قفزت من ٤٩ مثلاً الى ٩٢ في ١٩٧٥ ثم الى ٩٩,٥ في ١٩٨٢. ويلاحظ أن مجموعة الدول الأقل نمواً كسبت حوالى ٤ سنوات فقط طيلة الفترة في توقع الحياة عند الميلاد (من ٤٠,٩ سنة الى ٤٤,٧ سنة) بينما الدول الثلاث الغنية كسبت ٧ سنوات (من ٥٨,٤ الى ٦٥,٣).

وتشير كل المؤشرات السابقة الى مدى ما تعانيه مسيرة التنمية في الوطن العربي من صعوبات، يتوقع لها أن تتفاقم في السنوات القليلة القادمة. فالدول الغنية أصبحت على وشك الانضمام الى فئة دول العجز (بالنسبة لميزانها التجاري). والدول الأخرى ولا سيما الأقل نمواً يواجه الكثير منها موقفاً صعباً تجاه مديونيته، وقد اعتادت على مستويات مرتفعة نسبياً للتدفقات المالية، لا يتوقع لها الاستمرار بالمعدلات نفسها.

رابعاً: التجارب التكاملية الاقليمية

١ ـ تجربة المغرب العربي

بدأت تجربة المغرب العربي في ١٩٦٤ في شكل **اللجنة الاستشارية المغربية الدائمة** من مندوب دائم عن كل من الأقطار الأربعة (تونس ـ الجزائر ـ ليبيا ـ المغرب) الى أن انسحبت منها ليبيا في ١٩٧٠. وتعمل هذه اللجنة كجهاز استشاري **لمؤتمر وزراء الاقتصاد** للبلدان المعنية (اجتمع سنوياً في الفترة ١٩٦٤ حتى ١٩٦٧ ثم مرة في ١٩٧٠ وأخرى أخيرة في ١٩٧٥)، وذلك في مختلف الشؤون الاقتصادية والقطاعية، بغرض التوصل الى قرارات عملية، وكذلك تأمين **ارتباط دائم بالمنظمات الاقتصادية الدولية**، والعمل على تنسيق السياسة التجارية بخاصة في علاقة كل من الدول الأعضاء مع **السوق الأوروبية المشتركة**. غير أن كل قطر مضى في طريقه يسعى لتحقيق روابط خاصة له مع تلك السوق. وطالب الوزراء في اجتماعهم في ١٩٦٧ بوضع برنامج تنسيقي لخمس سنوات يؤدي الى تكامل اقتصادي مغربي، مركزاً هو الآخر على جوانب تنمية التبادل التجاري بما في ذلك اقامة جهاز متعدد الأطراف للمدفوعات. واقتصر التنسيق الانتاجي على تحديد قائمة من الصناعات يحظر على كل بلد انشاؤها دون التشاور مع الآخرين، ثم تتولى جميع البلدان الأعضاء حماية منتجاتها من المنافسة الأجنبية. غير أن الوزراء لم يقروا في اجتماعهم سنة ١٩٧٠ البرنامج الذي اقترحته اللجنة والذي عرف باسم مشروع الرباط.

استخدمت اللجنة الاستشارية أسلوب **اللجان المتخصصة**، بدءاً بلجنة للعلاقات التجارية وأخرى للسياحة وثالثة للنقل وهكذا. غير أن هذه اللجان سرعان ما تراخت في أعمالها. وظل الجهاز المعاون الأساسي هو **المركز المغربي للدراسات الصناعية** الذي أوكلت اليه مهمة اعداد دراسات حول التنمية الصناعية بصفة عامة، مع أخذ خطط التنمية لدى الدول في الاعتبار (دراسات اقليمية وقطاعية) وكذلك دراسات لمشاريع محددة، كان معظمها في صناعات المعدات والآلات الميكانيكية والكهربائية، بجانب مصادر الطاقة وتحلية مياه البحر والمنتجات الصيدلية... الخ.

وخلال الفترة حتى ١٩٧٥ لم يحدث أي تقدم في مجال التبادل التجاري أو التنسيق الصناعي. فلجأ كل قطر منفرداً الى محاولة التنمية بأسلوبه الخاص. ففتحت تونس اقتصادها لرأس المال الأجنبي في الصناعات الصغيرة والمتوسطة والسياحة. وسعت الجزائر والمغرب الى اقامة صناعات كبيرة نسبياً مما أدى الى ارتفاع نسبة الطاقات المعطلة، وزيادة تبعية بلدان الاقليم للاقتصاد الرأسمالي الغربي.

وانضمت موريتانيا الى مؤتمر الوزراء في ١٩٧٥، الذي طالب بانشاء **مشاريع صناعية** مشتركة برأسمال مشترك تنتج للسوق الاقليمي. غير أن مشاكل عديدة اعترضت هذا الأسلوب منها قضية توطين المشروعات المشتركة والتضارب بينها وبين المنشآت الوطنية المماثلة، وتفضيل البلدان للمشروعات سريعة العائد. وهكذا فشل أسلوب **التنسيق المسبق** بين الصناعات وانتهت التجربة المغربية بعد ذلك الى صراعات سافرة وصلت الى حد الحرب التي ما زالت آثارها تبدو واضحة في ارتفاع معدلات الاستدانة الخارجية وتراجع معدلات التنمية وضعف العلاقات التجارية البينية داخل المنطقة، وبينها وبين باقي الأقطار العربية.

ومن الملاحظ أن التجربة انطلقت من نظرة اقليمية بحتة ولم تأخذ في اعتبارها الاطار القومي، بل على العكس من ذلك سعت البلدان مجتمعة ومنفردة الى توثيق علاقاتها بالغرب.

٢ ـ تجربة وادي النيل

مرت تجربة مصر والسودان بعدة مراحل. ففي ١٩٦٩/٨/٣١ وقع اتفاق للتكامل الاقتصادي بين البلدين، انشئت بموجبه هيئة دائمة تسمى **مجلس التنسيق الاقتصادي**. غير أن هذه التجربة لم تخرج الى حيز الوجود. ثم دخل البلدان مع ليبيا في عمل تكاملي آخر من خلال اتحاد الجمهوريات العربية الذي تولد عنه كما ذكرنا عدد من المشروعات المشتركة. وانتهى هو الآخر الى خلافات سياسية. ثم جاء **منهاج العمل السياسي والتكامل الاقتصادي** الذي وقع في ١٩٧٤/٢/١١ في الاسكندرية. وتضمن عقد لقاء قمة سنوي (على الأقل) بين رئيسي البلدين وتشكيل **لجنة وزارية عليا** من عدد من وزراء الدولتين تعتبر السلطة التنفيذية العليا للتكامل. وتقوم بوضع منهاج عمل تفصيلي لخطط التكامل في جميع المجالات، يتفق مع خطط التنمية في الدولتين واقرار أسس اختيار المشروعات التي تهدف الى تحقيق التنسيق والتكامل الاقتصادي بينهما، واقرار تنفيذ المشروعات المشتركة التي تثبت الدراسات جدواها الاقتصادية وأهمية قيامها، وتحدد كيان وسبل تحقيق متطلبات كل مشروع. ويرأس اللجنة رئيس وزراء كل من الدولتين بالتناوب ويصادق رئيسا الدولتين على قراراتها. غير أن الالتزامات المالية أثارت صعوبات في التنفيذ ولذلك قررت اللجنة في ١٩٧٨ أن يعمل على حل المشكلة أما بطلب اعتماد اضافي في السنة الجارية أو ادراج المبالغ المطلوبة في مشروع موازنة العام التالي. أي أن هذه التجربة على عكس التجارب الأخرى، بما فيهاالتجربة المغربية، تضمنت سلطة اتخاذ القرارات على أعلى مستوى تنفيذي.

واستعانت اللجنة العليا هي الأخرى بثماني لجان فنية احداها على المستوى الاقتصادي والتخطيطي العام والأخرى لشؤون قطاعية. وقد أفضت أعمال بعض هذه اللجان الى انشاء **شركات وهيئات مشتركة** تمول مناصفة بين البلدين وتدار بمجالس يشارك فيها البلدان بالتساوي وتكون الرئاسة بالتناوب، ولها شخصية اعتبارية واستقلال مالي واداري. والى جانب صندوق مشترك لتمويل دراسات جدوى مشروعات التكامل وشركة للاستثمار أنشئت عدة شركات في مجالات التكامل الزراعي

والري والمياه الجوفية وهيئة فنية دائمة مشتركة لمياه النيل. ومن أشهر المشروعات التي تولدت عن هذا النشاط مشروع قناة جونجلي.

أما بالنسبة للسلطة التشريعية فقد تم عقد مؤتمر مشترك لمجلس الشعب في البلدين في القاهرة في تشرين الأول/اكتوبر ١٩٧٧، تفرعت عنه أربع لجان واقتصر ناتج عملها على مجرد **توصيات**. كذلك عقدت اتفاقية في منتصف ١٩٧٦ حول انشاء مجلس للدفاع المشترك.

وتتميز هذه التجربة باقامة «المنطقة المتكاملة» بين المحافظة الجنوبية في مصر (أسوان) والمديرية الشمالية للسودان، وذلك كنواة لعملية اندماجية مستمدة في الواقع من الروابط التاريخية بين المنطقتين والتي كانت من أهم مقوماتها التجارة، لا سيما تجارة الجمال. غير أن المنطقة الجديدة سمحت بممارسة جميع الأنشطة واجازت حرية الانتقال للمنتجات والأفراد والأموال. أما على المستوى القطري فقد تم عام ١٩٧٨ السماح للمواطنين بالانتقال بالبطاقات الشخصية اعتباراً من ١٩٧٨/٨/١ وبتحويل ما يحتاجون من نقد عن طريق البنوك المتحدة في البلدين بسعر تحويل يتفق عليه. كما طبق نظام التراخيص المفتوحة لازالة العقبات أمام التبادل التجاري، واتفق على الوصول الى الاعفاء الكامل من الرسوم الجمركية بنهاية ١٩٨٠.

وتشير هذه التجربة الى أن من أهم محفزات المشروعات المشتركة وجود مجالات ذات طبيعة مشتركة، سواء بحكم المتاخمة في الحدود أم بحكم المشاركة في موارد طبيعية، لا سيما مياه الأنهار وما يترتب على النظرة عبر القطرية من جدوى اضافية. غير أن التجربة كغيرها من التجارب ركزت على الجانب الرسمي وبقيت المنظمات الجماهيرية متباعدة.

وقد عادت الدولتان في ١٩٨٢/١٠/١٢، **فوقعتا ميثاق التكامل** لتحقيق مزيد من التنسيق في مختلف المجالات السياسية والاجتماعية والاقتصادية، وتلتزم الدولتان بتحقيق أهدافه على مراحل لا تتجاوز عشر سنوات. وكان أول قرار صدر بعده في ١٩٨٣/٢/٢٢، **هو انشاء المجلس الأعلى للتكامل** من رئيسي الدولتين ومن ثمانية أعضاء على الأقل من البلدين يختار نصفهم كل من الرئيسين ويعقد المجلس دورتين عاديتين سنوياً ورئاسته بالتناوب، وله امانة عامة لها مقران: في الخرطوم والقاهرة ويعاون المجلس لجان فنية. ويعتبر المجلس أعلى سلطة بالنسبة لتنفيذ الميثاق. والى جانب ذلك تضمن الميثاق استكمال الكيان التشريعي بتكوين **برلمان وادي النيل** من رئيسي مجلسي الشعب في البلدين، ٣٠ عضواً يختارهم كل مجلس من أعضائه ومثلهم يعينهم رئيسا الجمهوريتين من بين ذوي الكفاءة. ويختص المجلس بالنظر في قضايا التكامل واقرار خطة التنسيق المشتركة للتنمية الاجتماعية والاقتصادية واقرار مشروع الموازنة والحساب الختامي ويبلغ قراراته وتوصياته الى المجلس الأعلى.

كذلك أنشيء **صندوق التكامل** متمتعاً باستقلال مالي واداري، له موازنة خاصة، وله أن ينشيء الشركات أو المصارف لتمويل مشروعات التكامل. وتتضمن موازنة التكامل ما يلزم من اعتمادات لتنفيذ الخطة المشتركة للتنمية ونفقات أجهزة التكامل.

وينص الميثاق على عدم جواز تأميم المشروعات التي يقرها المجلس الأعلى أو مصادرتها. هذا وقد أصدر المجلس الأعلى عدة قرارات بالتاريخ نفسه سابق الذكر بلائحة الامانة العامة وباللجان الفنية المشتركة. وبذلك استكملت أجهزة التكامل بما في ذلك السلطة التشريعية. وبدأ المجلس الأعلى أول اجتماعاته بمناقشة قضايا حريات الانتقال التي نص عليها الميثاق (وهي التي ينص عليها قرار السوق

العربية المشتركة) ومتطلبات دعم المشروعات التكاملية وانشاء مشروعات جديدة. غير أن التجربة توقفت مؤخراً بعد تغيير نظام الحكم في السودان وهكذا تعود العوامل السياسية لتطغى على كل ما عداها. وان تردد بعد ذلك تصميم الجانبين على مواصلة السير فيها.

تأتي التجربة المصرية كامتداد طبيعي لتنفيذ اتفاقية الوحدة وقرار السوق المشتركة. ورغم أنها تقصر عملية انشاء المشروعات المشتركة على دراسات تبنى من واقع أوضاع الدولتين دون اشارة الى السوق العربية أو التكامل العربي، الا أن واقع الأمور بالنسبة للمشاركة في مياه النيل وما تمليه عملية الربط بالطرق والملاحة البحرية يمكن أن يخفف من مخاطر أن تأتي دراسات المشروعات محدودة النظرة، أو تكون مبنية على اعتبارات قاصرة عن ضمان التوزيع الأكفأ للموارد على المستوى العربي. ومثل هذه الأمور يزداد احتمالها عندما يجري توسع في نطاق المشروعات، حيث قد يظهر تضارب بين المشروعات المقترحة ومشروعات الأمن الغذائي على المستوى العربي، أو في قطاعات أخرى كالصناعة. ولا بد من صيغة تحقق مثل هذا التنسيق،بخاصة وأن الدولتين تعانيان من مشاكل مالية قد لا تسمح بالمغامرة بمشاريع كبيرة قد تقتضيها طبيعة الأمور. ولم تبرز حتى الآن المشاكل التي عانتها تجربة المغرب من حيث التوطن الصناعي، وان كان من المحتمل أن تظهر بجلاء،بخاصة بسبب التفاوت الكبير في مستويات النشاط الصناعي بين الدولتين.

٣ ـ تجربة الخليج العربي

تمثل تجربة البلدان الخليجية الستة (باستثناء العراق) نوعاً آخر من التجارب الاقليمية، يتميز بحداثة عهده نسبياً وبرغبة الأطراف المشاركة في المضي قدماً نحو الوحدة، مع الابقاء على الاطار العربي ليس للتنسيق معه وانما بقصد السيطرة عليه. ولهذه التجربة أربعة أوجه آخرها هو انشاء مجلس التعاون لدول الخليج، الذي كان يراد انشاؤه على نحو آخر عن طريق الأوابيك في أعقاب هزيمة ١٩٦٧، كما سبق أن بينّا:

ـ الوجه الأول في المجال التجاري حيث عقدت عدة اتفاقيات ثنائية بين البلدان السبعة (بما فيها العراق) لاعطاء الأفضلية في المعاملة للسلع المصنعة محلياً، قامت بموجبها لجان مشتركة باعداد قوائم بالسلع لاعفائها من الرسوم الجمركية والضرائب.

ـ الوجه الثاني هو التعاون في المجال المالي والنقدي، برز أولاً في شكل اتفاقية انشاء بنك الخليج الدولي في أواخر ١٩٧٥، وقد ساهم في عدة مشاريع خليجية. ثم سعت هذه البلدان الى تحقيق ما نودي به من قبل وهو انشاء دينار عربي (خليجي). وقد عقدت لذلك الغرض عدة اجتماعات، غير أنها لم تنته الى شيء، وهو أمر بديهي لأن العملة الموحدة تأتي في ختام الاتحاد النقدي.

ـ الوجه الثالث هو التعاون الصناعي حيث اقيمت عدة مشروعات مشتركة معظمها في قطاع الألمنيوم . وانشىء في مطلع ١٩٧٦ جهاز استشاري يضم البلدان الخليجية كلها (بما فيها العراق) هو منظمة الخليج للاستشارات الصناعية والتعاون الصناعي الخليجي، التي قامت بوضع استراتيجيات نمو القطاعات الصناعية الرئيسية (بخاصة البتروكيماويات والحديد والصلب والالمونيوم) حتى ١٩٩٥ وبدراسة جدوى فرص استثمار صناعي في تلك القطاعات وانشاء بنك للمعلومات على طراز متطور وتقديم المشورات للبلدان الأعضاء.

ـ الوجـه الأخير هو الدخول في تجربة وحدة اقتصادية كاملة من خلال مجلس التعاون لدول الخليج العربية.

والشائع أن بلدان الخليج أكثر تقارباً مع بعضها البعض عن دول كثيرة. وقد يكون ذلك صحيحاً على وجه العموم من حيث كبر قطاعها النفطي وافتقارها عموماً للمواد الأولية الأخرى (زراعية أو معدنية) والى البشر (بالقياس الى الموارد المالية لا الموارد الطبيعية، وهو مقياس غير مألوف ولكنه رسخ في الأذهان نتيجة الطبيعة الريعية النفطية والخلط الشائع بين التراكم الرأسمالي والتكاثر المالي). غير أن التحليل المقارن يظهر تبايناً في الحجم وفي التركيبات السكانية حيث تتفاوت معدلات الاعتماد على الوافدين، وفي العلاقات بين المتغيرات الاقتصادية الكلية. كذلك فإن التباين في مستوى الدخل يظهر بشكل واضح بالنسبة الى عمان (لضعف قطاعها النفطي) يليها السعودية (لكبر عدد سكانها) ولو أن هذا التباين اتجه الى التناقص فقد كان أعلى دخل متوقع عند الميلاد (وهو واقع في المنطقة كما رأينا) يعادل ١٣.٧ مثلاً لقيمته في عمان عام ١٩٧٠، تغير الى ٧.٣ في ١٩٧٥ ثم الى ٤.٦ في ١٩٨٢. والواقع أن محدودية القطاع النفطي في عمان، وتوافر بعض الموارد الزراعية (التي اقامت حضارات قديمة) أدت الى عدم تدهور القيمة الاجتماعية للعمل على نحو ما حدث في جاراتها (وتعتبر عمان مرسلة/ومستقبلة للعمالة) والى أخذ التنمية بمنظور أوسع وأكثر جدية (وان كنا لسنا بصدد تقويم التجربة العمانية التنموية هنا).

وتتشـابـه بلدان المنـطقة من حيث إنها تتمتع بقطاع عام قوي (نفطي ومن خلال المشروعات الصنـاعيـة الكبرى) في ظل اقتصاد حر. وقد أدت الوفرة المالية الى أن هذه البلدان افتقدت أدوات السياسة النقدية وكذلك أدوات السياسة المالية التي يسيّر بمقتضاها الاقتصاد الحر بشكله الشائع، بل إن أدوات السياسة المالية تركزت في الجانب السلبي (تقديم الخدمات المتطورة مجاناً وتقديم الاعانات لدعم مستويات المعيشة المرتفعة أصلاً، وتقديم الحوافز الانتاجية بما في ذلك خفض أسعار الطاقة التي يرتفع استهلاكها في المنطقة بمعدلات كبيرة، وتصل مستويات مرتفعة لا سيما في قطر رغم عدم بلوغ الاستهلاك الصناعي والنقلي لها حدوداً كبيرة).

تحـددت أنـظمة أجهزة مجلس التعاون لدول الخليج العربية في ٢٥/٥/١٩٨١ وتنص المادة الخامسة من النظام الأساسي على اقتصار العضوية على البلدان الستة التي اشتركت في اجتماع وزراء الخـارجية في الرياض في ٤/٢/١٩٨١. وتتكون أجهزته من مجلس أعلى (من رؤساء الدول، رئاسته بالتنـاوب) يتبعـه هيئـة تسوية المنازعات، ومجلس وزاري (من وزراء الخارجية) وأمانة عامة مقرها الرياض. أي أن هناك وجه شبه مع التجربة المصرية السودانية من حيث وجود سلطة تنفيذية عليا، غير أن طبيعة أنظمة البلدان الأعضاء لم تسمح باقامة مجلس تشريعي. وقد بادرت البلدان الاعضاء الى عقد اتفاقية اقتصادية في ٨/٦/١٩٨١ تسعى الى انشاء اتحاد جمركي خلال خمس سنوات، بدءاً بمنطقة تجارة حرة للسلع الوطنية (٤٠ بالمائة من قيمتها المضافة وطنية)، والى تسهيل تجارة الترانزيت والعمل على تنسيق سياسات ونظم الاستيراد والتصدير وتكوين المخزون الغذائي الاستراتيجي وخلق قوة تفـاوضيـة جمـاعيـة. وتنص الاتفـاقية على الحريات الأخرى التي نصت عليها اتفاقية الوحدة الاقتصـادية العربية: حرية الانتقال والعمل والاقامة ـ حق التملك والأرث والايصاء ـ حرية ممارسة النشاط الاقتصادي ـ حرية انتقال رؤوس الأموال. كما تنص على تشجيع **القطاع الخاص** على اقامة مشاريع مشتركة.

وعلى الرغم من موقف هذه البلدان على الصعيد العربي من تنسيق الخطط ومن التخطيط القومي

عامة، فإن الاتفاقية تنص على تحقيق التنسيق والتجانس بين خططها الانمائية بهدف الوصول الى **التكامل الاقتصادي** فيما بينها. كما تعمل هذه البلدان على وضع سياسات نفطية موحدة واتخاذ مواقف مشتركة ازاء العالم الخارجي وفي المنظمات الدولية والمتخصصة، وعلى تنسيق سياساتها في جميع مراحل الصناعات النفطية (وهكذا عاد النادي النفطي الى الحياة منسلخاً عن الأوابيك وأن ظل تباين وجهات النظر قائماً كما حدث في اجتماعات الأوابيك الأخيرة).

واهتمت الاتفاقية بالتنسيق الصناعي، كما أشارت الى انشاء مشروعات مشتركة بين البلدان في مجالات الصناعة والزراعة والخدمات برؤوس أموال عامة أو خاصة أو مختلطة لتحقيق **التكامل الاقتصادي والتشابك الانتاجي والتنمية المشتركة** على أسس اقتصادية سليمة. ولم تهمل الاتفاقية الاشارة الى العمل على اكتساب قاعدة ذاتية أصيلة تقوم على دعم وتشجيع البحوث والعلوم التطبيقية والتكنولوجية **وتطويع التكنولوجيا وتنظيم نقلها**. وتسعى الاتفاقية الى توحيد الأنظمة والقوانين في مجال الاستثمار بغرض وضع **سياسة مشتركة للاستثمارات الداخلية والخارجية** والعمل على **تنسيق سياسات تقديم المعونات الدولية والاقليمية للتنمية** (وقد ظهر اتجاه الى تنسيق مستقل لأعمال الصناديق القطرية)، والعمل على **تنسيق السياسات المالية والنقدية والمصرفية** مع السعي الى **توحيد العملة**.

وهكذا فإن الاتفاقية الاقتصادية هي اتفاقية وحدة اقتصادية شملت جميع المناهج التكاملية، بما في ذلك التي اشير من قبل الى أنها تمس السيادة. ويلاحظ أن المجلس بدأ بحصيلة لا بأس بها، كما أسلفنا، في المجال الصناعي الذي يشكل المخرج الأساسي لتطوير اقتصاديات تلك البلدان (فقد مضت السعودية منفردة نحو تخفيف الاكتفاء الغذائي الذاتي). غير أن مشكلة **التوطن الصناعي** عادت الى الظهور. فوفق قواعد الاستقطاب المعروفة فإن الاقتصاد ذا المرافق الأساسية والوفورات الخارجية الأقوى يميل الى النمو بأسرع من الباقين بل وربما على حسابهم. كذلك فإن اتباع البلدان الأعضاء لسياسات حوافز متشابهة وان لم تكن متساوية تعمل في هذه الحالة في الاتجاه نفسه. لذا نجد، أن محاولة انشاء منطقة حرة للتجارة في العام الماضي أثارت تخوفاً من ابتلاع الاقتصاد السعودي لأنشطة قائمة في البلدان الأعضاء الأصغر (واحتدمت المناقشات حول هذا الموضوع في مطلع العام الحالي في المجلس الوطني لدولة الامارات المتحدة).

فقد بدأت بعض المشروعات الصناعية الغذائية السعودية المدعومة تهدد كيان مشروعات قائمة في بلدان اخرى. ولذلك كلفت الامانة العامة اليونيدو بإجراء دراسة مسحية للموارد الطبيعية، وكلفت أجهزة استشارية بدراسة نظم الحوافز، وذلك بغرض وضع أسس للتوطين الصناعي. والملاحظ ان نظم الحوافز منقولة من الصيغ التقليدية السائدة في دول لا تتوافر فيها الأموال. فكلها تخاطب الممولين من حيث تقديم المواقع مجاناً والامداد بالطاقة الرخيصة والاعفاءات المختلفة بما في ذلك الخدمات المجانية التي تعتبر أجوراً عينية. غير أن منطق الأمور يقتضي، بأن تقوم تلك البلدان بحفز العنصر النادر وهو العمل الوطني الذي أدت الوفرة المالية والربحية السريعة ـ العقارية والمضاربية والتجارية ـ الى عزوفه عن العمل المنتج. وستظل قضية ارتفاع كلفة العمل في المنطقة وندرته الى جانب قضية السوق في المجالات الصناعية الرئيسية التي توجه جانب منها الى الاقتصاد الأوروبي لتلقي العنت منه، هي الصخور التي يتكسر عليها تعاون اقليمي في هذه المنطقة حين لا يأخذ في اعتباره الاطار العربي الشامل. ولا يكفي في ذلك الاشارة في نظام المجلس إلى أن التعاون والتكامل الخليجي «يخدم الأهداف السامية للأمة العربية» وأنه

يتمشى مع «ميثاق جامعة الدول العربية الداعي الى تحقيق تقارب أوثق وروابط أقوى». فقد جاءت الاتفاقية الاقتصادية عاملة على «**تنسيق وتوحيد** السياسات الاقتصادية والمالية والنقدية والتشريعات التجارية والصناعية والنظم الجمركية المطبقة» دون اشارة الى العلاقة مع بقية الاقطار العربية. وتشير الممارسات في المنظمات العربية، الى أن هذا التنسيق يفرض نفسه على باقي الأقطار العربية، بحكم ما لمجموع دول المجلس من قوة تصويتية، وما لديها من أسلحة مالية. وبذا بات هناك خطر أن يخضع الكل لمنظور الجزء، ليزداد تداعي أوصاله.

على أن للمجلس جانبه الأمني الذي تزايدت أهميته مع استمرار تدهور الاوضاع في المنطقة. وقد تصاعدت الدعوات الى اعتبار أن أمن الخليج مسؤولية أبنائه، وبذا أصبح الأمن العربي مجزءاً، الأمر الذي يتنافى مع أبسط مبادىء الامن ذاته. والخطورة تكمن في أن هذه البلدان سوف تنساق الى اعتماد كلي على أمن مستورد مكشوف تستنزف فيه أموالها، بينما تتكامل حلقات الاستنزاف بسبل اخرى منها الخفض الذي تقوده بريطانيا لأسعار النفط، إلى حد استنزاف مدخراتها السابقة، ليبدأ عقد التسعينات (الذي يلوح على وجه التضليل بأنه عقد ارتفاع أسعار النفط) والدول النفطية مضطرة الى الاعتماد على الانتاج الجاري للنفط، ليسهل اخضاعها لشروط الدول الصناعية النفطية. وعند ذاك، فإن المشروعات التي اقيمت بمساندة معونات الفوائض النفطيةسوف تحتاج الى اعادة تقويم بخاصة اذا تغيرت عناصر السياسة المالية (كما هو متوقع) بتقليص مجانية الخدمات والتدرج في فرض الضرائب، مباشرة وغير مباشرة.

خلاصـــــة

١ ـ أشار استعراضنا لمسيرة العمل المشترك والتنمية العربية الى أن كليهما انتهى الى مأزق هي جزء من مأزق التفكك العربي الكلي. وبدت بعض الامور أكثر وضوحاً:

أ ـ فمناهج التكامل الاقتصادي العربي لم تتركز حول تحرير التجارة، بل إن جهود التنسيق بذلت من البداية، غير أن الوزر الأكبر تتحمله البلدان بما في ذلك أجهزتها الفنية التي يبدو أن حسها التكاملي غائب.

ب ـ طغى عنصر المال فساد وهم بتوافر رأس المال، وزادت عملية الاسترخاء لدى من لديهم المال، ولدى من يطمعون في الأشقاء وأصبحت بلدان العجز العربية أشد اعتماداً من غيرها على استيراد المال. وتوقفت عملية التنمية لدى البلدان الأقل نمواً، كبداية لعقد التنمية العربية المشتركة (أو الشاملة).

ج ـ سادت موجة من الدعوات الى مشاريع مشتركة لأسباب متعددة. وقد بينّا أن هذا المنهج، على عكس ما يعتقد عنه، لا يحقق المرجو منه، لا سيما إذا تم في غيبة تنسيق انمائي كامل.

د ـ أدى تدفق الأموال بشكل عشوائي، دون أن يصطحب ذلك بمعرفة تكنولوجية ذاتية أو قاعدة صناعية أساسية الى مزيد من الاعتماد على العالم الصناعي، سواء في دول الوفرة أم دول العجز.

هـ ـ رغم التنبيه الى قضية الامن الغذائي فإن الانكشاف الغذائي يمضي حثيثاً. ولا يتوقع له حلاً ناجعاً حتى مع جملة المشروعات المشتركة المقترحة.

و ـ تدهور الوضع الامني وتفشت الحروب والانقسامات في المنطقة وتركزت على الاقطار الثلاثة

التي يرجى أن تكون متنفساً للأمن الغذائي (السودان والعراق والمغرب). والأخطر أن الأموال النفطية تغذيها.

ز ـ رغم أن المنطقة تشهد أضخم حركة لتنقل اليد العاملة. فقد استمر الاصرار على رفض اعطاء العامل العربي أبسط الحقوق. وما زالت قضية تنظيم (لا تحرير) انتقال اليد العاملة تبحث عن حل (وان حلت فيما بين البلدان المستقبلة ذاتها).

ح ـ نشأت منذ بداية السبعينات منظمات متخصصة عديدة، اجتازت العديد من المحن وأصبح لديها ذخيرة من الدراسات تستطيع أن تضعها في خدمة التنمية والتكامل العربيين. فإذا البيروقراطية ـ البتروقراطية تهددها بوضعها في قالب نمطي جامد.

ط ـ جرت محاولات اقليمية للتكامل الانمائي لم يبق منها على قيد الحياة سوى تجربة مجلس التعاون الخليجي. واذا كانت هذه التجربة استفادت من التجربة المصرية السودانية من حيث رفع مستوى سلطة اتخاذ القرار (على نحو يفتقد في المستوى القومي) فإنها تسير بمعزل عن التكامل العربي. بل إنها تنشىء قوة خاصة تسعى الى الهيمنة على الاجهزة القومية بشتى الوسائل فيما لا يبدو أنه توجه لدعمها.

٢ ـ تلك كانت في عجالة بعض ما توصل اليه البحث. والسؤال هو: ما هو المخرج؟

أ ـ لا بد أولا من العودة الى استراتيجية العمل الاقتصادي العربي المشترك واحترام ميثاق العمل الاقتصادي القومي. والربط بينهما وبين استراتيجية التنمية الاجتماعية.

ب ـ وتكون نقطة البدء بوضع خطة قومية بعيدة المدى للتنمية القومية تعطي تصوراً واضحاً لمجالات العمل بنوعية: القطري والمشترك.

ج ـ ويعني هذا انشغال جهة مركزية بوضع هذه الخطة، استفادة بالجهود التي بذلها مجلس الوحدة حتى الآن. وقد يكون من المناسب أن تتطور الامانة الاقتصادية لمجلس الجامعة في هذا الاتجاه (بعد دعمها بالكفاءات والأموال والصلاحيات) وتتحول امانة مجلس الوحدة الى جهاز اشرافي على السوق المشتركة.

د ـ ولا بد أن ينشأ تنسيق جاد على مستوى القطر لازالة التضارب بين مواقف المسؤولين في التنظيمات المشتركة المختلفة. ولتثقيف الأجهزة القطرية في النواحي التكاملية. ويتولى جهاز التنسيق امداد الاجهزة المشتركة بالبيانات والمعلومات اللازمة بالسرعة والدقة اللازمتين.

هـ ـ ومن المهم العمل على ما أشار اليه مشروع اطار خطة العمل المشترك من ادارة نصف مخصصات البحث العلمي (البالغ ١ بالمائة من الناتج الاجمالي العربي) بصفة مشتركة من أجل احداث قفزة نوعية في مجال استيعاب وتطوير التكنولوجيا.

و ـ الحد من الاتجاهات التي سادت بعض البلدان من فتح أبوابها للمشاركات الأجنبية، التي يترتب عليها (بحكم جعل الحصة الغالبة للشريك الوطني) أن تنتشر المؤسسات الأجنبية وعابرات الجنسية على جبهة عريضة تشمل القطاعات الأحدث في الاقتصاد، ويكون لها السيطرة الفعلية نتيجة تحكمها في مصادر المعرفة والتوريد وأحياناً التسويق □

حول التبعية والتوسع العالمي للرأسمالية

د. سمير أمين

مدير برنامج بحوث استراتيجية مستقبل افريقيا. دكار ـ جمهورية السنغال.

ـ ١ ـ

شهدت الأعوام الثلاثون الأخيرة تغيرات مهمة في غالبية المجتمعات المكونة للنظام العالمي وكذلك في هيكل النظام نفسه. ففي الأعوام الثلاثين التي سبقتها ـ من عام ١٩١٤ الى عام ١٩٤٥ ـ سادت الظواهر الآتية: ركود نسبي للقوى الانتاجية، تناقضات عنيفة بين المراكز الاستعمارية التي حاولت حلها من خلال الهيمنة العسكرية (فشهدت الفترة الحربين العالميتين)، استمرار الأوضاع الكولونيالية أو شبه الكولونيالية في آسيا وافريقيا، نجاح الثورتين الروسية والصينية تحت قيادة أحزاب شيوعية. أما الفترة التي تلت الحرب العالمية الثانية فاتسمت، على نقيض ذلك، برواج لا سابق له في مجموع النظام الرأسمالي، وهيمنة الولايات المتحدة الامريكية ـ دون شك الى أوائل السبعينات ـ وإنهاء النظم الكولونيالية ثم إقامة أكثر من مائة دولة مستقلة جديدة أو مستحدثة.

وقد تتابعت هذه الأحداث والتغيرات في مدة جيلين متتاليين، الأمر الذي فرض إعادة النظر في النظريات الاجتماعية. ففي الفترة الأولى أدّى كل من الركود وعنف الحروب وأزمة الثلاثينات ونجاح الثورتين الروسية والصينية ثم ازدهار النضال من أجل التحرير الوطني، أدّى كل ذلك الى إدراك مأزق الرأسمالية ونضوج الثورة الاشتراكية التي ظهرت في جدول الأعمال. ثم، على نقيض ذلك كله، أظهرت الأعوام التالية ـ بعد الحرب العالمية الثانية ـ القدرة العجيبة للرأسمالية على التكيف مع الظروف الجديدة، بل قدرتها على الاستفادة منها، حتى استعادت الرأسمالية شرعية جديدة. يضاف إلى ذلك أن عدم طرح بديل مقنع من جانب النظم الاشتراكية قد أعطى ثباتاً للرأسمالية.

ولا شك أن التحليل النظري للأوضاع يتأخر دائماً عن الأوضاع نفسها. فإدراك طبيعة الظواهر وربطها بعضها ببعض في إطار نظري يتطلبان وقتاً. ولذلك فإن النظريات التي تناسب كلاً من هاتين الفترتين قد تبلورت حول نهاية كل من الفترتين، وليس في أولهما. هكذا بالنسبة الى نظريات

الركود التي نشأت خلال الثلاثينات (الكينزية أو نظرية «تجمد» المستعمرات) والتي انتشرت على نطاق واسع بعد الحرب العالمية الثانية فقط. هكذا أيضاً بالنسبة الى النظريات التي ركزت على النمو وآفاقه (النظرية «التنموية» لأمريكا اللاتينية أو نظرية التبعية المزعومة) التي نشأت في الستينات ولم تنتشر الا خلال السبعينات، أي بعد أن دخل في أزمة الرواج الذي تلا الحرب.

وقد كان التوسع الرأسمالي دائماً غير متكافىء، وذلك بالنسبة الى هاتين الفترتين المعتبرتين، كما هو بالنسبة الى المراحل السابقة للتوسع الرأسمالي منذ بدئه، وكذلك بالنسبة الى مراكز النظام وأطرافه. يعلم المؤرخ أن بعض المراكز في بعض المراحل عانت من الركود أو التدهور (مثل التدهور البريطاني الحالي) أو الازدهار (مثل الازدهار الياباني الحالي). وكذلك الأمر بالنسبة إلى الأطراف اليوم والأمس. فلم يكن مجموع المناطق الداخلة في النظام الرأسمالي أو المحيطة به يوماً ما كلاً متجانساً موحَّداً. فمن البديهي الاعتراف باختلاف الأشكال التاريخية للمجتمعات، ومستوى نمو قوى الإنتاج فيها ودرجة تبلورها في دول منظمة... الخ. وهذه الحقيقة صحيحة اليوم كما كانت صحيحة قبل أربعة قرون. فالاختلاف بين الدول الخراجية المتقدمة والمجتمعات القبلية لم يقلّ عن الاختلاف الحالي بين البرازيل والرواندا.

هذا، وقد أدّى اندماج هذه المناطق المختلفة التي سميناها «الأطراف» في النظام الرأسمالي العالمي، أدى الى زيادة اختلافها نتيجة تنوع الوظائف في هذا النظام، فنحن نلاحظ هذا التنوع في الوظائف مثلاً عندما نقارن بين إنكلترا الجديدة وأمريكا الكولونيالية الإسبانية ومستعمرات استغلال العبيد، والدولة العثمانية والصين (بعد «فتحها») التي اندمجت في شبكة المعادلات المتمحورة حول أوروبا، والهند واندونيسيا المستعمرة، ذلك التنوع الذي لا يقل درجة عن درجة اختلاف بلدان العالم الثالث المعاصر.

إن إعادة كشف هذه البداهة، أي اختلاف أوضاع العالم الثالث المعاصر ومعدلات النمو واختلاف الوظائف في النظام العالمي (من ممونى الموارد الخام أو الأيدي العاملة أو المنتجات المصنوعة.. الخ)، إن إعادة كشف هذه البداهة لا تساعد على التقدم في التحليل. فهذه البداهة صحيحة بالنسبة الى جميع الأوقات والمراحل فلا يمكن الاعتماد عليها من أجل رفض نظرية المراكز والأطراف كما يدعي البعض الآن.

وكذلك توجد بعض النزعات العامة التي تخص نمط الانتاج الرأسمالي والتي هي صحيحة في جميع مراحل التوسع الرأسمالي ورغم عدم التكافؤ في هذا التوسع. ومن أهم هذه النزعات، أولاً، نمو قوى الانتاج وهي القاعدة العامة، وثانياً، تعمق «التبعية المتبادلة» (لزيادة المبادلات من جميع الأنواع) الذي أطلقنا عليه اسم «العالمية» أو «تعدي حدود الدول»، وثالثاً، تعميم بعض الأشكال الخاصة بالرأسمالية مثل العمل الأجير والتحضر وأنماط تنظيم العمل وأشكال الملكية الخاصة لوسائل الانتاج.. الخ.

إن التركيز على هذه النزعات العامة والمشتركة هو تمرين سهل، دون فائدة، لا يساعد على فهم الأوضاع الملموسة والتوقعات المستقبلية الحقيقية.

فمثلاً من ينكر نمو قوى الانتاج في جميع المناطق المتقدمة والمتخلفة؟ فالقول بأن الرأسمالية «تحكم» على هذه، أو تلك، المنطقة (المستعمرات أو الأطراف مثلاً) بالركود الدائم، إن هذا القول يتعارض مع حقيقة جوهرية وهي ديناميكية نمط الانتاج الرأسمالي. ولكن لم يقل أحد هذا بجد. فكل ما قيل هو ان منطق النظام قد حكم بالركود أو حتى التدهور على هذه، أو تلك، المنطقة التي تقوم بدور معين في مرحلة معينة. وقد تحقق هذا الأمر في التاريخ أكثر من مرة. ويختلف هذا القول عن التبسيط المشار اليه أعلاه والذي يستخدم من أجل إنكار خصوصية الوظائف من خلال التركيز على الميل المجرد نحو التغير المستمر وهو بالطبع ميل حقيقي.

وكذلك فإن ملاحظة الطابع «الايجابي» لتنمية قوى الانتاج هي ملاحظة احادية الجانب لا تعمل حساباً للمضمون الطبقي لهذه التنمية (أي بكلام دارج: التنمية لمصلحة من؟). فهذه الملاحظة انعكاس لخيار ايديولوجي (غير علمي) وهو قبول الرأسمالية على أنها قادرة على «حل مشاكل الانسانية» في «الأجل الطويل» (في بعض القرون أو ألوف السنين؟). وهناك خيار ايديولوجي آخر ممكن: الاعتراف بأن هناك اجابات مختلفة للمشاكل، تعتمد على التناقضات الناتجة عن هذه التنمية وتعكس اختلاف أوجه النظر للقوى الاجتماعية.

وكذلك فإن الاعتراف بالتعمق التدريجي في الطابع العالمي («العالمية» المتزايدة) ليس الا أمراً بديهياً. ومن زاوية معينة يمكن اعتبار أن هذه العالمية تمحو فعلا بالتدريج خصوصيات واستقلالية مختلف المناطق والشعوب والأمم. ولكن هذا الاعتراف لا يدعو بالضرورة الى اندراج العمل السياسي في اطار الخضوع لمقتضيات هذه العالمية. فالبعض ينظر الى هذه النزعة العالمية على أنها قوة لا يمكن التغلب عليها، وبالتالي إن رفض النتائج المترتّبة عليها هو غير واقعي، بل طوباوية رجعية. هذا المنظور هو في الواقع منظور ايديولوجي ينعكس فيه الدفاع عن «العمل الحضاري للرأسمالية»، وهو منظور يفترض أن نتائج العالمية المتزايدة متماثلة في مختلف أجزاء النظام. وهذا الافتراض غير صحيح نتيجة اختلاف الوظائف. فالتطور في هذه الظروف يقدم لمختلف الطبقات والشعوب توقعات مستقبلية مختلفة تماماً، على الأقل في المستقبل المنظور، وهو الاطار الذي يتحدد فيه الوعي السياسي وبالتالي المواقف العملية للقوى التاريخية العاملة.

وكذلك لا يساعد على التقدم الاكتفاء بالاعتراف بالأشكال التنظيمية العامة الخاصة بالرأسمالية. فمن هذه الزاوية العامة تميل الرأسمالية فعلاً الى «تجنيس» العالم في تعميم هذه الأشكال التي نراها مثلاً في ميدان النتائج المترتبة على تعمق شبكة المواصلات والاستعلامات والمؤدية الى أمركة الحياة الاجتماعية. فهذه البداهات مناسبة فقط لاحتياجات الصحف للتوزيع العام، فلا بد من كشف ما وراء هذه الظواهر البسيطة. فمن هذه الزاوية السطحية يتقدم دائماً العالم على شكل هرم منظم محكوم بالاختلاف الكمي فقط، مهما كان معيار الترتيب المختار (من متوسط دخل الفرد أو درجة التصنيع.. الخ). وبما أن هذه المعايير جميعاً مرتبطة بعضها ببعض، فلا يمكن بهذا المنهج الا كشف ما هو معروف سابقاً أي حقيقة التوسع الرأسمالي.

فالسؤالان الصحيحان يختفيان وراء هذه البداهات، وهما الآتيان:

أولاً: هل هناك وراء السلم الكمي المنظم اختلافات كيفية؟ وما هي معايير هذه الاختلافات إن وجدت؟ وهل هي ذوات طابع وحيد في جميع مراحل التوسع الرأسمالي أم هي تعمل في ميادين مختلفة

من فترة الى التالية؟ وهل الحدود بين المجموعات الكيفية ثابتة نسبياً أم متحركة؟ وهل هناك أحوال «وسيطة»؟ وهل هذه الأخيرة هي القاعدة أم الاستثناء؟

ثانياً: هل هناك في عملية التوسع الرأسمالية ميل للمناطق المتخلفة لإعادة أنماط تنمية المناطق المتقدمة، ولو بتأخر؟ وهل من الممكن تعجيل عمل هذا الميل من أجل اللحاق بالمناطق المتقدمة؟ أم بخلاف ذلك لا يمكن اختصار انماط التنمية لمختلف أجزاء النظام في كل من المراحل المتتالية لتوسعه، لا يمكن اختصارها الى النمط الجوهري نفسه؟ وفيما يلي سوف نقتصر على تناول هذه الأسئلة.

إن المناقشات الحاضرة حول «نظرية التنمية»، مهما كانت مفيدة من أجل ادراك أدق لهذا، أو ذلك، الوجه للمشكلة، إنما هي في رأينا ملتبسة والسبب هو أن الأسئلة المطروحة أعلاه لم تطرح دائماً بشكل واضح. وهذا الأمر صحيح بالنسبة الى معظم الانتقادات «العامة» لنظرية «التبعية» المزعومة، وكذلك معظم الأدبيات «المعادية للعالم الثالث» مثل القول ان تنمية البلاد نصف الصناعية الجديدة تفرغ التمييز بين المراكز والأطراف من مضمونه... الخ. فهذه الانتقادات تسهل العمل لنفسها، فتخترع عدواً يجهل الديناميكية الخاصة للرأسمالية، ثم تتخلص منه بيسر! وبهذا الشكل تتفادى هذه الانتقادات الاسئلة الصعبة.

- ٢ -

تندرج الاجابات عن هذه الأسئلة في مجموعتين من نظريات التوسع الرأسمالي.

تعتمد النظرة المهيمنة على افتراضين هما الآتيان: أولاً ان هناك قوى اقتصادية غالبة تحكم نمط الانتاج الرأسمالي وتؤدي بالضرورة الى تجانس الظروف في العالم، فتخلق هذه القوى في كل ربع من أرباع النظام مجتمعاً متماثلاً قائماً على قوى إنتاجية متقدمة؛ وثانياً أن تخلف البعض بالمقارنة الى غيره ناتج بصفة جوهرية عن أسباب داخلية خاصة لمختلف التكوينات التاريخية، أي عن خصوصيات الديناميكية الطبقية وهي إما عامل مساعد على ظهور علاقات الانتاج الرأسمالية، أو على عكس ذلك، عقبة تقف في سبيلها.

أيمكن اعتبار هذه النظرة للتوسع الرأسمالي صحيحة؟ أي بتعبير أدق: هل تكفي الافتراضات التي تقوم عليها؟ ان نقد هذه النظرة التي تؤمن بالمصير المتجانس الناتج عن التوسع الرأسمالي، هذا النقد يبدأ بملاحظة أن التوسع المذكور لم يحقق بعد ـ وبعد أربعة قرون ـ هذا التجانس المنتظر، ولو بالتقريب، بل ليس التجانس في جدول أعمال المستقبل المنظور، أليس الدليل على أن هذا المصير مستحيل هو الاعتراف بأن مستويات الاستهلاك الغربية لا يمكن تعميمها على جميع الشعوب بسبب عدم توافر الموارد الطبيعية؟ فالقول بأن الميل الى التجانس هو انعكاس للقوة الرئيسية بينما عدم التجانس هو أمر انتقالي فقط، إن هذا القول فارغ من أي مضمون اذ أن الصفة الانتقالية هنا ظهرت بظهور الرأسمالية واستمرت قائمة الى الآن.

لا بد اذن من مناقشة طبيعة وأسباب استمرار عدم التكافؤ في التنمية. وهنا تختلف الآراء التي لا يمكن استبعادها بالاقتصار على تأكيد ميل مجرد للرأسمالية الى تحقيق التجانس.

إن القاعدة المشتركة التي تتجمع على أساسها مختلف الانتقادات للنظرات المهيمنة تقوم على

الافتراض بأن النظام الرأسمالي العالمي لا يقتصر على وجود التكوينات الوطنية (أو المحلية) جنباً الى جنب، ذلك لأن هيكل ووظائف هذه التكوينات نفسها تتوقف على هيكل النظام العالمي وتنتج عن تفاعل القوى التي تحكم بدورها تطور النظام الكلي. وفي هذه الظروف لا تحدد القوى الداخلية وحدها حركة التكوينات المحلية. فلا تحدد الطبقات الاجتماعية من مجرد موضعها داخل النظام المحلي. بل أيضاً من موضعها ازاء مجموع القوى العاملة على صعيد عالمي. فالتمييز بين القوى الداخلية والقوى الخارجية تمييز اصطناعي ومقصر: إن جميع القوى الاجتماعية هي «داخلية» اذا اعتبر أن وحدة التحليل هي النظام العالمي وليس مكوناته المحلية فقط.

ويجد التمييز بين «المراكز» و «الأطراف» ـ وتحديد هذين المفهومين ـ مكانه في إطار هذا الافتراض. كتعريف سريع لعدم التناسق في العلاقات بين المراكز والأطراف نعرض الآتي: في المراكز تحكم القوى الاجتماعية الداخلية بصفة أساسية عملية تراكم رأس المال، ثم تخضع العلاقات الخارجية لتخدم هذه المنظور الداخلي، هذا بينما في الأطراف ليست عملية التراكم إلا ناتجاً مطعماً على التراكم المركزي، فهي بهذا المعنى عملية تراكم «تابع». وسوف نرجع الى هذا التعريف العام فيما بعد.

فالسؤال الصحيح هو الآتي: أيمكن اعتبار التمييز بين التكوينات المركزية وتكوينات الأطراف تمييزاً كيفياً أم هو كمي فقط؟ تنفصل المعسكرات على أساس اجاباتها عن هذا السؤال. هذا لأنه لا ينكر أحد «التبعية المتبادلة» ولا عدم التكافؤ بين مختلف التكوينات. فمن البداهة أن أية عملية تراكم تتوقف ظاهرياً على الديناميكية الداخلية وعلى الظروف المفروضة عليها من الخارج. وهذا صحيح بالنسبة الى فرنسا أو البرازيل أو الرواندا، بشكل مستقل تماماً عن مستوى تنميتها، بل هذا صحيح أيضاً بالنسبة الى القطر الرأسمالي الأكثر تقدماً الذي يحتل في بعض الظروف مكاناً مهيمناً. فهناك علاقة واضحة بين التراكم في بريطانيا العظمى في القرن التاسع عشر أو في الولايات المتحدة الامريكية اليوم وبين علاقات هاتين التكوينتين مع الخارج. وعلى هذا الأساس يدعى أصحاب نظرية «الميل للتجانس» أن هناك مجموعة من المحددات الداخلية والخارجية لا تختلف من قطر الى آخر الا من حيث الكم. فمثلاً لعل المحددات الخارجية كانت أخف نسبياً بالنسبة الى اليابان بالمقارنة مع البرازيل أو بالنسبة الى البرازيل بالمقارنة مع غانا.. الخ. هكذا رجعنا الى التصوير الهرمي للنظام العالمي حيث يسود طابع التدرج دون إمكان التمييز الكيفي.

وهناك تناسب واضح بين مختلف أوجه «التنمية». وبالتالي يتناسب الترتيب الهرمي على أساس دخل الفرد مع ترتيب درجات «التبعية الخارجية». ونظراً لأن النظام محكوم بالحركية الدائمة وأن نمو مختلف أجزائه دائماً غير متكافىء وأن موضع مختلف الأمم في الترتيب الهرمي متحرك، يستنتج البعض من ذلك كله أن «التبعية الخارجية» ظاهرة موجودة في جميع الأحوال ونسبية ومتحركة.

ومن جهة أخرى، فإن تطور النظام ككل يجر وراءه ظاهرة التعمق في اندماج أجزائه في النظام الكلي. أي بعبارة أخرى: تزداد كثافة طابع «العالمية» من مرحلة إلى التالية. وهذا التعمق في العالمية صحيح بالنسبة للجميع: فدرجة التبعية والحساسية للعوامل الخارجية ازدادت بالنسبة إلى فرنسا والبرازيل والرواندا خلال نصف القرن الأخير مثلاً.

إن الاطروحات التي ترفض فكرة الترتيب الهرمي المنتظم لا تركز فقط على خصوصيات كل تكوينة محلية، فلا ينكر أحد هذه الخصوصيات. إن هذه الاطروحات تذهب إلى أن الاختلاف الكيفي يؤدي إلى مستقبل مختلف في اطار التوسع الرأسمالي الكلي. وسوف نتناول فيما بعد موضوع طابع هذه الاختلافات الكيفية.

يجب الاعتراف بهذا الاختلاف في الرؤية. فالنظرة المهيمنة ـ المنتقدة ـ تفترض الاعتراف بوجود ميل إلى التجانس، رغم عدم التكافؤ النسبي، كما أنها تنسب الموضع المتحرك في الهرم إلى الظروف الداخلية لكل تكوينة فقط. هذا بينما نظرية النمو غير المتكافىء تذهب إلى تفسير آخر فتنسب إعادة تكوين عدم التكافؤ من مرحلة إلى التالية إلى الديناميكية الكلية للنظام. فهي نظرية تركز على ظاهرة البلورة ومعناها بلورة ظواهر التنمية حول مركز أو مراكز محدودة من جهة، وتكوين «عالم» من الكواكب تابعة حول هذه المراكز، وهي كواكب تابعة ليس في الانتقال نحو «البلورة» من الجهة الأخرى، أي بلغة أخرى أقرب الى الدارجة، ان التقدم والتخلف بمعناهما الوصفي الدارج هما ظاهرتان مرتبطتان ارتباطاً جوهرياً، فهما وجه وظهر للظاهرة نفسها، أي ظاهرة التنمية على صعيد عالمي. هذا، ولا بد من تفسير الأسباب التي تحتم في الوقت نفسه وجود بلورة من جانب، وتفكك من جانب آخر. فلا بد من تحديد الآليات التي تؤدي إلى الظاهرة الأولى عند البعض وإلى الثانية عند الآخرين. وكذلك فلا بد من مواجهة التحدي الذي يمثله وجود أحوال «وسيطة» التي يمكن أن نسميها مؤقتاً «نصف الأطراف»، ثم معرفة ما إذا كانت هذه «نصف الأطراف» قاعدة أم استثناء، وما إذا كانت في مرحلة الانتقال نحو البلورة أم لا.

ونود هنا أن نقف عند هذه النقطة والا نجمد المواقف أكثر. فلا توجد في هذا الميدان نظريتان اثنتان متكاملتان ومتماسكتان تتعارضان. فلا يؤدي المنهج المستخدم ولا المدرسة الفكرية، بالضرورة إلى هذه، أو تلك، النتيجة. فهناك من يستعمل التحليل الدارج للاقتصاد الكلاسيكي الجديد، ومن ينتمي إلى المدرسة الهيكلية أو إلى مدرسة من مدارس الماركسية. وقد كانت النتائج التي توصل إليها هؤلاء أو أولئك نتائج متناقضة رغم استخدام المنهج نفسه.

فعلى الأكثر يمكن القول ان منطق الاقتصاد الكلاسيكي الجديد لا يدعو إلى التساؤل في هذا الميدان. فالاقتصاد الكلاسيكي الجديد يتجاهل التاريخ ولا يعلم إلا قوانين اقتصادية يدعى أنها عامة فتفرض نفسها كقوة طبيعية لا يمكن تفاديها، وتفرض تنمية (نسميها نحن «رأسمالية») يكاد يكون لا مفر منها. فالتخلف في اطار هذا النوع من النظرة يرجع ـ في نظرها ـ إلى رفض الخضوع لمقتضيات هذه القوانين العامة سواء أكان هذا الرفض لأسباب سياسية أم ايديولوجية أم ثقافية. ورغم اتهام الماركسية بأنها نظرة «اقتصادية» الاّ أننا نرى من هذا العرض أن فلسفة الاقتصاد الكلاسيكي أكثر اقتصادوية بكثير. ولا يعوض هذه الاقتصادوية الجوهرية للمدرسة الكلاسيكية الجديدة، نسبها لظواهر عدم التكافؤ والتخلف ـ إلى استخلاصات علوم منفصلة عن الاقتصاد مثل علم الاجتماع الوظيفي أو علم السياسة البرغماتيكي.

لكن الماركسية نفسها قد تفهم فهما لا يختلف كثيراً عما سبق فيما يتعلق بالنتائج التي نتوصل إليها. فهناك تأويل للماركسية ينظر إلى هذه القوانين الاقتصادية التي نحن بصددها على أنها القوة المحركة التي لا بد أن تؤدي إلى تجانس العالم على أساس تنمية قوى الانتاج في اطار علاقات الانتاج

الرأسمالية. وذلك رغم أن الماركسية لا تنظر إلى هذه القوانين على أنها متعدية للتاريخ، بل تنظر إليها على أنها خاصة بالمرحلة الرأسمالية للتاريخ.

وفي جميع الاحوال، إذا أخذ بهذه الرؤية، تعتبر مقاومة هذه التنمية مقاومة محكوما عليها بالهزيمة، بل رجعية. فهي تنمية لقوى الانتاج، ولو في اطار رأسمالي، تمهد الطريق للاشتراكية تجمعها الشروط الموضوعية اللازمة لها. هذا هو مضمون التأويل الاقتصادي للماركسية. فهو تأويل يعتبر، إذن، مقاومة هذه التنمية، ولو باسم الاحتفاظ بالاستقلال الوطني مثلا، وهمية وسلبية في آخر الأمر. فهو تأويل يمدح في الطابع العالمي ـ لا «الأممي» ـ للتوسع الرأسمالي.

ما هي الحجج التي يمكن الاعتماد عليها لمواجهة هذه النظرة التي عبرت عن نفسها في اطار نظريات مختلفة تماماً مثل تلك النظريات التي كنا بصددها فيما سبق؟ هل هناك «نظرية» ـ مثل تلك النظرية التي انتشرت خلال الستينات والسبعينات تحت اسم «نظرية التبعية» ـ تفسر استمرار التناقض بين المراكز والاطراف؟ لا أعتقد أنه يمكن الذهاب إلى هذا الحد. وسوف نرجع فيما بعد إلى تعبير «التبعية» وهو تعبير عام وضبابي يجر جميع التباسات اللغة الدارجة. هذا، ولكن الخلاف يفوق خلاف التسميات، وهو خلاف محدود الأهمية. فرأينا هو أن مجموعة الحجج التي قدمت في مواجهة النظرة الشائعة لا تكوّن «نظرية عامة»، أولاً لأن هذه الحجج تعتمد على مناهج مختلفة من الهيكلية والماركسية والماركسية الجديدة، بل وأحياناً تستعير وسائل تحليلية جزئية لمنهج الاقتصاد الكلاسيكي. وثانياً لأن النتائج التي توصلت إليها هذه التحاليل تخص ميادين مختلفة من الواقع الاجتماعي، دون ضمان لاندماجها، بل على الأقل عدم تناقضها بعضها مع البعض.

ولم تكن نظرية التبعية المزعومة أول محاولة لرفض نظرية التوسع الرأسمالي المؤدي إلى التجانس. فكانت نظرية لينين للاستعمار قد رسمت لنفسها غرضاً نقدياً مماثلاً. ثم استنتج لينين من هذه النظرية استنتاجات سياسية مهمة من أجل الكفاح الاشتراكي. ولكن حتى هنا لا يمكن اعتبار أن نظرية الاستعمار هي نظرية موحدة. فكانت روزا لكسمبورغ مثلا تذهب إلى أن التراكم الرأسمالي نفسه يفترض بالضرورة مبادلات بين مجتمع رأسمالي من جهة، وتكوينات اجتماعية سابقة على الرأسمالية من الجهة الأخرى. أي بعبارة أخرى كانت تعتبر أن المركز (الرأسمالي المتكامل) والأطراف (الرأسمالية غير المتكاملة) هما مجموعتان مشتركتان بالضرورة في كل مرحلة من التوسع الرأسمالي. وقد وجه لينين نقداً لهذه الرؤية من حيث صحتها العلمية دون انكار الواقع، أي وجود هذه العلاقات غير المتكافئة بين المراكز والاطراف. ومن ناحية أخرى ركز لينين تحليله على الظواهر التي بدت له جديدة ومرتبطة بظهور الاحتكارات وتصدير رأس المال والتقسيم الكولونيالي والنزاع الاستعماري. ولكن لينين لم يبدد جميع الالتباسات فيما يتعلق بتأثير التطور المذكور من زاوية التطلع الثوري الاشتراكي. فمن جهة أشار لينين إلى العلاقة بين «الاصلاحية» في الحركة الاشتراكية وبين ظاهرة تكوين الارستقراطية العمالية. ولكن من جهة أخرى مدح لينين كتاباً لـ «بوخارين» حيث ادعى هذا الأخير أن الاستعمار، بتوحيده للسوق العالمية، يميل إلى توحيد مستويات الاجور على صعيد عالمي. وقد لفتنا الانظار إلى هذه النقطة غير الملاحظة عادة.

اننا نعتبر هذه التحاليل للاستعمار ـ وان كانت لم تمثل نظرية له ـ تقدماً كبيراً وليس ـ كما يقال الآن من بعض الجهات ـ «خطأ». قطعاً لم تكن هذه التحاليل «مجردة»، بل نشأت من النظر في الأوضاع الملموسة الخاصة بالفترة. فكان النظام العالمي قد تميز فعلاً إلى ما بعد الحرب العالمية

الثانية بالتقسيم بين عدد من المراكز الاستعمارية المصنعة المتناقضة من جهة، وبين أطراف ذات وضع كولونيالي أو شبه كولونيالي من الجهة الأخرى. لا شك أن البعض ـ للأسف ـ وصفوا هذه الاوضاع على أنها خالدة، ومن هذه الأوضاع مثلاً: الوضع الكولونيالي، أو التخصص الزراعي والمعدني، وعدم توافر صناعة، أو الركود النسبي لقوى الانتاج، أو قسوة النزاعات بين القوى الاستعمارية. هذا، بينما هذه الصفات التي استمرت في المرحلة من عام ١٨٨٠ إلى عام ١٩٤٥، لم تدم بعد ذلك. فاليوم يتكون العالم الثالث من دول مستقلة، ونشأ التصنيع (ولو بدرجات متفاوتة)، واستبعدت الهيمنة الامريكية الاشكال العنيفة السابقة للمنافسة بين القوى الاستعمارية.. الخ؛ هل معنى هذا التغيير أن ظاهرة الاستعمار انتهت، فكانت مرحلة فقط، ثم رجعنا إلى التوسع الرأسمالي المنتظم المؤدي إلى التجانس؟ أم يجب على عكس ذلك تعميق التحليل وادراك الاشكال الجديدة لمرحلتنا؟

هذا بالذات ما حاول أن يفعله تجديد التحاليل خلال الستينات والسبعينات تحت اسم «نظرية التبعية». وهنا أيضاً اختلفت المناهج والآراء وميادين التحليل والظواهر المدروسة، كما اختلفت النتائج المتوصّل إليها، بحيث أنه من الصعب قبول أو رفض الكل مرة واحدة باسم قبول أو رفض «التبعية». يضاف إلى ذلك أن اختيار الكلمة «تبعية» أدى اما إلى تحمس سريع أو رفض سهل. فلم يكن الطابع العالمي للنظام شيئاً جديداً. وبالتالي لم تكن «التبعية المتبادلة»، وكذلك التبعية المتبادلة بين غير متكافئين (أي التبعية بالمعنى الدارج) أشياء جديدة، بل لم تكن مفاهيم محددة. وقد أدى الانحراف الاقتصادوي السائد إلى محاولات لقياس درجة «التبعية» بوسائل احصائية بسيطة مثل نصيب التجارة الخارجية في الدخل أو مصادر التمويل.. الخ، وهي جميعاً وسائل وصفية ذات قدرة تحليلية محدودة. ورغم ذلك فإن الكلمة نجحت وانتشرت، بخاصة في أمريكا اللاتينية التي تعرف أدبياتها في أوروبا وأمريكا أكثر من الانتاج الفكري لمناطق أخرى من العالم الثالث. هذا الأمر، إضافة إلى هيمنة المدرسة الهيكلية في جنوب أمريكا، ساعد على تكوين الرأي بوجود «نظرية للتبعية» متكاملة. أما في آسيا وافريقيا فلم ينتشر استخدام الكلمة على النطاق نفسه، واستمر استخدام مصطلحات ماركسية كلاسيكية متجددة مثل «الاستعمار الجديد» أو «الكومبرادور».

ومهما كانت المصطلحات المستخدمة، فإن التحاليل غطت ميادين واسعة والنتائج المتوصل إليها أصبحت مهمة. ولسنا نحن هنا بصدد النظر المنظم في جميع أوجه هذه الأبحاث ولا تقديم حساب عام. ولنكتف إذن بتعداد الميادين المدروسة: التبادل غير المتكافىء، والعلاقة بين انتاجية العمل وعائده، والتحليل النقدي للأزمة الزراعية والهجرة الريفية، والتحليل النقدي لظاهرة «التهميش» (أي التحضر دون تصنيع كاف)، ودراسة أحوال التصنيع «التابع» (من حيث ملكية رأس المال أو التكنولوجيا أو مصادر التمويل..)، وتشخيص التكوين التاريخي للبورجوازية المحلية والدولة وعلاقاتها بالطبقات السابقة على الاندماج في النظام الرأسمالي، وعلاقاتها برأس المال المدول المهيمن.. الخ. ويثبت هذا التعداد السريع أهمية الظواهر المدروسة. فكانت النتائج والآراء مختلفة، بل أحياناً متناقضة، وكانت المناقشات حادة.

هذا بينما لا نعتبر أن «الملاحظات النقدية العامة» الموجهة ضد «نظرية التبعية» أو «نظرية المراكز والاطراف» والتي أصبحت الآن رائجة، ان هذه الملاحظات جادّة. وربما كان رواج هذا النوع من الملاحظات ناتجا عن التضخم الجامعي. فالكثير ـ من الذين يفرض عليهم «الانتاج» ـ يفضلون

التمرين السهل («النقد») على العمل الشاق لمحاولة المساهمة في الاجابة الايجابية للأسئلة المطروحة في عالم الواقع. وكثير من هذه الأدبيات تملأ المجلات الجامعية وتكتفي بعموميات معظمها ملتبسة، بل أحياناً اتهامات غير صحيحة مثل: «نظرية التبعية» تتجاهل التحليل الملموس (!) أو العلاقات الاجتماعية (!!) أو الاختلاف في أوضاع أجزاء العالم الثالث (!!!).. الخ. هذا، وجدير بالذكر أن هذه الانتقادات، بدلا من أن تشارك في تقدم المعرفة، تكتفي برفض «التبعية» وتأكيد الميل المجرد للرأسمالية إلى التوسع (وهو أمر لا ينكره أحد) وبالتالي إلى تحقيق التجانس (وهو بالذات موضوع التساؤل).

- ٣ -

لعله كان من المفيد، في بدء التحليل، الرجوع إلى تحديد مفهومي «المركز والأطراف».

إن المراكز حاصل التاريخ. فقد أدى التاريخ إلى امكان تبلور هيمنة بورجوازية وطنية (وسوف نحدد فيما بعد هذا التعبير) في بعض مناطق النظام الرأسمالي، كما أدى إلى تبلور دولة ذات طابع بورجوازي وطني أيضاً. ولنؤكد هنا أن البورجوازية والدولة لا يمكن اطلاقاً الفصل بينهما. فالايديولوجية «الليبرالية» التي تتحدث عن الاقتصاد الرأسمالي دون عمل حساب للدولة الرأسمالية هي ايديولوجيا وليست علما. ونتحدث نحن عن الدولة البورجوازية الوطنية حينما تسيطر هذه الدولة على عملية التراكم، في حدود تأثير القوى الخارجية طبعاً، أي حينما تحدد قدرة الدولة المحلية مدى هذا التأثير، بل وتساهم الدولة المحلية في تكييف هذه القوى الخارجية ذات الشأن العالمي.

أما الأطراف فهي معروفة بطريقة النفي: هي المناطق التي اندمجت في النظام العالمي دون أن تبلور إلى مراكز. فهي إذن تلك المناطق التي لا توجد فيها قوى قادرة على السيطرة على عملية التراكم، فهي تلك المناطق التي تتحكم القوى الخارجية في تحديد مدى واتجاه التراكم المحلي فيها.

فليست الأطراف «راكدة»، رغم أن تنميتها تختلف عن تنمية المراكز في كل من المراحل المتتالية للتوسع الرأسمالي العالمي. وليست البورجوازية ورأس المال المحلي غير موجودة بالضرورة في الأطراف. فهي ليست مرادفاً لمناطق سابقة على الرأسمالية، وقد تكون الدولة غائبة (حالة الكولونيالية)، ولكن ليس هذا الأمر ضرورياً (واليوم أصبحت أقطار العالم الثالث دولاً مستقلة). ولكن وجود الدولة لا يعني وجود دولة بورجوازية وطنية، وإنْ سيطرت البورجوازية المحلية على الجهاز، طالما لم تسيطر على عملية التراكم.

وليس وجود مراكز وأطراف كما عرفناها في اطار النظام الرأسمالي العالمي وفي كل مراحل توسعه أمراً مشكوكاً فيه. فالأمر في ذاته بداهة. وليس التساؤل في وجوده. فالسؤال الحقيقي، والذي ليست الإجابة عنه بديهية، هو الآتي: هل الأطراف تمر في الواقع بمرحلة الانتقال إلى التبلور كمراكز جديدة؟ أو بتعبير أدق: هل تعمل القوى الحاكمة في النظام في اتجاه هذا التبلور أو على عكس ذلك تعارضه؟ وهل هذا التساؤل في محله بالنسبة إلى مختلف مراحل التوسع الرأسمالي؟

وقد سبق أن تناولنا موضوع تحديد معنى تعبير «السيطرة على التراكم». فهي سيطرة البورجوازية ودولتها على الشروط الخمسة الآتية: **أولاً**: الهيمنة على اعادة تكوين قوى العمل،

ويتطلب هذا في مرحلة أولى سياسة دولة تسمح بتنمية زراعية قادرة على تموين السوق بفائض كاف من حيث الكم وبأسعار تتمشى مع مقتضيات ضمان ربحية رأس المال، ثم في مرحلة تالية انتاجا على نطاق واسع للسلع الاستهلاكية كي تواجه كلا من توسع رأس المال والزيادة في مجموع الأجور؛ **ثانياً**: الهيمنة على تمركز الفائض المالي، الأمر الذي لا يتطلب فقط وجود أشكال مؤسسية وطنية في الميادين المالية، بل أيضاً استقلاليتها النسبية ازاء المال المتعدي الجنسية، وذلك من أجل توجيه استخدام الأموال في الاستثمار المطلوب لدفع تنمية قوى الانتاج؛ **ثالثاً**: الهيمنة على السوق المحلية (التي تخصص للانتاج الوطني، وذلك حتى لو لم توجد قوانين للحماية الجمركية الصعبة)، والقدرة على الدخول في المنافسة الدولية، ولو في قطاعات محدودة؛ **رابعاً**: الهيمنة على الموارد الطبيعية، ويتطلب ذلك أكثر من مجرد الملكية الوطنية الشكلية، إذ يتطلب سياسة دولة قادرة على استغلال هذه الموارد أو الاحتفاظ بها للمستقبل. ولنلاحظ هنا أن البلدان النفطية لا تهيمن على مواردها بهذا المعنى إذ أنها ليست حرة في أن تفضل مثلاً الاحتفاظ بالنفط في أرضها على تراكم أصول مالية أجنبية؛ **وخامساً**: الهيمنة على التكنولوجيا، وليس معنى هذه الهيمنة عدم استيرادها، بل معناها قدرة القوى المحلية على اعادة تكوينها دون استمرار الحاجة إلى استيراد جميع عواملها (من الآلات والمعرفة الفنية.. الخ).

فالدولة والبورجوازية التي تسيطر على هذه العوامل الخمسة تستحق أن تعتبر دولة بورجوازية وطنية، وان لم تسيطر عليها فلا تستحق هذه التسمية. ولنضف إلى ذلك أن استخدام صفة «وطنية» يثير بعض التساؤل. فهناك في المجتمع حقائق اجتماعية غير الطبقات، ومنها الوطن. وليس هذا الأخير هو الوحيد. فهناك أيضاً العائلة والقبيلة والمجموعة الاثنية والأمة الدينية التي تمثل أيضاً حقائق اجتماعية. فالشكل «الوطني» ـ أي تكوين مجموعة معينة ذات ثقافة ولغة موحدة قامت الدولة الحديثة على أساسها ـ انما هو شكل خاص ارتبط بالتاريخ الاوروبي وظروفه الخاصة. وقد تناولنا هذه المشاكل في مكان آخر وتساءلنا في هذا الصدد السؤال الآتي: أكان الشكل «الوطني» واقعاً حقيقياً وجد قبل انشاء الدولة أم كان هذا الشكل نفسه ناتج إقامة الدولة؟ أيعمل هذا الشكل كعامل تاريخي، وفي أية ظروف؟ هل أصبح هذا الشكل من «الضرورات» التاريخية المعممة، وبخاصة في العالم الثالث المعاصر؟ ولنلاحظ أن استخدام الكلمة ـ وعدم وجود كلمة أخرى ـ هو انعكاس لهيمنة «ايديولوجيا الوطن» التي انتشرت على صعيد العالم ولو ان الواقع الاجتماعي يختلف من منطقة إلى أخرى.

فليس تبلور الدولة البورجوازية الوطنية هو القاعدة، بل الاستثناء. ومضمون هذا التبلور هو تكوين اقتصاد وطني «متحمور على ذاته». فليس التمحور على الذات مرادفاً «اوتاركياً» كما يفهمه الكثير. إذ معنى هذا التعبير هو فقط اخضاع العلاقات الخارجية لمنطق التراكم الداخلي وليس العكس. وكذلك نرى أن البناء المتمحور على الذات عنصراً أساسياً في تكوين النظام الرأسمالي.

إن الاطروحة التي تذهب إلى أن التناقض بين المراكز والأطراف هو عنصر جوهري في النظام الرأسمالي، إن هذه الاطروحة تفرض نتائج سياسية. فإذا كانت إقامة الدولة البورجوازية الوطنية وتكملة اقتصاد متمحور على الذات عملاً مستحيلاً في الاطراف لكان من الضروري اتخاذ طريق آخر للتنمية. وسوف نناقش موضوع طبيعة هذا الطريق، أي مشاكل «فك الارتباط» والاشتراكية، فيما بعد.

وقد أدت التنمية المتمحورة على الذات فعلاً إلى تجانس اجتماعي تدريجي في المراكز. ونعني

هنا أن توزيع قوى العمل بين مختلف القطاعات من جهة، وتوزيع القيم المضافة من هذه القطاعات تميلان إلى التقارب. وقد سبق أن تناولنا هذا الموضوع وأظهرنا الفرق بين أوضاع المراكز والأطراف في هذا الشأن. فكانت النتيجة التي توصلنا إليها هي الآتية: بينما لا تزيد نسبة أقصى التفاوت بين هذين التوزيعين عن نسبة الواحد إلى الثلاثة في المراكز، فإن النسبة نفسها في الاطراف تصل من الواحد إلى العشرين. يضاف إلى ذلك أننا أظهرنا كيف أن جميع الأدلة التاريخية تشير إلى أن درجة التفاوت قد انخفضت في المراكز (أوروبا وأمريكا الشمالية واليابان) بينما هي ارتفعت في آسيا وافريقيا وأمريكا اللاتينية. وتنعكس هذه الظاهرة في توزيع الدخل الذي يصيبه التفاوت الأقصى في الاطراف، بل الذي تفاقمت درجة تفاوته فيها، بينما الميل في المراكز في الاتجاه العكسي.

وإذا كانت هذه الوقائع صحيحة ـ وهي صحيحة في رأينا ـ كان تفسيرها ضرورياً. وهنا نلتقي بمشكلة الطبقات. فلا تتجاهل اطروحة التناقض مراكز / أطراف الطبقات، على الاطلاق، بل ـ على عكس هذا الادعاء ـ تفسّر هذه الأطروحة الأمور من خلال تحليل صراع الطبقات. فما يدفع إلى التجانس الاجتماعي انما هو بالذات تكوين تحالفات طبقية داخلية لم تنتج عن الديناميكية الداخلية لصراع الطبقات فقط، بل جعلتها ممكنة، أوضاع النظام العالمي وموقف المراكز في الترتيب الهرمي.

فهناك عاملان تاريخيان قد ساهما في هذا التطور. ففي مرحلة أولى أدت أشكال التبلور البورجوازي المهيمن الجديد ـ من خلال ثورات بورجوازية أو دونها ـ إلى تحالفات واسعة بين هذه الطبقة الجديدة وبين طبقات أخرى: اما صغار الفلاحين أو الملاك العقاريين، حسب الأحوال، وكذلك مع البورجوازية الصغيرة في قطاع التجارة والقطاعات الحرفية، في معظم الأحيان. فكانت هذه التحالفات لازمة لمواجهة الخطر الذي مثلته طبقة العمال الجديدة. فكانت هذه الطبقة عند نشأتها طبقة ثورية، كما أثبتت الأمور من عهد حركة «الشارتزم» الانكليزية (في الأربعينات للقرن الماضي) إلى كومونة باريس (عام ١٨٧١). وقد قوّت هذه التحالفات عملية التجانس إذ فرضت سياسات معينة لضمان دخول الريفيين والطبقات الحضرية الوسطى. ثم في المرحلة التالية، التي بدأت في أواخر القرن والتي لا يزال النظام الرأسمالي يوجد فيها، توسعت في هذه المرحلة الهيمنة البورجوازية لتشمل الطبقة العاملة التي استقرت أوضاعها. وكانت الوسيلة التي خلقت شروط «توحيد الرأي الاجتماعي» هي تعميم «الفوردية» (وهي ذلك التنظيم الخاص للعمل الذي جعل الانتاج على نطاق واسع ممكنا) من جهة، والسياسة الاشتراكية الديمقراطية (أو الكينزية) في ميدان الأجور والتضامن الاجتماعي من جهة أخرى. إن هذا التوحيد في الرأي لا يمنع صراع الطبقات، ولكنه يغلق هذا الصراع في اطار التوزيع الاقتصادي، إذ تخلت الطبقة العاملة، تدريجياً عن هدفها الأصلي وهو التخلص من الرأسمالية أصلا. ولا شك اليوم أن هذا التوحيد في الرأي يميز المجتمعات الغربية، بل هو في الواقع شرط استمرار الديمقراطية الانتخابية كما هي معروفة.

ان أطروحة التناقض مراكز / أطراف تذهب بالتحديد إلى أن المواقف السفلى التي تحتلها الأطراف في الهرم العالمي تجعل من الصعب، بل من غير المتوقع، تشكيل التوسع التدريجي للاندماج الاجتماعي. فتصطدم البورجوازيات التي ظهرت مؤخراً بعقبات صعبة حينما تحاول أن توسع تحالفاتها الداخلية. ففي المرحلة الأولى يقوم التقسيم مراكز / أطراف على تحالف رأس المال المهيمن مع طبقات ريفية من طابع قديم في الاطراف («اقطاعيون» أو كبار الملاك). ان أمريكا اللاتينية التي نالت استقلالها في فترة باكرة (في أوائل القرن التاسع عشر) نتيجة حركة قادتها هذه الطبقات بالذات،

ان أمـريكا الـلاتينية تـدفع إلى اليـوم ثمن هذا التحـالف بـين رأس المـال المهيمن (البـريطـاني ثم الأمريكي) وبين كبـار الملاك العقـاريين. وينعكس هـذا الثمن في وراثة التقسيم الـدولي للعمل الـذي صاحب هذا التحالف، وانعدام الديمقراطية.. الخ. أمـا في آسيا وافـريقيا فـإن النظم الكولـونياليـة المباشرة عملت في الاتجاه نفسه بشكل قاس للغاية، أدى بدوره إلى تخلف هاتين القارتين بـالنسبة إلى أمريكا اللاتينية. ثم بعد ذلك، حينما تكونت الدول الحديثة الناتجة عن حركة التحريـر وحينما الغيت النظم القائمة على الاقطاع وكبار الملاك العقاريين، نشـأ التصنيع في ظـروف نظام عـالمي غير مـوافق لتوسيع القاعدة الاجتماعية المحلية. فنجد هنا فوردية ولكن دون اشتراكية ديمقراطية! ويجد الانتاج الصناعي أسواقه في توسع طلب الطبقات الوسطى أكثر منه في طلب الطبقة العاملة. يضـاف إلى ذلك أن شروط التكنولوجيا الحديثة، التي تفرضهـا المنافسـة، تتطلب تزايـداً مستمراً في استـيراد الآلات والمعرفة الفنية ورؤوس الأموال. فلا بد من دفع كل ذلك بفرض أجـور منخفضة من أجـل التصديـر. ويجد التبادل غير المتكافء مكانه المنطقي هنا بالذات، تفاوت في الاجور يزيد عن التفاوت في الانتاجية. وليس التبادل غير المتكافء إذن إلا انعكاسـاً للعلاقـات الطبقية المـذكورة. هـذا وقد تتفـاقم الظروف نتيجة الأزمة الزراعية الموروثة من المرحلة السابقة.

لعـل البعض اعتبر أن التقسيم مـراكز / أطـراف تقسيم موقت وانتقـالي. ثم ادعى هؤلاء أن البورجوازية قادرة على أن تتغلب على هذا التقسيم. إن هذا الـرأي يتجاهـل تمامـاً التاريـخ. فالأمـر الواقع هو أن البورجوازيات لم تتغلب على هذا التقسيم إلى الآن. ولكن ـ أيمكن أن نقـول ان تحالفـا اجتماعياً آخر (شعبياً) يستطيع أن يحقق ما عجزت عنه البـورجوازيـة؟ هذا القـول سوف يؤدي إلى اعتبار شروط هذا العمـل ومنها «فك الارتباط» المذكور بـالذات. وسـوف نرى أن هـذه العملية تفتـح مرحلة معقدة ليست هي فقط استمراراً للتوسع الرأسمالي، بل هي أيضاً انتقـال ـ ممكن ومتناقض ـ نحو مجتمع آخر (اشتراكي؟).

ما سبق من التحاليل قد وصفت الأطراف بشكل عام وأظهرت الاتجـاهات العـامة في تطـورها، متجاهلة اختلاف الظروف والخصوصيات. أيمكن هذا التعميم؟ إن الاجابـة عن هذا السؤال تتطلب النظر في «الاحوال الـوسيطة» بـالذات، أي أحـوال هذه البلـدان التي تسلقت سلم الهرم التـاريخي بسرعة في الماضي أو في عصرنا. هذا، لأن الأحوال الوسيطة موجودة بالطبـع في المجتمع كمـا توجـد في الطبيعة. فلا شك أن التمييز بـين الذكـر والأنثى، أو الشخص السليم والمريض، إن هـذا التمييز لـه معنى. ولكن هذا لا يمنع أن النظر في الأحوال الوسيطة والملتبسة يساعد في تحديد مغزى التـرتيبات الظاهرة. وكذلك فإن النظر في «نصف الأطراف» سوف يسـاعد عـلى تحديـد الشروط والوسـائل التي تسمح لبورجوازية جديدة أن تتبلور كدولة وطبقة وطنية مساهمة في النظام العالمي على قـدم المساواة، أي طبقة ودولة تسيطر على عملية التراكم وتحقق التجانس الاجتماعي عـلى نمط ما تحقق في المـراكز المتقدمة.

هذا، ولا شك أيضاً أن تاريخ تبلور المراكز يقـدم لنا مجمـوعة من أشكـال التحقيق، وذلك من مختلف زوايا النظر: من النـاحية السيـاسية (أشكـال ثوريـة أو غير ثـورية)، من نـاحية التحـالفات والصراعات الطبقية، من ناحية تناسبها مع الواقع الوطني، أو من نـاحية تـوافر مستعمـرات مباشرة تستفيد منها أو انعدام هذا الـوضع، من نـاحية أنـواع الصناعـات والأنشطة المحـركة، من نـاحية الـوضع الاستـراتيجي في النظام (وضـع مهيمن أولاً).. الخ. فـلا بد من ذكـر هذه الخصـوصيات،

والامتناع عن اعتبار النمط الأوروبي الغربي على أنه نمط «نموذجي» حسب منهج فيبر. هذا، ولا شك أن النموذج الاوروبي، الذي انتشر أيضاً في أمريكا الشمالية، له جذور تاريخية بحيث أنه يستحيل تجاهل أوجهه الثقافية. فوجود هذه الأوجه ـ إلى جانب هيمنة أوروبا وأمريكا ـ يجعل من الصعب اعتبار «رأسمالية مجردة» أي مستقلة عن شكلها الأوروبي التاريخي وخاصة لا شك أن شكل البورجوازية وتفتتها وسيادة المنافسة بين أجزائها وعلاقة الاقتصاد والمجتمع المدني والدولة وأشكال الدولة، أن كل هذه العناصر هي مكونات للرأسمالية التاريخية.

فحينما نبتعد عن منطقة الثقافة الاوروبية، إذا اعتبرنا النموذج الرأسمالي المتقدم الوحيد خارج هذه المنطقة (وقد ذكرنا اليابان)، فربما وجدنا أشكالاً خاصة للنظام الرأسمالي. ففي الرأسمالية التي نعرفها تظهر «وحدات التراكم» منفصلة عن بعضها من خلال المنافسة. فكانت هذه الوحدات للتراكم في القرن الماضي هي المؤسسة العائلية. فأصبحت الاحتكار أو المجموعة المالية أو المجموعة المتنوعة النشاط (Conglomerate). وتلعب الدولة في هذا النظام دور منظم المنافسة بين هذه الوحدات، التي تحافظ على استقلاليتها بالنسبة إلى الدولة. ولكن، هل الأوضاع مماثلة في اليابان؟ هنا تكونت كل من الدولة المستحدثة والعائلات المكونة للطبقة الحاكمة والاحتكارات الصناعية المالية (الـ Zaibatsu)في حركة واحدة دون استقلال ذاتي من بعضها ازاء البعض الآخر. ففي هذه الظروف أليست وحدة التراكم هي مجموع النظام أي الدولة بدلا من أن تكون المؤسسة المنتجة أو المجموعة المالية؟ نطرح السؤال دون تقديم اجابة معينة له.

أيمكن تخطي هذه النقطة والذهاب إلى القول بأن جميع تكوينات العالم الرأسمالي المعاصر لا تختلف إلا من حيث أشكالها التاريخية؟ ففي هذه النظرة يفرغ التمييز مراكز / أطراف من أي مضمون ذي مغزى كيفي. وقد رجعنا إذن إلى صورة الهرم المنتظم والخصوصيات الخاصة لكل حالة على حدة. وقد ذهب البعض في هذا الاتجاه إلى حد انكار أن المجتمعات الناتجة عن الثورات الشيوعية (الاتحاد السوفياتي والصين) هي أكثر من مجرد أشكال خاصة للرأسمالية (ومن هؤلاء بتلهيم). أما رأينا في هذا الصدد فهو أن التجريد هنا قد فاق الحدود المسموحة له وبلغ درجة يفقد بها الاحساس بالاختلافات الجوهرية التي تحكم واقع الصراعات الاجتماعية والسياسية. فالواقع هو أن آفاق هذه الصراعات مختلفة تماماً في كل من المجموعات الثلاث المكونة للعالم المعاصر، أي تكوينات الرأسمالية المتقدمة، وتكوينات الرأسمالية المتخلفة، والتكوينات الاشتراكية المزعومة.

وهناك موضوع آخر للتساؤل وهو موضوع العلاقة بين استقلالية التكوينات المركزية وظاهرة العالمية المتزايدة. أليست هذه الظاهرة الأخيرة من شأنها أن تؤدي إلى زوال التكوينات الوطنية بما فيها المركزية؟ ألم تثبت الأزمة الراهنة استحالة الاستراتيجيات اليسارية (الكنزية) واليمينية (النقدية الجديدة) التي فشلت أمام سور القوى العاملة على صعيد عالمي؟ وإذا كان ذلك صحيحاً هل مسحت هذه الظاهرة آثار التاريخ؟ هل أصبحت ـ نتيجة لهذا التطور ـ التكوينات المركزية وتكوينات الأطراف متماثلة؟ لا نعتقد أن هذا الاستنتاج صحيح.

ـ ٤ ـ

لعله من الواجب اعتبار الالتباس في النقاش ناتجاً ـ ولو جزئياً ـ عن أن البورجوازية أصبحت الطبقة المحلية الحاكمة في العالم الثالث المعاصر. ولا شك أن هذه الطبقة تدفع في اتجاه تقديم

مشروعها وهو إقامة دولة بورجوازية وطنية مساهمة في النظام العالمي على قدم المساواة، من خلال سيطرتها على التراكم.

ولكن ما هي النتائج التي حققتها البورجوازية في هذا الاتجاه؟ لقد تناولنا في مكان آخر موضوع المشروع البورجوازي الوطني المعاصر الذي كان مؤتمر باندونغ (نيسان/ابريل ١٩٥٥) تعبيراً عنه. فكان هذا المشروع ينظر إلى «التنمية» في اطار التبعية المتبادلة ولم ينظر إليها من خلال الخروج من النظام أي «فك الارتباط». فكانت التنمية المعتبرة قائمة على العناصر الآتية: **أولاً**: ارادة تنمية قوى الانتاج من خلال تنويع أوجه النشاط وبخاصة من خلال التصنيع؛ **ثانياً**: ارادة ضمان سيطرة الدولة على عملية عصرنة المجتمع؛ **ثالثاً**: الايمان بأن الانماط «الفنية» للانتاج هي انماط محايدة يمكن استعارتها واعادة تكوينها والسيطرة عليها؛ **رابعاً**: الايمان بأن العملية لا تتطلب بالدرجة الأولى مبادرة الجماهير، بل يكفي مساندتها لمبادرة تنفرد بها الدولة، **خامساً**: الايمان بأن هذه العملية ليست متناقضة بصفة جوهرية مع المساهمة في شبكة العلاقات الدولية، ولو أنها قد تؤدي إلى نزاعات مؤقتة مع النظام العالمي.

وهذه العناصر تحدد ـ دون شك ـ الطبيعة البورجوازية الوطنية للمشروع.

ولسنا هنا بصدد تناول تفاصيل تحليل هذه المحاولة والحكم على ما حققته وما لم تحققه. ولنكتف إذن بذكر أهم النتائج التي توصلنا إليها في مكان آخر وهي الآتية:

أولاً: إن ظروف التوسع الرأسمالي في الفترة ما بين عام ١٩٥٥ وعام ١٩٧٠ قد ساعدت إلى حد ما على تبلور هذا المشروع وغذت أوهام امكانه.

ثانياً: ان الغرب عارض هذا المشروع بكل الوسائل التي في حوزته من الوسائل الاقتصادية والمالية والعسكرية. فلا يمكن استبعاد هذه المعاداة من اشكالية التناقض مراكز / أطراف، بل هي مجرد صورة لهذا التناقض تثبت أن «قوانين» النظام ليست «اقتصادية» فقط، بل تشمل جوانب سياسية. وكذلك أن هذه القوانين في مجموعها لا تعمل في اتجاه تجانس العالم على أساس تعميم الدولة البورجوازية الوطنية بل على عكس ذلك تمثل عقبة في سبيل تبلور مراكز جديدة. فالرأسمال المهيمن يفضل دائماً أنماط التنمية التابعة دون سيطرة محلية على عملية التراكم، أي بعبارة أخرى يفضل التعامل مع الدول الكومبرادور.

ثالثاً: ان مساندة الاتحاد السوفياتي لبعض هذه المحاولات، إضافة إلى إعادة النظر في أيديولوجيا الأممية الثالثة فيما يتعلق بالانتقال إلى الاشتراكية (بخاصة ابتكار «مفهوم» الطريق غير الرأسمالي المزعوم) وذلك إضافة إلى الحدود التاريخية الداخلية للنموذج، أن هذه العوامل زادت الالتباس الايديولوجي (بخاصة فيما يتعلق بمغزى «الاشتراكيات المحلية»).

رابعاً: ان الأزمة العامة التي دخل النظام فيها ابتداء من أوائل السبعينات قد أعطت للغرب فرصة للهجوم المضاد الذي يرمي إلى إعادة كومبرادورية مجتمعات العالم الثالث، أي اخضاع تنميتها المستقبلية لمقتضيات اعادة انتشار رأس المال المهيمن. فيمثل هذا الهجوم الاتجاه الاساسي في استراتيجية رأس المال لمواجهة الأزمة، ويستخدم نقط ضعف الدولة في أطراف النظام، تلك النقط التي نرى آثارها في جميع الميادين، من الدين المالي، وصعوبة الانتقال إلى المستويات العليا

للتكنولوجيا، وأزمة التغذية، التي بلغت في بعض الأحيان درجة المجاعة، وأزمة التحضر غير المسيطر عليه، وتغلغل نمط الاستهلاك الغربي (المؤدي إلى التبذير على نطاق واسع) في أقسام واسعة من الطبقات الوسطى بل الشعبية، وتغلغل تأثير الثقافة الغربية المزعومة من خلال شبكة الاستعلامات، والضعف العسكري.. الخ.

وفي هذه الظروف ـ وفي الوقت الذي أخذ منتقدو «التبعية» يذهبون إلى اعتبار مشكلة «التخلف» قد فقدت أهميتها ـ أخذ الشكل الكومبرادوري للدولة ينتشر في الاطراف لدرجة أنه أصبح الشكل الرئيسي للاندماج غير المتكافىء في المرحلة القادمة للنظام الرأسمالي العالمي. ان مفهوم الدولة الكومبرادورية له معنى دقيق: فهي الدولة التي وظيفتها الاساسية هي ضمان هيمنة رأس المال العالمي، على نقيض الدولة الوطنية.

لا ريب أن تتابع محاولات تبلور الدولة البورجوازية الوطنية ثم افشال هذه المحاولات وتدميرها وإعادة كومبرادورية المجتمعات في الأطراف ليس أمراً جديداً. على عكس ذلك كان هذا التتابع صفة مميزة لتاريخ الأطراف منذ البدء. وهنا يقف مثل مصر، حيث تتابعت محاولات محمد علي ثم الخديوي اسماعيل ثم البورجوازية الوفدية الليبرالية ثم الناصرية. ولكن هذا ليس المثل الوحيد. فقد رأى البعض أن هناك تناسبا بين فترات ازدهار عام لهذه المحاولات وبين فترات الرواج الطويلة في التوسع الرأسمالي، وكذلك تناسبا بين فترات افشالها واعادة الكومبرادورية وبين فترات الازمات الطويلة.

لقد تغيرت أهداف ووسائل هذه المحاولات المتتالية كما تغير مضمون الكومبرادورية التي تلت افشالها، وذلك لتناسب الأوضاع العامة الخاصة بكل مرحلة من التوسع الرأسمالي. مثلا كان الشكل المهيمن للكومبرادورية في المرحلة ما بين عام ١٨٨٠ وعام ١٩٤٥ هو الكولونيالية المباشرة ومضمونها انكار وجود الدولة المحلية وفرض التخصص الزراعي/ المعدني من خلال ادارة أجنبية. أما اليوم فإن الشكل المهيمن في رأينا هو الدولة الكومبرادورية نصف المصنعة.

هذا ولا بد من اعادة التذكير بأن الكومبرادورية ليست ناتج «اعتداء من الخارج» لا علاقة له بالهياكل الداخلية والصراعات الاجتماعية. على عكس ذلك فقد ذهبنا إلى أن فشل البورجوازيات في الاطراف ناتج عن عدم قدرتها على صنع تحالفات داخلية واسعة (مع جماهير الريف والطبقة العاملة)، تلك التحالفات التي أدت في المراكز إلى نشر نتائج التنمية في المجتمع كله ومن وراء ذلك تقويته ازاء الخارج.

فالسؤال هو إذن: هل أصبحت بورجوازية العالم الثالث المعاصر قادرة على صنع مثل هذه التحالفات؟ نقول في هذا الصدد ان الظروف التي خلقتها تنمية النظام العالمي غير مواتية لهذا الهدف. ويبقى ـ في هذه الظروف ـ مشروع الدولة البورجوازية الوطنية مشروعاً ضعيفاً للغاية. فالميل الأسهل في هذه الظروف هو أن تقبل البورجوازية المحلية اندراج مشروعها في اطار التبعية لمشروع رأس المال المهيمن. وأطروحتنا هي بالذات في هذه النقطة: أي أن بورجوازيات العالم الثالث تخلت عن مشروعها الوطني (روح باندونغ) وقبلت شروط الكومبرادورية الجديدة. ولا شك أن هذه الاطروحة تدعو إلى مزيد من الدراسات الملموسة.

إن نظرية التعارض «مراكز / أطراف» تذهب إذن إلى أبعد من مجرد الحديث حول «التبعية».

مرة أخرى فلنقل ان اختيار الكلمة قد جر نقاشاً ملتبساً. فقد رأينا مثلا أن كندا ليست من طبيعة الأطراف، ولو أنها «تابعة» للولايات المتحدة الأمريكية كما هو ظاهر، اذ تسود ملكية رأس مال الولايات المتحدة في معظم أنشطتها الاقتصادية. فكندا ليست من طبيعة الأطراف بالذات لان التحالفات الطبقية الحاكمة فيها هي التحالفات التي تحكم الولايات المتحدة الأمريكية نفسها. فنجد في البلدين فوردية زائد كينزية، أي ذلك المزيج الذي يؤدي إلى أن الأجور الحقيقية تزيد بزيادة الانتاجية في مجموع الاقتصاد. والوضع في هذا الشأن مختلف تماماً عما هو عليه في المكسيك. فلعله يمكن اعتبار كندا على أنها «ولاية» أمريكية، ولكنها ليست من طبيعة الأطراف.

علينا الآن أن ننظر في مجموعتين من الاسئلة المعقدة المطروحة من خلال التحليل السابق. وتتعلق المجموعة الأولى بمشكلة أوجه الخيار البديل في فرض رفض الكومبرادورية. هل تستطيع الطبقات الشعبية ـ في غياب مبادرة من البورجوازية ـ أن تقود «استراتيجية أخرى بديلة» عن الاندماج التابع في النظام العالمي؟ وما هو مضمون هذه الاستراتيجية و «فك الارتباط» الذي تفترضه؟ وإلى أي مدى تندرج هذه الاستراتيجية في اشكالية «الانتقال إلى الاشتراكية»؟ أما المجموعة الثانية من الاسئلة فهي تخص بالذات تلك «نصف الأطراف» تلك التي تثير التساؤل. فهل هناك استثناءات للقاعدة التي تقول ان بورجوازيات العالم الثالث غير قادرة على السيطرة على عملية التراكم؟ وما هي هذه الاستثناءات؟ وما هي المشاكل التي تتعرض لها؟.

ـ ٥ ـ

لما كانت التنمية المتمحورة حول الذات (وهي شرط القدرة على مواجهة المطالب المادية لغالبية الأمة) مستحيلة في أطراف النظام، وجب اعتبار تنمية «أخرى» خارج اطار النظام والشروط التي تفرضها. وهذا هو معنى تعبير «فك الارتباط». وهو مفهوم يجب تحديد مضمونه الدقيق، وذلك لانتشار استخدام الكلمة بمعان مختلفة.

فلنبدأ بشيء من التكرار: إن التنمية المتمحورة على الذات تعني السيطرة الوطنية على التراكم. هذا التكرار مفيد لأن الأدبيات ـ ومنها كثير من الكتابات الخاصة بنقد «نظرية المركز والأطراف» ـ تميل إلى أن تنسى هذا التعريف الدقيق، وفي كثير من الاحيان تكتفي هذه الأدبيات باعتبار السياسات الاقتصادية البرغماتيكية دون التعمق في التحليل. فمثلا هناك من يعتبر أن سياسة التصنيع من خلال الاحلال محل الواردات هي سياسة «متمحورة على الذات» لأنها تعتمد على السوق الداخلية بخلاف سياسة الأولوية للصادرات. ويتجاهل هذا النوع من التحليل تساؤلات أساسية حول موضوع الهيمنة على عملية التراكم. فالسؤال الحقيقي هو الآتي: هل تندرج سياسة الاحلال محل الواردات في اطار استراتيجية ترمي إلى السيطرة الوطنية على التراكم أم في اطار استراتيجية تقبل التبعية المالية(وبخاصة الملكية الاجنبية) أو التكنولوجية.. الخ لدرجة أن الدولة المحلية تفقد السيطرة على التراكم (وهو وضع معظم سياسات الاحلال محل الواردات من ساحل العاج إلى كينيا والسعودية.. الخ)؟ وكذلك فإن التساؤل الثاني الصحيح هو الآتي: ما هي التحالفات الطبقية الداخلية التي تقوم سياسة الاحلال محل الواردات عليها؟ أتؤدي هذه التحالفات إلى توسيع السوق من خلال زيادة طلب الجماهير الشعبية أم من خلال طلب الطبقات الوسطى (وهو الأمر بالنسبة إلى جميع المحاولات تقريباً في أمريكا اللاتينية وفي الوطن العربي)؟.

قطعاً ليست الاستراتيجية المتمحورة على الذات لها طابع معاد للرأسمالية، إذ أنها تحدد مضمون التنمية الرأسمالية المركزية. بالأولى فإن استراتيجية في خدمة الجماهير الشعبية. في اطار اشتراكي أو في اطار تجربة وطنية شعبية قائمة على مبدأ فك الارتباط لا يمكن أن تكون الاّ متمحورة على الذات.

ليس لمفهوم فك الارتباط تعبيراً آخر مرادفاً للتنمية المتمحورة على الذات، فهو مفهوم يدل على ظاهرة خاصة، أو بعبارة أدق هو شرط مفروض من النظام. فهو شرط للتنمية المتمحورة على الذات في ظروف وراثة ذات طابع «طرفي». هنا أيضاً يجدر ذكر سوء استخدام الكلمة التي انتشرت فأصبحت تعني أي شيء مثل الاوتاركية (قطع جميع علاقات التبادل الخارجي) أو مثل التقوقع الثقافي والماضوية الرجعية (المذهب الذي يدعى أنه لا بد من رفض كل «الافكار» المستوردة وأن الحل للمشكلة هو في الرجوع «للتراث»).

وقد تناولنا في مكان آخر موضوع المضمون الدقيق لهذا المفهوم وملخص هذا التحليل هو الآتي: **ان فك الارتباط** هو الأخذ بمبدأ؛ وهذا المبدأ هو **رفض قبول نلك المعايير للترشيد الاقتصادي في الميدان الداخلي التي هي المعايير الحاكمة في النظام العالمي**. فهذه المعايير هي دائماً تعبير عن قانون القيمة الذي يحكم نظاماً اقتصادياً ـ اجتماعياً معيناً. وقد ذهبنا إلى أن هناك قانوناً موحداً للقيمة يحكم مجموع النظام الرأسمالي العالمي أي مراكزه وأطرافه. واعتبرنا هذا القانون هو قانون القيمة الرأسمالية العالمية. ونجد تعبيراً عن هذا القانون في الحديث الدارج (مثل حديث البنك الدولي) حول «الميزات المقارنة» (للخيار بين الانتاج المحلي أو الاستيراد) أو حول «الربحية» (وهي ربحية تقاس على أساس منظومة الأسعار العالمية). وقد ذهبنا إلى أن الأخذ بهذا المبدأ من شأنه أن يعيد تكوين عدم التكافؤ (وهنا عدم التكافؤ بين المراكز والأطراف). وعلى هذا الأساس اقترحنا الأخذ بمبدأ آخر كمقياس لمنطق الخيارات الاقتصادية، **مبدأ يتمشى مع المقتضيات الاقتصادية والاجتماعية الداخلية**. وليس الأخذ بمثل هذا المبدأ تعبيراً عن ميل طوباوي، فهو المبدأ الذي أخذت به فعلا المجتمعات الاشتراكية (أو المزعومة اشتراكية) بعد أن فكت الروابط، وعلى الأقل نشأت بهدف إقامة مجتمع جديد، يشمل الجماهير الشعبية، هذا ولو انحرفت في تطورها اللاحق عن هذا الهدف.

إن هذه الملاحظة الأخيرة تفرض علينا اعتبار اشكالية الاشتراكية. فهي ـ أردنا أم أبينا ـ في قلب الموضوع. فإذا كانت البورجوازية غير قادرة على «فك الارتباط»، وإذا كانت الطبقات الشعبية مدركة بضرورة فك الارتباط، فلا بد من أن تؤدي ديناميكية الحركة الشعبية إلى اندراج المشروع الشعبي في التطلع نحو آفاق لا نجد لها اسما غير «الاشتراكية». هذا بمعنى هدف اجتماعي لا يزال مشروعاً مستقبلياً أمامنا وليس نموذجاً موجوداً محققاً يمكن الاكتفاء بالامتثال به.

وهل أمام العالم الثالث خيار آخر؟ إن الخيار هو بين «فك الارتباط» أو «التكيف». وليس «التكيف» لمقتضيات النظام العالمي ممكنا للجميع. لعله ممكن بالنسبة إلى بعض أحوال «نصف الاطراف»، وذلك بثمن عال وهو افقار وتفاقم آلام الكثير (ربما الغالبية). ولكن بالنسبة إلى كثير من البلدان ـ وبخاصة تلك البلدان التي تكوّن ما أطلق عليه اسم «العالم الرابع» ـ ليس «التكيف» أكثر من قبول الهلاك. وتشير المجاعة إلى حقيقة هذا الخطر، بالمعنى الكامل للكلمة هذا، ويجب أن نعلم أن التاريخ مليء بأمثلة الشعوب التي لم تجد من تلقاء نفسها حلا آخر، فهلكت. فـ «الانتحار الجماعي»

أمر موجود في التاريخ، ومن الخطأ رفض الاعتراف بهذا الأمر، باسم «التفاؤل اللازم». التقوقع الماضوي والتعصب الثقافي وظواهر أخرى كثيرة نراها أمام عيوننا تنتشر في وطننا العربي ليست إلا أشكالا من نوع الانتحار الجماعي. وفي هذه الظروف لا نرى بديلا لمواجهة تحديات عصرنا إلا من خلال فك الارتباط.

- ٦ -

فلنرجع الآن إلى مميزات التنمية المتمحورة على الذات (أي السيطرة على التراكم والتجانس الاجتماعي الناتج عنها)، ولننظر إلى التجارب الاشتراكية من هذه الزاوية. لا شك أن هذه التجارب - سواء أكانت اشتراكية أم لا - في الاتحاد السوفياتي والصين وغيرهما قد حققت هذه الشروط.

فهنا في جميع هذه التجارب (الاتحاد السوفياتي وأوروبا الشرقية بما فيها يوغسلافيا والبانيا وكوريا الشمالية والصين وفيتنام وكوبا) تعمل تنمية قوى الانتاج في اطار استراتيجية وطنية مخططة متمركزة على الذات دون شك. قطعاً يجب نقاش هذه التجارب من زوايا كثيرة: أهي اشتراكية أم أعادت تكوينها طبقياً؟ ماذا حققت فعلا في ميدان تنمية قوى الانتاج؟ إلى أي مدى اسلوب التخطيط فعال فعلا؟ ما هي طبيعة الصعوبات والتناقضات التي تتعرض إليها؟ أهي من طبيعة المأزق أم من طبيعة العقبات المؤقتة؟ ولكن رغم كل هذه التساؤلات يجب الاعتراف بالطابع المتمركز على الذات لهذه التجارب.

ومن هذه الزاوية لا شك أن نجاح هذه التجارب يقابل فشل تجارب العالم الثالث الرأسمالي. فهنا أيضاً أوجه الاختلاف في نتائج متعددة. فقد حققت بعض هذه التجارب في العالم الثالث معدلات مرتفعة للنمو، بينما لم يحققه البعض الآخر. وفي بعض التجارب كان تدخل الدولة المحرك الأساس، بينما لم يكن ذلك كذلك في تجارب أخرى. وبعضها أخذت في الاعتبار أهدافاً اجتماعية تجاهلها غيرها... الخ، ولكن لم تنجح هذه التجارب المختلفة في تثبيت تنمية متمحورة على الذات، وبالتالي لم تتقدم كثيراً في اتجاه التجانس الاجتماعي، ولا في اتجاه تقوية استقلاليتها ازاء القوى الحاكمة على الصعيد العالمي. (وسوف نتناول فيما بعد الحالات المشكوك فيها من هذه الزوايا أي أوضاع «أنصاف الأطراف»).

هل نستنتج من ذلك أن التجارب الشيوعية ناجحة من حيث الأهداف الوطنية وان كانت فاشلة من حيث الهدف الاجتماعي وهو أصلا الغاء الطبقات؟ شئنا أم أبينا، فإن اعتبار معنى الهدف الاشتراكي يفرض نفسه هنا. قطعا يؤكد الخطاب الرسمي للنظم «الاشتراكية» (وهو خطاب نظام الحكم) تحقيق الهدف. فهو خطاب يساوي تحقيق الاشتراكية بإلغاء الملكية الخاصة لوسائل الانتاج في صالح ملكية الدولة والجمعيات التعاونية. ولنعبر عن تحفظاتنا في هذا الموضوع. فالرجوع إلى ماركس هنا يفرض نفسه. وهو رجوع شرعي بخاصة وأن نظم الحكم في هذه المجتمعات تعلن ايمانها بالماركسية. وفي هذا الاطار لا بد من رفض تعريف الاشتراكية تعريفا سلبيا فقط، أي «الغاء كذا وكذا». فالاشتراكية تتطلب أكثر من «الغاء»... تتطلب رقابة مجتمعية صحيحة على استخدام وسائل الانتاج وبالتالي درجة عالية من السيطرة على التطور المستقبلي، وذلك من خلال تحكم حقيقي للطبقات الشعبية. الأمر الذي يتطلب بدوره ديمقراطية سياسية صحيحة ومتقدمة، أكثر تقدماً من الديمقراطية المحدودة الموجودة في مراكز النظام الرأسمالي. والواقع أن هذه الشروط غير متوافرة في

البلدان الاشتراكية. وإذا كان ذلك كذلك، فإن التساؤل عن الطابع الاجتماعي الحقيقي لهذه النظم هو تساؤل شرعي.

وجدير بالذكر هنا أن لينين وماو لم يكتفيا بالخطاب «الرسمي». فكانا يطرحان تحديداً التساؤل حول هذا الطابع الاجتماعي. وهذان القائدان لم يترددا في التساؤل حول مدى تحقيق «الاشتراكية». إذ كانا يحللان الواقع في اطار اعترافهما بالصراع المستمر بين القوى الاشتراكية والقوى الرأسمالية. وكان ماو قد اعتبر أن القوى الرأسمالية تغلبت على القوى الاشتراكية في الاتحاد السوفياتي بعد وفاة ستالين. أما نحن فنعتبر أن هزيمة القوى الاشتراكية سبقت هذا التاريخ، فترجع إلى اسلوب إقامة الجمعيات التعاونية في الريف في أوائل الثلاثينات، هذا الاسلوب الذي ألغى التحالف الشعبي وسمح بإقامة دولة استبدادية. هذا، ولا نعني اطلاقاً أن هزيمة القوى الاشتراكية أدت إلى إعادة الرأسمالية. أما فيما يتعلق بالصين فكان ماو نفسه يعتبر في أول الثورة الثقافية أن القوى الرأسمالية كانت على وشك أن تهزم الميول الاشتراكية. ونظراً لأن خلفاء ماو أدانوا اتجاهات الثورة الثقافية ادانة تامة، فإن المنطق يفرض الاستنتاج أن القوى الرأسمالية هنا أيضاً تغلبت على القوى الاشتراكية. هذا على الاقل إذا أخذنا بالمنطق الماوي. وليس هذا استنتاجنا بالتحديد. فمن جهة أولى لا نعتبر أن القوى المعادية للاشتراكية هي دائماً ذات طابع رأسمالي، وذلك بالنسبة إلى هاتين الحالتين. ومن جهة أخرى لا نرى شيئاً مماثلاً لإقامة الجمعيات التعاونية بوسائل العنف قد حدث في الصين، وبالتالي لا نرى دولة استبدادية صينية قد انشئت. فهذه الدولة الأخيرة ـ وان كانت بيروقراطية وغير ديمقراطية ـ الاّ أنها مختلفة عن الدولة السوفياتية. فعلاقاتها مع الجماهير (لا سيما الجماهير الريفية) لها طابع مختلف عن طابع تلك العلاقات في النظام الستاليني.

فلا يمكن اطلاق حكم موحد على جميع هذه التجارب، بل يجب اعتبار الاختلاف السائد هنا فيما يتعلق بالطابع الاجتماعي للحكم، وبالتالي بطبيعة «أزمة» هذه المجتمعات (أهي ذات طابع مأزق؟)، وكذلك فيما يتعلق بعلاقات هذه المجتمعات مع العالم الرأسمالي، وامكانات تطورها المستقبلية.. الخ. فلا يمكن الاكتفاء بالنعت السلبي (مجتمعات غير اشتراكية) أو بالنعت الايجابي الاحادي البسيط (مجتمعات رأسمالية ذات «خصوصيات») أو بالنعت غير المحدد، بل الملتبس (مجتمعات «نظام دولة» أو نظام طبقي جديد). بالأولى لا يمكن توحيد الحكم على الجميع واعتبار الاتحاد السوفياتي والصين والبانيا ويوغسلافيا والمجر وفيتنام وكوبا نموذجاً واحداً.

لا شك أن هناك عدداً من المميزات العامة والمهمة مشتركة. فهي مميزات ناتجة عن عاملين مهمين مشتركين وهما: **أولاً**، ان جميع هذه الأنظمة انشئت نتيجة ثورات شعبية تمت في بلدان متأخرة، يسود فيها الطابع الريفي إلى حد كبير، وقد ترتب على ذلك ضرورة التعجيل في تنمية قوى الانتاج، وفي الوقت نفسه تحقيق عدد من التغيرات قامت بها البورجوازية والتنمية الرأسمالية في المناطق الأكثر تقدماً. أما العامل المشترك **الثاني**، فهو في القيادة لهذه الثورات الشعبية التي تمت على أيدي أحزاب شيوعية خرجت من التيار اللينيني البلشفي. وقد جرت هذه الوراثة كثيراً من المفاهيم والممارسات فيما يتعلق بالعلاقة بين الدولة والطبقة، والطبقة والطليعة، والطليعة والحزب.. الخ. وأثرت هذه المفاهيم والممارسات في مشكلة السلطة والديمقراطية تأثيراً عميقاً. وليس المهم هنا اطلاق «أحكام» على هذه المفاهيم والممارسات (اعتبارها «ماركسية صحيحة» أم «انحرافات») من زاوية ايديولوجية أو اخلاقية، بل المهم هو فهم ظهورها ونموها، والبحث عن جذورها في نشأة الحركة

العمالية نفسها، أي في مرحلة الأممية الثانية، ثم مغزاها وحدودها التاريخية، وكذلك التناقضات الجديدة التي نتجت عنها في المجتمعات التي استلهمت منها.

وقد ورثت المجتمعات الاشتراكية من وراء هذا التاريخ كثيراً من المشاكل التي لا تزال قائمة دون حل. ورأينا في هذا الصدد هو أن هذه المشاكل السياسية هي العقبة الأساسية لاستمرار تنمية قوى الانتاج فيها، أي بعبارة أخرى، أن الجانب السياسي هو الذي يحدد طبيعة أزمة المجتمعات الاشتراكية. هذا، ويمكن بالطبع النظر إلى الجانب الاقتصادي لهذه الأزمة. فهي نظم حققت فعلاً نمواً جباراً لقوى الانتاج على أسس توسعية، أي من خلال تحويل قوى العمل من الزراعة إلى الصناعة واستعارة أنماط تكنولوجية مأخوذة من تجربة الغرب المتقدم. وقد تم هذا النمو التوسعي بواسطة تخطيط اداري وتحديد دور السوق. واليوم يتعرض استمرار هذا النموذج إلى ضرورة الانتقال إلى مرحلة التراكم الكثيف، الأمر الذي يتطلب بدوره تحسين الانتاجية باللجوء إلى وسائل تحفيز أدق وأكثر فعالية. والسؤال هو: هل سيتم هذا التقدم أم لا؟ وان تم، هل سيكون ذلك من خلال «العودة إلى الرأسمالية» أو حتى اقامتها (إذا اعتبرنا أن الرأسمالية هنا لم توجد قبل الثورة إلا في صورة بدائية)؟ أم سوف يتم من خلال تنمية علاقات انتاج جديدة تضمن رقابة المنتجين الحقيقية، وهي تعريف الاشتراكية؟

إن هذه التساؤلات حول مستقبل النظم الاشتراكية المزعومة تظل مفتوحة في رأينا. قطعا يعتبر البعض أن المشكلة قد حلت، اما لأنهم يعتبرون أن هذه النظم هي في الواقع رأسمالية، واما لأنهم يرونها على أنها نظم طبقية جديدة (نظم دولة) مثبتة. وقد سبق ان تناولنا هذا الموضوع. ورأينا ان المذهب الأول، الذي عبر بتلهايم عنه، ناتج تبسيط رفضناه. فهو رأي قائم على اختصار الرأسمالية إلى ظاهرة وحيدة هي ظاهرة العمل الأجير. هذا بينما نعتقد نحن أن الرأسمالية تتطلب أكثر من ذلك، فتتطلب أيضاً تفتت ملكية رأس المال، وهو شرط عمل المنافسة، وهي بدورها عامل جوهري لسيادة ظاهرة «الاستلاب الاقتصادوي» التي اعتبرناها عنصراً أساسياً في حركية الرأسمالية. هذا بينما لا يزال اللجوء إلى السوق (ومنافسة رؤوس الاموال) ناقصاً، أو شبه ناقص، إلى الآن في هذه المجتمعات. أما المذهب الثاني ـ أي أطروحة «الدولنة» (étatisme) ـ فإن ميزته هي عدم ارجاع ظاهرة جديدة إلى نموذج قديم. ولكن هذا المذهب يعاني في كثير من الاحيان من التعميم المجرد. وسوف نرجع إلى هذا الموضوع فيما بعد.

وعلى كل حال فلا يمكن التعمق في النقاش طالما تمسكنا بالميزات العامة لتلك المجتمعات، بل على عكس ذلك يجب الفات النظر إلى خصوصيات كل منها. فإن كلا من هذه الثورات قد أشركت في ظروفها التاريخية الملموسة ما يبدو لنا ثلاثة اتجاهات جوهرية، وهي: **أولاً**: الاتجاه الاشتراكي الصحيح، وهو تعبير عن المضمون الشعبي للقوى الاجتماعية التي تم تنظيمها للثورة ضد الرأسمالية. وهو اتجاه يستحيل انكار وجوده رغم حقيقة فراغ الحديث الرسمي لنظام الحكم: **ثانياً**: الاتجاه الدولني (ونقصد هنا مركزية نظام الدولة في تنظيم جميع أوجه الحياة الاجتماعية) **وهو** اتجاه يعبر عن تبلور قوى اجتماعية جديدة مسيطرة أو تميل إلى السيطرة، **وثالثاً**: الاتجاه الرأسمالي وهو ناتج قوى موضوعية مرتبطة باحتياجات تنمية قوى الانتاج عند هذه المرحلة.

وقد أشركت كل ثورة من هذه الثورات هذه العوامل الثلاثة المتناقضة بعضها مع بعض، أشركتها في شكل معقد خاص بها. فالثورة الروسية التي أنشأت هذا التاريخ قد قامت على أساس

تحالف عمال وفلاحين اعتمدت السلطة السوفياتية عليه فعلا إلى أيام إقامة الجمعيات في أوائل الثلاثينات. وقد تم انشاء الجمعيات من خلال استخدام العنف نتيجة معارضة الفلاحين لها. وكان هدف الدولة الاستبدادية التي أنشئت على أساس تدمير التحالف الشعبي هو بالذات استغلال الريف من أجل تعجيل التصنيع. وقد تم هذا التصنيع من خلال استعارة الاشكال الفوردية لتنظيم العمل واخضاع الطبقة العاملة الجديدة ـ والمكونة إلى حد كبير من مهاجرين من الريف المضروب ـ لمقتضيات هذا الشكل للانتاج. هكذا أصبحت الدولة نفسها نقطة تبلور الطبقة الحاكمة الجديدة. ومن هنا الطابع «الدولني» لهذه الطبقة، وهو طابع ليس مهيمنا فقط، بل يكاد يكون منفرداً. هذا، ولكن مرحلة التراكم التوسعي انتهت الآن منذ عقود. وبالتالي فإن «مشكلة الفلاحين» فقدت أهميتها. فالفلاحون أنفسهم لا يمثلون الآن إلا نسبة صغيرة من اجمالي السكان. ثم تنازلت الدولة لصالح هذه الأقلية تنازلات اقتصادية مهمة جداً منذ أواسط الخمسينات. ولكن مشكلة الانتقال إلى التراكم الكثيف لم تجد حلها إلى الآن. ويبدو أن الطبقة الحاكمة منقسمة على بعضها في هذا الصدد. فهناك فريق يرى الحل في زيادة اللامركزية في اطار نظام الدولة. ولعل خروتشوف قد مثل هذا التيار الذي يعتمد بصفة أساسية على طبقة التكنوقراط الجدد كما يظهر من مضمون الاقتراحات المطروحة (تقوية دور السوق، ايديولوجياً «الاستهلاك» على النمط الغربي والتخلي عن تسييس الجماهير). وهناك تيار آخر لعل بريجنيف قد مثله، وهو تيار محافظ لا يجرؤ على أكثر من اصلاحات جزئية من النوع «الليبرالي» أكثر منها «ديمقراطية». ولكن إلى جانب هذه المواقف المحافظة توجد أيضاً اتجاهات تنظر إلى الحياة السياسية والايديولوجية وتميل إلى انعاشها. ولا شك أن وجود هذه الاتجاهات انما هو انعكاس لاستمرار الاتجاه الاشتراكي في المجتمع، رغم صعوبة تغلبها في الظروف الموروثة وعداوة الغرب.

وفي رأينا تتعامل هذه الاتجاهات الثلاثة أيضاً في الصين. ولكن المزيج الصيني الخاص لها أكثر توازناً، فهو أقل انحرافاً في صالح «الدولنة». والسبب هو، كما قلنا، انه لم تحدث هنا عملية مماثلة لإقامة الجمعيات بالعنف. فالدولة إذن ـ ولو أنها بيروقراطية وليست ديمقراطية ـ معرضة للضغوط الاجتماعية أكثر منها في الاتحاد السوفياتي، بل ليست الدولة هي النقطة الوحيدة لتبلور قوى اجتماعية سائدة. فهناك إلى جانبها ميول السلطات المحلية الشعبية التي شجعت المأوية انعاشها. وهناك أيضاً طبقة من الرأسماليين الحقيقيين الذين يشجع الخط الحالي مبادراتهم. ويكوّن هؤلاء وأولئك نقطة تبلور إلى جانب الدولة. فالمزيج هنا متزن بين اتجاه اشتراكي لا يزال حيا، واتجاه رأسمالي وطني صميم، واتجاه دولني يستطيع ـ في ظروف النزاع الداخلي رأسمالية/اشتراكية ـ أن يحتفظ بالهيمنة. ولذلك لا نرى من الممكن أن يصبح الاتجاه الرأسمالي «كومبرادوريا» على نمط ما يحدث في بلدان العالم الثالث الرأسمالي. فهو اتجاه رأسمالي وطني. هذا من جهة، ومن الجهة الأخرى، فإن عملية التراكم التوسعي لم تصل بعد في الصين إلى حدودها. هذا إضافة إلى أن القاعدة الشعبية لم تفتت كما هو الحال في الاتحاد السوفياتي، بما يشجع الميل نحو تقدم الحياة السياسية والايديولوجيا الشعبية. الأمر الذي يستبعد بدوره الحل المتمركز على تحالف تكنوقراطية ذات طابع دولني/رأسمالية وطنية.

ونجد ظروفاً مماثلة، أي أكثر تفتحاً للتطور، في يوغسلافيا وفي المجر. وتعمل هنا هذه الظروف في مرحلة أكثر تقدماً من زاوية نمو قوى الانتاج، إذ أن المرحلة التوسعية هنا انتهت. ولكنها تعمل أيضاً في ظروف دولية غير مؤاتية: صغر الدول، تغلغل النفوذ الغربي في يوغسلافيا، ضغط السوفيات

في المجر... ولذلك نعتبر أن استمرار تطور الصين على الأسس الحالية، أي تـوازن (ولو متحـرك) بين الاتجاهات الثلاثة المذكورة ونمو قوى الانتـاج على أسـاسها، انمـا يمثل أحسن فـرضية للمستقبـل الاشتراكي في الأجل الطويل.

هذا، وهناك أيضاً في العالم «الاشتراكي» أمثلة سلبيـة من تطور أدى إلى مـأزق حقيقي. ومنها مثل تشكوسلوفاكيا المجمدة من خلال المخاوف السوفياتية، ومثل رومانيا المجمدة في شكل بـدائي من «الدولنة»، ومثل بولندا التي غاصت في أوهام الجاذبية الغربية، ومثل فيتنام التي لم تبدأ بعد مرحلـة التراكم التوسعي وذهبت في اتجاه الفرار إلى الامـام في مغامـرات عسكريـة اقليمية. فـلا يمكن الغاء جميع هذه الخصوصيات والاكتفاء بالمفهوم العام «للدولنة» دون عمل حساب لها.

هذا، ولا شك أن التجارب السوفيـاتية والصينيـة نجحت تمامـاً من حيث قدرتهـا على فـرض نفسها كقوة مستقلة في النظام العالمي. وكذلك بالنسبة حتى إلى الدول الصغـيرة مثل يـوغسلافيـا أو المجر. هذا بينما لنا تحفظات بالنسبة إلى تلك التجارب التي أغلقت نفسها في مأزق.

لا شك أيضاً أن اعطاءنا أهمية كبيرة لعنصر تحقيق الاهداف الوطنيـة لا يشارك فيـه الجميع. فالماركسية المبسطة مثلا ـ وبخاصة التأويل الذي لا يدرك أهمية التناقض مراكـز / أطراف ـ تحكم على «الوطنية» على أنها دائماً «انحراف». وقد سبق قولنا ان هـذا الموقف لا يختلف كثيـراً عن موقف رأس المال العالمي المهيمن. أليس التماثل بين آراء بل وارن (التي انتقدناها في مكان آخـر) المعبرة من خلال «لغة» ماركسية من جهة، وبين آراء البنك الدولي من جهة أخرى، أليس هذا التماثـل دليلاً عـلى صحة قولنا؟

ـ ٧ ـ

نواجه إذن مرة أخرى مشكلة الدولة والدولنة التي لا مفر منها.

تعتمد الماركسية في مفهومها لتحرير الانسان على الغاء القيمة والغاء الدولة. فإلغاء القيمـة هو شرط التحـرير من عبـودية الاقتصـاد. فالقيمـة هي التعبير عن النـدرة والفقر. وتعبـر عن نفسها في الاستلاب السلعي، وهو يؤدي بدوره إلى أن القوانين الاقتصادية تفرض نفسهـا كقوى طبيعيـة. أما الدولة فهي تعبير عن هيمنة طبقية وهيمنة قوانين الاقتصاد.

ولكن ماركس كان يعي خطـر التصورات الطـوباويـة. ولذلـك امتنع عن وصف سـابق لآليات مجتمع متحرر من القيمة والدولة. هذا ولم تقدم إلى الآن ـ للأسف ـ المجتمعات الاشتراكية اجابـات مقنعة في هذا الصدد. هذا أقل ما يمكن أن يقال عنها. فلم يؤد الغاء ملكية الرأسماليين لصالح ملكية الدولة، وكذلك الغاء السوق واحلال التخطيط محلها، لم يؤد ذلـك إلى سيطرة المنتجـين على المجتمـع وبالتالي التخلص من الاستـلاب. وفي الوقت نفسـه لم تلغ الـدولة، بـل تقوت في أشكـال بيروقـراطية واستبدادية. إن الحجج المقدمة لتبرير هذا الواقع معروفة. فهي حجج شكلية لم نقبلها. إن استمرار الدولة (والدولنة) هو فرض فرضته ظروف الانتقال الطويل إلى ما بعد الرأسمالية، وهي ظروف تتعلق بالمميزة الأكثر جوهرية للتوسع الرأسمالي، أي توسعه غير المتكافىء، وبالتالي ضرورة بـدء الانتقال من ثورة أطراف النظام. وينتج عن ذلك الطابع المعقد لمجتمعات ما بعد الرأسمالية، أي طابعها المتناقض

الذي لا مفر منه، والذي يدعو إلى استمرار الدولة. أما هيمنة الدولة (أي الدولنة) في حالة الاتحاد السوفياتي فترجع إلى ظروف تاريخية خاصة كما رأينا. هل أدى ذلك إلى نظام اجتماعي جديد وليس إلى «عودة» الرأسمالية؟ هل يمكن اعتبار هذا النظام مثبتاً؟ أو في حالة «انتقال»؟ إلى أين؟ أو في مأزق؟ أيمكن أن يتطور نحو الاشتراكية؟ لقد طرحنا هذه الاسئلة التي نعتقد أن الاجابات عنها لا تزال مفتوحة.

إن استمرار التوسع الرأسمالي كما هو ـ أي على أسس غير متكافئة ـ وكذلك الاستمرار الغالب في رفض نتائج هذا التوسع من قبل الشعوب التي تعاني منه بالضرورة، ان كل ذلك يدفعنا إلى الاعتقاد بأن التاريخ سوف يستمر في الاتجاه الذي بدأ به منذ عام ١٩١٧. أي بعبارة أخرى أن مناطق متخلفة من النظام سوف «تفك الروابط» (أي «تخرج» من منطق النظام) وأن هذه العملية ستكون الفصل الاول من تطور طويل محكوم من تفاعل النزاع بين اتجاهات ثلاثة هي الاشتراكية والرأسمالية الوطنية والدولنية. ويؤدي رفض هذه الضرورة التاريخية ـ باسم حب المطلقات، أو رغبة في الوصول السريع إلى الهدف النهائي ـ إلى عجز سياسي مؤلم ثم يأس. فلا بد من اندراج الكفاح السياسي في اطار الواقع إذا كان الغرض هو تغيير الواقع وليس الاكتفاء بالتحليل ـ بعد حدوث الحوادث في معظم الأحيان ـ ولا شك أن قبول هذا الواقع هو أيضاً قبول فكرة أن «السيطرة المجتمعية على المصير» لا يمكن الوصول إليها وتحقيقها «تحقيقاً تاماً» مرة واحدة، بل بالتدريج. وعلى كل حال فإن رأينا هنا هو أننا نجهل ما هو مجتمع متحرر من الاقتصاد والدولة. أضيف إلى ذلك أنني لا أتصور هذا التحرير على انه «مطلق ميتافيزيقي». ولذلك اقترحت في مكان آخر التمييز بين الاستلاب الاجتماعي والاستلاب الانساني (الانتروبولوجي)، وذلك من أجل اعطاء طابع نسبي لمفهوم «شفاف المجتمع» ولمفهوم «السيطرة المجتمعية على المصير».

ولا شك أن «الوطن» يمثل في هذه الظروف جانباً من التطور في المستقبل المنظور لا يمكن استبعاده. فإذا كان الغاء الرأسمالية مستحيلاً على الصعيد العالمي مرة واحدة، فإن ذلك يؤدي بالضرورة إلى أن الاقطار التي تنفصل عن النظام الرأسمالي لا تزال تعيش في عالم «منظومة الدول». وقد قدّمت نظم الحكم في الدول الاشتراكية هذه الحجة من أجل تبرير استمرار الدولة. ولا شك أن استخدامها لهذه الحجة لم يكن بريئاً، ولكن الأمر يظل. وعلينا أن نتساءل عن مضمون هذه الدول التي خرجت عن النظام الرأسمالي من زاوية اجابتها «المشكلة الوطنية». لقد اقترحنا في مكان آخر تحليلا لهذا الواقع الاجتماعي ـ أي الوطن ـ واعتبرنا أنه واقع اجتماعي ليس هو «فوق الطبقات» ولكنه «إلى جانب الطبقات»، شأنه في ذلك شأن وقائع اجتماعية أخرى، مثل الجنس. ورأينا أن انكار هذه الوقائع يؤدي دائماً وبالضرورة إلى تبرير الاضطهاد بأشكاله، وأن جميع أوجه الاضطهاد تخدم في نهاية الأمر استغلال العمل. كما رأينا أن الاكتفاء بوضع هذه الوقائع الاجتماعية جنباً إلى جنب دون ادماجها في كل موحد، يؤدي دائماً وبالضرورة إلى اضعاف قدرتها المحتملة في تعبئة القوى العاملة من أجل التغيير. هذا لا يمنع النظر النقدي للواقع «الوطني»، الذي يتطلب التحليل والتحديد. فيجب اعتباره على أنه واقع «نسبي» كما أننا نحتاج إلى مزيد من التفكير في جذور «ايديولوجيا الوطن» وتكوينها في ظروف تاريخ أوروبا ثم تصديرها على صعيد عالمي، شأنها في ذلك شأن عناصر أخرى من الايديولوجيا المهيمنة على صعيد عالمي.

لا مفر إذن من الاعتراف بضرورة الدولة وضرورة المضمون «الوطني» للمجتمع. وفي الوقت نفسه يجب عدم نسيان الهدف البعيد وهو الغاء الدولة والوطن. إن هذا الموقف شرعي، بل ضرورة

حيوية. ثم يتحقق الخطر الطوباوي هنا حينما نحاول تصور «عالم دون أوطان». فقد أثبتت التجربة في هذا الصدد أنه من المستحيل تقريباً التحرر من التصورات المحكومة من الايديولوجيا المهيمنة. أو يكتفي المفكر بعموميات غير محددة مثل: سوف يستمر «الاختلاف»، دون تحديد أوجه الاختلاف.

وينكر الكثير في الغرب هذه الضرورات أي ضرورة الدولة واستقلالية الوطن ازاء النظام الكلي. وهذا الرفض هو عنصر مهم في الايديولوجيا المهيمنة. ويبدو لنا أن تفسير هذه الاوضاع انما هو أمر بسيط تكاد تكون جذوره في علم النفس. فهنا تلعب دورها خيبة الأمل الناتجة عن البعد بين الخطاب الاشتراكي الرسمي وواقع المجتمعات الاشتراكية، وكذلك الاحساس بالعجز وعدم امكان عمل فعال في الغرب المتقدم، وكذلك الغني الذي يسمح بإلقاء خطاب كريم واتخاذ مواقف أنانية في الوقت نفسه.. الخ. هذا، ولا شك أن الهجوم الايديولوجي اليميني الحالي قد نجح في استغلال هذه «اللغة اليسارية» لأغراضه اليمينية الحقيقية.

فيمكن تلخيص مضمون هذا الخطاب «اليساري» في النقاط الأربع الآتية: **أولاً**: ان «الشرق» (روسيا والصين وغيرهما) ليس اشتراكياً، بل في مأزق؛ **ثانياً**: أن الوطنية في ذاتها، وفي جميع الظروف عنصر غير اشتراكي وسلبي؛ **ثالثاً**: أن الدولة في جميع الظروف هي عدو الشعب؛ **ورابعاً**: وبالتالي أن ميدان الكفاح الحقيقي هو ميدان الحقوق الديمقراطية.

ولسنا نحن هنا بصدد الغوص في تفاصيل هذه المناقشات الملتبسة، بل سنكتفي بذكر بعض ملاحظاتنا في شأنها.

يجب قبل كل شيء التوقف قليلاً عند القول الذي يدّعى ان «الشرق متجمد». فهل هو فعلا أكثر تجمداً من الغرب؟ نرى هنا أن اجماع الرأي على أساس اقتصادوي في الغرب قد أفرغ التمييز يمين/يسار من أي مضمون، وألغى مغزاه التاريخي الأصلي، فجمود المجتمع لا يمنع اعترافنا أيضاً بأن المجتمع السوفياتي يبدو حالياً عاجزاً أو شبه عاجز عن مواجهة احتياجات تغيير عميق. (هذا بعد أن حقق هذا المجتمع تغيرات مهمة جداً في تاريخه، إذ أصبح القوة العظمى الثانية). ولكن هناك مجتمعات اشتراكية أخرى مثل الصين ويوغسلافيا والمجر لم تصب بالشلل نفسه فيبدو لنا أنها قادرة على التغيير والتطور السريع نسبياً.

هذا، ويبدو لنا أيضاً أن «معاداة الدولة» في كثير من الأحيان لا تعتمد على أسس علمية. وهنا نجد كثيراً من اللبس بين الدولة والجهاز الاداري. فهنا نجد من يبكي على «الضرائب الثقيلة التي تمتص ٦٠ بالمائة من الدخل القومي»، ومن يثير الضحك السهل بمناسبة ممارسات البيروقراطية الصغيرة، ثم ينتهي بالقول ان الدولة عدو الشعب. وينسى هؤلاء أن الدولة لعبت دور الحامي بالنسبة إلى الضعيف، وذلك في الصراع الطبقي في الغرب نفسه! إن الرئيس ريغان لم يخطىء في هذا الصدد حينما أخذ في الهجوم ضد «دولة الرفاهية». وفي معظم الأحيان تنسى الاقتراحات المطروحة من أجل «تحديد الدولة» أن الديمقراطية الغربية نفسها أنشئت وتقدمت على أساس تقوية الدولة. وهناك أمثلة كثيرة في هذا الصدد. منها أن كثيراً من تجارب «اللامركزية» انتهت بالتخلف إلى اليمين وتشويه الديمقراطية، وذلك لسبب بسيط وهو أن اللامركزية قوت القوى المحلية الرجعية وأضعفت الوعي السياسي الذي ينمو فقط في ظروف توسيع الآفاق وادراك الصورة الكاملة للمجتمع. ولنسأل إذن السؤال الآتي: أيمكن تصور هيمنة المجتمع على مصيره في ظروف قوى انتاجية نامية دون

«تنظيم» معقد ـ وبالتالي جهاز وأجهزة؟ أيمكن التمسك بالضمان الاجتماعي على صعيد ملايين الأفراد والتمسك بالتكنولوجيات المتقدمة وفي الوقت نفسه تصور الهيمنة المجتمعية فقط في صورة «جماعات صغيرة العدد»...؟ فلنعترف أن معرفتنا عن كيفية تمفصل العمل الحر للأفراد من جهة، وآليات الجماعات المختلفة الصغيرة والمتوسطة والكبيرة من الجهة الأخرى، ان معرفتنا لكل هذه المشاكل محدودة للغاية.

يتغذى الخطاب الحالي «الليبرالي الجديد» حول الديمقراطية من هذا النوع من «التحليل» الذي يلغي جدلية العلاقة بين الدولة والمجتمع المدني ويحل محلها نظرة ميتافيزيقية وتعارض مطلق بين هذين العنصرين. وينسى هذا الخطاب الليبرالي نقد ماركس للديمقراطية في الرأسمالية وحدودها، وهو نقد صحيح يذكر لنا أن الديمقراطية تتطلب أكثر من مجرد اعتراف بـ «الحقوق» (ومنها حقوق الانسان)، وذلك مهما كانت هذه الحقوق مهمة.

ولا يمنع نقدنا للنظرة المطلقة «المعادية للدولة»، لا يمنع التوقف أمام ظاهرة تزايد دور الدولة الناتج عن احتياجات التراكم الرأسمالي. فيعمل هذا التراكم في اتجاه التركيز المؤدي إلى المؤسسة الضخمة. وتعاني هذه المؤسسة ـ وان كانت غير حكومية ـ من جميع عيوب البيروقراطية، وذلك دون ميزة الشفاف السياسي الذي يمكن أن نجده في القطاع الحكومي فقط. هذا بالاضافة إلى أن التناقض بين القدرة الانتاجية والقدرة الاستهلاكية (وهو تناقض جوهري ناتج عن ميل النظام الرأسمالي إلى تنمية القدرة الانتاجية إلى الحد الذي يزيد عن قدرة الاستهلاك) يفرض على النظام إقامة قطاع «ثالث» (من أجل ابتلاع الفائض) إلى جانب القطاعين التقليديين، أي قطاع انتاج وسائل الانتاج وقطاع انتاج وسائل الاستهلاك. والقطاع الثالث يكاد يكون بالضرورة حكومياً، في صورة مصروفات عسكرية أو مدنية اجتماعية. وما معنى ذلك؟ أليس هو أن الاشتراكية أصبحت هنا أيضاً حاجة موضوعية ناتجة عن التراكم نفسه؟ طبعاً تختلف الأسباب التي جعلت الاشتراكية هنا أيضاً حاجة موضوعية عن الاسباب التي تجعلها ضرورة في الأطراف.

ويترتب على ذلك أن وحدة التراكم تميل إلى أن تنفجر وتخرج عن حدود المؤسسة المنتجة أو المؤسسة المالية حتى تصل إلى التوحد مع التكوينة الاجتماعية بمجملها، أي الدولة. لعل الرأسمالية اليابانية تستفيد في هذا الشأن بميزة موروثة من جذورها التاريخية والايديولوجية والسياسية إذ توحدت وحدات التراكم تحت رقابة الدولة باكراً. ولكن الاتجاهات نفسها تعمل أيضاً في الغرب بالرغم من ايديولوجيا التمييز بين «العام والخاص». فإذا لم تتجه المجتمعات الغربية إلى الاشتراكية، رغم نضوج شروطها، وذلك لأسباب سياسية (تتعلق بدورها «للاجماع في الرأي» الناتج عن مواقف المراكز المهيمنة في النظام العالمي)، فالتطور الرأسمالي نفسه من شأنه أن يؤدي إلى نوع من «الدولنة». ولا بد من اعتبار هذا النوع من الدولنة «دولنة رأسمالية»، والتمييز بينها وبين الدولنة في الانتقال بعد الرأسمالية.

ـ ٨ ـ

تعتمد الأطروحات السابق عرضها على الاعتراف بتقسيم النظام الرأسمالي العالمي إلى مراكز وأطراف تتعارض وتتكامل مع عدم التناسب، واعتبار هذا التقسيم من المميزات الجوهرية الناتجة عن طابع النظام وليس عن ظروف عرضية، الأمر الذي أدى بنا إلى أطروحة احتمال فتح مرحلة ما

بعد الرأسمالية من خلال ثورات تحدث في الاطراف (ومن مميزات هذه الثورات «فك الارتباط») وليس من خلال تطور يحدث في المراكز.

ولا تقول الأطروحة أكثر من ذلك. فلا تنكر الاختلاف والتنوع في الاطراف ولا استمرار التوسع الرأسمالي. وسبق تعريفنا للأطراف تعريفاً سلبياً (المناطق التي لم تتبلور فيها الدولة البورجوازية الوطنية)، وبالتالي فالقاعدة هنا هي التنوع وليس التماثل، وذلك بالنسبة إلى الماضي والحاضر. ولا شك أن الاختلاف يجر وراءه مشاكل كثيرة. ويترتب على ذلك أن الشروط الملموسة اللازمة لجعل الخروج من النظام الرأسمالي احتمال حقيقي لم تتجمع في مختلف أجزاء الأطراف على قدم المساواة.

إن فك الروابط ـ شأنه شأن أي تغيير كيفي ـ انما هو عمل صعب، ولذلك فهو الاستثناء الذي يحدث في ظروف أزمة استثنائية. فالقاعدة على عكس ذلك هي «التكيف»، أو بعبارة أدق، محاولة التكيف لمقتضيات النظام.

ويعاني النقاش حول «فك الروابط أو التكيف»، يعاني من التباس مستويات التحليل. فالخيار بين «فك الارتباط أو التكيف» هو وجه من مشكلة الخيار المبدئي بين «الاشتراكية أو الرأسمالية». وإذا كان هذا الخيار الأخير لم يطرح نفسه بشكل مباشر، بل طرح نفسه من خلال الخيار الأول المذكور، فإن هذا الأمر ناتج الظروف التاريخية التي جعلت الاشتراكية خارج جدول المحتمل في المناطق التي تجمعت فيها شروطها المادية من جهة، وادراجها في جدول الضرورة الموضوعية، حيث ترفض النتائج السلبية التي لا مفر منها في اطار التوسع الرأسمالي، أي في الاطراف، من جهة أخرى. ولا يعني ذلك أن شروط «فك الارتباط» (ومن ورائه الاشتراكية) قد تجمعت في كل مرحلة وكل جزء من منطقة أطراف النظام، فأصبح التقدم في هذا الاتجاه احتمالا حقيقياً عند الجميع. إن مجتمعات الأطراف تحاول قبل ذلك أن «تتكيف»، وتجعل ذلك من خلال ممارسات ايجابية، فهي قوى عاملة في النظام وليست مجرد موضوع «تكييف» مفروض عليها من قبل قوى خارجية.

يدّعي النقد الموجه لنظرية «المراكز والأطراف» أن هذه النظرية تتجاهل المواقف الايجابية التي تتخذها الدول والطبقات الاجتماعية (بخاصة الحاكمة) في الاطراف. وهذا الادعاء غير صحيح. فكل ما تذهب إليه هذه النظرية هو التمييز بين الرغبات والمحاولات التي تقوم بها هذه الدول والطبقات، وبين النتائج المحققة. فالرغبة هي بالطبع «التنمية» بالمعنى الدارج المعروف أي «اللحاق» وإقامة مجتمع مماثل لما هو في المراكز بجميع مميزاته (الاستقلال ازاء القوى الخارجية، والتجانس الاجتماعي والاجماع المبني عليه... الخ).

ولا شك أن محرك التغيير هو هنا أيضاً ـ في الأطراف ـ ديناميكية الطبقات. فلا معنى في الادعاء أن نظرية «المراكز والأطراف» تتجاهل هذه الحقيقة العامة وتكتفي بالمحددات الخارجية والاجمالية. هذا الادعاء غير الصحيح هو وسيلة يسيرة للتخلص من المشكلة الحقيقية. فالمشكلة الحقيقية هي بالذات معرفة الأسباب التي تجعل الطبقات كما هي، وفهم الجذور التي تحدد طابع مشروعها، وادراك طابع القوى التي تضمن نجاحها أو تؤدي إلى فشلها. واعتقادنا هو أن فهم هذه المشاكل مستحيل دون اندراج هذه الطبقات ومشروعها وممارساتها في اطار آليات النظام العام. فليست العلاقة بين الهيكل المحلي للطبقات والهيكل الكلي علاقة واحدة الجوانب، بمعنى أن آليات النظام العام تكيف الهيكل المحلي. فالآليات المحلية تحدد بدورها ظروف التكيف وشروطه. فالسؤال هو

إذن الآتي: أيمكن أن ديناميكية الطبقات المحلية تتغلب على عامل عدم التناسب في النظام الكلي؟ نعم، يقول منتقدو نظريتنا؛ لا، تجيب عليهم تجربة التاريخ. فكان من الممكن «توقع» نهاية الأطراف في أية لحظة منذ بدء الرأسمالية. وقد توقع ماركس ذلك قبل قرن وأكثر بالنسبة إلى الهند، وأصبح توقعه خاطئاً. ومن يدعي «نهاية الأطراف» اليوم، انما يقدم في الواقع الحجج نفسها.

إن الوسيلة الوحيدة لتفسير «لماذا» ما كان ممكنا نظرياً لم يحدث في الواقع، هي النظر في الظروف الملموسة التي أحاطت بالنظام على كل من المستوى العام والمستوى المحلي، والتي تحكمت في التغيرات التي حدثت فعلا في هيكل النظام.

ما هي المجتمعات التي ـ عبر تاريخ الرأسمالية ـ نجحت في عملية التبلور المركزي؟ هل توصلت إلى هذه النتيجة ابتداء من موقف «طرفي» (بمعنى موقف تابع داخل النظام الرأسمالي وليس خارجا عنه)؟ هل استطاعت أن تفعل ذلك بواسطة «ممارسات ذكية (من قبل الدولة والطبقة الحاكمة) استغلت الفرص المطروحة في اطار السوق العالمية» كما يقول البعض؟ هل استطاعت بهذه الوسائل أن ترتفع من تنمية تابعة إلى تنمية مستقلة؟ هل توجد حالياً في النظام العالمي فرص تسمح بذلك؟

إن التعبير «نصف الأطراف» المستخدم لوصف الأحوال «الوسيطة» التي قد تؤدي إلى تبلور على مثال ما هو عليه في المناطق المتقدمة من النظام، ان استخدام هذا التعبير يشمل خطر المزج بين مجموعتين من الظواهر نعتقد نحن أنه لا بد من الفصل بينهما وهما: التبلور التدريجي ابتداء من مواقف لم تكن مواقف أطراف من جهة، ومحاولات التخلص من مواقف أطراف من جهة أخرى.

هذا لأن النظام الرأسمالي لم يظهر بين يوم وليلة بضربة عصا الساحر. فتكونت التكوينات الرأسمالية بالضرورة من خلال تحولات تمت داخل تكوينات سابقة. وأمام هذا الواقع البديهي لنا الخيار بين منهجين اثنين وهما الآتيان. اما أن نتخذ موقفا بسيطاً وننظر إلى كل حالة على حدة ونعطي كل الأهمية لجميع الظروف الملموسة المحيطة بها، واما ان نطمع إلى أكثر من ذلك، فنبحث عن القوى الأساسية التي أدت إلى تبلور البعض وسقوط الآخرين في حالة «التخلف».

ويبدو لنا أن اتخاذ الطريق الثاني يؤدي بالضرورة إلى ملاحظة الاختلافات الأساسية التي تفصل بين أحوال أوروبا الوسطى والشرقية وأمريكا الشمالية واليابان من جهة، وبين أحوال أمريكا اللاتينية والشرق العثماني والهند والصين وافريقيا وآسيا الجنوبية الشرقية، من جهة أخرى. فلم تكن مناطق أوروبا الوسطى والشرقية ذات طابع أطراف يوما ما. فكانت هذه المناطق منظمة في دول وامبراطوريات كانت دائماً مشاركة سياسياً ومستقلا في النظام الاوروبي، بل مشاركة مهمة. فهي مناطق تغلبت على تأخرها الاقتصادي والاجتماعي من خلال تحولات داخلية حددتها إلى حد كبير فعلا ديناميكية صراع الطبقات الداخلي. فكان العالم الخارجي، أي أوروبا الغربية المتقدمة، يمثل بالنسبة إلى هذه المناطق تحدياً. ولكن لم يبلغ هذا التحدي درجة القوى المتحكمة المحددة للتطور. هذا، بينما كانت القارة الامريكية قد أقيمت منذ البدء، أي منذ الفتح الأوروبي لها، كمجموعة تكوينات ذات طابع أطراف. فأمريكا هي في الواقع «فبركة» أوروبا، إذ شكلت لتلعب دوراً معيناً محدوداً في اطار النظام الرأسمالي العالمي الناشيء. فكانت المميزة الاساسية لهذا الاندماج هي الخضوع لاحتياجات التراكم الداخلي في مناطق أوروبا الغربية المهيمنة، وليست مثلا «ضعف نمو قوى الانتاج». على عكس ذلك، أدى هذا الاندماج إلى تنمية قوى الانتاج في كل من أوروبا المهيمنة وأمريكا التابعة.

وجدير بالذكر هنا أن المناطق الأكثر تقدماً في نظام الأطراف الأمريكية (وهي كانت مستعمرات استغلال العبيد والمناطق المسكونة من هنود أمريكا التي فرضت عليها الاستغلال المعدني ثم نظام الهاسيندا أي الملكية العقارية الكبيرة)، إن هذه المناطق الأكثر تقدماً هي المناطق نفسها التي لم تنجح الى يومنا هذا في التحرر والتقدم الحديث. هذا، بينما المنطقة الفقيرة التي تركت للمهاجرين الأحرار (فهي في الواقع «منتج ثانوي» للتوسع الرأسمالي وليست ذات طابع أطراف) ـ ونعني هنا انكلترا الجديدة ـ نجحت تماماً في تبلورها الباكر فأصبحت أقوى مركز في عصرنا. هذا وقد قدمنا أطروحة نضوج ظهور الرأسمالية في بعض مناطق العالم القديم خارج اوروبا في القرنين السادس/السابع عشربخاصة في بعض مناطق الدولة العثمانية (في روماليا ومصر)، وفي الهند والصين واليابان. وذهبنا الى أن تأخر هذه المناطق بالنسبة الى أوروبا لم يكن ناتجاً عن تخلف قوى الانتاج فيها، بل على عكس ذلك كان ناتجاً عن الشكل الأكثر تقدماً لأنماط انتاجها الخراجية بالمقارنة مع الشكل المتخلف الاقطاعي الأوروبي (وكذلك الياباني). هذا، وقد لعبت السيطرة الغربية على هذه المجتمعات دوراً سلبياً، فلم تساعد على تبلور العناصر الموافقة للنمو الرأسمالي، بل على عكس ذلك أضعفت هذه العناصر كما يشهد على ذلك عدد من الوقائع، منها: تدمير الصناعة الهندية وفرض التبادل غير المتكافىء، وتدمير النظم الحكومية والدولة المستقلة.. الخ. واذا استطاعت اليابان أن تتبلور في مركز جديد كان ذلك الى حد كبير لأن اليابان لم تستعمر.

والسؤال التالي هو: أفتحت استعادة الاستقلال السياسي في آسيا وافريقيا بعد الحرب العالمية الثانية عصراً جديداً وحدت من قبل هيمنة القوى الخارجية فاستعادت الديناميكية الداخلية الأولوية؟ هناك مجموعة تطورات أحيت أطروحة «نصف الأطراف» التي تستطيع أن تتبلور الى مراكز جديدة، ومنها تعجيل التنمية بعد الحرب وظهور بلدان «نصف مصنعة».. الخ، وقد استنتج البعض من هذه التطورات أولوية العلاقات الطبقية الداخلية واستراتيجيات الدولة، لدرجة انها تكاد تتحول الى العنصر المحدد الوحيد. وتدعو هذه الأطروحة الى مزيد من النظر فيها.

فلا بد من التوقف قليلاً أمام حالة أمريكا اللاتينية، فهي ـ كما قلنا ـ قد أقيمت منذ البدء على أن تكون منطقة الأطراف الرئيسية في عهد الرأسمالية التجارية (المركنتيلية)، ولم تؤد هذه الوظائف الى «تجمدها»، كما يدعي كثير من منتقدي نظريتنا، بل على عكس ذلك، أدت الى تنمية قوى انتاجها حتى بلغت مستوى أعلى مما أصبح عليه فيما بعد في المناطق التي اندمجت متأخراً أو بدرجة أقل. ثم نالت أمريكا اللاتينية استقلالها السياسي باكراً، في أوائل القرن التاسع عشر، في الفترة التي تحول النظام فيها من المركنتيلية الى الرأسمالية الصناعية. فدخلت امريكا اللاتينية عصر الصناعة قبل آسيا وافريقيا اللتين ظلتا مستعمرتين الى عقدي الخمسينات والستينات من قرننا. وبلغت أكبر دولها (البرازيل والمكسيك..) مستوى «نصف التصنيع» قبل غيرها، فهل هي الآن على وشك التبلور الى مراكز؟ (مرة أخرى، بالمعنى الدقيق الذي نعطيه لهذا المفهوم، أي: استقلالية ازاء النظام العالمي وتجانس اجتماعي، أي: فوردية زائد دولة الرفاهية).

إن النظر في طبيعة الطبقات وهيكلها وحركيتها يلقي بعض الشك في مستقبل امريكا اللاتينية. أولاً، لا بد من عمل حساب لتأثير الماضي وعدم نسيانه. فالاستقلال الباكر الذي تم بقيادة الطبقة المحلية الحاكمة التي تكونت في عصر المركنتيلية، هذا الاستقلال الباكر لم يخفف عبء عمل القوى الخارجية، بل على عكس ذلك تقوى فعل هذه القوى بتجديدها من خلال التحالف بين طبقة كبار الملاك

العقاريين المحليين ورأس المال الصناعي المهيمن (البريطاني ثم الأمريكي الشمالي). وقد أدى الى مرحلة جديدة من التنمية ذات طابع أطراف استمرت الى يومنا هذا. فالتصنيع الذي تم في هذه الظروف لم يؤد الى نتائج مماثلة لما هو عليه في الغرب. فمن جهة تمّ هذا التصنيع على أسس حكم طبقي ورجعي لم تفرض عليه تحالفات طبقية واسعة. ومن الجهة الأخرى لم تتكون ـ نتيجة حداثة التصنيع ـ طبقة عاملة مهمة من حيث العدد وقوية ومستقلة من حيث التنظيم. ان هذين العاملين معاً أديا الى نوع من التصنيع لم يساعد على تجنيس المجتمع.. بل على عكس ذلك أديا الى مزيد من التفاوت والتفتت، كما ظهر بوضوح في مثل «معجزة البرازيل». ففي هذه الظروف لا يمكن الفصل بين هذه الأشكال التاريخية للاندماج في النظام العالمي، وبين عدد من الظواهر الاجتماعية مثل النسبة المتزايدة من السكان «الهامشيين» المستبعدين عن الاستفادة من التنمية من جهة، وتضخم الطبقات الوسطى المنفردة بهذه الفوائد من جهة أخرى. وهنا سر بعض جذور استمرار «التخلف» والتبعية، ومنها المواقف الكومبرادورية للبورجوازية المحلية وللدولة التي تفضل في آخر الأمر ضمان الغنى مع التبعية على مخاطر مواجهة أسياد النظام. ألا تثبت ذلك مواقف الجبن التي تتخذها الآن هذه البورجوازية إزاء ظاهرة الدين الخارجي، هذه الظاهرة التي لم يتوقعها مدافعو نظرية «التنمية من خلال التكيف» والتي تذكر لنا فجأة حقيقة هيمنة رأس المال المدول؟

وفي هذه الظروف يبدو لنا أن تنمية اقتصادية تذيع تأثيرها الايجابي على صعيد المجتمع بأكمله (وهو ما حققته التنمية في المراكز)، إن مثل هذه التنمية مستحيلة هنا، في ظروف هيمنة البورجوازية المحلية. ونستنتج من هذه القصة الآتي: **ان الحكم الشعبي وفك الارتباط، ثم فتح احتمال التطور الاشتراكي هي هنا ضرورات موضوعية مرتبطة بعضها ببعض**. ورغم ذلك فإن الخيار في هذا الاتجاه لم يدرج بعد في جدول الاحتمالات المنظورة. على عكس ذلك لعل «تقدم» هذه القارة ـ النسبي ومن حيث تطور قوى الانتاج ـ يعطي فرصة أكبر «للتكيف» من خلال تجديد طابع الأطراف. وليس هذا التطلع المستقبلي المحتمل الغالب هو تطلع «نصف أطراف» في مرحلة البلورة الى مراكز جديدة، بل هو تطلع مجرد تجديد الهيكل ذي طابع الأطراف يناسب المرحلة القادمة في التوسع الرأسمالي العالمي. هذا، ونضيف الى ذلك أن العامل الثقافي يلعب هنا دوراً مساعداً على استمرار الأوضاع. فكانت امريكا اللاتينية دائماً تعتبر نفسها منتمية الى الثقافة الاوروبية. فلا نجد هنا هذا التعارض الثقافي الذي نجده في آسيا وافريقيا، حيث كان التوسع الرأسمالي في الوقت نفسه اجتياح حضارة أجنبية.

إن عناصر الوحدة التي تسمح بالحديث عن افريقيا وآسيا بشكل عام، إن هذه العناصر قليلة، عدا اختلاف هاتين القارتين عن امريكا اللاتينية. فلم تشكل افريقيا وآسيا كمناطق أطراف بالشكل وبالدرجة التي تميز أمريكا اللاتينية. فهنا ظلت القاعدة التاريخية السابقة على الرأسمالية أقوى، الأمر الذي يزيد بدوره من تنوع الأوضاع من قطر لقطر، وذلك سواء أكان من حيث مستوى نمو قوى الانتاج (وبخاصة بالنسبة الى الزراعة التقليدية) أم من حيث أشكال النظم الاجتماعية والثقافية.. الخ. ولم تندمج معظم آسيا وافريقيا في عصر المركنتيلية الا بشكل غير مباشر (مثل المناطق الافريقية التي وفرت العبيد لأمريكا)، أو خفيف (مثل الشرق العثماني الذي بدأ تدهور تجارته في هذا العصر نتيجة تخلف أشكال المركنتيلية المحلية ازاء الاوروبية، أو الهند وأندونيسيا والفليبين التي استعمرت في هذا العصر الباكر). فلم يتم الاندماج الحقيقي إلا في عصر الاستعمار ومن خلال الكولونيالية بالنسبة الى معظم المناطق، أي: التبعية المباشرة لمراكز استعمارية هي نفسها في نضال

قاس بعضها مع بعض من أجل تحقيق الهيمنة. وقد لعبت عوامل كثيرة في اتجاه زيادة التنوع. منها عدم تكافؤ المراكز المستعمرة المسيطرة نفسها واختلاف الوظائف بالنسبة الى هذه المراكز... الخ. فعنصر التوحيد الوحيد الذي نتج عن هذا الاندماج هو عنصر سياسي، أي النضال من أجل التحرير الوطني واستعادة الاستقلال. ثم أن اختلاف ظروف هذا النضال وتنوع القوى الاجتماعية التي قادته قد أديا بدورهما الى اختلاف النظم المستقلة للعالم الثالث المعاصر. هذا رغم ميلها المشترك الى تكملة الاستقلال السياسي من خلال التنمية الاقتصادية ونظرتها المشتركة لهذه التنمية على أنها عملية لا بد أن تتم بواسطة «التكيف» وليس فك الارتباط، وأيضاً رغم ميلها السياسي الغالب الى «عدم الانحياز». وقد تناولنا هذا الموضوع في مكان آخر، واقترحنا تحليلاً لهذه الحركة التي عبر مؤتمر باندونغ عنها وأطلقنا عليها اسماً هو «المشروع البورجوازي الوطني» لعصرنا وهو المشروع الذي تغذت منه «ايديولوجيا التنمية» المعاصرة.

إن هذه الاختلافات الموضوعية هي التي تفسر تنوع استراتيجيات التنمية. فنجد في امريكا اللاتينية هيمنة الايديولوجيا «التنموية» (Desarrolismo) التي يظهر فيها بوضوح جذور الثقافة الأوروبية. فكانت هذه الايديولوجيا تقول ببساطة ان الطريق هو التصنيع (وفي الأمر الواقع التصنيع بواسطة الاحلال محل الواردات، أي هذا النوع من التصنيع الذي لا يقلب الهيكل الاجتماعي اذ يقوم على التفاوت في التوزيع) والتحضر الذي يصحب التصنيع. وذلك لأنهما سوف يقويان موقف الطبقات الوسطى وهي ضمان نشر روح الديمقراطية. فلم تر هذه الايديولوجيا ان نمو الطبقات الوسطى في ظروف لا تسمح بمواجهة طلبات الجماهير الشعبية، إن هذا النمو في هذه الظروف من شأنه أن يجعل من الطبقات الوسطى القوى الاجتماعية التي تعتمد النظم الدكتاتورية عليها. وهكذا أدى «التصنيع» الى تقوية الدكتاتوريات الى أن ظهر فشل التنمية، من خلال أزمة الدين وخطر زيادة التبعية بواسطة التكيف المفروض، فانفجرت أزمة الدكتاتوريات. ولكن الديمقراطية الحديثة ظهرت في ظروف صعبة جداً: فإذا جرؤت على اتخاذ مواقف تتمشى مع مطالب الجماهير، سوف تتعرض بالتأكيد الى مقتضيات «التكيف» المفروض من قبل رأس المال المدول.

انشأت باندونغ في آسيا وافريقيا سلسلة محاولات أكثر جذرية، معتمدة على اصلاحات عميقة (من الاصلاح الزراعي والتأميمات.. الخ) وفي كثير من الأحيان بمساندة جماهيرية ولكن هذه المحاولات تراجعت فيما بعد تحت تأثير عداوة الغرب (التي تمثلت في أشكال مختلفة بما فيها التدخل العسكري) وحدودها التاريخية الناتجة عن قيادتها البورجوازية. وتثبت عداوة الغرب قصور التحليل الاقتصادي الذي يدعي انه من الممكن «استغلال الفرص المطروحة من قبل السوق من أجل تقوية درجة التمتع بالاستقلال الذاتي ازاء النظام العالمي». فتذكر لنا هذه العداوة ان النظام العالمي لا يرحب بتبلور مركزي جديد، بل يبذل كل جهوده لمنعه. وكانت هذه التجارب التقدمية قد اقتربت من هدف التنمية المعتمدة على التراكم المحلي حينما جاءت الأزمة فأظهرت استحالة تحقيق الهدف.

كان هناك في افريقيا وآسيا ـ ولا يزال ـ تجارب أخرى لم تعط لنفسها هدف الاستقلال والسيطرة على التراكم، بل قبلت مبادىء التكيف الى اتجاهات التنمية العامة للنظام العالمي. وقد حقق البعض في هذا الاطار نمواً سريعاً من حيث الكم (مثل ساحل العاج وكينيا وماليزيا والفليبين) بينما فرضت قوانين تنمية النظام الركود على غيرهم (ومنهم معظم الأقطار الافريقية). وليس هؤلاء وأولئك يستحقون أن يعتبروا محاولات بورجوازية وطنية. فلها طابع كومبرادوري واضح. فالتصنيع المحقق

هنا ـ والذي يمدح فيه مدافعو «أولوية النمو دون شرط» أي دون حساب هياكل تحقيقه ومغزاه الاجتماعي والسياسي ـ لم يؤد ولو بالتدريج، الى تقوية الاستقلال والتقارب من تجانس اجتماعي، بل على عكس ذلك اعتمد النجاح في معظم الأحيان على استغلال الأيدي العاملة الرخيصة في «مناطق حرة» وعلى زيادة التبعية التكنولوجية والمالية دون فتح آفاق للتخلص منها.. الخ، وهذه هي بالذات مميزات التصنيع الكومبرادوري.

وهل هناك في هذه الصورة السوداء للكومبرادورية، أو إعادة الكومبرادورية، السائدة على صعيد العالم الثالث كله (وهذا الأمر في ذاته دليل على صحة اعتبار العالم الثالث ككل رغم تنوعه) استثناء واحد؟ لعل كوريا الجنوبية وتايوان هما الحالتان اللتان تستحقان النظر فيهما من هذه الناحية، وسوف نتناول هذا الاستثناء فيما بعد.

إن تطور الوطن العربي المعاصر يعطي صورة واضحة للاستحالة التاريخية للمشروع البرجوازي الوطني وللطابع الكومبرادوري الضروري للتكيف. فخلال عقدي الخمسينات والستينات تخلصت الحركات الوطنية التقدمية من التحالفات القديمة التي قامت عليها الكولونيالية المباشرة أو السيطرة غير المباشرة المعتمدة على كبار الملاك العقاريين والبورجوازية الكومبرادورية القديمة والتجار، وتبلورت الميول الى التنمية الوطنية المستقلة والتصنيع والعصرنة والعدالة الاجتماعية ووحدة الوطن العربي في مشروع يعتبر من المشروعات الأكثر جذرية في العالم الثالث المعاصر. ثم أتى الجزر والهزيمة والكارثة نتيجة تفاعل عوامل ثلاثة هي: الحدود التاريخية للمشروع نفسه، ومصالح القوى الرجعية الحاكمة في منطقة الخليج، وعداوة الغرب المستمرة واستخدامه قاعدته العسكرية الدائمة في المنطقة (ونعني طبعاً الكيان الصهيوني). ولعملية إعادة الكومبرادورية في المنطقة اسم هو «الانفتاح»، ومضمون معروف هو: فك الصناعة من خلال تدمير محاولات ضمان تكاملها واستقلالها، والتخلي عن مشروعات الاكتفاء الغذائي والخضوع لرأس المال العالمي، والاجتياح الثقافي.. الخ. ويقوم النظام الجديد على هيمنة المصالح النفطية على الصعيد الاقليمي (ومن ورائها هيمنة القوى السياسية الرجعية) وتركيز السلطة في أيدي الفئات والطبقات الكومبرادورية الجديدة التي أدرجت غناها في إطار قبول التبعية للمصالح الامريكية/النفطية على الصعيد المحلي.

إن سيطرة الخليج نفسها تفترض بالطبع تخلي الشعوب العربية عن هدفها الوحدوي، وذلك بكل بساطة لأن مركز الثقل للوطن العربي الموحد لا يمكن أن يستمر موجوداً في منطقة الخليج. وهذا هو السر الذي يختفي وراء إحلال ايديولوجيا ماضوية سلفية محل القومية الشعبية. فالايديولوجية الماضوية تلعب دوراً أساسياً في هذه الخطة. فإذا كانت تؤدي الى التفتت السياسي (وبخاصة في أسوأ الأشكال، ونعني في شكل الطائفية)، لا يعني ذلك أنها تعارض الاندماج الاقتصادي، بل بالعكس يساعد التفتت السياسي «التوحيد» الاقتصادي في اطار السيطرة الامريكية/النفطية. هكذا ظهرت ونمت أشكال من «التكامل» مثل تصدير الأيدي العاملة للمناطق النفطية وتحويل اقطار بأكملها الى أماكن استهلاك الدخل وليس انتاجه... الخ، فليست ايديولوجيا السلفية حلاً للأزمة، بل مجرد عنصر منها.

أيمكن أن نقول ان هذا «التكيف» من شأنه أن يؤدي الى مرحلة جديدة لتنمية قوى الانتاج على المستوى المحلي، ولو في إطار توسع رأسمالي عالمي؟ لنا شكوك قوية في هذا الصدد. فن الواضح بالنسبة الى أهم أقطار الوطن ـ وبخاصة مصر ـ أن المشروع لا بد أن يؤدي الى تراجع في ميدان قوى

الانتاج، والى تفاقم التفاوت والفوضى الاجتماعية.. الخ. إن الأوهام التي تغذي البعض منها، تلك الأوهام التي تمثلت في انتظار طوفان من رؤوس الأموال العربية والغربية «تحل جميع المشاكل»، إن هذه الأوهام قد تبددت منذ عشر سنوات من الانفتاح. فليس هدف الاستعمار هنا استغلال الامكانيات المحلية بشرط السيطرة عليها، بل الهدف هنا هو تدمير هذه الامكانيات. فالتدمير هذا هو شرط استمرار ضمان السيطرة على النفط، وهو المورد الأساسي الذي يهتم به الغرب في المنطقة. فالتكيف المقترح هو مرادف للانتحار، هذا الانتحار الذي تعبر عنه في الميدان الايديولوجي «فلسفة اليأس» (ونعني تلك الاتجاهات الماضوية السلفية). فلا معنى في «التفاؤل اللازم» الذي يدفع الى نسيان المخاطر الحقيقية. فالتاريخ مليء بأمثلة المجتمعات التي عجزت عن تقرير المصير فأصبحت مشكلة من قبل قوى خارجية دون أن تلعب أي دور ايجابي في هذا التشكيل.

وهنا اذن ـ في الوطن العربي ـ أصبح «التكيف مع النمو» (دون اشارة الى «اعادة التوزيع»!) أمراً احتماله يكاد يكون منعدماً. ولعل هذا الأمر هو الجديد في القصة. فليست محاولات التنمية المستقلة شيئاً جديداً،وبخاصة في مصر حيث شهدنا منذ محمد علي سلسلة من هذه المحاولات في عهد الباشا، ثم الخديوي اسماعيل، ثم البورجوازية الليبرالية الوفدية. ورغم فشل هذه المحاولات التي تلتها كل مرة فترة كومبرادورية، إلا أنها حققت كل مرة تغيرات لم يكن من الممكن الرجوع فيها، كما أن فترات الكومبرادورية نفسها لم تكن فترات ركود (وبالأولى تراجع على مستوى قوى الانتاج).

وهكذا أيضاً بالنسبة الى تركيا الكمالية، وهي أول محاولة تبلور بورجوازي وطني في المنطقة بعد الحرب العالمية الأولى. أيمكن اليوم ان نتجاهل نتائج «الانفتاح» الذي بدأ هنا خلال الخمسينات والذي دمر تماماً ما حققته الكمالية من حيث التنمية المستقلة؟ إن الاقتصاد التركي لم يثبت قدرته على «استغلال فرص السوق من خلال تعمق اندماجه في الاقتصاد العالمي»، بل دخل في مأزق قاس من جميع النواحي: تدمير الصناعة، وهجرة على نطاق واسع، وفقدان تام للاستقلال، وفوضى اجتماعية، وعنف سياسي.

إن **اطروحتنا** تجد محلها في هذه النقطة بالذات. فهي أطروحة تقول «**ان تاريخ العالم الثالث الى الآن هو تاريخ سلسلة محاولات تبلور بورجوازي وطني، واجهاض هذه المحاولات. فإعادة اندراجها في التوسع الرأسمالي العالمي. ونقدم الآن الفرضية أن هذا الفصل من التاريخ قد انتهى على الأقل بالنسبة الى بعض مناطق العالم الثالث ومنها الوطن العربي. ومعنى هذا القول أن البورجوازيات هنا نتيجة التدويل المحقق وانعكاس لمجموعة من التناقضات الداخلية الخاصة بها والناتجة عن تاريخ المنطقة ـ تقبل نهائياً أوضاع التبعية فلن تحاول مرة أخرى التبلور الوطني. وبما أن النهضة كانت التعبير الايديولوجي عن هذه المحاولة البرجوازية الوطنية، نقول إن عهد النهضة قد انتهى**».

وليس معنى هذا أن أهداف ومهام «الثورة الوطنية الديمقراطية» فقدت أهميتها ـ فهذه الأهداف ـ تنمية قوى الانتاج في اطار مستقل، أي التنمية المتمحورة على الذات ـ لا تزال غير محققة، وبالتالي فهي ضرورات لا تزال في جدول العمل اللازم. ولكن معنى هذا أن البورجوازية أصبحت عاجزة عن السير في اتجاه تحقيقها، فالتبلور الوطني لا يمكن أن يكون الا نتيجة مبادرة الطبقات الشعبية. وهذا يفترض بدوره فك الارتباط، الأمر الذي يفتح مرحلة جديدة مميزة بالتناقضات المشار اليها سابقاً، أي تعارض الاتجاهات الاشتراكية والرأسمالية الوطنية والدولنية.

هل هذه الفرضية خاصة للوطن العربي؟ اننا نرى أن هامش «التكيف مع النمو وإعادة

التوزيع» هو أيضاً هامش رفيع للغاية بالنسبة الى القارة الافريقية بشكل عام. فأهداف استراتيجية الاستعمار هنا (التي يمثلها البنك الدولي وصندوق النقد..) هي مجرد حفظ الأمن من أجل ضمان استمرار التموين المعدني، وذلك عن طريق ضمان استمرار نظم حكم الكولونيالية الجديدة وتدخل «قوى التدخل السريع» إن لزم الأمر ذلك. ونعتقد أن هذه الأهداف لا تشمل الا التصنيع ـ ولو التابع ـ ولا محاولة جادة للتخلص من الأزمة الغذائية (التي تتخذ هنا شكل المجاعة المزمنة).

قطعاً هناك عوامل داخلية ذات طابع متنوع تفسر مآزق التوسع الرأسمالي. ولكن عوامل الضعف هذه (الاقتصادي والسياسي والاستراتيجي والثقافي) تعمل في إطار غير موافق. وتتعارض الأطروحات في هذا الموضوع بالذات. فهناك من يدعي أن التوسع الرأسمالي الكلي موافق للتبلور الوطني. أما نحن فنقول العكس، أي ان هذا التوسع هو عقبة في سبيل هذا التبلور.

وهل يبدو في الآفاق احتمال للتغلب على هذه العقبة؟ لا نرى كيف ولماذا، حتى بالنسبة الى أمريكا اللاتينية ومن باب أولى بالنسبة الى افريقيا والشرق الأوسط. لعل الهند تمتاز بميزات أفضل في هذا الشأن وهي حجمها ونجاحها (ولو النسبي) في ضمان وحدتها. لعل العوامل الداخلية (من سيكسب معركة القيادة من البورجوازية أو الطبقات الشعبية) تلعب هنا دوراً أكبر في هذه الظروف. فليست الهند مهددة بالكومبرادورية في المرحلة الراهنة. فنجاح الهيمنة البورجوازية الوطنية على المستوى الاقتصادي (قدرتها على الهيمنة التكنولوجية لدرجة سمحت لبعض المؤسسات الهندية أن تصبح «متعدية الجنسية» أي ذات نشاط عالمي) وعلى المستوى السياسي (اذ أن البورجوازية استطاعت الى الآن أن تحيد المعارضة الشعبية من خلال ممارسات أدت الى منع توحيدها)، إن هذا النجاح يحمي الهند في الأجل القصير. ولكن هذا لا يمنع طرح الأسئلة الناشئة عن نقاط ضعف المشروع وهي واضحة وتشمل معدل النمو البطيء واستمرار الفقر العميق وعدم احتمال التغلب عليه.. الخ. وماذا سيكون تأثير هذه العوامل في الأجل الأطول؟

وأخيراً علينا مناقشة أعظم مثل لمحاولة التبلور البورجوازي الوطني في عصرنا، وهو مثل كوريا الجنوبية (لعل تايوان تنتمي الى التجربة نفسها). أهي استثناء بالمعنى الكامل، أي أنها حققت تغيراً لا يمكن انقلابه؟

تركز الدعاية حول كوريا (ولا نجد كلمة أدق لتعريف ما يكتبه البنك الدولي في هذا الموضوع!)، تركز على مجموعة ظواهر لا تمت الى الموضوع بصلة. فتدعي أن هناك ربطاً بين معدل النمو المرتفع المحقق خلال فترة طويلة نسبياً (أكثر من عشرين عاماً) و «الانفتاح» الواسع على الخارج الذي يمثله كل من: ارتفاع معدل نمو الصادرات (الذي فاق نمو الدخل) واعطاء الأولوية لتحقيق قدرة تنافسية عالمية لمختلف قطاعات الانتاج والاستفادة التكنولوجية وفتح الأبواب للشركات الدولية النشاط المزعوم.. الخ. بل تدعي أن سر النجاح هو بالذات في هذا الانفتاح، كأنه شرط ضروري وكاف لارتفاع معدل النمو. وفي هذا الاطار تقارن الاستراتيجية «الموجهة نحو الداخل» المزعومة (ويعتبر أن التصنيع من خلال الاحلال محل الواردات هو نموذج لهذه الاستراتيجية) مع الاستراتيجية «المحركة من الخارج» التي تعتبر أفضل.

إن هذا الحديث للبنك الدولي في غير محله. ذلك أولاً، لأن التنمية المتمحورة على الذات ليست مرادفاً لاستراتيجية الإحلال محل الواردات كما رأينا. ثانياً، لأنه لا يوجد تناسب بين ارتفاع

معدل النمو والانفتاح على الخارج. فكوريا الشمالية مثلاً حققت أيضاً نمواً ذا معدل مرتفع للغاية، وذلك دون «انفتاح». هذا بينما الانفتاح الذي ضمن نمواً سريعاً في بعض الأحيان في الوقت نفسه فرض الركود على الكثير، بل الأغلب. يضاف الى ذلك أن نماذج النمو السريع مع الانفتاح متنوعة ومختلفة من حيث التطور الهيكلي. مثلاً: لا معنى في جمع أحوال كوريا الجنوبية وتايوان من جهة، وأحوال سنغافورة وتايلاند والملايو والفليبين من جهة أخرى، لا معنى في جمعها في مجموعة واحدة. فالمجموعة الثانية المشار اليها لا تختلف في استراتيجيتها عن تجارب العالم الثالث الكومبرادوري الأخرى مثل ساحل العاج أو باكستان.. وغيرها. فهي أيضاً تجارب قامت على ازدهار «مناطق حرة» تعتمد على استغلال فاحش للأيدي العاملة الرخيصة، والاستثمار «المعدني» للأرض الزراعية من أجل التصدير، والتصنيع من الباطن لصالح الشركات ذات النشاط العالمي. ولم تؤد هذه المعجزات «من حيث ارتفاع معدل النمو» لم تؤد لا الى مزيد من الاستقلال في النظام ولا الى البدء في اتجاه تحقيق التجانس الاجتماعي. على عكس ذلك أدت الى مزيد من التفتت الاجتماعي ومن التبعية، الأمر الذي يناقض تماماً هدف السيطرة المحلية على التراكم. فهذه التجارب تستحق أن تسمى «تنمية التخلف» على حسب التعبير القوي الذي استخدمه فرانك، وذلك إدراكاً بأن التخلف ليس ركوداً لقوى الانتاج، بل انعدام السيطرة على تنميتها.

فإذا كانت تجربة كوريا مهمة فيرجع ذلك الى أنها لم تكن ما يدعي البنك الدولي انها كانته. فكان دور الدولة هنا مركزياً، يفوق دور «المخطط المحاكم» الذي يوفق بين مصالح اقتصادية متنوعة محلية وأجنبية. لعبت الدولة هنا دور محرك التنمية. وكانت ممارساتها ازاء رأس المال المدول قائمة على التحفظ. فلم تسمح الدولة الكورية للرأسمال الأجنبي أن يؤسس مؤسسات فرعية الا في حدود ضيقة. وفضلت الدولة اللجوء الى الاستدانة لدى السوق المالية العالمية وانشاء مشروعات وطنية (وفي كثير من الأحيان حكومية) وشراء التكنولوجيا بالتقسيط، لا بالجملة، والعمل لضمان ابتلاع، والسيطرة على، هذه التكنولوجيا. وكان تدخل الدولة مهماً جداً لدرجة أن الفصل بين الدولة وبين رأس المال الاحتكاري الخاص المحلي (الذي اتخذ شكلاً مماثلاً للـ Zaibatsu اليابانية والتي تسمى هنا في كوريا الـ Chaecol)، وبين الدولة، إنما هو فصل صعب. فهناك رأي يقول ان الاحتكارات الخاصة ليست الا شكلاً من أشكال نشاط الدولة. واذا كانت كوريا قد نجحت فعلاً في «استغلال فرص السوق العالمية» فكان ذلك ناتجاً عن هذه الظروف والممارسات المتعارضة مع فلسفة البنك الدولي!

هناك ظروف استثنائية ساعدت على هذا التبلور للدولة الوطنية. ومنها وقبل كل شيء منافسة كوريا الشمالية التي سبقت كوريا الجنوبية في التنمية السريعة خلال الخمسينات، أي في عهد كانت فيه الحماية الأمريكية المفروضة بواسطة الدكتاتور سنغمان ري قد حكمت على البلاد بالركود. لا شك أن مثل كوريا الشمالية هو الذي جعل من اللازم القيام باصلاح زراعي في الجنوب بعد حرب ١٩٥٠/١٩٥٣. وهناك عوامل أخرى عملت في الاتجاه الايجابي. ومنها التقاليد الوطنية القومية للدولة التي نجدها في جميع القوميات الآسيوية الشرقية القديمة، وجنين بورجوازية مرتبطة ارتباطاً قوياً مع الطبقة الحاكمة، وروح «الكونفوسيانية» ويخص هذا العنصر الايديولوجي جميع الأقطار ذات الثقافة الصينية (أي الصين واليابان وكوريا والفيتنام). ورغم انجازات هذه الأقطار في إطار الرأسمالية أو الاشتراكية إلا أن هذا العنصر الثقافي لا يفسر وحده هذه الانجازات. فقد أشير في أماكن كثيرة الى عناصر التماثل بين هذه الايديولوجيا وبين «روح البروتستانتية»، ومنها: منافسة

الأفراد وقبول ترتيب المسؤوليات على أساسها، وتقويم العمل والعلم.. الخ. ورأينا في هذا الموضوع هو أن ميزة الكونفوسيانية هي في أنها ليست ايديولوجية دينية، بل مدنية علمانية. ورغم أن الكونفوسيانية لم تلغ الأديان في مناطق نفوذها إلا أنها حددت تأثير الروح الديني. إن الكونفوسيانية بلا شك ايديولوجيا محافظة تكرس حب التنظيم الترتيني واحترام العائلة الأبوية القوية. إلا أنها تمتاز بمرونة في التأويل،وبخاصة أن التأويل هنا لا يتعرض الى حرمة المكتوب. هذا، ولكن الأديان هي الأخرى في رأينا قابلة للتأويل الذي يسمح بمرونة التكيف للتغير الاجتماعي، بل تدعو الى ذلك. إلا أن التأويل في الميدان الديني عملية أصعب اذ أنها تتطلب إعادة تفسير كتابات تعتبر مقدسة. يضاف الى ذلك ان الطابع المدني للكونفوسيانية ساعد على تقوية الانتماء للوطن. فالفرد هنا لا يعرف انتماء آخر الا انتماءه للعائلة والقومية، اذ ليس عليه واجبات الوفاء بايمان ديني معين.

وفي هذا الاطار نرى أن هناك مشاكل حقيقية، ومشاكل أخرى ليست إلا التعبير عن الأولى ومشاكل غير حقيقية.

إن صياغة الأسئلة حول التطورات المستقبلية المختلفة المحتملة ـ بشكل عام، أو بخصوص كوريا في هذا الصدد ـ صياغتها في إطار اقتصادي بحت لا تجيب عن التساؤل، فهي فقط تعبير عن مختلف الاجابات الممكنة. ومن هذه الصيغ مثلاً تحديد الشروط الاقتصادية «الفنية» (مثل التكنولوجيا والتمويل وتوفير العمل.. الخ) اللازمة من أجل «تكملة جدول المدخلات والمخرجات» أي ضمان تكامل متزايد بين مختلف الأنشطة والدخول الموزعة وأوجه الطلب.. الخ.

فالمشكلة الحقيقية هي معرفة ما اذا انجزت كوريا التبلور البورجوازي الوطني، أو على الأقل اذا كانت قادرة على انجازه. هل انجزت كوريا الهيمنة على التراكم؟ أتستطيع ان تحتفظ بها وتنميها؟

إن الظواهر تلهم إجابة ايجابية لهذا السؤال. هذا علماً بأن التحفظ ضروري في هذا الشأن نظراً لقصر الفترة وعدم توافر بيانات غير مشكوك فيها وتعدد التأويلات.

ففي ميدان التجانس الاجتماعي وهو، في الوقت نفسه، ناتج تبلور الدولة الوطنية وشرط إعادة تكوينه في صورة موسعة، في هذا الميدان يبدو لنا أن انجازات كوريا تفوق ما حققه أي قطر آخر في العالم الثالث الرأسمالي. وليس ذلك كذلك فقط لأسباب تتعلق بالجذور التاريخية (ومنها وجود منظومة قومية قوية ـ شأن كوريا في ذلك شأن جميع قوميات آسيا الشرقية) ولكنه أيضاً ناتج عن تأسيس تنميتها على توزيع للدخل أقل تفاوتاً منه في أي بلد آخر من العالم الثالث. إن هذه الملاحظات لا تلغي التساؤل حول اتجاهات تطور النظام. ففي ميدان العالم الريفي والعلاقات ريف/حضر، يتفق الجميع في تقويمهم لمغزى الاصلاح الزراعي والدور الذي لعبته سياسة الدولة فيما يخص تحديد أسعار المنتجات الزراعية في وقتها. ولكن الكثير يتساءل عن تأثير العصرنة من حيث التوزيع وبخاصة أن ايديولوجيا السوق الحرة أخذت تكسب أرضية على ما يبدو. وقد تعرضنا في هذا الموضوع الى تحاليل محلية توصلت الى نتائج متعارضة، الأمر الذي يجعل من الصعب على من لم يشترك في هذه المناقشات تكوين الرأي. وكذلك بالنسبة الى موضوع تناسب مستوى الأجور الحقيقية ومستوى انتاجية العمل. ان اطروحتنا في هذا الموضوع هي أن هذا التناسب بالذات من مميزات التنمية المركزية الأساسية، فهو شرط تحقيق التجانس الاجتماعي. أهذا هو الواقع في كوريا؟

وكذلك فإن الاجابة عن الأسئلة التي تخص مدى الحساسية للعوامل الخارجية لا يمكن أن

تكتفي بالنظر الى الميدان الاقتصادي. ففي هذا الشأن يمكن الدفاع عن أية اطروحة. فليس هناك ما يدعو الى التوصل الى أن كوريا لا بد أن تفقد قدرة سيطرتها التكنولوجية اللازمة لاستمرار تنميتها. وكذلك ليس هناك ما يدعو الى النتيجة العكسية، أي أن كوريا لا بد أن تنجح في الترقية من سيطرة التكنولوجيات الكلاسيكية التي تستخدمها حالياً الى مستوى السيطرة على التكنولوجيات الرفيعة للغد. وكذلك لا يمكن الفصل بين الحكم المتفائل ـ ان عبء الدين الخارجي لا يمثل خطراً، فهو، وهذا صحيح، حالياً أخف مما هو عليه في معظم بلدان العالم الثالث نصف المصنعة وبين الحكم المتشائم. إن الدين الخارجي يمكن أن يكون باباً يتغلغل منه رأس المال المدول. أما فيما يتعلق بالحساسية ازاء الأسواق الخارجية ـ أكانت أسواق التصدير للمنتجات الصناعية أم أسواق توريد الخامات ـ فليست هذه الحساسية حالياً أخطر مما هي عليه في بعض بلدان متقدمة. هذا ولو أن هذه الحساسية يبدو لنا أنها بلغت حد الخطر بالنسبة الى بعض القطاعات التي راهنت كوريا عليها من أجل استغلال تفوقها من حيث القدرة التنافسية (ونقصد هنا بالتحديد بناء السفن).

يبدو لنا أن الأسئلة الأساسية التي لا بد من طرحها للتقدم في التحليل هي الآتية:

أولاً: ما هي القوة الحقيقية التي تسيطر على رأس المال في كوريا. أهي الدولة أو القطاع «الخاص»؟ سبق أن طرحنا هذا السؤال: هل الاحتكارات (الـ chaecols) هي شكل من أشكال ممارسات الدولة أم على عكس ذلك تخدم الدولة هذه المصالح الخاصة؟

ثانياً: هل من شأن ميل الطبقات الوسطى للاستفادة من مستويات ونماذج الاستهلاك الغربي المتقدم (وهو ميل تشجعه الايديولوجيا السائدة)، هل من شأن هذا الميل أن يؤدي الى زيادة التفاوت في التوزيع لدرجة تهدد تحقيق التجانس الاجتماعي، آخذاً في الحساب الظروف التاريخية؟

ثالثاً: الى أي مدى ستقبل كوريا أن تخضع للمساومة الاستراتيجية التي يحرك خطرها حاميها (الولايات المتحدة الأمريكية)؟ واذا اصبحت تنمية كوريا خطراً اقتصادياً على منافسيها، واذا استخدمت الولايات المتحدة الأمريكية في هذه الظروف سلاح المساومة العسكرية، هل كوريا سوف تضحي باستمرار تنميتها باسم المصالح المشتركة للغرب؟

إن مشاكل التجانس الاجتماعي والاستقلال (السيطرة على التراكم) تبدو لنا في هذا الاطار مشاكل مرتبط بعضها ببعض. وبالتالي فإن الإجابة هي بالطبع سياسية واجتماعية قبل أن تكون اقتصادية.

وأطروحتنا في هذا الصدد هي أن الطبقة التكنوقراطية ـ العسكرية ـ الرأسمالية هي التي تنفرد بالحكم حالياً في كوريا. واذا استمرت الأوضاع على ذلك، تزايد الخطر أمام احتمال هجوم عنيف من الاستعمار، نظراً لما نعرفه من أنانية الطبقة الحاكمة وبالتالي ضعفها أمام عدو أجنبي. هذا هو درس التاريخ على الأقل، وبخاصة درس أمريكا اللاتينية والوطن العربي.

فالمشكلة المركزية في هذه الظروف هي مشكلة الديمقراطية. ولا نعني هنا مشكلة الحقوق الأساسية فقط، مهما كانت هذه الحقوق ـ غير الموجودة حالياً في كوريا ـ مهمة، بل نعني التعبير المستقل للقوى الشعبية وهو ضمان القدرة على مواجهة الخارج. لا شك أن الاعتراف بالتعبير المستقل للقوى الشعبية من شأنه أن يدفع الى نمو ميل اشتراكي في المجتمع. ليست هذه الظاهرة

المحتملة الا تعبيراً عن تنوع الطرق نحو الاشتراكية، وهو ايمان قوي لـدينا. فليس الطـريق معروفـاً سابقاً. وكذلك ليس احتمال هذا التطور الا تعبيراً عن ضرورة المضمـون الوطني الشعبي لأي مشروع تنمية معاصرة، في ظروف عجز البورجوازية عن القيام به.

هـذا ولا شك أن تحقيق هـذا الاحتمال من شـأنه أيضـاً أن يفتح بـاب التقارب مـع كـوريـا الشمالية. ولسنا ـ نحن ـ هنا بصدد عرض مشاكل التنميـة في هذه البـلاد. فإن أوجههـا الايجابيـة (وبخاصة في الميادين الوطنية والاجتماعية) والسلبية (وبخاصة مأزق نظام الحكم الحالي) معروفة. لا شك أن كوريا الشماليـة ليست «مجمدة»، أي بعبـارة أدق، ان كلاً من كـوريا الشمـالية والجنـوبية «مجمدة» حالياً ولو اختلف شكل التجمد. ولكن الفرصة مـوجودة في المنطقـة. إن تطور كـوريا نصف رأسمالية ونصف اشتراكية في اتجاه ديمقراطي وشعبي في كل من نصفيها، من شأنه أن يسمح لهذه القومية المتماسكة أن تلعب دوراً مهمـاً ومستقلاً في المنطقـة، من خلال تنـوع علاقـاتها (وبخاصة في اتجاه الصين) وبهدف تقوية استقلالها.

هذا، وخلاصة تحاليلنا هي أننا لم نجد الى الآن ما يدعو الى التخـلي عن **أطروحتنـا المركـزية وهي أن آليات النظام الرأسمالي العالمي لا تمثل عنصراً موافقاً لتبلور دول بـورجوازيـة وطنية جديدة قادرة على مواجهة تحديات العصر. فلا مفر من اتخـاذ طريق «فـك الارتباط» وفتـح باب مرحلة الانتقال الصعب والمتناقض، نحو الاشتراكية**□

صدر حديثاً عن

مركز دراسات الوحدة العربية

سلسلة الثقافة القومية (٧)

الوحـــدة النقديّـة العربيّـة

الدكتور عبد المنعم السيد علي

فكـرة المغـرب العـربـي أثنـاء الكـفـاح من أجـل الاستقـلال

د. محمد عابد الجابري

استـاذ بكـليـة الآداب في جامـعـة محمـد الخـامس ـ الرباط ـ المغـرب.

ـ ١ ـ

ثلاثة عناصر رئيسية أسست وتؤسس فكرة «المغرب العربي» في وعي أبناء شمال افريقيا وذلك منذ أن ظهرت هذه الفكرة، مع أوائل هذا القرن، بوصفها مؤشراً بارزاً من مؤشرات يقظة الوعي القومي في هذه الرقعة من الوطن العربي. العنصر الأول: هو فكرة «**الأمة**» التي «تسكن» ـ فعلاً ـ قلب كل مسلم، وبـالأحـرى كل عربي، والتي تشكـل الجـانب الاجتماعي السياسي لعقيدة «التوحيد» التي جاء بها الاسلام. والعنصر الثاني: هو **ورد الفعل الوطني** ضد الاستعمار الفرنسي في هذه المنطقة، وضد محاولاته الهادفة الى المس بالهوية الاسلامية العربية لسكانها، وبالتالي، فصلهم عن العالم العربي الاسلامي الذي يتخذونه اطاراً مرجعياً لمطامحهم التحررية. أما العنصر الثالث فهو هذه **المطامح** نفسها، أعني تطلعهم، كإخوانهم في بقية أجزاء الوطن العربي، بل العالم الثالث كله، الى إنجاز نهضة عصرية ومتقدمة.

وعلى الرغم من أنه يمكن النظر الى هذه العناصر كمراجع متتالية عبر الزمان، يحدد كل منها لحظة من لحظات تطور الوعي بالوحدة لدى أبناء شمال افريقيا، فإن هذا لا يعني أن اللاحق منها قد سجل قطيعة مع السابق، بل بالعكس، فهي ما زالت حاضرة متزامنة تمارس تأثيرها، بهذه الدرجة أو تلك، داخل وعي جميع فئات المجتمع. إن هذا يعني أن الأمر يتعلق بمراحل تاريخية متداخلة من الوعي بالوحدة تتعايش، وأحياناً تتنافس، ليس داخل الوعي الجماعي فقط، بل حتى داخل الوعي الفردي. ولما كان الفصل منذ الآن ـ فصلاً مؤقتاً ـ في هذه القضية تمليه اعتبارات منهجية خاصة بالبحث، فإنه يمكن القول إن العناصر الثلاثة المذكورة تشكل بالفعل لحظات متتالية يتجاوز اللاحق منها السابق، نوعاً من التجاوز، ولكن فقط عندما يتعلق الأمر بـ «التأريخ» لوعي النخبة السياسية في هذه الأقطار. أما بالنسبة لعموم الشعب، سواء في هذا القطر أم ذاك من أقطار المغرب العربي، فإن هذه العناصر تشكل، مجتمعة متـداخلة، الاطار المرجعي العام للتطلعات الوحدوية ـ الجماهيرية، سواء تعلق الأمر بالوحدة الوطنية داخل القطر الواحد، أم بوحدة المغرب العربي، أم بالوحدة العربية، أم بالتضامن الاسلامي إن لم نقل «الوحدة الاسلامية».

ولما كنا سنهتم أساساً في هذا البحث **بوعي النخبة**، والنخبة السياسية على الخصوص، وهذا خلال فترة الكفاح الوطني من أجل الاستقلال، فإننا سننظر الى فكرة «المغرب العربي» بوصفها احدى افرازات التاريخ السياسي الحديث لأقطار الشمال الافريقي من جهة، وبوصفها من جهة أخرى، **فكرة اجرائية وظفت**، بهذا القدر أو ذاك من النجاح لصنع مسلسل أحداث هذا التاريخ نفسه.

- ٢ -

تشير المصادر التاريخية الى أن السيد علي باش حمبة، أحد ملهمي الحركة الوطنية التونسية في أوائل هذا القرن، كان «أول زعيم فكر في ضرورة توحيد المغرب العربي في ميدان الكفاح. وقد مد يده للمقاومين الجزائريين وأسس آخوه في برلين لجنة تسمى باللجنة التونسية الجزائرية. وفي الوقت نفسه اتصل برجال الحركة في مراكش (المغرب) في الوقت الذي كانت فيه هذه البلاد تدافع عن كيانها، وتعاون في الاستانة مع المجاهد المغربي السيد العتابي بعد ذلك»[١]. وكان الاتجاه السائد يومئذ لدى النخبة الوطنية في شمال افريقيا، وبكيفية خاصة لدى أعضاء حركة «تونس الفتاة» التي تأسست عام ١٩٠٨ ـ وكان علي باش حمبة من أبرز زعمائها ـ هو الاستعانة بالدولة العثمانية، من خلال الارتباط بها في اطار «الجامعة الاسلامية» التي نشط في الدعوة لها رجال السلطان عبد الحميد والمتعاطفين معهم من السلفيين في العالم العربي والاسلامي، وذلك لمقاومة الاحتلال الفرنسي. ولكن انهزام تركيا في الحرب العالمية الأولى والغاء الخلافة من طرف كمال أتاتورك عام ١٩٢٤، دفع الحركات الوطنية في المغرب العربي الى الاعتماد على امكانياتها الذاتية مع الحرص على التنسيق فيما بينها لتنظيم الدعاية وشرح المطالب وتحديد الاهداف. وسيكون مركز اللقاء هذه المرة، ليس الاستانة، بل العاصمة الفرنسية ذاتها.

وهكذا ستتوالى في باريس، ابتداء من أواسط العشرينات، بكيفية خاصة، اللقاءات بين رجال الحركة الوطنية، التونسية والجزائرية والمغربية، كما ستؤسس جمعيات اجتماعية للعمال من أبناء المغرب العربي، كان أبرزها جمعية «نجم شمال افريقيا» التي تأسست في باريس عام ١٩٢٣ من أجل اغاثة العمال المغاربة، والتي ستصبح ابتداء من آذار/مارس ١٩٢٦ جمعية سياسية تعمل للدفاع عن كيان المغرب العربي، وذات جريدة باللغة الفرنسية تحمل اسم **الأمة**. وكان رئيس هذه الجمعية هو مصالي الحاج أحد زعماء الحركة الوطنية الجزائرية البارزين.

على أن الجمعية التي ظلت مطبوعة بطابع مغربي واضح ومستمر مجسمة وحدة العمل من أجل التحرير ومبلورة فكرة «المغرب العربي» وعاملة بوحي منها، هي «جمعية طلبة شمال افريقيا المسلمين»، الجمعية التي قامت بدور بالغ الأهمية في اقامة علاقات صداقة شخصية بين طلاب المغرب العربي الذين كانوا يدرسون في الجامعات الفرنسية والذين سيصبحون فيما بعد، في كل من المغرب والجزائر وتونس، العمود الفقري للنخبة المسيرة في البلدان الثلاثة قبل الاستقلال وبعده.

وسيظل «طلبة شمال افريقيا» يحملون فكرة «المغرب العربي» التي سرعان ما سيرتفعون بها من مجرد التنسيق في دائرة العمل السياسي الظرفي، الى مستوى التنظير والتأسيس الواعي. وهكذا سيطالب مؤتمرهم الخامس الذي انعقد في تلمسان في تشرين الثاني/نوفمبر من عام ١٩٣٥ بـ «**توحيد التعليم**» في بلدان المغرب العربي، وتوجيهه الوجه التي ستمكنه من «ايقاظ الوعي بوحدتنا الوطنية في شمال افريقيا، الوحدة التي تؤسسها ذهنية موحدة ودين واحد وعواطف مشتركة». ويضيف البيان الصادر عن المؤتمر المذكور قائلاً:

---

(١) علال الفاسي، **الحركات الاستقلالية في المغرب العربي** (تطوان، دار الطباعة المغربية، [د.ت.])، ص ٤٤.

«ويجب ان لا يقال أننا نعمل على انشاء وحدة مفتعلة. كلا وألف كلا. اننا لا نعمل الا على بعث وحدة عتيدة سجلها التاريخ، وهو ضامنها»[٢].

ومع أواسط الثلاثينات ستنتقل فكرة «المغرب العربي» الى أقطار شمال افريقيا ذاتياً، حيث ستصبح احد الموجهات الرئيسية في عمل الحركات الوطنية الثلاث. هكذا سيتضمن برنامج الحركة الوطنية لعام ١٩٣٦ في المنطقة الشمالية التي كانت تحتلها اسبانيا من المغرب فقرة تطالب بـ «اعادة ربط العلاقات بين الجهات الثلاث تونس والجزائر والمغرب، واعادة العلاقات بين هذه المناطق والبلدان العربية الاسلامية»، ومن أجل توثيق عرى الوحدة بين أبناء شمال افريقيا يقترح البرنامج المذكور، «توحيد اسلاك التعليم وتأليف كتاب مشترك في التاريخ يدرس في الأقطار الثلاثة»[٣]. وفي السنة نفسها ١٩٣٦ سيبادر أحد الشبان الوطنيين في تونس الى تأسيس جمعية «شباب الشمال الافريقي» تشترط في عضويتها «الاعتراف بأن شمال افريقيا واحدة لا تقبل التجزئة» وأنها «وطن واحد يجب على ابنائه تكوين جبهة واحدة للدفاع عنه»[٤]. أما في الجزائر فقد ظلت «جمعية العلماء المسلمين» التي أسسها الشيخ ابن باديس ١٩٢٨ تبث الوعي القومي ـ العربي الاسلامي ـ ليس في الجزائر وحدها حيث كان لها فروع ومدارس في مختلف المدن والجهات، بل أيضاً في كل من تونس والمغرب، وذلك من خلال مجلتها **الشباب** ونشراتها الأخرى،كما أن «حزب الشعب الجزائري» الذي خلف عام ١٩٣٧ جمعية «نجم الشباب الافريقي» سيدعو في برنامجه الى تكوين جبهة واحدة من التونسيين والجزائريين والمغاربة للنضال ضد الجبهة الامبريالية». هذا، بينما بقيت فكرة المغرب العربي حية في باريس بين صفوف الطلاب والعمال اللاجئين السياسيين من أبناء شمال افريقيا. وهكذا سيؤكد الشيخ الهادي السنوسي (٤ شباط/فبراير ١٩٣٩) في مؤتمر جمعيته ـ جمعية الثقافة الاسلامية ـ: «ان شعب شمال افريقيا شعب واحد وان الحدود التي تفصل بعضه عن بعض ليست سوى حواجز مفتعلة»[٥].

أما بعد الحرب العالمية الثانية، فإن مركز نشاط الحركات الوطنية المغربية سيتحول مع انشاء الجامعة العربية عام ١٩٤٥ الى القاهرة، حيث سيعقد القادة الوطنيون، المغاربة والجزائريون والتونسيون، ما بين ١٥ شباط/فبراير و٢٢ منه عام ١٩٤٧ «مؤتمر المغرب العربي» بحضور الأمين العام للجامعة العربية وشخصيات عربية أخرى، مؤتمراً خصص للبحث «عن انجع الوسائل لتنسيق الأعمال وتوحيد المكاتب في الخارج واظهار التضامن المغربي بالمظهر اللائق لخدمة القضية التحريرية وتبيين اهدافها». وفعلاً تمكن المؤتمر من توحيد الهدف الذي ظل يجمع منذ ذلك الوقت حركات التحرير بشمال افريقيا فأعلن: «بطلان معاهدة الحماية المفروضة على تونس ومراكش (= المغرب) وعدم الاعتراف بأي حق لفرنسا في الجزائر» و«رفض الانضمام للاتحاد الفرنسي في أي شكل من اشكاله» و«الاتفاق على غاية واحدة هي الاستقلال التام والجلاء» و«تكوين لجنة دائمة من رجال الحركات الوطنية مهمتها توحيد الخطط وتنسيق العمل لكفاح مشترك» و«العمل على توحيد المنظمات العمالية والاجتماعية والثقافية والاقتصادية في الاقطار الثلاثة وتوجيهها توجيهاً قومياً». ثم قرر المؤتمر تكوين «مكتب المغرب العربي بالقاهرة» الذي سيقوم بدور دعائي فعال على الصعيد العربي والدولي لفائدة استقلال شمال افريقيا. وفي السنة نفسها، وبالضبط في التاسع من كانون الأول/ديسمبر ١٩٤٧ تشكلت اللجنة التي أوصى بها المؤتمر وأطلق عليها اسم «لجنة تحرير المغرب العربي»، وأسندت رئاستها لزعيم الثورة الريفية المغربية عبد الكريم الخطابي الذي كان التجأ في حزيران/يونيو من السنة نفسها الى مصر بينما كانت تنقله السلطات الفرنسية على ظهر باخرة، عبر قناة السويس، من منفاه بجزيرة لارينيون في المحيط الهندي

---

(٢) André Ch. Julien, *L'Afrique du Nord en Marche* (Paris: Jullinard, 1952), p. 23.

(٣) المصدر نفسه.

(٤) المصدر نفسه، ص ٢٤.

(٥) المصدر نفسه.

الى فرنسا. وفي ٥ كانون الثاني/يناير ١٩٤٨ أذاع رئيس اللجنة نص الميثاق الذي تشكلت هذه الاخيرة بموجبه وينص على أن: «المغرب العربي بالاسلام كان، وللاسلام عاش، وعلى الاسلام سيستمر في حياته المستقبلية» وانه «جزء لا يتجزأ من بلاد العروبة، وتعاونه في دائرة الجامعة العربية على قدم المساواة وبقية الأقطار العربية أمر طبيعي ولا بد» كما أقر الميثاق مبدأ استقلال كل قطر على حدة مع الالتزام بمساعدة الباقي[٦].

الارتباط بالاسلام والعروبة، إقرار وحدة الهدف، الحرص على تنسيق الاعمال، ذلك هو مضمون فكرة «المغرب العربي»، التي أفرزها الكفاح المشترك ضد الاحتلال الفرنسي، والتي أصبحت توظف منذ ذلك الوقت لإلهاب حماس الجماهير المناضلة من جهة، وتعتيم رؤية المعمرين والمتعصبين من الساسة الفرنسيين الذين لم يكونوا يتحملون التفكير ولو لحظة واحدة في انهاء الوجود الفرنسي بالشمال الافريقي من جهة أخرى. لقد برهنت «فكرة المغرب العربي» عن فعاليتها الاجرائية في ميدان النشاط السياسي خلال الثلاثينات والاربعينات، وها هي تتحول مع أوائل الخمسينات الى اطار مرجعي لحركة تحريرية مسلحة سيمتد اشعاعها بعيداً الى ادغال افريقيا. وهكذا فما أن انطلقت ثورة «الفلاجة» في تونس أوائل عام ١٩٥٤، حتى انطلقت في السنة نفسها في المغرب حركة الفداء التي ستتطور بعد بضعة شهور الى جيش للتحرير، سرعان ما دخل في تنسيق فعلي عبر قيادة مشتركة، أو على الأقل متفاهمة، مع جيش التحرير الجزائري الذي انطلق في فاتح تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٥٤. وما ان مرت سنة واحدة، حتى رأت فرنسا أن عليها أن تعترف باستقلال تونس والمغرب (عام ١٩٥٦) كي تتفرغ الى «اخماد» الثورة الجزائرية، ولكن هيهات... ان فكرة «المغرب العربي» التي وحّدت الحركات الوطنية في شمال افريقيا حول هدف «الاستقلال التام»، قد الزمتها بتحقيق هذا الهدف في كل بقعة من أرض المغرب العربي، ولو على التوالي.

- ٣ -

اذا كانت فكرة «المغرب العربي» قد رافقت الكفاح الوطني لشعوب شمال افريقيا منذ اوائل هذا القرن، كما بيّنا، فإن ميلادها الرسمي لم يتم الا في نيسان/ابريل ١٩٥٨. بالفعل كان **مؤتمر** طنجة «مؤتمر الوحدة» المنعقد ما بين ٢٧ و٣٠ نيسان/ابريل ١٩٥٨، المناسبة الأولى التي أعطي فيها وبكيفية رسمية مضمون واضح لفكرة «المغرب العربي». انها لم تعد الآن مجرد «تنسيق الأعمال»، بل أصبحت تعني العمل من أجل قيام وحدة فيدرالية بين الأقطار الثلاثة[٧]. لقد حضر المؤتمر قادة حزب الاستقلال «الحاكم» في المغرب، وقادة الحزب الحر الدستوري التونسي، الوحيد والحاكم، وأعضاء من قيادة جبهة التحرير الوطني الجزائرية، وأعلنوا في أعقاب انتهاء اجتماعهم التاريخي عن قرارات وتوصيات:

- قرار يؤكد على مساندة الثورة الجزائرية ويوصي بتشكيل حكومة مؤقتة لها.
- وتصريح يستنكر «الاعانة التي تمد بها بعض الدول الغربية لمجابهة الجزائر».
- وقرار يوصي «بتصفية بقايا السيطرة الاستعمارية في المغرب العربي».

- وأخيراً، وهذا هو الأهم بالنسبة لموضوعنا: «قرار حول توحيد المغرب العربي» يؤكد: «اجماع شعوب المغرب العربي بتوحيد مصيرها في دائرة التضامن المتين لمصالحها» ويعلن عن أن «الوقت قد حان لتسيير هذه الارادة في

---

(٦) الفاسي، **الحركات الاستقلالية في المغرب العربي**، ص ٣٢٣ - ٣٥٠.

(٧) وجهت الدعوة إلى ليبيا (وكانت ما تزال ملكية) ولكنها لم تحضر. وربما يرجع ذلك الى الملابسات الجديدة التي خلفتها الوحدة المصرية السورية.

الوحدة عن طريق مؤسسات مشتركة تمكن هذه الشعوب من القيام بدورها بين الأمم» **ويقرر** «العمل لتحقيق هذه الوحدة ويعتبر ان الشكل **الفيدرالي** أكثر ملاءمة في الواقع للبلاد المشاركة في هذا المؤتمر». **ولذلك يقترح**: «ان يشكل في المرحلة الانتقالية مجلس استشاري للمغرب العربي منبثق عن المجالس الوطنية المحلية في تونس والمغرب وعن المجلس الوطني للثورة الجزائرية، ومهمته درس القضايا ذات المصلحة المشتركة وتقديم التوصيات للسلطات التنفيذية المحلية».

كما أوصى المؤتمر «حكومات أقطار المغرب العربي بأن لا تربط منفردة مصير شمال افريقيا بميدان العلاقات الخارجية والدفاع الى أن تتم اقامة المؤسسات الفيدرالية»[٨].

هل يتعلق الامر فعلاً بقفزة نوعية على صعيد تطور فكرة «المغرب العربي»؟

لا شك أن الامر لكذلك في الظاهر... ولكن القرارات التاريخية توزن بنتائجها العملية وليس بالألفاظ المعبّرة عنها. ومهما يكن، فإذا نظرنا الى مؤتمر طنجة من خلال الطرح الجديد الذي ستعرفه فكرة «المغرب العربي» عند استقلال الجزائر مباشرة (عام ١٩٦٢)، وما رافق ذلك من أحداث وملابسات وجدناه ـ أعني مؤتمر طنجة ـ يسجل في الحقيقة، لا الميلاد الرسمي لهذه الفكرة كما عبرنا سابقاً، بل نهاية المدى الذي كان بإمكانها أن تبلغه في اطار الخط الذي وضعها فيه لأول مرة أحمد باش حمبة ورفاقه حوالى عام ١٩١٠. لقد ظلت فكرة «المغرب العربي» طوال تلك الفترة التي تمتد نصف قرن من الزمن، لا تتحدد الا بالسلب. وهكذا فسواء تعلق الأمر بطلبة شمال افريقيا في باريس أم بمكتب المغرب العربي في القاهرة أم بالتنظيمات الحزبية داخل المغرب والجزائر وتونس، **فإن فكرة «المغرب العربي»، لم تكن تعني ما يجب أن نكونه، بل ما يجب ان لا نكونه**. أن نكون «مغرباً عربياً» معناه: ان لا نكون محكومين بالاجنبي، أن لا نكون مرتبطين بفرنسا ولا بالجامعة الفرنسية. وبعبارة أخرى ان التشبث بفكرة «المغرب العربي» معناه أن لا نكون «الآخر». أما المضمون الايجابي الذي كان يعطى لـ «نحن» فهو الاستقلال التام لكل قطر من أقطار المغرب العربي.

وإذن فوحدة المغرب العربي كانت تعني في اذهان النخبة السياسية أثناء فترة الاستعمار: وحدة العمل وليس وحدة الهوية. ولا يجوز أن نستثني من هذا «قرار توحيد المغرب العربي» الصادر عن مؤتمر طنجة، فهذا القرار حتى وإن لم يكن موجهاً بكيفية صريحة ضد «الآخر»، الجديد الذي ظهر في المشرق (وحدة مصر وسوريا) فهو بكل تأكيد موجه ضد «الآخر» التقليدي: الاستعمار الفرنسي. وهذا ما عبّر عنه عبد الحميد مهري أحد أعضاء الوفد الجزائري الى مؤتمر طنجة في استجواب مع جريدة **المجاهد**، بمناسبة مرور عام على ذلك المؤتمر والذي نشر بتاريخ ٢٢ حزيران/يونيو ١٩٥٩، حيث قال: ان قرارات مؤتمر طنجة «ترمي في معظمها الى مساندة الجزائر على تحقيق استقلالها واستكمال تونس والمغرب شروط سيادتهما كاملة». وعندما سئل عن المؤسسات التي أقرها المؤتمر المذكور كالمجلس الاستشاري للمغرب العربي قال: انه لم يتحقق شيء من هذا «لأن هذه القضية الهامة لم يوليها المؤتمر عناية كافية عند بحثها».

والحق أن مضمون فكرة «المغرب العربي»، كما راجت في مؤتمر طنجة، لا نجده في النصوص القصيرة المركزة، نصوص القرارات التي أعلنها المؤتمر، بل في الاطر المرجعية التي استندت اليها خطب الوفود عند افتتاحه. فالسيد بلافريج (المغرب) يستند الى «جمعية طلبة شمال افريقيا ـ التي ـ كانت غايتها **احياء الروابط التاريخية**»، أما السيد عبد الحميد مهري (الجزائر) فيستند الى «ضرورة اتخاذ الوسائل الناجعة **للتخلص في الجزائر من الاستعمار الفرنسي**». وأما الباهي الأدغم (تونس) فهو يريد توظيف فكرة «المغرب العربي» **في جعل** «الملابسات الدولية والظروف العامة» **لصالح** «التيار التحرري في شمال افريقيا» انطلاقاً من «**تعميم**

---

(٨) أنظر: **مؤتمر الوحدة** (نشرة أصدرتها كتابة الدولة للأخبار والارشاد، الجمهورية التونسية، ١٩٥٨).

الحكمة في ميدان الملابسات الدولية، إذ لا يمكن اهمال النتائج الملموسة التي حصلت عليها بعض أقطار المغرب بواقعية الحق ومناصرة دولية ثابتة»[٩]. وبعبارة أخرى بـ «الطريقة البورقيبية».

كان مؤتمر طنجة، اذن تعبيراً عن الوعي نفسه الذي ظل سائداً من قبل، وافصاحاً عن أقصى ما يمكن أن يبلغه هذا الوعي من التطور□

---

(٩) المصدر نفسه، ص ١٤؛ ١٦، و٢٠.

صدر حديثاً عن

مركز دراسات الوحدة العربية

الطبعة الثانية

من كتاب

مصر والصراع العربي-الإسرائيلي

من الصراع المحتوم... الى التسوية المستحيلة

الدكتور حسن نافعة

الفضاء الاجتماعي والتاريخي للمغرب العربي

د. محمد اركون

استاذ في جامعة السوربون
الجديدة (باريس ٣) ـ باريس.

لا شك في ان العديد منا ينتظر دائماً انعقاد اللقاءات بين المغاربة، وذلك خارج المغرب او على ارضه نفسها. اذ اننا في حاجة الى هذا النوع من التلاقي والحوار، من اجل خلق المغرب العربي بصيغة واضحة، كما كان املنا منذ أمد بعيد. إلا ان ذلك كان يؤجل دون انقطاع.

ربما كان من الأفضل ان لا نبدأ بالفترة التي تعرض لها الأخ محمد الجابري، وهي فترة قصيرة، ذلك لأننا في حاجة الى مقدمة أوسع لمشاكلنا تكون متضمنة لفترة تاريخية طويلة. واطاراً فكرياً نقدياً اكثر مما تعودنا عليه الى الآن. اني ادعي ـ واقول ذلك بصوت عال ـ انه لا وجود لفكر مغربي، وعندما أقول فكراً، اعني مجهوداً تحليلياً نقدياً لمجمل مشاكل المجتمع والتقاليد التاريخية لتقديم تناسق فعلي بين ما نقوله يومياً وبين ما يوجد اليوم في مجتمعنا، وما وجد في فترات تاريخية سابقة. ان هذا المجهود التناسقي منتقص بالمغرب العربي، ومنتقص أيضاً كما تعلمون، على صعيد الفكر العربي بصفة عامة. واقول الآن ـ نظراً للأهمية التي اتخذها الاسلام في العالم العربي والاسلامي ـ انه لا وجود كذلك لفكر اسلامي.

اننا اذاً امام ثلاثة مستويات. ولا يمكن عندما يتعلق الأمر بالمغرب العربي ان نقف عند المستوى الأول، بل يتعين علينا ان نتعداه الى المستويين الأعلى، وهما: المستوى العربي والمستوى الاسلامي. وهذه المستويات تتداخل فيما بينها. ويجب علينا ان نأخذها على عاتقنا فكرياً وعملياً بقدر من المسؤولية اكبر مما فعلناه الى الآن. لهذا السبب ارى انه يجب ان نبدأ اعمالنا هنا انطلاقاً من التفكير الجدي حول ما اطلق عليه بالفضاء ـ هذه الكلمة التي اصبحت موضة ـ الفضاء المغربي لماذا «الفضاء»؟ اني لا استعمل هذه العبارة تماشياً مع التيار، فانا ارتاب في الموضة، وادعي الانتماء الى نوع من الامانة العلمية، وانما استعملها لما تنطوي عليه من قيمة بيداغوجية. وعندما استعمل كلمة فضاء، فاننا لا نفكر فقط في الفضاء المحيط بنا وانما في الفضاء الكوني، اي فضاء مفتوح دون حدود. ويعني ذلك افتراض حرية في الرؤية لما يمكن ان يتضمنه ذلك الفضاء. ونحن في حاجة الى الانطلاق من هذا الشعور بالحرية،

وذلك لكي نتحدث عن المغرب العربي، لان لكل مجتمع طريقة في فهم ذاته، وهذه الطريقة ليست متأتية من تاريخه الحقيقي، وانما من تاريخ حسب ما تسمح تلك الطريقة برؤيته.

وفيما يتعلق بالمغرب العربي منذ بدايات تازيخه، فان واقع ارضه التاريخي والانساني قد تعرض الى نوع من التنقية عبر خطاب لم يكن في يوم ما هو خطاب المغرب العميق، وانما خطاب المراقبين من الخارج. فهو يستعمل لغة ليست في الاصل لغة مجمل افراد المجتمع. هذه ملاحظة اولى. ويمكن ان نعود الى عهد الفينيقيين لنكتشف الحقيقة. فحسب كتاب منهج للتاريخ مفقود، يقدم تاريخ المغرب بشكل يفتح المجال والفضاء المغربي بوجه شبابنا. فنحن ندرس التاريخ بجامعاتنا بطريقة تخضع لتتابع الاحداث والتواريخ والعائلات المالكة، وبصيغة رديئة، دون بذل اي مجهود للتفكير والشرح. فاذا اخذنا هذا التسلسل التاريخي منذ الفينيقيين الى اليوم فسنرى وجود مراقبين من الخارج حملوا معهم لغة فرضت نفسها نوعاً ما على بعض الشرائح الأقلية اجتماعياً، وشكلت لغة للتدوين والتفسير، لا بد من المرور عبرها للتعرف على تاريخ هذه المنطقة. وهكذا كانت في البداية الكتابات اللاتينية، ثم جاءت الكتابات العربية وسنعود اليها فيما بعد، لانها الأهم حيث تشكل الغربال الرئيسي لتفهم تاريخ المنطقة، ثم في النهاية جاءت الكتابات الاستعمارية، وانتم ترون ان مجمل هذه النظريات تمت دون ان تؤخذ بعين الاعتبار النظرة التي يمتلكها شعب المغرب العربي عن ذاته.

ان مفهوم الفضاء الاجتماعي ـ التاريخي المغربي يضعنا امام عقبة رسم حدود هذا الفضاء. والتحديد الإثني ـ الثقافي لهذا الفضاء ـ حسب اعتقادي، يمتد من بنغازي الى المحيط الاطلسي. ذلك لاننا نمتلك من الناحية الثقافية البنيـة الاجتماعية نفسها، والمؤسسات نفسها و التقاليد نفسها واللغة نفسها التي يتكلمها المغرب العميق في هذا الفضاء بالذات. وهو يمتد شمالاً جنوباً الى النيجر. اذ ان اقصى الحدود تضم الطوارق وهم يتكلمون البربرية ولهم البنية الاجتماعية والمؤسسات نفسها التي كانت تربطهم بسكان هذاالفضاء. وبالغالب فان المغرب العربي، من منظور ثقافي بحت بالمفهوم الاثني للثقافة، اي الذي يشمل الأدب والشعر... وكذلك طريقة بناء البيوت وطريقة السكن والزراعة والتبادل ـ المغرب العـربي من هذا المنظور هو هذا الفضاء بالذات. وعلينا ان نتعلم كيف ننظر الى هذا الفضاء بهذه الطريقة، لاننا لم نتعود على ذلك. والسبب هو ان الوثائق التي نستعملها للحديث عن المغرب لا تساعدنا ابداً على مثل ذلك العمل. فهي مكتوبة بلغة اجنبية عن هذا الفضاء، وتحلله ضمن قوالب ومفاهيم تنتمي الى اشكال ثقافية مغايرة. وكان هذا صحيحاً بالنسبة للمسيحية واللاتينية في عهد الرومان، وبالنسبة للاسلام والفكر العربي خلال الفترة العربية. واستطرد مرة اخرى لأقول انه لا بد من العودة الى هذا الموضوع لنرى كيف يجب ان نقرأ الفضاء العربي والاسلامي بالمغرب. وهذا سؤال لم يطرح من قبل ابداً... وكيف تريدون بالتالي ان نصل الى الوعي بهذه الهوية وهذه الشخصية عندما نخوض في موضوع وحدة المغرب العربي. ان ذلك غير ممكن وكل المناضلين الذين ناضلوا من اجل الاستقلال الوطني كانوا جاهلين لمثل هذا الاهتمام بالفضاء التاريخي المغربي. وحتى لو افترضنا انهم كانوا يريدون ذلك فانهم غير قادرين على بلوغه، ذلك انهم لا يمتلكون العناصر اللازمة.

ونحن الى اليوم نفتقر الى الـوثائق للبحث في مـوضوع المغـرب، بحيث لا نزال نجـد انفسنا مجبـرين على الرجوع الى كتاب شارل اندريه جوليان الذي كتب في عام ١٩٣٠، وأُعيد طبعه في عام ١٩٥٠، حسب طريقة بالية، لم تعد تتماشى مع الطرق الحديثة لكتابة التاريخ. ولنا مثال في فرنسا بروديال، الذي توفي منذ يومين، وهو احد المؤرخين الأوائل الذين كتبوا التاريخ بطريقة لا بد ان تدفع المغاربة الى التفكير. ان عنوان كتابه فيه شيء من الاستفزاز الفكري ازاءنا، حيث اختار له كعنوان: **البحر الأبيض**

المتوسط والعالم المتوسطي. ان البحر المتوسط شخصية في التاريخ، ولا يمكننا التحدث عن المغرب العربي كمؤرخين عصريين دون الالتفات الى هذه الشخصية التي يمثلها المتوسط والعالم المتوسطي في التاريخ. وانه لمن المزري ان نواصل النظر الى تاريخنا عبر تاريخ السلالات، او عبر الكوارث التي نشهدها اليوم والتي تعرفونها جيداً. هناك اذاً عقبة في غاية الأهمية يتعين تذليلها حتى نقوم الواقع التاريخي للفضاء المغربي. كما توجد عقبة ثانية تتمثل فيما يمكن ان نطلق عليه ايديولوجية المعركة، تلك الايديولوجيا التي فرضت علينا منذ القرن التاسع عشر، اي منذ بروز ظاهرة الاستعمار. فمنذ تلك اللحظة وجدنا انفسنا مجبرين على توظيف استراتيجية دفاعية تحريرية، (كما ذكر عابد الجابري)، ثم تأجيل كل شيء عدا ذلك الى ما بعد الاستقلال وما بعد التحرير. وبمجرد ان افضت ايديولوجيا المعركة الى الاستقلال الوطني، قامت الدولة ـ الأمة، وهي نتاج عمل الشرائح الاجتماعية التي رسخت قواعد الدولة الوطنية التي ستتحول الى عقبة جديدة. فعوض حرية فكرة الفضاء المغربي تراكم الفقر الفكري، واصبحت الدولة العقبة الرئيسية الأولى بوجه فكر حر.

ان هذا الأمر على جانب كبير من الأهمية. لماذا؟ لاننا ركزنا بالدرجة الأساسية على الشخصية العربية الاسلامية للمغرب العربي، حتى نواجه بها اتهامات المستعمر الذي يزعم انه لا أمة لنا ولا شخصية... وانه بفضل الاستعمار برزنا الى سطح التاريخ الحديث وهكذا.

كان لا بد اذاً من الاستناد الى تراث مكتوب وقادر على مواجهة الفكر المقابل، اي الفكر الاستعماري. الا ان هذه التعبئة التي قمنا بها للثقافة العربية الاسلامية، كانت تعبئة فكرية ايديولوجية للمعركة. ولم يكن ابداً ـ وليست كذلك اليوم ـ تعبئة فكرية وعلمية مسؤولة. وهنا اتطرق الى تحليل وضع المغرب العربي بالنسبة الى الفكر العربي الاسلامي.

ان المغرب عربي واسلامي، ولا جدال حول ذلك. وبما ان الأمر كذلك تاريخياً، فلا بد من التساؤل ماذا يجب ان نفهم من ادماج المغرب في الواقع العربي والواقع الاسلامي؟

نعود اذاً الى دراسة تاريخ الثقافة والفكر العربيين وتاريخ الاسلام. وهنا تعرفون ماذا وقع. الشيء نفسه الذي وقع على الصعيد العربي والاسلامي ثم على الصعيد المغربي. اذ ان سائر الوطن العربي قد مر بالمصائب التاريخية نفسها التي مر بها المغرب، حيث عرف الاستعمار الطريقة نفسها التي عرفها المغرب، واجبر كذلك بالطريقة نفسها على تعبئة التراث العربي والاسلامي بهدف خوض المعركة نفسها. اذاً فقد استعمل ايديولوجية المعركة نفسها. ونلاحظ ان الفكر العربي الاسلامي يجد نفسه منذ القرن التاسع عشر امام انفصال مزدوج لم يستطع تخطيه. بالعكس، ان ايديولوجية المعركة سوف تقوم بتغطية هذا الانفصال لنقول ان هناك تواصلاً لا مثيل له. ويكفي ان نتحرك جميعاً حتى نعيد الفكر العربي والثقافة الاسلامية من انفصامها. انه الفكر السلفي. ومنذ القرن التاسع عشر يقول السلفيون ان الاسلام يقدم كل الحلول اللازمة لبناء الدولة الحديثة، وللاجابة على تحديات التاريخ. لنعد الى الاسلام الذي اعتنقته الجماعة الأولى، وسوف نحصل على كل الأجوبة التي تهمنا. هذا هو الفكر السلفي الذي يتخذ الاسلاف كمثال يحتذى به عبر التاريخ، وبالتالي يربط علاقة خرافية وليست تاريخية. هذا هو الانفصال الكبير الذي يشكل انفصالاً ذهنياً، والذي سوف يحول ـ وهذا منذ قرنين اثنين ـ دون اي تفكير جدي في التجديد الفكري والتفسيري للاسلام وكل ما يمثله، وكذلك ما مثله الفكر العربي من اجل صياغة هذا الاسلام في فترة ذهنية كان فيها مسؤولاً على الصعيد الفكري إزاء هذا الاسلام ذاته. فالفكر العربي كان فعلاً مسؤولاً من الناحية الفكرية خلال القرون الهجرية الخمسة الأولى، حيث كان

يثير مسائل فكرية في الاسلام. وهكذا فان العلوم الدينية الاسلامية تشكلت خلال القرون الأربعة الأولى من ظهور الاسلام. ومنذ عهد الاشعري، انقطعت المسائل الفقهية التي كانت تثار في شكل تساؤلات ونقاط استفهام. وما ابن خلدون ـ مفكرنا العظيم ـ الا مقلد رديء في المجال الفقهي. اما ابن رشد، فقد كان مجتهداً، وتعلمون كيف كانت نهايته في مغربنا العربي بالذات، نلاحظ هنا اذا انفصالاً فكرياً كلياً عن الواقع الفكري وعن الفكر العربي وعن مجهوده خلال القرون الهجرية الأربعة الأولى، وعن الواقع التاريخي للاسلام كما تشكل كنظرية وكنظرة للعالم خلال القرون الأربعة المذكورة.

وفيما يتعلق بالمغرب، نلاحظ ان هذا الانفصال كان أعمق وأكثر ضرراً لفكرنا كمغرب عربي. ما هو الاسلام المغربي؟ ان هذا السؤال لا يجول في خاطرنا رغم بروز هذه الحركات الاسلامية التي تتصدر مسرح الأحداث والتي تزعم تعليمنا ما هو الاسلام. اننا لا نتساءل رغم ذلك، حتى عما تمثله فكرة الاسلام المغربي. ان هذا الأخير لا يمثل سوى جزءاً صغيراً مما أسميه التراث الاسلامي الكامل. وأقصد بذلك الواقع التاريخي في شموليته، كواقع فكري وثقافي تطور في الفضاء الفسيح المفتوح بفضل الاسلام منذ ظهوره. فالإسلام اذاً، المغربي بالدرجة الأولى، هو الإسلام المالكي. اننا نفتقر كثيراً لهذا التجانس الديني بالمغرب العربي. فنحن لا طوائف لنا ولا انقسامات، كما هو الحال في لبنان وسوريا وغيرهما. الا ان الحقيقة عكس ذلك. فهذا التجانس يشكل عائقاً على الصعيد الفكري اذ يستعمله القادة السياسيون، كما تعلمون ان الفترة الخصبة والمنتجة للفكر الاسلامي كانت الفترة التي ازدهرت فيها المذاهب والفرق والمناظرات بين مختلف اصناف الشيعة والاسماعيلية والفلاسفة والقضاة. وما يشكل دفعة الفكر الاسلامي وثراءه، اي ما يمكن ان أسميه التراث الاسلامي الشمولي، هي هذه المناظرات الفكرية التاريخية التي تمت ازاحتها والقضاء عليها بالمغرب العربي بمجرد ظهورها. ذلك ان الفقهاء المالكيين الذين كانوا في صف السلطة السياسية، حرصوا على ضرب كل المذاهب المنافسة لهم في هذه المنطقة. وهكذا قام هؤلاء الفقهاء بضرب المعركة بمجرد ان حاولوا التغلغل لدينا. كما ضربوا مختلف التيارات الشيعية. ولعل مثال الدولة الفاطمية دليل على ذلك. فبعد ان انصرف الفاطميون الى المشرق، تمت عملية التنظيف الكلي لهذا المذهب واجتثاثه في المنطقة. كما اجهز ايضاً على مختلف التيارات الفلسفية، وبالتالي ان الاعلام المغربي هو جزء صغير من التراث الاسلامي الشمولي الذي يجب احياءه اذا ما اردنا كمسلمين الاندماج ضمن تقاليد اسلامية.

وأؤكد لكم انه امامنا الكثير من العمل للوصول الى النهوض على اكمل وجه بما تمثله هذه التقاليد، ويمكن ان نقول الشيء نفسه بالنسبة للبعد الفكري العربي، بالشكل الذي تطور عليه خلال القرون الأولى للاسلام.

ان المسائل التي اثارتها النخبة لا تتعلق الا بمصاعب بالدرجة الأساس، حيث انها لا تشق جميع الشرائح الاجتماعية، وذلك لسبب لغوي بحت. ونعلم اليوم ان هذا الأمر لا يزال متواصلاً في المغرب او الجزائر بعربية فيها شيء من الصعوبة، نجد قسماً هاماً من السكان معزولاً عن فهمها. هذه حقيقة واقعة، علينا ان لا ننكرها. وهي جزء من الواقع المغربي. ولهذا السبب يتعين علينا ان نفتح مجالاً للبحث واسعاً جداً يتمحور حول أربع نقاط، اربعة أبعاد رئيسية. وهذا ما أسميه الفضاءات التاريخية للمغرب العربي. والمقصود بذلك كل ما مرت به هذه المنطقة، ليس انطلاقاً من التضامن الوظيفي: «دولة ـ كتابة ـ ثقافة سائدة ـ ارثوذوكسية، هذا التضامن الذي يجعل من الثقافة الرسمية هي السائدة مما يسفر عنه ارثوذوكسية او تشابه ووحدانية الذوق في الأدب، ارثوذوكسية الناحية الجمالية من هندسة وأثاث ومتاع ... الخ، وبالطبع ارثوذكسية دينية، التي تشكل وسيلة المراقبة من قبل الدولة لكل تظاهرات الفكر التي

تقع تحت السيطرة السياسية لتلك الدولة.

مقابل هذا التضامن المتين الذي لا يشكل خاصة مغربية، وانما يغطي مجمل الفضاء الاسلامي منذ بروز الظاهرة القرآنية، ككتاب موحى به ومكتوب في آن واحد، وكظاهرة حضارية، مقابل هذا التضامن برز تضامن آخر، وهو المجتمع الانقسامي. ومنذ تلك اللحظة رأينا الفضاء ينقسم جدلياً الى شطرين. وكانت الجدلية الاجتماعية السياسية تتلخص في جدلين اثنين: جدل التضامن الأول المذكور والجدل المقابل الذي لم يندثر يوماً من الايام منذ بروز الظاهرة القرآنية الى اليوم، وهو المجتمع الانقسامي، اي الثقافة الشفهية غير المكتوبة سواء أكانت بربرية أم عربية. ولا أقصد ابداً بالثقافة غير المكتوبة، البربرية فقط، بل اعني كذلك العربية الدارجة التي تستعمل في كامل الفضاء العربي من طرف اللهجات الخاصة بمختلف السكان، ذلك ان الظاهرة القرآنية قد تصرفت بالطريقة نفسها ازاء هذه الثقافة. فقد تكلم القرآن عن الجاهلية بشكل ادى الى رسم خط انثروبولوجي بين مجتمع اعطي العلم في شكل مكتوب ومجتمع متوحش بالمفهوم الانثروبولوجي، لا يتقن الكتابة، وله تقاليد يجب تغييرها وفقاً للمفاهيم الجديدة للعلم. ولا ننسى كل ما يتبع ذلك من تنظيم سياسي وغيره من التنظيم.

كل ذلك يجعلنا نعتقد ان هذا الأمر بدرجة كبيرة من العمق. فهو ليس فكراً مغربياً فقط، وانما نظراً لكون المغرب العربي دخل ايضاً بدوره في هذا المدار، فقد أدى ذلك الى ان يجد نفسه غارقاً في هذه المعضلة نفسها التي يتعين علينا ان نفكر فيها. واذا تيسر لنا ان نفكر فيها بصواب بالنسبة للمغرب العربي، فسوف نتمكن من التفكير فيها بطريقة سليمة كذلك على صعيد الوطن العربي كله.

اذاً هناك تناظر بين المجتمع الرسمي لبث الثقافة السائدة المكتوبة والمجتمع الانقسامي حيث الثقافة الدارجة الشعبية وحيث تعدد المعتقدات وتعدد الممارسات احياناً في صلب القبيلة الواحدة، ذلك التعدد الذي يرى فيه الرقيب او الفقيه ضرباً من الهرطقة او الكفر.

نجد إذاً تعارضاً بين هذه المعتقدات التي تشكل قوة دائمة التواصل طبعت المجتمع المغربي وكذلك المجتمع العربي والمجتمع الاسلامي الى اليوم. وما يتعين علينا هو فتح هذا الفضاء واستقرائه من زاوية هذا الجدل الذي ذكرناه. ونذكر احد اول الكتب التي كتبت عن المغرب العربي، وهو كتاب مارسيل بن عبو الذي حاول ان يقف في وجه القراءة الرسمية للتاريخ، الذي سُمّي: «المقاومة الافريقية للاحتلال الروماني».

نفهم من هذا العنوان ان الكاتب يختار الشق الذي يريد النظر من زاويته والأخذ بوجهة نظره، حيث يقف الى جانب عموم المجتمع ولا ينحو الى التضامن المعروف«دولة ـ ثقافة رسمية ...الخ ،» وهكذا يقوم بانتهاج الشك في كل ما كتب من طرف الشق الآخر للمعادلة الجدلية حول الفضاء المغربي المفتوح لان هذا الفضاء لا يكون مغلقاً الا عندما تكون قراءته عبر الزاوية الرسمية فقط حيث التضامن بين الدولة والثقافة الرسمية. واعود ثانية لذكر ابن خلدون للقول بان عمله كان وفقاً للنظرة الأخيرة التي ذكرناها. ونخلص الى القول بأن هذا العمل ـ قراءة الفضاء المفتوح ـ هو من واجبنا نحن الآن. وبالتالي يتعين علينا ان نفتح تلك الآفاق الفكرية، وان نشرع في نهج مسلك معرفي مغربي يتجاوز التعريفات الموروثة عن الأدب الذي نعتبره ـ وذلك لأسباب عاطفية وكذلك لأسباب متعلقة بايديولوجية خوض المعركة ـ اولياً ورئيسياً، لانه عليه سيرتكز تحديد شخصيتنا ومعركتنا، واقصد طبعاً الأدب العربي والاسلامي.

انكم ترون ان استعمالنا لهذا الأدب يخضع الى مراجعة شاملة وجذرية، وذلك منذ بروز الاسلام والظاهرة القرآنية التي تلعب اليوم تحت ضغط المشاكل الجديدة لمجتمعاتنا، دوراً لا يتعلق بالدين بتاتاً، ولا صلة له ـ حسب رأيي ـ بالثقافة، وانما دوراً ايديولوجياً محضاً. وهذا الدور يبعدنا اكثر عن مهمة التكفل بانفسنا والمهمة المتمثلة في قراءة فضائنا بطريقة حرة.

اختتم فكرتي بالتعبير عن شيء هو من قبيل العزاء والحزن في آن واحد. ان المغاربة فعلوا ما فعله اخوتنا في المشرق، حيث قام كل قطر ببعث اكاديميته الخاصة به. وهكذا نحن الآن دار الحكمة بتونس، والأكاديمية الملكية بالمغرب، ولنا كذلك اكاديميتنا بالجزائر... هذه هي الدولة ـ الأمة... فبعد كل التجارب المعاشة في الوطن العربي، حيث انشئت اكاديمية(*) دمشق في عام ١٩٢١، واكاديمية القاهرة في عام ١٩٣٣، واكاديمية بغداد في عام ١٩٥١ او عام ١٩٥٢، واكاديمية الاردن بعد ذلك بقليل، بعد كل هذه الاخطاء، وبعد صيحات المثقفين امثالنا، فقد كتب طه حسين صفحات رائعة حول هذا الموضوع، للاحتجاج على هذا التشرذم المتأتي من الغباء القطري. هذا التشرذم الذي يمنع المثقفين العرب من ان يلتقوا جميعاً في صلب اكاديمية عربية واحدة وانصرفوا الى مشاكلهم التي هي المشاكل نفسها، وان تحاول المضي قدماً بكامل المسؤولية الادبية. عوضاً عن هذا، يتم التشبث بالاكاديميات القطرية، وكلكم تعلمون كيف تعمل هذه الأخيرة... انه فقر مدقع، اقول ذلك بصوت مرتفع، وفقر محمي رسمياً. نعم هكذا هي الأمور. انه امر محزن. لكن مقابل ذلك نشعر بنوع من الأمل عندما نرى مثل هذه المبادرة التي تحفزنا اليوم والتي سهر على اعدادها شباب في مقتبل العمر، بواسطة امكانيات يعلم الله كم هي متواضعة ـ لذلك رغم الجو القائم، فان هذه المبادرة تثبت ان مثل هذه اللقاءات بين المثقفين التي تسمح بتداول الكلام، امر ممكن القيام به. ولهذا السبب قلت هناك شيء من العزاء والحزن في آن واحد □

(*) المقصود بذلك «المجامع العلمية» في بلدان الشرق العربي.(المحرر)

صدر حديثاً عن

مركز دراسات الوحدة العربية

سلسلة الثقافة القومية (٥)

الجماعة الأوروبية
تجربة التكامل والوحدة

د. عبد المنعم سعيد

التصورات الاجتماعية للمغاربية: بين النظرية والتطبيق

د. نذير معروف

استاذ بقسم علم الاجتماع
في جامعة وهران - الجزائر.

اولاً وقبل كل شيء، اشكر مركز الدراسات العربية المتوسطية، وأخص بالشكر السيد المنوزي علي للمشاركة في هذه الندوة، ولكني متأسف لأن البريد قد وصلني متأخراً كما شرحت في رسالتي، الأمر الذي جعلني اقتصر على تسجيل بعض ملاحظات موجزة ووضع بعض العلامات التي تتناول الجانب الانساني (الانثروبولوجي) لهذا الموضوع. من الصعب التعرض الى مثل هذا الموضوع، بخاصة بعد المسار الذي اتبعته هذه الندوة خلال الجلسة الصباحية وبداية هذه الجلسة والذي اتسم بنوع من التذبذب الناتج عن تنوع واختلاف التكوين، حيث ان بعض الذين قاموا بالتدخل كانوا متخصصين في التاريخ اكثر من البعض الآخر، وأتمنى ان لا يكون تدخلي كثير البعد عما قيل صباح اليوم.

اريد تقديم اربع ملاحظات تتعلق الأولى بما يمكن تسميته علم جيو - سياسة (جيوبوليتيك) المغاربية في التاريخ. قمت بزيارة العديد من المناطق الواقعة في جنوب الجزائر، واعتبر ان جنوب الجزائر ميدان مهم من هذه الناحية. وقد لاحظت، خلال تنقلاتي، ان بعض الأشخاص الذين سوف يتحولون الى كنوز بعد وفاتهم حيث انهم سيحتفظون بأسرارهم، لاحظت الى أي مدى لا يتكلمون، لا عن الجزائر ولا عن المغرب ولا عن تونس، وانما في كل مرة استجوبتهم فيها يذكرون مدناً معينة فحسب مثل مراكش، فاس، القيروان وتونس. وعندما يتكلمون عن اجدادهم وعن أصلهم يذكرون الساقية الحمراء. كذلك كان الأمر مع القاضي عبد السلام، آخر قضاة طمانتيت الذي قال لي بأن جده شارك في ثورة علي بن غذاهم التي قامت في جنوب تونس. وهكذا اطلعت على مدى الاختلاف القائم بين النظرة التي ينظرها هؤلاء الناس الى المجال المغربي وبين التصور الاقليمي المفروض نوعاً ما، لدى الفئات السياسية والمثقفة الحالية.

في الحقيقة اذا ما تفحصنا التاريخ قبل الاستعمار، ولا سيما بدراسة بعض المخطوطات، ندرك ان هناك جغرافية كاملة يجب اعادة تخطيطها. نجد حواضر تمثل اقطاباً تجارية اسرية تقوم بينها علاقات ودية او عدائية، كفاس وتلمسان والقيروان. وفيما عدا ذلك، هناك أراضٍ محايدة، وبالتالي نجد نوعاً من المرونة امام الامتداد التجاري و الثقافي وانتقال الأفكار. كما نجد لهذه المجموعات ولاءات مختلفة

ومتباينة. هكذا، وعلى سبيل المثال، نلاحظ في بعض واحات الجنوب وفي الوقت نفسه ولاءات مختلفة، بعضها للمرينيين (بنو مرين)، في حين ان الواحة المجاورة للأولى تدين بالولاء لبني عبد الوديد. وفي بعض الأحيان نجد واحة ثالثة موالية للحفصيين. مما يعطينا انطباعاً بان المجال غير متواصل كما هو الشأن بالنسبة للدول التي تكون امة. وتشكل هذا التقاطع عائقاً امام فهم التكوينة السياسية لهذه المجموعات. اما نقاط الجذب الحضرية هذه التي تعمل بالولاء تجاه ما يسمى ببلاد السيبة، فهي محاطة او محددة بشبكة سياسية اخوانية (نسبة الى جمعيات الاخوان) او الطرق الصوفية، كثيفة، وأتناول مثالاً سبق ان تعرضت له، وهو ان جد هذا القاضي لم يناضل الى جانب علي بن غذاهم من قبيل الصدفة. وانما كان ذلك ضمن استراتيجية معينة، هي استراتيجية جمعيات الاخوان. وخلال العهد الباياتي، كانت البنية ثلاثية، وان لم تكن بنية ثلاثية تعمل على أسس محددة وهنا اختلف شيئاً ما مع فكرة الأخ جغلول، وقد تطورت هذه البنية واخذت تتجذر خلال الحكم التركي ،وبخاصة فيما يتعلق باللماس. فبين الجزائر والمغرب لم يحدث اي تغيير حيث ان الاتراك لم يتعدوا تلمسان. اما بالنسبة للجزائر وتونس، فقد جسد الاختلاف باعتماد أطر ادارة سياسية مختلفة مما ادى الى نوع من البلقنة فيما بعد. وخلال القرن الأخير قبل الاستقلال، يمكن الجزم بان الرسم المسبق للتقسيم الاستعماري كان موجوداً ، ولم يقم المستعمر إلا بترسيخ وتعميق هذه البنية التي كان عليها المجال الجيو ـ سياسي ولكن مع اعطائه نوعاً من التواصل هذه المرة.

ومع جلاء المستعمر، ورغم كل ما ذكر من طرف اشخاص متضلعين في ميدان التاريخ، وبعضهم عاش هذه الفترات ويعتبر شاهداً على الصعيد السياسي او النقابي، رغم هذا، نستطيع التأكيد على ان هذه التناقضات الاستعمارية تعززت بعد الاستقلال. تعززت في مستوى تثبيت التقسيم. ويمكن القول، ان النصف الأول من القرن العشرين شهد نوعاً من الازدهار استمر لغاية الخمسينات، اي فترة الاستقلال حيث نلاحظ مثابرة في اجتياز وتجاهل الحدود التي وضعها المستعمر وبالتالي ورثتها الأقطار الحالية، على الصعيد السياسي والنقابي وحتى في ميدان بعض الجمعيات. ومع انتهاء الاستعمار شاهدنا انقطاعاً لهذا التحرك تاركاً المجال لمنظمات وطنية بأتم معنى الكلمة. بامكاننا القول ايضاً ان التفكير الحالي في موضوع الوحدة المغربية يقع ضمن منطق الامتداد الاقليمي، كما انشئت وعززت من طرف الادارة الاستعمارية، وكذلك ضمن المجال المغربي الذي عرفه هؤلاء الأشخاص الذين تحدثت عنهم في بداية هذه المحاضرة.

الموضوع التالي الذي اردت الحديث عنه يتعلق باعادة احياء الفكرة المغربية عن طواعية، من طرف حكوماتنا او على الأقل ضمن السياسة المتبعة داخل اقطارنا. في وقت اندثرت فيه الجسور التي كانت تشكل ممراً نحو الوحدة المغربية، أعيدت الفكرة المغربية، ولكن على المستوى السياسي فحسب، الأمر الذي وصل في بعض الأحيان الى حد تحقيق وتجسيد بعض المشاريع كانتقال اليد العاملة او اتفاقات كما هو الشأن بين موريتانيا والجزائر والذي يتعلق بالعديد من المجالات.

ويمكن اعتبار مؤشرات الرجوع الى المغاربية كمؤشرات لظهور منطقية اقتصادية، بحصر المعنى، لفكرة المغرب. لاحظت هذا الأمر منذ سنتين عندما كنت في اجتماع بتونس دعت اليه جمعية البديل المغربي، وهي هيئة وقع تشكيلها من طرف مجموعة من الحقوقيين، وخلال هذا اللقاء، وقعت بلورة الجانب الاقتصادي لهذه العملية. لكن علينا ان نعترف بوجود مأزق اعترض بناء الدولة ـ الأمة الحالية، ويكمن هذا المأزق في كون السياسة التكاملية، (حيث ان موضوع التكامل يشكل حالياً موضة) قد ولدت العديد من الانحرافات بدءاً بالمجال القطري، حيث نرى ان بعض المناطق وقع تجاهلها، تعاني بشدة

من نتائج هذا التصور التكاملي والتكتلي الذي لم تقتصر نتائجه على الجانب الاقتصادي بل تعدته الى الميدان الاجتماعي والثقافي.

ارى ان الميزة الاساسية التي يمتاز بها عصرنا دون غيره، تتمثل في بحث مزدوج: بحث شمولي يتعدى مستوى الدولة ـ الأمة وتتجسد في الفكرة المغاربية، ولكن وفي الوقت نفسه البحث عن الحق في الاختلاف، بحث عن الاعتراف بجميع الهويات الثقافية كمشاركة بالمستوى نفسه في التكوين الاجتماعي. ربما يكون هذا الموضوع اكثر وضوحاً داخل قطر اكثر من الآخر، ولكن يبدو على كل حال، ان هذه المطالبة بالاعتراف بالهوية الثقافية المحلية في الجزائر لها اهميتها. ولست ارى تناقضاً بين هذين البحثين رغم انهما يعتبران كذلك من طرف الطبقة الحاكمة. واعني بهذا ان المطالب الثقافية بامكانها ان تعتبر ثقافية، وفي الوقت نفسه تعبيراً عن المطالب السياسية بعد ان تعذرت المطالبة السياسية عن طريق القنوات السياسية، لذا فهي تختار القنوات الاخرى للتعبير عن نفسها. ففي بعض الاحيان تمر عبر الجانب الديني وفي اخرى تأخذ طابعاً علمانياً. وانا شخصياً احبذ التعبير الثاني، الذي اعتبره اقل خطراً من الأول على المستقبل.

اعتبر ان بناء المغرب عن طريق المشاريع التكاملية له ايجابياته. ولكن علينا ان لا ننسى ان الاختلافات بين الفئات الاجتماعية والتفاوت الاقتصادي والاجتماعي التي تشكل خاصية السياسات التكاملية، بامكانها التفاقم تحت لواء المغاربية. اذاً علينا نحن المثقفون، وهنا تكمن المشكلة، ان نعرف الدور الذي يجب ان نضطلع به، ليس بالاقتصار على مناقشته، وانما تقديم مقترحات حوله. محصلة الكلام، هو انه اذا اردنا ان نكون جذريين، فان حدود المغاربية تبدو لي تاريخياً وبنيوياً في ظل دول تعمل بالطريقة الحالية. لماذا؟

اذا ما قمت بالرجوع الى التاريخ، بعجالة، الى الطريقة التي اكتسبت بها الأقطار المغربية شرعيتها السياسية قبل الاستعمار، ولن آتيكم بجديد عندما اقول ان هذه الشرعية سياسية دينية، حيث انها كانت أُسرية، وانها كانت ترتكز على التقابل بين طبقة اجتماعية متكوّنة من ألسنة وديانات وممارسات ثقافية منبوذة. وهذه المقابلة ترجع في الحقيقة الى ما قبل الاسلام ونجد لها آثاراً تعود الى الفترة التي دخلت فيها المسيحية الى شمال افريقيا، مما يجعلنا نعتقد بان القاعدة المطلبية الوحيدة، ومنذ آلاف السنين تمر لا محالة عبر خطاب انفصالي. ويمكن القول ان الأمر لا يختلف كثيراً اليوم عما كان عليه في الماضي، لا لشيء إلا لكون الأنظمة القائمة حالياً تطالب بهذه الشرعية نفسها، مع اختلاف واحد وهو ان هذه الأنظمة تغلف هذه الشرعية بدساتير مختلفة سواء أكانت على النمط السوفياتي أم الديمقراطي الليبرالي، ويكفي ان نرفع الغشاء حتى نتبين ان هذه الشرعية تعتمد على قانون البراعة. واذا تناولنا القضية من الجانب الانساني لما وجدنا فرقاً بين الشرعية الأُسرية الموجودة في المغرب الأقصى، وشرعيات لم تقم حول رجال الدين وانما حول امور لا تختلف كثيراً عن الدين، وهي حالات الزعامة التي ظهرت اثر الاستقلال. ولهذا السبب نرى انه في كل مرة تتعرض فيها هذه الأنظمة الى أزمة ما، يتم فضح مدى فشل هذه الأنظمة في علمنة مؤسساتها. وكما كان الحال بالنسبة لاشكال الشرعية القديمة هناك الشُرَفَة والمرابطون وهم اجداد هؤلاء الذين لهم الحق دون سواهم في الحكم. وبصفة عامة اعتقد ان هذا التجميد للواقع السياسي، هو الذي يمنعنا من تبني تصور يختلف عن هذا التصور الاسري الذي لا يريد البوح باسمه، وعندما يكون التصور الاسري بمثل هذا الوضوح، يتعذر اقامة مجال مغربي لا يكون على شاكلة الدولة ـ الأمة، ولكن في نطاق أوسع. وكخاتمة لهذا الموضوع علينا ان نبني مغاربية طريقها طويل ومليء بالعراقيل، بالامكان ازاحتها وذلك بتنظيم لقاءات كهذا الذي نعيشه الآن، والذي أتمنى ان

تليه لقاءات اخرى في تونس والجزائر والمغرب. اعتقد ان اقامة مثل هذه اللقاءات ومحاولة جمع المفكرين في جامعات هذه الأقطار، مراكز البحث ومشاركة كل الذين يناضلون من اجل الوحدة المغربية أينما كانوا، جمعهم حول مشاريع وحول دراسات مشتركة سواء أكانت تتعلق بالمشاكل الثقافية أم السكنية، ومهما كان الموضوع الذي تعالجه، المهم هو الإكثار من هذه التجارب والأبحاث والتمنع عن العمل داخل الأطر الوطنية للبحث، وقد وقع الباحثون انفسهم في هذا الخطأ الفادح، وانما معالجة هذه المشاكل التي هي مشاكلنا على نطاق أوسع، وهو الاطار المغاربي، واذا ما توصلنا الى تحقيق هذا، فسنعتبر اننا حققنا عملاً جباراً ومرحلة كبرى في سبيل بناء هذه المغاربية □

صدر حديثاً عن

مركز دراسات الوحدة العربية

الابعاد التربوية للصراع العربي الاسرائيلي

وقائع المؤتمر العلمي الذي نظمته
كلية التربية بجامعة الكويت

عبد الله عبد الدائم — عثمان سعدي — نزار الزين
محمد ناصر — وليد سليم عبد الحي — انطوان زحلاني
سعيد اسماعيل علي — علي سعود عطية — باسم سرحان
عبد السميع الحربلي — سمير سوائة — عمر الخطيب
اسامة امين الخولي — رشدي فكار — فوزي الاسمر
علي رؤوف

النخبة الوطنية وفكرة المغرب العربي

د. علي اوملیل

استاذ في جامعة محمد الخامس ـ الرباط ـ المغرب.

هناك مستويات لفكرة المغرب العربي لدى النخبة في فترة الاحتلال. المستوى الأول تعكسه حركة التضامن السائدة بين افراد وجماعات مختلف اقطار المغرب إزاء احداث معينة. ويمكن ان نذكر كمثال على ذلك المغاربة الذين تطوعوا للمساهمة في صفوف انتفاضة الأمير عبد القادر، كبو معزة من منطقة وزان، وبوزيان وغيرهم. كما نستطيع ان نذكر بتضامن المتطوعين من تونس الى جانب اخوانهم الليبيين ابان انتفاضة طرابلس سنة ١٩١١.

ونـذكر ايضاً ثورة التضامن التي قام بها العمال المغاربة بالدار البيضاء ضد اغتيال الزعيم النقابي التونسي فرحات حشاد سنة ١٩٥٢.

هذا المستوى سوف لن اتطرق اليه. اما المستوى الآخر الذي اخترته فهو كيفية تشكيل هذه الفكرة على يد نخبة. واقول نخبة باعتبار انها كانت أقلية مثقفة بين الحربين العالميتين، وكذلك مُسيّسة. ولقد كفاني الاستاذ الجابري بفضل مداخلته الكثير من المشقة وسهل عليّ المهمة بما تعرض اليه من نقاط كثيرة تتعلق بهذه المرحلة لعمل الحركة الوطنية ومفهومها لفكرة المغرب العربي على طول الفترات المختلفة التي مرت بها.

اذن، يتعلق الأمـر بفكـرة المغـرب العربي او «المغاربي» ـ حسب العبارة الرائجة الآن ـ كما تصورتها النخبة المتعلمة والمسيّسة التي انشأت الحركات الوطنية في اقطار المغرب. فلقد كوّنت هذه النخبة تصوراً لوحدة بلدان المغرب، هذا التصور لا يزال ساري التأثير الى حد الآن، وهو الذي آل الينا من ماضي الحركة الوطنية. فما هي خصائص هذه الفكرة كما كونتها النخبة المغاربية؟

... رغم هذا الاستناد التاريخي، ان فكرة المغرب العربي ووحدته عند النخبة الوطنية خلال العهد الاستعماري فكرة لها طابع جديد لا نجد لها مثيلاً في التاريخ رغم اننا نعتمد على التاريخ لتبريرها. ورغم حداثة هذه الفكرة، فانها بقيت عامة واختزالية لا تدخل في التفاصيل ولا تطرح المشاكل وهذا عائد الى الظرفية التي وجدت فيها هذه الفكرة، كانت تقتضي تكتيل الجهود في بلدان المغرب العربي او بالأحرى تكتيل جهود هذه الشخصيات المتسيّسة والوطنية لجمع الصف وتحقيق النصر المشترك. اذاً لم تكن

فكرة المغرب العربي لدى النخبة السياسية المغربية، لم تكن فكرة منظمة ولا مبرمجة ولا مندمجة ضمن برنامج كل حركة من الحركات الوطنية او كل حزب من الأحزاب الوطنية. اي ان كل حزب احتفظ ببرنامجه الخاص وقضاياه وتعامله الخاص مع السلطات الاستعمارية المحلية. وهذا يعني ان الحركات الوطنية وبما فيها الاحزاب السياسية في بلدان المغرب، نشأت وتطورت كل على نمط مستقل، كما اتخذ كل حزب لنفسه مساره الخاص. اما وحدة المغرب العربي، فقد ظلت مجرد شعار يطرح من طرف هذه الأحزاب خلال مناسبات معينة تكون في غالب الأحيان مناسبات لجمعية. ورغم اقتصار فكرة المغرب في عهد الاستعمار على الشعارات، فان هذا كان كافياً لانها قامت بالدور المطلوب، وهو دور التضامن المشترك تجاه الخصم المشترك. اي ان هذه النخبة التي كوّنت فكرة المغرب العربي لم تضطر الى الدخول في التفاصيل، وذلك لأن هذه التفاصيل بطبيعة الحال، لم تكن مطروحة، كما انها لم تطرح المشكلات لان مشكلها الوحيد آنذاك هو الوجود الاستعماري وكيفية التخلص منه. استطيع القول ان وحدة المغرب لدى نخبة الحركة الوطنية كانت مجرد شعار تضرب به مواعيد معلومة، واهم من هذه المواعيد كانت مؤتمرات جمعية طلبة شمال افريقيا، كمؤتمر تلمسان الذي انعقد سنة ١٩٣٥ ومؤتمر ١٩٣٧ الذي ترأسه شكيب ارسلان والذي حضره ممثلون عن نجم شمال افريقيا والحزب الدستوري الجديد وكتلة العمل الوطني المغربية. على كل حال كانت مؤتمرات جمعية طلبة شمال افريقيا سواء انعقدت في باريس ام في تونس ام في الجزائر، ولم تتمكن من عقد مؤتمر في المغرب. كانت هذه المؤتمرات تشكل مناسبات لذكر وحدة المغرب العربي والتلويح بالشعارات وطرح برامج عامة كضرورة توحيد التعليم وضرورة الاعتناء باللغة العربية. هذه هي باختصار الشعارات، ولكن المهم هو انها كانت تطرح كشعار تضامن. كذلك بالامكان الرجوع الى مناسبات اخرى، وقد تعرض لها الأخ الجابري صباح اليوم، مثل مؤتمر المغرب العربي الذي انعقد بالقاهرة، وكذلك لجنة تحرير المغرب العربي. وهذا فيما يتعلق بالتجمعات التي كانت تشكل مناسبات لطرح وحدة المغرب العربي كشعار فقط، بامكاني ذكر مناسبات اخرى طرحت فيها فكرة وحدة المغرب العربي وتتمثل في لقاءات بين الزعماء، ومنها عندما منع علال الفاسي من دخول المغرب بعد مغادرته له، وقدومه الى فرنسا حيث قضى سبعة اشهر هناك، قابل خلالها فرحات عباس وتناقشا حول قضية الاندماج التي كانت مثار سؤاله. كما التقى بمصالي الحاج وتداولا هذه المواضيع رغم تهويل هؤلاء لحجم هذه اللقاءات في كتابتهم لمذكراتهم، حيث يصفون هذه الفترة بفترة تنسيق، في حين انها لم تكن سوى مجرد لقاءات يصدرون على اثرها بيانات مشتركة.

ولكن رغم اتخاذ كل حركة وطنية وكل حزب من الأحزاب المغاربة في فترة الاحتلال طريقاً خاصاً به، وانعدام علاقات عضوية تنظيمية بينها، رغم هذا، وجدت لقاءات يمكن تسميتها بلقاءات موضوعية، وهذه الحركات والأحزاب تتشابه في طرحها للاشكاليات العامة. لن أطيل في استعراض تاريخ هذه الحركات الوطنية لبيان خصوصية كل منها وقيام كل حزب بشق طريقه. ومع ذلك كان الالتقاء موضوعياً حول قضايا معينة، الأمر الذي ادى الى تشابه خطط العمل، رغم غياب التنسيق التنظيمي. وآخذ مثالاً عن الجزائر حيث دخلت النخبة الجزائرية المتعلمة العمل السياسي في بادىء الأمر للدفاع عن المساواة في الحقوق السياسية والمدنية مع المحافظة على قانون الأحوال الشخصية. فمن صدور قانون ١٨٦٦ الذي سمح للجزائريين بالمشاركة في الانتخابات البلدية شريطة ان يكونوا مسجلين في اللوائح وان تتم الموافقة على هذا التسجيل من طرف السلطات الفرنسية، والى غاية صدور مشروع «بلوم ـ فيولات» سنة ١٩٣٦. وخلال هذه الفترة اقتصر عمل الجزائريين في فض هذه الاشكالية، حيث كان هناك معارضون لما تدافع عنه النخبة الجزائرية، والتي كانت فعلاً تسمي نفسها النخبة والمتطورين. اما الأمور التي كانت تدافع عنها هذه النخبة كانت تتجلى في كيفية تطوير وتحقيق مكاسب الشرعية الفرنسية، اي ما

تسمح به القوانين الفرنسية نفسها، دون التفريط في الجزائرية، وبخاصة الدين. وكان المستوطنون يرفضون ذلك، حيث انهم كانوا يقولون ان الدولة الفرنسية واحدة لا تتجزأ، اي ان على الجزائريين ان يقبلوا المواطنة، فهي كل لا يتجزأ.

اما الحزب الحر الدستوري والحركة الوطنية المغربية، فهما ايضاً اعتمدا على إطار الشرعية الاستعمارية حتى يتمكنا من شق طريقهما داخلها. وكان مدار الصراع والنزاع في تونس والمغرب هو مسألة السيادة، اي ان الحماية وعقودها (فاس وباردو والمرسى) لم يلغيا السيادة وانما كانت تنص على تفويض لتطبيق اصلاحات. ونجد مثالاً على ذلك في كتاب **تونس الفتاة** للثعالبي، حيث كان جوهر ما قاله، ان عقد الحماية لم يلغ السيادة الداخلية للباي وان عقد الحماية لم يلغ دستور ١٨٨١، وينبغي العودة الى هذا الدستور الذي يكرس السلطة الحقيقية ولا يضع حداً للسيادة. كذلك لعبت الحركة الوطنية المغربية ورقة السيادة هذه. وهنا يكمن سبب التحالف بين الحركة الوطنية والملكية المغربية.

هناك خصم مشترك، يتمثل في السلطات المحلية بالنسبة للمخزن، اي السلطة المغربية، وهو الاسلام الشعبي والطرقية بالنسبة لكل من السلفية المغربية وبالنسبة للمخزن ايضاً.

فالسلفية تدافع عن اسلام العلماء مقابل الاسلام الشعبي، والملكية المغربية ايضاً ضد الطرقية منذ ظهورها. وهذا ما يفسر تأييد الملكية المغربية منذ القرن الثامن عشر للحركة الوهابية. لذا وقع التقاء لمحاربة الطرقية. اذاً فمن شأن هذا التحالف ان يضرب السلطات المحلية ويجعل الحركة الوطنية المغربية تلعب ورقة السيادة، حيث ان العقد الذي وقع بين الملك ممثل البلاد وبين السلطة الفرنسية، لتطبيق اصلاحات لم ينف السيادة. لذا نجد انه خلال الثلاثينات تكوّنت حركات كحركة مطالب الشعب المغربي التي تأسست سنة ١٩٣٤ والتي تحوّلت في سنة ١٩٣٧ الى الحزب الوطني. قامت هذه الحركة وغيرها بسبب وجود عقد بين الطرفين بتطبيق اصلاحات، واعتبار فرنسا احد الطرفين أخل بالعقد. لذا فهي تطالبه بان يلتزم بالعقد ويطبق الاصلاحات. وعندما لم تستجب فرنسا لذلك، طلبت من الطرف الثاني، اي الملك، فسخ العقد، وهذا هو جوهر وثيقة الاستقلال التي قدمت سنة ١٩٤٤. وملخصها ان يلغي الملك العقد ويسترجع السيادة ويطبق بنفسه الاصلاحات. اذاً نجد هنا ان الجميع لعب ورقة الشرعية القانونية الاستعمارية، ان شئتم، وتحرك داخلها. هذه هي اللقاءات الموضوعية لكل الأحزاب المغاربة رغم ان كلاً منها تكوّن مستقلاً عن الآخر، مما ادى الى تشابه طرق عملها. كما كانت هناك لقاءات موضوعية حول الأحداث التي يشهدها العالم حيث يكون رد الفعل مشابهاً. فعندما أعلن ولسون مبادئه الأربعة عشر، قام الوطنيون التونسيون برئاسة الثعالبي، كما قام سعد زغلول في مصر بتشكيل الوفد للمطالبة بتطبيق هذه المبادىء. كذلك قامت حركة في الجزائر قادها الأمير خالد بن عبد القادر مع بعض من الضباط بالمطالبة نفسها. وكذلك كان لقيام الظهير البربري في المغرب سنة ١٩٣٠ والمؤتمر الكنسي في تونس والاحتفال بالذكرى المئوية لاحتلال الجزائر، ردود فعل ومواقف مغاربية متشابهة. كما ادى وصول الجبهة الشعبية في فرنسا الى الحكم سنة ١٩٣٦ الى بناء آمال عظام، حيث تأسست احزاب عديدة وحركات للمطالبة بالحريات العامة والصحافة وغيرها في تونس والجزائر والمغرب. هذه هي فكرة المغرب العربي واللقاءات الموضوعية والتشابه الموضوعي في الخطط التي وقع اتباعها. استطيع القول ان تصورنا لفكرة المغرب العربي لم يتطور كثيراً منذ ان تبلورت على هذا النحو الذي اشرت اليه. طبعاً كان الماضي يمثل المبرر الأساسي لاثبات حقيقة هذه الوحدة، وهو الذي كوّن لدى بلدان المغرب أسس التوحيد هذه، وحدة اللغة وهي العربية، ومذهب ديني واحد وهو المذهب المالكي اضافة الى تشابهات اخرى يبحث عنها. اما المستقبل، فلم يطرح بجدية، ليس لان الحركات الوطنية اعتبرت أفق الاستقلال أفقاً كافياً

في حد ذاته فقط، بل ولأنه حصلت قناعة لدى هؤلاء، تتمثل في ان الوجود الاستعماري كان السبب في هذه التجزئة، وانه بزوال الاستعمار ستحقق وحدة المغرب العربي. لكن ومع اتفاقيات الاستقلال تكوّنت هذه الدول الوطنية وانشغل كل ببناء دولته، ولكن ومع ذلك ظلت قضية وحدة المغرب العربي تطرح تماماً كما كانت تطرح في السابق، اي تذكير بالماضي المشترك ووحدة اللغة وغيرها، وانه لا بد من تحقيق هذه الوحدة المغاربية في المستقبل، وكأن فكرة وحدة المغرب العربي بديهية بحد ذاتها. وظلت تطرح كشعار اختزالي دون طرح المشاكل المتعددة، كالمشكلة الثقافية أو مشكلة مستقبل المؤسسة السياسية. كان لشعار الوحدة رغم اختزاليته دوره المفهوم في عهد الاستعمار. وبعد ان تغيرت هذه الظروف اصبح يطلق اما للاستهلاك او حاملاً لأمل غامض. وكما اعتبرت النخبة الوطنية في الماضي الاستعمار سبب تجزئة المغرب العربي وان بزوال هذا الاستعمار يتوحد المغرب، شاع فيما بعد ان المعرقل الرئيسي لتحقيق وحدة البلدان المغربية هو الدولة القطرية نفسها، الوجه السلبي لمثل هذا الاعتقاد. سأطرح هنا افتراضاً، وأتمنى ان تتاح الفرصة لمناقشته بعد، هو الترسيخ في الاذهان لتعارض بين الوحدة المغاربية ووجود الدولة الوطنية، وهذا يمكن ان يطبق على الوحدة العربية نفسها، اي ان هذا الاعتقاد، ومنذ البداية، يقيم تناقضاً بين الوحدة العربية وبين قيام الدول الوطنية. ذلك لانه يعتبر ان كل دولة قائمة هي دولة مصطنعة. وبالتالي فان اصحاب هذا الاعتقاد لا يضعون الكفاح من اجل تحقيق الوحدة المغاربية او الوحدة القومية العربية تحقيقاً لا يتعارض مع العمل من اجل اتحاد الدولة الوطنية بشروطها الحقيقية، اي دولة القانون بمجتمعها المدني. ان مثل هذا الاعتقاد، اي التعارض بين الوحدة المغاربية ووجود الدول القطرية، يحصر المشكل في المؤسسة السياسية، وهو في الواقع لا يتصور الوحدة المغربية او الوحدة العربية إلا على صورة واحدة، اي على انها دولة عربية مكبرة. ان فكرة الوحدة ينبغي ان لا ترتبط بالضرورة بتصور واحد لا غير. كما ان صحة الفكرة الوحدوية لا تبطلها ضحالة الفكر الوحدوي.

ان الفكر الوحدوي سواء أكان مغاربياً ام عربياً، يحصر الأمر في المؤسسة السياسية، مما ادى به الى التعلق بمجموعة من الانتظارات:

- انتظار دولة ثورية وحدوية، على رأسها قائد تجود به الأقدار، يقوم بتحقيق هذه الوحدة، ويكون غاريبالدي او بسمارك العرب.
- وكذلك انتظار ثورة الجماهير التي تستطيع الاطاحة بالحكومات الاقليمية المعيقة للوحدة.
- ان تفشل الدول الاقليمية في الاستمرار امام الضغط الخارجي الصهيوني والتوسع الامبريالي، فيطاح في الوقت نفسه بهذه الأنظمة ويقضي على الصهيونية والامبريالية معاً.

والخطأ هنا يكمن في تحويل الاستراتيجية الى مجرد هوس وجداني، والسبب في ذلك هو اعتبار السلطة مبتدأ ومنتهى، اي جعل السلطة نقطة الصفر التي لا تتحرك لتكون خطاً او خطوطاً من العمل المتعدد الجوانب. لذا فان اعتبار الكفاح من اجل دولة القانون الوطنية والمجتمع المدني ومؤسساته اعتبار من شأنه التحييد عن طريق الوحدة. وما دامت قضية الوحدة المغربية، شأنها في ذلك شأن قضية الوحدة العربية، لا تطرح المشاكل الحقيقية وما لم تجرب مسألة المؤسسة السياسية ومصممة على اعتبارها العائق الوحيد والحقيقي لتحقيق الوحدة. وما لم تختر مستويات ومجالات متعددة لربط مصالح الناس بها، افراداً وجماعات وفي مختلف القطاعات، ربطاً يجعل من السير نحو الوحدة امراً لا رجعة فيه، فان مسألة الوحدة ستظل على ما كانت عليه منذ ان كونتها النخبة المغاربية اثناء النضال من اجل الاستقلال، اي انها تظل مجرد شعار اختزالي او حنين غامض الى مستقبل وحدوي لا احد يتبينه □

محمد عابد الجابري
بنية العقل العربي

(بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٦)، ٥٩٩ ص.

د. خليل احمد خليل

استاذ اجتماعيات المعرفة ـ الجامعة اللبنانية.

ما قوة العقل؟ وهل يمكنها ان ترتدي خصائص قومية مميزة، هي في أساسها خصائص تاريخية متراكمة، وفي تجلياتها الموضوعية بنى ثقافية ـ اجتماعية يتقاطع فيها الاقتصادي والسياسي والديني والروحي (الفكري ـ النفسي، الخ)؟ هذه المسائل تستحق، مع سواها، ان تطرح على مشرحة النقد العلمي، وهو يتوجه الى تناول مشروع جدي ومستقبلي كهذا الذي يعمل عليه زميلنا محمد عابد الجابري. ويضاف اليها سؤال مركزي: أبالإمكان تصور الجنس البشري جنساً عقلياً، متعقلناً وقابلاً للتعقلن، وبالتالي، تتقرر مشروعية الكلام على **عقل عربي**، وعقل، بل عقول أخرى غير عربية، هي عقول الشعوب المماثلة للعرب في النوع الانساني؟ هنا تبرز مسألة الثقافات والعقليات في العالم، قديماً وحديثاً، ويبدو السؤال عن قوة العقل العربي سوياً، إذا لم يسقط الفيلسوف العلمي المعاصر فيما ذهب اليه فلاسفة ومناطقة وعلماء كبار، من تصنيفات قاصرة سواء على صعيد النوع البشري بوصفه في نهاية التحليل، قوة عقلانية مشتركة ومتمايزة معاً، ام على صعيد الشعوب، شعباً شعباً، فقالوا بوجود شعوب ذات تاريخ ومنطق (أي ذات عاقلة)، وأخرى بلا تاريخ ومنطق (أي بلا ذات عاقلة). الامر الذي جعل العقل العربي يُغيَّب، بوجهيه الفلسفي والعلمي، من مصنفات الفلاسفة والعلماء في الغرب خاصة، على مدى أجيال، إلى ان جاء القرن العشرون واخذ فيه العرب يظهرون كقوة انسانية عاقلة، أي كقوة تاريخية، على خارطة التفكّر والتجدُّد القوميين، في عصر غلب فيه صراع القوميات المدولنة (Nat-ionalismes étatisés) ، وطغى على امكانات التفاعل الفعلي المحض بين الشعوب وحضاراتها وثقافاتها. في هذا السياق بالضبط، تندرج أهمية المشروع الخطير الذي باشره الجابري منذ سنوات ولا يزال ينكب على انجازه، فأي نقد علمي يمكننا تعاطيه ونحن نواجه مشروعاً لمّا يكتمل؟

إن مشروع الجابري الذي تجلى، حتى الآن، في كتابين كبيرين، أحدهما تكويني، وثانيهما بنيوي (أو منظومي) لا يسمح لنا، طالما انه على طريق الانجاز، بتأويل نقدي نهائي لقيمته

العلمية ولقوته التأسيسية.

فهذا **المشروع الجابري** يشكل منحى نوعياً مخالفاً لما سبقه من جهود علمية عربية، وغير عربية، على صعيد كتابة تاريخنا المعرفي (العقلي) العربي، بطريقة متكافئة مع قوة الموروث العربي وحيوية المعيوش الثقافي التاريخي الذي وضعه أسلافنا من علماء وأدباء وفلاسفة في مجرى «علم الآفاق». لقد استرجع الجابري هذا العلم بطريقته التحليلية المميزة. حيث المعرفة افتكار عقلي في المنظور والمستور معاً، واستذكار نقدي للموروث المعرفي بكل تقلباته وتنويعاته وتفريعاته: ولكنه اضاف الى ذلك علمه المعرفي الدقيق، مؤلفاً بين المعاناة العربية والمعناة (المعنى الدلالي) إيلافاً مخبرياً، لا غبار عليه من الوجهة التنظيرية العامة ـ نظراً لان مشروع الجابري غير الناجز نهائياً، هو مشروع تأسيسي، واطلاق لموجة علمية نقدية في صحراء بلا محيطات مستقرة. ويبقى الايلاف العربي، من ايلاف قريش، مثلاً، حتى الايلاف الوطني / القومي الحديث هو المسألة الكبرى امام العقل العربي: هل أنتج العرب أنفسهم معرفياً، في تاريخهم، انتاجاً كافياً لتوفير عُمَرهم (العُمَر، غير العمر: Survie. et âge) الحضاري؟ حتى الآن العرب مستمرون في التاريخ. ونأمل ان يستمروا الى الابد مع كل الشعوب الاخرى، لكن ما يعنينا في المجلى المعرفي هو ان نتمكن من اكتناه تلك القوة التاريخية التي جعلت العرب يعمّرون حتى الآن، ويطمحون دائماً وأبداً الى ان يكون لهم غد قوى ومميز (لهم المكان ولهم مكانة فيه، مكانة تاريخية). فهل هي قوة العقل المدبّر للفعل البشري بكل توجهاته وانصرافاته الطوقية (الطوق اساس الطاقة)؟ ام هي قوة الاعتقاد بتلك القوة العقلية الغيبية، التي يصفها الجابري تارة بالعقل المستقيل وأخرى بالعقل العرفاني؟ أليس من اساسيات القراءة المعرفية لتكوين العقل العربي وانبنائه (Structuration) أن يُعرف في تجلياته التاريخية، المدوّنة، وغير المدوّنة، المسيّسة، وغير المسيّسة؟

يمكن للنقد العلمي ان يبدأ من كتاب الجابري الثاني (بنية العقل العربي) فيتساءل: لماذا لم يبدأ الجابري مشروعه الطويل (الخطاب العربي المعاصر، تكوين العقل العربي، وبنية العقل العربي) من السؤال عن «العقل السياسي» وهو عقل تكويني تاريخي، دبَّر في الافتراض بقية العقول (اللغوية والفقهية والاعتقادية الخ.) التي اتخذها الجابري نماذج تحليلية وبرهانية لعمله الرزين والمثالي في صبره العقلي على اخراج «لعبة العقل» من غياهب اللعبة المتممة لها، نعني، «لعبة اللاعقل».

لا نريد لمعاقلتنا هذه ان تنصب في توضيعها ونقدها على ما لم يفعله زميلنا الجابري، ولم يتجاهله، طالما ان مشروعه الكبير هو في طريقه الينا. لكننا نريد ان نتحفظ، وحتى نهاية مشروعه هذا، على جدوى المعرفيات الاجتماعية والانسانية حين يقفز بها الى ما تحت / او الى ما فوق وما وراء نظامها الكلي، نعني نظام عقلها التاريخي، وهو بلا ريب عقل سياسي، **عقل الدولة** / الدين، الامة، الشعوب، الخ. وان نؤكد قلقنا العلمي المبرر من الانزلاق والاستدراج الى المكونات والمبنيَّات التي وقف عندها الجابري، مصنفاً اياها الى: عقل بياني، وعقل عرفاني وعقل برهاني. فهذا التصنيف يستمد مشروعيته من وظيفيته، من توظيف العقل العربي، لا من محركه الاساسي، ونعني، تكراراً، عقل السياسة او عقل توظيف العقول البشرية في مشروع عام، هو بالنسبة الى العرب مشروع وجودهم في التاريخ بحيث يكونون من التاريخ (لا من خارجه)، فيكون لهم تاريخهم الخاص وتاريخهم المشترك. إن غياب العقل الموظف، عقل بناء وتوظيف الطاقات العقلية العربية، نعتبره شأناً خطيراً في امكان بلوغ مشروع الجابري مرماه الاخير، وهو **احياء العقل العربي** من داخل موروثاته، ودفعه من منطلق علم الآفاق الى ثوابت علم الاعماق ومتغيراته.

زد على ذلك ان قوة العقل العربي التي تشغل

الجابري، وتشغلنا مع الكثيرين من زملائنا في الوطن العربي، تطرح علينا وبالكيفية ذاتها السؤال عن «قوة اللامعقول» في حياتنا العربية ماضياً وحاضراً، وتجعلنا نميل الى البحث عن **النواة المشتركة** التي صدرت عنها هاتان القوتان (المعقول واللامعقول) المتعايشتان كظاهرتين تاريخيتين كبيرتين، فنتساءل: أين يبدأ المعقول في تراثنا المشترك، وأين ينتهي، وما الحدود الممكنة بين العقل الديني (بمنقوله ومعقوله ولامعقوله معاً) والعقل التاريخي، الذي ينتسب اليه عقلنا العلمي وكل أشكال عقولنا الاخرى؟

إن عمل الجابري مفيد بذاته، قابل للتوظيف التأسيسي في بحوث نقدية أدق وأخص، لكنه اذا لم يعاود وبالقوة المعرفية ذاتها التي لحظناها في كتابيه المشار إليهما آنفاً، فإننا نخشى على مشروعه ان يتذرر، وان يبتعد عن مرماه التأصيلي والتحديثي، فلا يبلغ هدفه الاحيائي الكبير.

إن المعقول واللامعقول، او المعقول والمنقول، في الموروث العربي وفي المعيوش العربي المعاصر هما منشطان لطاقة عقلية واحدة، او حركتان كبيرتان في نواة عقلية واحدة. فعن العقل يصدر المعقول واللامعقول معاً، الوعي والوحي، الصورة الفعلية والخيلة (Image)؛ وعلينا ان نتأمل منهجياً فيما ذهب اليه ابن رشد، وهو يحاول محاورة المعقول/ المنقول سواء مع محاولي «احياء علوم الدين» ام مع محاولي «احياء علوم العلم»، فقرر ان العاقل والمعقول والعقل شيء واحد. وهكذا، يستفاد من المنهجية الرشدية في غير سبيل؛ وهذا ما يذهب اليه الجابري متخلداً قدر الامكان، حزمياً ايجابياً الى حد بعيد، لكنه غير قادر على استكشاف هذه الشراكة الخفية والقوية بين المعقول واللامعقول في عقلنا العربي الواحد، حيث بات اللامعقول جزءاً لا يتجزأ من قوة معقولنا المعرفي، وصار يستوجب قراءات رمزية للمؤسطر فيه، حتى يتعقلن. الم تبدأ الفلسفة مع افلاطون من قراءة كهذه، الى ان جاء أرسطو فعقلن اللامعقول ذاته، وأخرجه من دائرة التمثل الى مخبر التعقل؟

إننا ندرك تحفظ الجابري، حتى لا نقول تخوّفه (والتخوف أمر عقلي تدبيري)، من تجذير المسألة الكبرى التي يدققها في نقده، فكلنا مدرك اهمية الحرية العقلية، المترتبة او المرتبة للحرية السياسية في الوطن العربي، وندرك ان مشروع أرسطو النقدي ما كان ممكناً ظهوره لولا ظهور العقل السياسي الحر، عقل الديمقراطية (الديمقراطية كمشروع عقلاني أيضاً، أي كسلطة وسط الناس، لا فوق الناس ولا ضد الناس ـ انها سلطة مرتبطة بالناس، ايلاف بالمعنى القرآني الصحيح). ومع ذلك كله سيبقى ملف العقل العربي ناقصاً، وبعيداً عن تناول الهوية العربية في تاريخها وفي واقعها الراهن، ما لم يفتح، بكيفية او بأخرى، باب النقد التاريخي لسياسة العقل العربي، ولمعقولات ولامعقولات هذا العقل التاريخي. ان الجابري يقول ذلك مداورة. ولا مأخذ علمياً لدينا على دبلوماسية العقل هذه؛ لكن في النهاية وحتى نكون جذريين في تأسيس تاريخ مختلف ومتحدد لعقلانيتنا العربية المشتركة شرقاً وغرباً، لا بد لنا من كسر «حجر الفلسفة» لا تقليبه على وجوهه البيانية والعرفانية والبرهانية، كأنها ثوابت متحجرة، فيها ما يكفيها لكي تستمر وتعاود انتاج ذاتها وسواها.

إننا نخشى حقاً، ونحن نتابع مشروع الجابري من أوله حتى آنه، ان نُستدرج الى أنفاق «عقلية» لا تفضي الى مكان، تماماً كمن يركب «قطار العقل» بالعرض، وينسى او يتناسى ان للقطار قاطرة، تكون في آخره (أصولية) أو تكون في مقدمه (آفاقية وتقدمية). وان مشكلتنا الفعلية ليست في ركوب القطار التاريخي

عشوائياً، بل في الخروج من قطار جمّده وكاد يميته ويحنطه تسييره «بالعرض»: مشكلتنا العقلية الكبرى هي ان نختار، ان نحقق عقلا لقاطرتنا التاريخية، وأن نقرر هل نريد ان تظل هذه القاطرة تتراجع الى الوراء مبتعدة فينا عما يحيطنا ويتحدانا وينتظر منا حلولاً، ام نريد أن تتقدم هذه القاطرة بقوة العقل الذي استوعى، معقوله ولامعقوله معاً، ووظف كلاً منهما في مكانه التاريخي والثقافي (الاسطوري الجمالي، الادبي، الخ)؟

إن العقل العربي حتى تصح له هذه التسمية هو عقل انساني، قابل للتوظيف في قطار جامد، يُسيّر بالعرض، وفي قطار ارتجاعي يسير الى الاصول فلا يقدم سوى نصوص ومأثورات هي أقرب الى المتحفية (الأثرية المؤثرة) منها الى التاريخية الاحيائية. وزميلنا الجابري يعرف ان مشروعه الكبير هذا هو تورخة معرفية نقدية للعقل العربي من خلال توظيفاته، لكنه لا يسأل: ما عقل السياسة، الدولة، السلطة، السلطانية، الذي جعل عقول اجدادنا ومعاصرينا تتوظف على هذا النحو البياني تارة والبرهاني تارة، والعرفاني تارة أخرى؟ هذا إذا صحّ للجابري اقتصار التوظيفات المعرفية للعاقلة العربية على ثلاثة أركان. فما الركن الجامع لها، بل ما الركن المانع لاجتماعها في توليف نقيض أو بديل أو مختلف؟ أليست معرفة مناقضة ومخالفة، دهشة العقل مما يقول، بالملموس او بالمخيال؟

يخصص الباب الاول من كتابه للبيان، ثورية رمزية للعقل الديني، ويسميه فيما يسميه «النظام المعرفي البياني». أهو نظام أم حالة معرفية (قوة الكلام: كن فيكون) واذا كان نظاماً مبنياً على قوة الاعتقاد في «عامل» الكلام، فإلى أي نظام أشمل يمكن تنسيبه في عصرنا، إذا لم يكن قد انتسب الى «نظام أنظمة» من قبل؟

إن البيان، بكل أشكاله ودلالاته العربية، لا يمكنه ان يكون وحده منطقاً لأمّة حيّة كالأمة العربية، كما لا يمكنه إلا أن يكون جزءاً تكوينياً، بناءً ووظيفةً، من اجزاء منطقها، منطق انسانيتها أو تاريخيتها المؤنسنة. ومن هذه المواجهة، يرشدنا الجابري الى مكامن اللسانة العربية وتعلقها بالابانة عما في حركات الكون والتحول، من أيس الى ليس، ومن ليس الى أيس ـ إذا استعرنا لغة الكندي. فمن المسلم به، حسب البنيوية اللسانية والثقافية، التي يصدر عنها الجابري، في تقويمه العقل العربي، وصلاً وفصلاً، ان اللسانة كعلم توجيهي للعلوم الانسانية المعاصرة، تقدم على صعيد المعرفة العقلية العربية، وحتى المعرفة اللامعقولة الا بالعقل، تقدم نموذجاً للربط بين «دقيق الكلام» و «جليل الكلام» وأيضاً ـ ولم لا؟ ما دون الكلام الدقيق والجليل ـ كلام الناس فصيحاً وغير فصيح، حيث تولد الكلمة الناقصة، ما دون الكلمة Le moins mot . فما الذي يفعّل الكلام العربي، مُشكلاً صورته وصيرورته (الانتقال من صورة الى أخرى) ومعناته (الانتقال من معنى الى معنى، حسب المعاناة)، وما الذي يصل الكلام بشيئه وفعله؟ اخارج الانسان العربي الجمعي **عامل** Actant آخر يمكنه ان يكون فاعلاً ـ قابلاً ـ فاعلاً في آن؟ «ان المصدر والفعل هما في الحقيقة شيء واحد: كلاهما يُدل على «حدث» وكل الفرق بينهما ان المصدر يدل عليه مجرداً في الزمان بينما يعين الفعل زمن وقوعه، فالمصدر ليس جوهراً ولا ذاتاً وانما هو فعل بدون زمن»[1]. الى أي حد، وكيف يجوز فصل الكلام عن ناطقه، فصل الفعل عن فاعله (إنسانه)، ومتى يصح وأين يصح، بأي شيء يصح هذا القطع بين حالة الفعل (العامل Actant) وحالة الانسان المتزمن، الفاعل في الزمان ـ سواء، أكان زمانه الخاص به أم زمان

(١) الجابري، **بنية العقل العربي**، ص ٥١.

جمـاعته، تاريخ قومه وأمته؟ المصدر فعل دون زمن. هل هذا ممكن وصحيح، ومتى كان كذلك في التـاريخ العربي الذي فقدت لغته ومنطقت على هذا النحو الغريب عن فاعلية أو فعلية الناس؟ لا بيـان بلا انسـان، ولا انسان بلا زمان (حتى بالمعنى المـأثـور:الفعـل اقتران الحدث بزمان، ومصدر الفـعـل أيكون بلا زمان،وإذا كان فما معنـاه التاريخي الحقيقي؟) فكيف يكون بيان انساني منتظم هكذا، وغير متعلق بنظام النظام العقلي العام؟

إن قطار العقل البياني اذا وجد في تاريخنا كقطار لا كمقطورة في قطار عام،يحتاج الى محطة ينطلق منها. وهذه المحطة موضوع تساؤل: ما قبـل الخـطاب القرآني، الخطاب القرآني ذاته منزّلاً ومفصّلاً ومؤوّلاً، وما بين الخطاب القرآني والخـطاب العلمي البـرهـاني والعملاني؟ يظن زميلنا الجابري ان مسألة المحطة هذه محسومة في الموروث الاسلامي والديني عامة عند العرب، وكأن الخطاب القرآني جبَّ ما قبله تاريخياً، بل كأن ما بعد الخطاب القرآني جبَّ ما قبله، الى ان وصلنا هكذا الى خطاب منفرد بذاته Discours sui generis, هو الخـطاب العقـلي العـربي، خطاب الرشـد واللب، لا خطاب الالتـبـاس التاريخي الذي يتحاشاه الجابري، مع الاعتذار من العقـول التي يخاطبها، والتعزية عن العقل التاريخي المُغيّب في البحث، بالانتقال النقدي الى قطار «العقـل العـرفـاني»، وكـأنـه ليس من مقـطورات العقـل الديني (الاعتقادي عموماً)، عقـل الربـط بين الكـون البشري ومـا فوقـه (فضـائيـاً، أين الفـوق والتحت؟). فما العقل العـرفـاني هذا، وهـل يصـح وصفـه بالعقـل «المستقيل» ولو كان كذلك فعلاً، فكيف كان له ان يكـون وأن يتجـلى وان يشـارك العقل البياني مأساة هذا الجمود في مقطورة بلا محطة، أو في قطار نختلف على وجهته، نحو الاصول او نحو الآفاق، بينما هو في واقعه المنظور والمشهود قطار غير متـرابـط، ولا يسير لا بالطول ولا بالعرض (عـاش العقـل!)؟ ولنفتـرض مع الجـابـري، ولوخطأً، انه «عقل مستقيل» بمعنى انه مستقِل او معارض او مخالف للعقل البياني. ولنفترض معه خطأً انه باستقالته قد سوغ ارتباطه الممكن بسواه، لا سيما بالعقل البياني ـ العقل العربي التـأسيسي والاساس، فكيف نجيز لانفسنا الا نرى هذا التعلق الشديد والمتواصل بنقد العقل الغيبي، عرفـانياً كان أم غير عرفاني! وكيف لا نلاحظ من زاوية اخرى هجوم اللامعقول، كنتاج العقل العرفاني افتراضاً، على المعقول البياني والبرهاني معاً، هو أقرب الى هجوم الاعتلاء منه الى هجوم التآلف او الاحتواء؟ ان لعبة التعقيل عند الجابري تجهز قواعدها المنطقية لاغراض علمية وغير علمية في آن: فمن الاغراض العلمية المعلنة لمشروع الجابري اظهار الاقتران السوي ما بين العقل البياني ومتممه البرهاني، واظهار الاقتران او التصادم اللاسوي ما بين العرفاني المنقض على جاره البرهاني المستدخل في جوف العقل البياني العربي الاساس.

وفـوق ذلك، يظهـر الجابري[٢] بعض اوجه القرابة المرجحة بين عقلنا البياني وعقل اليونان البرهاني ـ وكأننا نسلم بأن العرب كانوا محض بيـانيين بلا عقل برهاني، أو كأن بالامكان ان نتخيل قوماً لهم عقل عرفاني محض بلا عقول أخرى ـ: «إذا كانت العلوم الفلسفية اليونانية قد بلغت منتهـاها حينما دفع بها تطورها الذاتي الى الكشف عن منـطقهـا الداخـلي مع ارسـطو وعلى لسانه، فإن العلوم البيـانيـة العـربيـة قد كشفت هي الاخرى عن منطقها الداخلي مع **السكاكي** وعلى لسانه حينما دفع بها تطورها الذاتي الى ذلك دفعـاً، لكونها بلغت منتهى ما يمكن ان تبلغه على الاسس [نفسها] التي قامت عليها أول الامر». هنا نسأل: ألا نجد في موروثنا البياني تداخلات

(٢) المصدر نفسه، ص ٩٠.

عقلية يصح وصف اكثرها ـ مثلاً ـ بالعقل الموسوم بالبياني، واقلها حتى لا نقول ايضاً أكثرها، بالعقل البرهاني وغير البرهاني؟ وأكثر من ذلك نسأل هل استطعنا في تحليل مخبري تاريخي، فميداني، ان نتأكد من كون العقل البياني هذا هو في آن عقل برهاني مميز، لكنه مماثل لما يُدعى كذلك عند اليونان، وما يدعى بالعرفاني عند آخرين؟ ومن المواجهة التاريخية لتفاعل هذه العقول المفترضة، تفاعلها فوق ارض مشتركة، ومتنازع فيها وعليها معاً، هل يمكن ان نتجاهل قوة التجاذب السياسي. تجاذب قوة العقول البشرية انطلاقاً من مصالحها في الوجود وانتقالاً الى توجهاتها إلى التركيب التناقضي حتى الحروب، مثلاً. ويظل السؤال الاساس يطاردنا ونحن نقرأ الكتاب الجليل للجابري: ما السلطة، بل ما السلطات العقلية (التدبيرية) التي استقوت على عقول الشعوب، او تقوت بتلك العقليات، مفصلة لها هذا اللباس العقلاني، المختلف حتى التأقلم القومي، عن تأقلمات الآخرين؟

يسترجع الجابري ما جاء في موروثاتنا عن «نظام الخطاب» ويقارنه أو يعارضه بنظام العقل: «نظام الخطاب هو «ما يوجب الفاعلية والمفعولية» على صعيد الكلام، اما نظام العقل فهو ما يوجب الفاعلية والمفعولية على صعيد الاشياء، اشياء العالم الفكري والحسي»[٣]. فإذا صحت للجابري هذه القفزة الاكتشافية، فكيف يصح له ان يقارن خطاب اللغة العربية، مثلاً، بخطاب الفلسفة البرهانية (هل كلها كذلك؟) عند اليونان، دون ان يتوقف فوراً عند النظر في مسألتين: تأسيس البيانية اللسانية للخطاب الفلسفي العربي، وتأسيس المنطقية اليونانية للخطاب البياني اليوناني، الا اذا تخيلنا ان الخطاب البرهاني الآتي من يونان أرسطو خالٍ من عقل بياني، وفوق ذلك، تظل تواجهنا قواعد اللعبة المغلقة التي قيد الجابري بحثه في نطاقها: لعبة التفاعل العربي، ببيانهم ولسانهم أولا، ثم بفتوحاتهم البيانية (اذا كان الخطاب القرآني بقوة معقوليّته قد أفضى بالعرب الى ذلك جغرافياً وسياسياً) ثانياً، التفاعل مع فارس وما وراءها على غير صعيد، والتفاعل مع اليونان على صعيد احدي هو صعيد المنقول البرهاني، واعتقاله المتردد بين الثنائي العربي واللاعربي: البياني والعرفاني. انها لعبة خطيرة، إذ انّ التفاعل العربي، في منظوره التاريخي، وفي مستوره المعرفي يستوجب تدقيقاً اكمل، وتساؤلاً اعم: ومثاله، لماذا أسلمت بلاد فارس وما وراءها ولم تتعرب، أي لم تتبنّ العقل البياني الا جزئياً، بينما تعربت مصر وأسلمت جزئياً، ولم تتعرب اليونان ولم تسلّم بالاسلام (الحامل الجديد للعقل البياني؟) ومثاله أيضاً، لماذا اعتبر البرهاني والعرفاني من خارج العقل العربي ذاته، وما الحجّة البيّنة على صحة الانزلاق الفكروي المسبق ضد العرفاني ومع البرهاني؟ ان ما نقوله يشكل اشارة لطيفة الى مأزق المشروع الفكروي الذي يمكن ان ينزلق اليه الخيار العلمي السياسي للجابري: مع اصولية بيانية ذات توجه برهاني، ضد اصولية بيانية ذات توجه عرفاني. واذا واصل سيره بلا محطة تاريخية، وبلا قطار حقيقي، فعندها يحق ان نطرح السؤال الاخطر: اين هو العقل العربي، اذن؟ وإذا قيل انه ذاته، وموزع في غيره، وان الخطر يأتيه مما يسمى «العقل المستقيل»، عقل المخالفة العرفانية، فإننا نسأل كيف يكون عقلُنا عربياً ناجزاً، ولا يكون متورخاً بذاته ولذاته حتى لا يستقيل هو الآخر، كما تستقيل الحكومات التي تلعب في ظل الانظمة، لعبة اللاعقل اكثر مما تلعب لعبة العقل العربي. وبكلام فلسفي أدق، نقول: اذا كانت هذه العقول الثلاثة تتقاسم عربة العقل العربي، التي ارادها ابن المقفع (انظر كليلة ودمنة) ان

---

(٣) المصدر نفسه، ص ١٠٧.

سـير بقـوة ثورين (جمودي وحركي)، ويريدها الجـابـري ان تعود من الثلاثية المفترضة الى ثنائية تلاقح البياني ـ البرهاني، فإن السؤال المركزي الذي يفرض نفسه هو التالي: من يقود العـربـة: التاجر (كلية ودمنة)، ام الفيلسوف (ارسـطو)، ام الاسـد (السيف) ام الغـواص العربي الجديد، ام... الخ. المفيد في بحث زميلنا الجـابـري انه يستفرغ جهده ليفقهنا في علم العقـل والنقـل، والوصـل والقطع، مستنداً الى اكتشافات جميلة في موروثنا وموروثات الشعوب الاخـرى؛ لكنه يتركنا خارج التاريخ معيوشه، ومدوّنة ومحفوظه الشفهي، ننتظر ابداعاً، يسميه «مشروع اعـادة التـأسيس» او الاحيـاء من أساس، لا من فراغ او من مصادرة مستوردة. ونحن لا نخـالفه في استرجاع ابن حزم، ولا في تأسيسية الدولة الاموية للخطاب العقلي العربي، من السيـاسي الى المعـرفي على قاعـدة بيانية ـ برهـانيـة فيها من العرفان القليل، ومن الفعل العقلي الاكثر. لكننا لا نوافقه على امكان «اقصاء العـرفان اقصاءً تاماً»، عند العرب ولا عند اي شعب من الشعـوب، لان العقل بقوته، كفاكرة وذاكرة، ينتج المعقول واللامعقول (معاً) ـ لاحظ ما توصل اليه ليڤي ـ ستروس مثلاً في رباعيته Mythologiques ـ ويهيىء المعقول للمحاورة مع لامعقوله الذي انفلق وإياه من بذرة واحدة، هي بذرة الخلق المعرفي المشترك. فالعقل الذي ينظر في الشيء موضوعاً ماثلاً، ينظر فيه أيضاً موضوعاً ممثولاً ـ مخيولاً أي له خيله Image. وفي مصرف الخيالات، تنخزن عند الافراد وفي ذاكـرة الجمـاعـات صور البيـان / البـرهان وخيلات العرفان، وفي سياق او بيئة اللاتوازن التركيبي هذا، على العقل العربي ان يعقل ذاته: فإذا كان عقل الدولة يستوجب البرهان والبيان والاتقـان، تدبـيراً وتـأسيسـاً لنـظام التراكب والتخـارج، فإن لا عقل الدولة موجود فيها، في تاريخ السياسة وفي سياسة التاريخ (الجمهور). ان الدولة البرهانية ـ البيانية هي مشروع دولة متعالمة شبه عالمة أو عالمة؛ لكنه مشروع وحسب. فمـا مشروع العقـل العربي الذي يراد اعادة تأسيسه طالما انه لم يتجاسر بعد على النظر في «بستان هشام»؟ او في غابة كليلة ودمنة أو في صحـراء الاعتقـاد اللامتنـاهي؟ ان مظهـرية العقل، كمظهرية الوجود، جرى تقييدها في وطننا العربي أكثر من اللازم، ونحن نوافق الجابري على الفضـل الكبير لابن حزم وكل ابناء العقل العـربي، في توسيعهم دائـرة المبـاح (الحـرية العقليـة والتاريخية معاً) فالحرية هي الاصل، والتقييد، كما التعقيد، جاءا من التاريخ. وعندما يتسنى لزميلنا الجابري او لسواه ان يبحث عن قاطرة عقليـة لهـذه المقطورات التي حبسنا او انحبسنا فيهاطوعاً أو كُرهاً، سينفتح باب النظر في «المحصـور» و «غيـر المحصـور» بوصفهما حركتين في محطة تاريخية واحدة، يستلزمان معاً نظر العقـل الواحد، لا الاكتفاء بالقول ان غير المحصور هو للعقل، والمحصور لغير العقل (أي للاعتقـاد). فلو ماشينـا الجـابـري في مذهبه المعزوف على عقلانية ابن حزم المنفردة، لتوجب علينـا ان نقبـل بحصـار المحصـور، وحجـاز المحجـوز، وان نقدم بعد هذه الرحلة الكشفية الجميلة، استقالة عقولنا مجدداً، كما فعل بعض اسلافنا من قبل، فاستحقوا ما استحقوه من نقد الجابري وسواه من قبله. نحن مع ابن رشد في «نظام السببية» نظام **الوحدة العقلية**، حتى لا يظل العلم مرفوعاً بالبيان أو مكسوراً بالعرفان. الهبوط من مقطورات العقول الى محطة تاريخية، سيكـون مفيـداً لتقييـد مشروع الجـابـري بجغرافية العقل العربي، وإلا فإن كل جهده قد يضيع في «الفضاء المعرفي» العربي الذي طال السجـال والجـدال فيه وحول ترفيعه وتغييبه، حتى لم يبق منه شيء على ارض وطننا العربي المهدد بلاّعقلانيـات العقول ذاتها، تلك العقول التي فصلت، بخاصة مع ابن رشد العظيم، بين الامية والمعقولية. وفي هذه المناسبة، نأسف ان نقـول لزميلنا الجابري، كيف لم يلحظ مخاطر

هذه الثنائية «نحن امة امية... اي ليس لنا علم بالحساب ولا بالكتاب» «والعرب لم تعهد الا ما وصفها الله به من الامية، فالشريعة اذن امية»[٤]. واذا كان الحال كذلك بالنسبة الى المتوهمين، العابدين أوهامهم وأوهام سواهم، فليس للجابري الا ان يسأل: هذه الامية الى متى؟ واذا كان الشاطبي الذي يستضيفه لاعادة تأسيس العقل العربي، من الموروث، الا يحاسب نفسه، وهو الكاتب الحاسب، فكيف لنا نحن العقلاء الحاضرون في القرن العشرين والمشرفون على تحديات ما بعده، أن نشعر بمعنى انتماء ما الى هذه الامية، وبأي معنى كان؟ أمية الامة وشريعتها، ظهرت أخيراً في بنية العقل العربي، لكن ليس كلامعقول، بل كمنقول يُراد له أن يُعقل أيضاً، وان يتعقلن. فإلى متى ستدوم هذه الشراكة الصنعيّة بين أميّة العقل وعقل الأمة التاريخي؟□

(٤) المصدر نفسه، ص ٥٤٥.

صدر حديثاً عن

مركز دراسات الوحدة العربية

النظام الاقليمي العربي

دراسة في العلاقات السياسية العربية

طبعة خامسة جديدة مطورة

جميل مطر **د. علي الدين هلال**

Bahgat Korany, et al.

How Foreign Policy Decisions Are Made in the Third World: A Comparative Analysis

صنع السياسة الخارجية في العالم الثالث

(Boulder: Westview Press, 1986)

د. جهاد عودة

خبير، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية في الاهرام القاهرة ـ مصر.

كيف يمكن فهم قرارات السياسة الخارجية لبلدان العالم الثالث وتحليلها؟ يقدم د. بهجت قرني وشركاؤه في هذا الكتاب الجديد والهام الاجابة. والاجابة المقدمة ليست في القول بأن النماذج المتعارف عليها في تحليل السياسة الخارجية سواء بالنسبة للدول الصناعية المتقدمة كالنموذج البيروقراطي، أم بالنسبة للنظرية بصفة عامة، غير صالحة فقط، بل في تقديم بديل نظري مدعم امبيريقيا لهذه النماذج ويصلح للفهم والتحليل ايضاً. ومن هنا، تأتي اهمية هذا الكتاب، وتكتسب هذه المحاولة عمقها.

ويعتبر هذا الكتاب، على الاقل، منظوراً اليه من تاريخ المجهود البحثي للدكتور بهجت قرني خلاصة نظرية لسعي دائب بدأ منذ خمس عشرة سنة في محاولة لتحديد الخصوصية النظرية لتحليل السياسة الخارجية لدول العالم الثالث. في اطار هذا السعي، يبرز القرني اسهامين هامين، اولهما كتابة عن التغيير الاجتماعي وجاذبية القائد (الكاريزما) والسلوك الدولي[1]، حيث وضع فيه بدايات التفكير في السلوك الدولي لدول العالم الثالث من منظور ارتباطه بعاملي التغيير الاجتماعي والكاريزما كمتغيرين موضوعيين في الواقع. ود. قرني هنا يفهم السلوك الخارجي لهذه الدول في ضوء الواقع الخاص لهذه الدول وليس في ارتباطه باعتبارات العقلانية او مقتضيات المؤسسية، كما هو الحال عند تحليل السلوك الخارجي لدول العالم الصناعي المتقدم. وثانيهما هو كتابه مع د. علي الدين هلال عن السياسات الخارجية للدول العربية[2]، حيث استطاعا بلورة نموذج تحليلي للسياسة الخارجية للدول العربية باعتبارها جزءاً عضوياً

(١) B. Korany, *Social Change, Chrisma and International Behaviour* (Leiden: Sijthoff, 1976).

(٢) جهاد عودة، «مراجعة كتاب: « The Foreign Policies of Arab States» تأليف Bahgat Korany and Ali E-Hillal Dessouki, et al..»

المستقبل العربي، السنة ٨، العدد ٨٠ (تشرين الاول/ اكتوبر ١٩٨٥)، ص ١٤٧ ـ ١٥٥.

من العالم الثالث. وهذا النموذج يقوم على اعتبار ان متغير «المظاهر النظامية للنظام الدولي» هو متغير حاكم في صنع توجهات ومجالات السياسة الخارجية لدول هذا العالم الثالث.

وينقسم الكتاب الى سبعة فصول، منها أربعة فصول للدكتور بهجت قرني، وفصل آخر له بالاشتراك مع سالمه اكبيك عن صنع القرار في الاوبك. اما الفصلان الآخران، فاحدهما عن الاقتصاد السياسي لصنع القرار في السياسة الخارجية الافريقية، والآخر عن مقارنة بين السياسات الخارجية لكلا من كوبا والمكسيك. اما الفصول التي كتبها قرني بمفرده فتتناول الآتي: الفصل الاول عن تحليل صنع القرار على المستوى الجماعي للعالم الثالث؛ والفصل الثاني عن مدى الصلاحية النظرية لنماذج السياسة الخارجية في تحليل صنع القرار بالنسبة لدول العالم الثالث؛ والفصل الرابع عن تحليل للقرارات المتعلقة بحرب تشرين الاول/ اكتوبر عام ١٩٧٣، على النطاقين العربي والاسلامي، والفصل السابع عن تطبيق نتائج الكتاب في تحليل صنع القرار بالنسبة للهند والصين، مع استخلاص مقولات عامة لنظرية خاصة لتحليل صنع القرار في العالم الثالث.

ونقطة البداية المفهومية عند قرني وشركائه، هي في تعريف ما هو العالم الثالث، ويقدم د. قرني تعريفاً يجمع بين عناصر الاقتصاد السياسي والاعتبارات الاجتماعية النفسية. وهذه العناصر والاعتبارات كالتالي، (ص ٦):

١ ـ غلبة انتاج حد الكفاف. Subsistence production.
٢ ـ التوظيف الذاتي. Self-employment
٣ ـ انخفاض مستوى الدخل الضروري.
٤ ـ عدم عدالة توزيع الدخل.
٥ ـ الاسواق غير الكاملة. Imperfect markets.
٦ ـ انخفاض الانتاج.
٧ ـ الاعتماد على الاستيراد والمال الاجنبي.
٨ ـ صغر حجم القطاع العام.
٩ ـ ضعف القطاع الصناعي الحديث.

واذا كانت هذه العناصر الاقتصادية السياسية للتعريف، فالاعتبارات الاجتماعية النفسية هي (ص ٦):

١ ـ الاحساس العميق بالحرمان والنقمة ضد الدول المتقدمة، مع نمو الاعتقاد بأن قواعد النظام الدولي تعمل ضد دول العالم الثالث، وذلك بمعنى ان المعاملة العادلة لا يمكن ان تتحقق الا في ظل تغيير أساسي للنظام الدولي.

٢ ـ الاحساس النفسي المتأصل، بأن هذا الوضع يعرّض دول العالم الثالث لطمع واستغلال العالم المتقدم.

والمشكلة مع هذا التعريف، هي انه تعريف لا يتضمن مستويات Levels بمعنى انه لا يفرق بين دول العالم الثالث. فالتعريف لا يمكن استخدامه الا في التفرقة بين العالم المتقدم والعالم الثالث، ولكن لا يمكن استخدامه لمعرفة الفوارق بين دول العالم الثالث والاهتداء اليها، وأهمية هذه النقطة، ان التعريف بالاعتماد على الصفات الفئوية Categarical characteristics يجعل بالضرورة الفئة المعرف بالنسبة اليها فئة غالبة، وبالتالي تختفي تحليلاً الصفات الخاصة والداخلية للفئة المنسوبة، وذلك بمعنى ان جميع العناصر التعريفية المشار اليها، هي عناصر تتضمن انتفاء صفات موجودة في العالم المتقدم في حالة العالم الثالث وتشير اليها. فالعالم المتقدم لا يوجد فيه انتاج حد الكفاف، بل انتاج للاستهلاك، ولا انخفاض مستوى الدخل الفردي، بل ارتفاع لهذا المستوى، ولا عدم عدالة لتوزيع الدخل، بل عدالة نسبية للتوزيع، ولا انخفاض للانتاج، بل ارتفاع له... الخ.

وعلى هذا، فالتعريف لا يتضمن مستويات للتفرقة بين دول العالم الثالث، وذلك لانه منطقياً

ومنهجياً يجعل مفهوم العالم الثالث مفهوماً هامشياً Residual .

والمشكلة الاخرى في هذا التعريف، أنه يتعلق بظروف وأحوال العالم الثالث في الخمسينات من هذا القرن، وليس الثمانينات منه. فنحن نرى الآن دولاً صناعية جديدة في العالم الثالث مثل: كوريا الجنوبية والبرازيل والارجنتين، ودولاً أخرى تتميز بصفات اقتصادية لا يمكن وصفها بأنها تتعلق بالاعتماد على الاستيراد، أو انخفاض الانتاج، أو صغر حجم القطاع العام، أو ضعف القطاع الصناعي الحديث، او غلبة انتاج حد الكفاف، كما نرى دولاً نفطية ذات دخول ضخمة كالسعودية وبلاد الخليج وليبيا، لا يمكن معها الادعاء بانها تتميز بصفات الاعتماد على المال الاجنبي. فالتعريف لا يأخذ في الاعتبار التغيرات الهيكلية في اقتصاديات العالم الثالث، وذلك من حيث تطوره القطاعي غير المتسق وما يتبعه من اندماج غير متسق في النظام الرأسمالي من ناحية، ومن خلق جدول اعمال (أجندة) غير متسق للسياسة الخارجية من ناحية أخرى.

أما بالنسبة الى الاعتبارات الاجتماعية النفسية في التعريف، فتبرز مشكلة أعمق. وذلك انه برؤية الاغتيالات الاجتماعية ـ النفسية من منظور الحرمان النسبي Relative deprivation : يجعلنا ننتظر من دول العالم الثالث ان تنتهج سلوكاً عنيفاً في سياستها الخارجية، وذلك لأن هذا المنظور يتعلق بتفسير سلوك العنف السياسي. والواقع يقول لنا انه، اذا كان ذلك صحيحاً في الستينات حيث كنا نرى سياسات ناصر ونكروما ونيريرى وسوكارنو وبومدين العنيفة في المجال الخارجي، فإنه غير صحيح ان نعمم ذلك على فترة الستينات، وذلك حيث رأينا الى جانب هؤلاء كلاً من بورقيبة وبوانيه والملك سعود والشاه بهلوي. وآخرون في آسيا وامريكا اللاتينية، ومن ناحية أخرى، فإنه لا يصلح لتفسير التحول لعصر الانفتاح في كل من مصر السادات وصين شاو بنغ واندونسيا سوهارتو وبرازيل بعد عام ١٩٦٤ وارجنتين بعد بيرون... الخ. والمشكلة هنا بدقة، اذا كان مفهوم الحرمان النسبي يصلح لتفسير الدافع لخلق جماعة الـ ٧٧ وتكوينها فإنه لا يصلح لفهم وتفسير ذلك الشلل والضعف اللذين اصابا حركة العالم الثالث في السبعينات والثمانينات من هذا القرن.

مما سبق، يمكن القول ان مفهوم العالم الثالث عند قرني وشركائه، هو مفهوم مرتبط بالخمسينات والستينات من هذا القرن وبالزعماء العظام لهذه الفترة دون ارتباطه او تعبيره عن حال هذا العالم في السبعينات والثمانينات.

والبداية النظرية التوأم للبداية المفهومية المشار اليها، هي نقد د. قرني للاعمال الاكاديمية في اطار نظرية صنع قرار السياسة الخارجية. وهنا يصيب د. قرني توفيقاً اكبر ونجاحاً أبرز في نقده للنظرية. وهو يعيب، وبحق، على هذه الاسهامات ثلاثة عيوب. فبالنسبة لريزينو، يذكر انه لا يتناول بالتحليل أو يغفل بمعنى ادق عن تحليل مخرج السياسة الخارجية Foreign policy out put ، وهذا حيث ان جميع أعماله تشرح وتنظر لمحددات السياسة الخارجية دون مخرجاتها، وبالنسبة لبريتشر انه يعطي أولوية للعوامل النفسية مع هضمه لدور العوامل المرتبطة بالبيئة العملية في تحديد شكل مخرج السياسة الخارجية، وبالنسبة لهلبرن، انه يفترض درجة عالية من المؤسسية التي لا يمكن القول بوجودها في العالم الثالث.

في المقابل يقدم د. قرني وشركاؤه صياغة تحليلية لعمليات ولمخرجات السياسة الخارجية وذلك أولا، باعتبار مخرج السياسة الخارجية والنظر اليه كجزء عضوي من عمليات السياسة

الخارجية (وهذه نظرة موسعة وصحيحة لتحليل السياسة الخارجية كنظام System ما). فهم يؤكدون على العلاقة التفاعلية بين محور المجتمع ـ الدولة من ناحية والمحور القومي ـ الدولي من ناحية اخرى (ص ١٦٦)، وعلى ان صنع القرار هو نشاط جماعي، وذلك من حيث ان عملية صنع القرار تكشف انماط العلاقات الداخلية للجماعة الصانعة للقرار وتتأثر بها، وهذا يعني ان القرار هو جزء من بنيان العلاقات والتصورات للجماعة الصانعة له. الأمر الذي يعكس في التحليل النهائي، خصائص وصفات العمليات القومية والاجتماعية الناتجة لهذه الجماعة والمتأثرة بقراراتها من ناحية، وخصائص ومستويات النظام العالمي المؤثرة والمتأثرة بهذه الجماعة.

في هذا الاطار يقدم د. قرني وشركاؤه ثلاث مقولات لبناء نظرية عامة عن صنع القرار في مجال السياسة الخارجية لدول العالم الثالث:

١ ـ ان العوامل الموضوعية أو بمعنى آخر عوامل الحياة الحقيقية، هي عوامل مختلفة بل ومنفصلة عن الصفات النفسية للقادة، وتعتبر ذات اولوية في صنع القرار (ص ١٦٩).

٢ ـ ان كلًا من قرارات السياسة الخارجية وعملية السياسة الخارجية، تعتبر جزءاً من عملية اجتماعية أوسع تعكس صفات مجتمعات العالم الثالث وملامحها من حيث إنها مجتمعات مفتتة من ناحية، ومن حيث إنها مجتمعات خاضعة في النظام العالمي (ص ١٧٠).

٣ ـ ان رئيس الدولة يمكن ان يكون لبعض الوقت صانع القرار الوحيد، ولكنه ليس في كل الوقت هو الصانع الوحيد (ص ١٧١).

ولفهم اعمق لهذه الصياغة التحليلة المقدمة، يمكن القول بالتالي:

١ ـ انه طبقاً لهذه الصياغة، يفقد مخرج السياسة الخارجية استقلاله التحليلي النسبي في مواجهة عملية السياسة الخارجية، وهذا يتضح في تبني قرني وشركائه تعريف سيندر وشركائه لعملية السياسة الخارجية، وذلك حيث تم تعريفها، بأنها «العملية التي تنتج مشروعا من بين اشكاليات او مشاريع اجتماعية محدودة العدد، وذلك بغرض تحقيق حالة مرغوبة من جانب صانع القرار» (ص ٤٩). فهكذا يصبح القرار أبيات عديدة لانتاج هذا المشروع الاجتماعي المجدد. ورغم أن هذا التحول النظري الخطير والضخم في الوقت نفسه نحو المساواة التحليلية بين «القرار»، وبين «الاتصالات والزيارات» كآلية من آليات السياسة الخارجية، يسهل على الباحثين في مسائل جمع المادة من ناحية، ويعيد «القرار» ليكون جزءاً من البيئة العملية وذلك بعد توسيعها وجعلها تتضمن المفاهيم الاجتماعية المتصارعة حول القيم والوسائل. إلا أنه يجب التنويه بأنه في بعض الاحيان وبخاصة في حالات التحول في توجهات السياسة الخارجية، يكتسب «القرار» أبعاداً تحليلية تفوق في الاهمية الآليات الاخرى في السياسة الخارجية، ومثال ذلك القرار الارجنتيني بالدخول في حرب الفوكلاند، فالارجنتين قررت دخول الحرب رغم انه كان هناك اتصالات مكثفة ومفاوضات ناجحة نسبياً مع انكلترا بشأن ارجاع الجزيرة الى الارجنتين، بل إن لم تكن هناك في الواقع الارجنتيني في ذلك الوقت مشروع اجتماعي محدد يقول بضرورة دخول الحرب. والمقصود هنا التنبيه الى انه في بعض الاحيان نجد «للقرار» استقلالاً نسبياً عن عملية السياسة الخارجية.

٢ ـ إن القول بأن القرار في السياسة الخارجية هو جزء من بنيان العلاقات والتصورات للجماعة الصانعة لها، رغم الصحة المبدئية لهذا الامر، إلا انه يغفل الفرق بين التخطيط للقرار من ناحية، وبين القرار ذاته من ناحية أخرى. فالتخطيط للقرار بلا شك هو جزء

لا يتجـزأ من بنيـان العـلاقـات والتصـورات للجمـاعة الصانعة له، اما القرار فقد لا يكون كذلك في كل الاحيان ومثال ذلك قرار انهاء وجود قوة الطوارىء الدوليـة في سنـة ١٩٦٧ بمصر، فمصر في يوم ١٦ أيـار/ مايـو ١٩٦٧ خططت لسحب القـوات الدوليـة من خط الهـدنـة على الحـدود الشرقيـة فقـط وطلبتـه، ولكن أوثانت سكرتير عام الامم المتحدة في ذلك الوقت، أصر على أن الطلب إما أن يكون بقاء القوات كلها في سينـاء، أو سحبهـا كلها من سيناء. فالقيادة المصرية لم تخطط لطلب سحب القوات من سيناء كلها، بل من على الحدود الشرقية فقط، وكان ذلك يتفق مع تصـورات الجمـاعـة الصـانعة لهذا القـرار، ولكن امـام اصرار اوثانت طلبت مصر سحب القوات كلها يوم ١٨ أيار/ مايو. والمقصود هنا، انه من المفيد تحليل التفرقة بين التخطيط للقرار وبين القرار، فمصر خططت لقرار السحب من على الحـدود الشرقية فقط، ولكنها اضطرت لاتخاذ قرار طلب السحب من سيناء كلها.

٣ ـ ان القول بأن قرار السياسة الخارجية له علاقة بالجماعة الصانعة له والتي بدورها، لها علاقة بالمجتمع الذي تعيش فيه والذي له بدوره ايضاً علاقة بالنظام الدولي الموجود به، وهو قول صحيـح، ولكن يثير التساؤل او المخاوف حول اننـا لكي نبحث في قرار ما، لا بد من ناحيـة البحث في موضـوعـات متعددة ليس لها علاقة مبـاشرة بمـوضوع القرار، ومن ناحية اخرى، سيؤدي الى تضخم في المتغيرات المستخدمة في التـحـلـيـل، ممـا قد يدفـع في طريـق الخلط والتشويش، ولذلك وجب التنويه بضرورة تصميم بيـان Index للمتغـيرات الاسـاسية وعلاقاتها الرئيسية بين بعضها البعض.

في الخاتمة، أود أن اشيد بهذا العمل الذي ينم عن مجهود عقلي وبحثي كبير ورائع، هذا الى جانب اخـلاص نفسي وايمـان عميق بقضـايا العالم الثالث، ولا يفتأ المرء في التمني برؤية هذا الكتاب ذات يوم مترجماً الى اللغة العربية ليثري الفهم والتحليل في المنطقة العربية □

صـدر حـديثـاً عـن

مركز دراسات الوحدة العربية

الوحدة الأقتصادية العربية

تجاربها وتوقعاتها

جـزءان

الدكتور محمد لبيب شقير

المؤتمر الثامن لمنظمة المدن العربية

الرياض ٢٢ ـ ٢٦ آذار/مارس ١٩٨٦

د. عثمان الحسن محمد نور

استـاذ مساعد بقسم الدراسات الاجتماعية
بجـامـعـة المـلك سعـود ـ الريـاض.

مقدمـة

بعـد الحرب العالمية الثانية، شهدت معظم البلدان العربية كغيرها من الدول النامية ظاهرة النمـو الحضري المتزايد، نتيجة لتدفق تيارات الهجـرة الوافـدة، وارتفـاع الزيـادة الطبيعية (ارتفـاع معـدلات المواليد وانخفاض معدلات الوفيـات). وتشكـل ظاهـرة النمـو الحضري المتسـارع عبئـاً ثقيلاً على الموارد الاقتصادية لكثـير من البلدان العـربية لأن معدلات النمو الحضري لا تتنـاسب وامكـانيـات مراكـزهـا الحضرية ومواردها، مما يجعل بعض التنظيمات الهيكلية والمؤسسات الخدمية في المدن والبلديات غير قادرة على تحقيق أهدافها في مجال الخدمات العامة والتنمية الاجتماعية والاقتصادية.

ومن السمـات البـارزة للنمـو الحضري في البلدان العـربية، ان سكان الحضر يتمركزون بدرجـة كبيرة في عواصم ومراكز الاقاليم. ففي الآونة الاخيرة، تزايدت اعداد السكان في المراكز الحضريـة الكبـيرة بدرجة فاقت معدلات النمو للمـرافق والخدمات العامة، ولم تستطع معظم المدن العربية، استيعاب الجحافل الضخمة من المهاجرين والنازحين الذين فاقت أعدادهم فرص العمـل المتوافرة بالمدن، مما أدى إلى مشكلات البطالة المقنعة والبطالة السافرة وزيادة اعداد المتشردين وانتشـار الجـريمـة وانحـرافـات الأحداث. وتفاقمت مشكلة المواصلات ومشاكل السـكـن العشـوائي وظهـور مدن الاكـواخ والصفيح حول أطراف بعض العواصم العربية.

ومن جهة أخرى، نلاحظ أن النمو الحضري المتسارع في بعض البلدان العربية، قد تـمّ على حسـاب تنمية المناطق الريفية والزراعية. ففي السـودان ومصر، نزحت من المنـاطق الريفيـة اعـداد كبـيرة من القوى العاملة الشابة التي كانت تحقق اضـافات كبيرة للنمو الاقتصادي والاجتمـاعي للمجتمـع الريفي. وقـد ساعدت عوامل انخفاض الأجور في بعض المناطق الريفية واهمال الأراضي الزراعية وانخفاض انتاجيتها على زيـادة تيـارات هجـرة الريفيـين الى المدن والمراكز الحضرية الكبرى.

وقـد فرضت هذه المتغـيرات وغـيرهـا على

الباحثين والمخططين والاداريين وغيرهم، ضرورة دراسة ظاهرة النمو الحضري المتسارع في المنطقة العربية، بهدف الوصول الى الحلول الناجعة والطرق السليمة لمعالجة المشاكل المترتبة على هذه الظاهرة من أجل توفير الخدمات الضرورية وتطويرها لتلائم متطلبات الحاضر واحتياجات المستقبل، مع المحافظة على تراثنا العربي والاسلامي العريق. وعليه فقد رأت منظمة المدن العربية أن تعقد مؤتمرها الثامن لمناقشة موضوع: «النمو الحضري في المدينة العربية ـ المشاكل والحلول».

وقد انعقد هذا المؤتمر بمدينة الرياض بالعربية السعودية خلال الفترة ١٢ ـ ١٦ رجب ١٤٠٦ هـ، الموافق ٢٢ ـ ٢٦ آذار/مارس ١٩٨٦ م. وتزامن انعقاد هذا المؤتمر مع احتفالات مدينة الرياض بمرور خمسين عاماً على انشائها، مما جعل هذا المؤتمر متميزاً عن مؤتمرات المنظمة السابقة، بتجمعه الكبير الذي تحقق من خلاله أعلى نصاب للمؤتمر منذ تأسيس المنظمة.

وساهمت امانة مدينة الرياض مساهمة كبيرة في نجاح هذا المؤتمر، وذلك بحشد امكانياتها المادية والبشرية لتسيير وتنظيم أعماله. واشترك في هذا المؤتمر أكبر تجمع لممثلي المدن العربية. إذ شارك ممثلو ٣٤٠ مدينة عربية. هذا اضافة الى ممثلي المنظمات العربية والاقليمية والدولية والباحثين والعلماء والخبراء الذين ساهموا في تقديم موضوعات اللقاء العلمي.

اشتمل برنامج المؤتمر على اللقاء العلمي اضافة الى أعمال المؤتمر الأخرى الادارية والتنظيمية والمالية. وسنحاول فيما يلي تقديم استعراض سريع لأهم الموضوعات والمقترحات التي ناقشها اللقاء العلمي للمؤتمر الثامن لمنظمة المدن العربية.

الموضوع العلمي

لقد قام المعهد العربي لإنماء المدن[1] بمهمة الاعداد الفني والعلمي لموضوع المؤتمر، فبادر بالتعاون والتنسيق مع الامانة العامة لمنظمة المدن العربية الى إعداد الإطار العام للموضوع العلمي للمؤتمر، وأجرى الاتصال بالجامعات ومراكز البحوث والهيئات العلمية للمشاركة في تقديم البحوث النظرية والتطبيقية لموضوع: «النمو الحضري في المدينة العربية ـ المشاكل والحلول».

وهدف اللقاء العلمي الى التعرف على الأبعاد العمرانية والسكانية والاقتصادية والاجتماعية للنمو الحضري في البلدان العربية، كما هدف الى معرفة الجذور التاريخية والخصائص الديمغرافية والوظائف الدينية والسياسية والادارية للمدن العربية. هذا إضافة إلى عرض المشكلات التي تصاحب النمو الحضري المتسارع واقتراح أنجع الطرق والأساليب لعلاجها ولتحديد دور الأجهزة الادارية والتنظيمية والمؤسسات العلمية والبحثية في التصدي لتلك المشكلات.

وقد برزت من أهداف المؤتمر ثلاثة أبعاد رئيسية لموضوع اللقاء العلمي تضمنت:

١ ـ أبعاد النمو العمراني الحضري في المدينة العربية، والعوامل المؤثرة فيه وأنماطه المختلفة.

٢ ـ مشاكل النمو العمراني ـ الحضري الادارية والاجتماعية والتنظيمية والاقتصادية

---

(١) المعهد العربي لانماء المدن مؤسسة علمية ثقافية استشارية تهتم بالمدينة العربية في مجالاتها واختصاصاتها واغراضها كافة. وتهتم هذه المؤسسة بالمدن العربية والشؤون البلدية بصفة خاصة. ويعتبر المعهد جهازاً علمياً متخصصاً لمنظمة المدن العربية. وقد ظهر المعهد كفكرة في عام ١٩٧١ ولكن نشاطه الفعلي بدأ في مطلع عام ١٩٨٠ بمدينة الرياض بالعربية السعودية.

ومشاكل الخدمات والمرافق العامة.

٣ ـ طرق وأساليب علاج المشاكل ودور المدن والبلديات والمنظمات والهيئات في عرض المشاكل وأساليب حلها.

وكانت جلسات اللقاء العلمي في مجملها عشرين جلسة، اشتملت على تسعة وخمسين بحثاً: شارك في تقديمها متخصصون في مجالات التخطيط العمراني وادارة المدن والتنظيم، بجانب العلماء والباحثين في علوم الهندسة والسكان والاقتصاد والاجتماع. وبلغت عدد ساعات اللقاء العلمي اثنتين وثلاثين ساعة، وزاد عدد المشاركين والباحثين في اللقاء العلمي عن ألف مشارك. وتناولت جلسات المؤتمر الموضوعات الآتية:

- خصائص التخطيط العمراني.
- أنماط النمو العمراني الحضري.
- المشكلات الادارية للنمو العمراني الحضري.
- التوسع العمراني في المدينة العربية.
- المشكلات السكانية للنمو الحضري.
- سياسة تطوير المدن والمراكز الحضرية.
- المشكلات البيئية للنمو العمراني الحضري.
- استخدامات الأراضي في المدن العربية.
- دراسات تطبيقية عن المدن العربية.
- المشكلات الاجتماعية للنمو العمراني الحضري.
- مظاهر التخطيط الحضري في المدن العربية.
- مستقبل النمو العمراني في المدينة العربية.
- مشكلات الخدمات العامة للنمو العمراني الحضري.

ويتضح مما سبق ذكره، ان اللقاء العلمي للمؤتمر الثامن لمنظمة المدن العربية قد حظي بتنوع كبير للبحوث والدراسات التي قدمت خلال جلساته المتعددة. ولا يتسع المجال هنا لاستعراض بحوث المؤتمر ومداولات المشاركين فيه. وسنكتفي بتسليط الضوء على أهم توصيات اللقاء العلمي. ويمكن للقارىء أن يرجع الى بحوث ومداولات المؤتمر التي سيتولى نشرها المعهد العربي لإنماء المدن. وإن كان لنا تعليق على اللقاء العلمي فهو انه قد تناول موضوعاً من الموضوعات الحيوية والتي ترتبط ارتباطاً وثيقاً بمشاكل التنمية في البلدان العربية. كما أن اللقاء العلمي كان فرصة للربط بين النظرية والتطبيق حيث كان اللقاء تلاحماً بين العلماء والباحثين من جهة، والاداريين والمخططين والمهندسين من جهة أخرى، مما جعل التوصيات الصادرة عن المؤتمر مدعمة بالتجارب والممارسات الفعلية في ميادين العمل بالمدن والبلديات المختلفة.

لقد بدأت جلسات اللقاء العلمي بجلسة عامة قدم فيها رئيس اللجنة العلمية المهندس عمر عبد الله القاضي ونائبه الدكتور محمد مصطفى الباهي، استعراضاً للموضوع العلمي وتوزيعاً للبحوث على الجلسات المختلفة. ثم بدأت الجلسات العلمية بتقديم البحوث واستعراض نتائجها. وتلى ذلك نقاش بين المشاركين والباحثين، ساده روح الحوار العلمي الهادف البناء. ومن الملاحظ أن الفترة المخصصة للمناقشة والحوار في معظم الجلسات كانت قصيرة جداً لكثرة البحوث المقدمة، مما لم يمكن الكثيرين من المؤتمرين من ابداء وجهات نظرهم في العديد من القضايا النظرية والتطبيقية التي طرحها الباحثون، هذا اضافة الى ان بحوث المؤتمر قد وزعت على المشاركين اثناء انعقاد الجلسات، مما لم يمكن المشاركين من الاطلاع عليها، وبالتالي، لم تستكمل الفائدة العلمية من حلقات النقاش. ونأمل أن تراعي منظمة المدن العربية هذه المسائل التنظيمية في مؤتمراتها المقبلة.

وفيما يلي نستعرض أهم توصيات اللقاء

العلمي التي أجازها المؤتمر في جلسته الختامية التي عقدت صباح الخميس ١٦ رجب ١٤٠٦ هـ، الموافق ٢٦ آذار/مارس ١٩٨٦ م.

أهم توصيات اللقاء العلمي

أ - في مجال البحوث والدراسات

(١) قيام المعهد العربي لإنماء المدن بطبع وتوزيع نشرة علمية دورية تتعرض للبحوث والدراسات التي تجريها مراكز البحوث والجامعات العربية، هذا، إضافة الى ما ينشر في المجلات المتخصصة في مجال المدينة العربية.

(٢) توجيه البحوث العلمية لمعالجة مشاكل المدن العربية.

(٣) توحيد المفاهيم والمصطلحات والمعايير التخطيطية والفنية ونشرها على المدن العربية، توحيداً للفكر العمراني وارساءً للمنهج العلمي.

(٤) اتاحة الفرصة أمام الخبرات العربية التي تعمل في المجالات العمرانية والتخطيطية للعمل في المشاريع العمرانية في المدن العربية، وتبادل الدراسات والنماذج التطبيقية التي تقدمها هذه الخبرات فيما بين المدن العربية.

ب - في مجال العمارة والتصميم

(١) وضع المعايير والأسس التصميمية المعمارية والعمرانية العامة التي يمكن اتباعها عند اعداد التصميمات المعمارية والتخطيطية.

(٢) ضرورة حفظ واحياء المواقع ذات القيمة التاريخية، وضرورة الارتقاء بالاحياء القديمة ذات القيمة الحضارية.

(٣) قيام المعهد العربي لإنماء المدن باصدار دلائل أعمال متخصصة لمعالجة موضوعات تخطيطية مثل: «مشاكل الاحياء الطفيلية» و«تقسيم المناطق السكنية» و«تنظيم العملية التخطيطية».

ج - في مجال الخدمات والمرافق العامة

(١) قيام بلديات المدن العربية بمواجهة النمو العمراني العشوائي في المدن، سواء بالارتقاء بما هو قائم منها، أم تخطيط المناطق الجديدة لمواجهة النمو غير المنظم قبل حدوثه.

(٢) تبادل الخبرات التطبيقية والعلمية بين البلديات العربية في معالجة مشاكل تلوث البيئة.

(٣) العناية بالجوانب الادارية والتنظيمية للتنمية الحضرية في المدن العربية. والاهتمام بحل مشاكل المواصلات والنقل والاسكان والاماكن الترويحية وغيرها من الخدمات العامة.

د - في مجال الهجرة والآثار المترتبة عليها

(١) ضرورة معالجة موضوع الهجرة من الريف الى المدينة ضمن الاطارين القومي والاقليمي، واعادة النظر في سياسات التوزيع السكاني بما يتناسب مع الموارد القومية والاقليمية، وتوفير فرص العمالة لسكان الريف واستكمال البنية الهيكلية للمناطق الريفية للاستجابة لمتطلبات الحياة العصرية للسكان.

(٢) الاهتمام بالآثار المترتبة على وجود العمالة الوافدة الى المدن العربية، وذلك في ضوء المشاكل الناجمة عن البطالة السافرة والمقنعة □

سبع اطروحات حول المغرب العربي(*)

سامي ناير

أستاذ في جامعة باريس ـ باريس

ـ ١ ـ

إن وحدة المغرب العربي ليست واجباً فحسب، بل إنها أيضاً ضرورة. فهي لا تفرض نفسها كبناء جديد لقوة مفقودة وليست اسطورة يجب تحديثها. فوحدة المغرب العربي هي بالأحرى واقع ملحّ وموضوعي، تجتهد القوى السياسية السائدة اليوم في شمال افريقيا لخنقه اكثر من تحقيقه. وهي وحدة تتعثر، لا لأن الشعوب لا تجدّ في انجازها، بل بسبب السياسة اللّامغربية التي تتبعها اقطار المغرب العربي.

مع ذلك، أصبحت هذه الوحدة، ضمن مسلماتها، ممكنة لأسباب جغرافية، اقتصادية، اجتماعية، عرقية، ثقافية ودينية. ومن النادر أن نجد على سطح الارض، مجموعة بشرية وثقافية تحمل نفس ما يحمله المغرب العربي من تجانس. فإذا كانت التقسيمات الحدودية بين بلدان المغرب العربي الثلاثة الكبرى (المغرب، الجزائر، تونس) قد بدأت في الظهور قبل الاستعمار، الذي جاء ليدعمها ويثبتها، فإن ذلك لا يعني انها تمثل الاتجاهات العميقة للمجتمع المغربي. وفي الواقع، فإن الامور قد حدثت في الماضي، مثلما ما زالت تحدث اليوم، كما لو أن ذلك يعني أن تسيطر القوى الاجتماعية الساحلية المتراصة على الجنوب المغربي، ما وراء السلاسل الجبلية وأعماق العالم الصحراوي. إن التقسيم الحقيقي للمغرب العربي لا يتوزع بين اقطار ثلاثة (أو ستة، إذا ما أضفنا اليه موريتانيا وليبيا والصحراء الغربية)، بل بين ثلاثة أشكال مجالية متفاوتة التجانس: السهول الجنوبية، السلاسل الجبلية والفضاءات الصحراوية. إن التشييد الارادي، العقلاني والتام للمغرب العربي لا يتم إلا عبر التحام هذه المتوازيات الثلاثة المتقاربة.

ـ ٢ ـ

هذا البناء المغربي ضروري على الأقل لثلاثة أصناف من الاسباب: لأسباب ذات طابع اقتصادي

(*) مساهمة توصلت بها اللجنة التحضيرية للندوة.

أولاً: تواجه بلدان المغرب العربي الثلاثة الكبرى (المغرب، الجزائر، تونس) مشكلة التنمية، أي أساساً تعبئة قوى العمل الفعلية والكامنة: في حين من الواضح، أنه لا يوجد بلد واحد من بلدان المغرب العربي يتحكم في قوى العمل هذه بشكل أو بآخر: استعملت هذه الاخيرة بالإدماج الاستقالي (المغرب، تونس) أو المجبر (الجزائر) داخل التقسيم العالمي للعمل. وبتدعيمه لاتجاهات البلدان المغربية بشكل ما، فإن الادماج داخل التقسيم العالمي للعمل، زاد من التحديدات اللاعقلانية للانتاج، فمثلاً صناعة الصلب التي تغدو، مع مرّ السنين، صناعة خردة، وتخريب الريف الذي أصبح من دون حل، وأخيراً بالطريقة نفسها، تقوية الشرائح الاجتماعية الطفيلية المرتبطة عبر رؤيتها ونمط حياتها بنموذج الاستهلاك المنفلت من عقاله المستورد من بلدان المركز. من وجهة النظر هذه، فإن «الاستقلال» الاقتصادي الذي تنادي به الدول بقدر ما هو أسطورة فهو يدعم شوفينيتها الخاصة. وفي الواقع، فإن تجربة السنوات العشرين الاخيرة برهنت على أنه دون التحكم المتكامل، أي المغربي، للاندماج داخل التقسيم العالمي للعمل، ليس هناك، ولن تكون هناك تنمية.

هذا البناء المغربي ضروري ثانياً لأسباب ذات طابع سياسي: إذا كان يجب على قوى اقتصادية وعسكرية وسياسية مثل أوروبا والصين أو اليابان أن تساوم وتقاوم دورياً لكي لا يقع ابتلاعها من قبل القوى العظمى، فماذا يمكن ان نقول إذن عن البلدان المغربية؟ إذا تركنا جانباً شوفينية عظمة الدولة وجنونها، فمن الواضح أن المغرب العربي المجزأ قد أصبح رقعة مفتوحة لا تجد القوى الكبرى غطاءً للتحكم فيها سوى البيادق. وفي الحقيقة تتحكم القوى العظمى سياسياً في المغرب العربي، ذلك أن أية دولة من الدول القائمة لا تملك الوسائل العسكرية لاستقلالها الذاتي. إن نزاع الصحراء الغربية يكثف هذا المعطى. والمذبحة التي تهدد المغرب العربي يومياً يمكن أن تنظمها القوى «الحليفة» إلى آخر رصاصة. وبعبارة أخرى، فإن إدخال البلدان المغربية في لعبة القوى العظمى يؤدي الى هزال سياسي هيكلي **للمجموع** المغربي: أي أنه دون الوحدة السياسية ـ الاقتصادية، ليس هناك ولن يكون هناك استقلال سياسي فعلي لبلدان المغرب العربي.

ثالثاً وأخيراً، إن البناء المغربي ضرورة تاريخية: فتنظيم الاقتصاد العالمي وتوحيد الاسواق والقوى المنتجة يشهدان على أن المستقبل القريب سيكون للمجموعات المتوسطة والكبيرة. إننا نستشف معطيات القرن الحادي والعشرين رغم أنها غائمة: ستكون بجانب القوتين العظميين، الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة الامريكية، مجموعة هي قيد التشكل مثلما تشهد على ذلك أوروبا وآسيا بكتلها الثلاث الآخذة في الترسخ (الصين، اليابان، فيتنام)، وتوازن الديكتاتوريات في أمريكا اللاتينية (من خلال التفاهم الذي سيكون، على ما يبدو، حاسماً في تاريخ القارة، بين البرازيل والأرجنتين).

هذا يعني أن سياسة القرن الحادي والعشرين ستكون سياسة المجموعات المنظمة الكبيرة والمتوسطة. يمكن أن نتوقع دون خشية الوقوع في الخطأ، أن الدول التي سوف لن تندمج داخل هذه المجموعات، ستكون واقعة تحت السيطرة بلا رحمة: وهنا قد تخلق أشكال جديدة من الاستعمار.

حسب معدل النمو الديمغرافي، فإن عدد سكان المغرب العربي سيبلغ في أوائل القرن المقبل حوالى مائة مليون. يمكن إذن للمغرب العربي، الذي يتمتع بوضعية جيدة في السوق العالمي، بفضل خيراته الطبيعية (المواد الأولية، المحروقات، الفوسفات، الشمس) وإمكانياته البشرية، أن يصبح مجموعة حاسمة في الحياة السياسية للعقود القادمة. لكن يمكن أيضاً أن يندثر لفترة طويلة، إذا لم يكن في مستوى التحدي المتمثل في تحقيق وحدته. وعندها سيكون المؤرخون قد أصابوا، وهم أولئك الذين من

عادتهم رؤية الزمان المغربي: «زمناً لا يمكن الامساك به، والتباس موقف فرضته عليك الاوضاع»[١].

- ٣ -

بقي أن نعرف بأي صيغة سيتم تحقيق المغرب العربي. لقد شكل خروج الاستعمار من وجهة النظر هذه **تراجعاً** تاريخياً فعلياً. ورغم بعض المحاولات النادرة والتي قامت بها أقلية قليلة لتوحيد النضالات، فإن الحركات الوطنية المغربية قد صبّت في النهاية في القالب الاستعماري، وحصلت الاستقلالات ضمن أطر دول حددها المستعمر.

وما إن برزت بوادر الوعي المغربي في بداية هذا القرن بخاصة بفضل عبد الكريم ومصالي الحاج، حتى وقع ضربه من قبل استراتيجية التفريق الاستعمارية وبالقدر نفسه من قبل القوى السياسية التي قادت الحركات الوطنية بعد الحرب العالمية الثانية. من الواضح، دون محاولة القاء المسؤولية على هؤلاء وعلى أولئك، أن الملكية الاقطاعية ـ البرجوازية في المغرب والبرجوازية في تونس قد انتابهما الفزع أمام راديكالية النتائج الاجتماعية لاندلاع الثورة الجزائرية. فعوض توسيع المواجهة ضد الاستعمار، فضلت هذه القوى الاجتماعية، المهددة في مجالات سيطرتها الخاصة، الانزواء داخل الحدود الاستعمارية كهامش أمنٍ كافٍ، مع احتمال الطعن فيها اذا ما هزم المستعمر، مثلما حدث بعد الاستقلال الجزائري. لكن رغم انّ هذه الحدود قد شهدت خلال الفترة ما قبل الاستعمارية بداية تثبيتها، فإنه كان يمكن الاعتقاد، أن المستعمر سيجد نفسه بعد الحرب العالمية الثانية امام قومية مغربية تحمل (من خلال الحساسيات الخاصة التي ينفرد بها كل طرف) إرادة مشتركة لتجسيد **أمة مغربية عربية**. فعوض أن يتجسد هذا المفهوم من خلال آلام النضالات وان يتعمق في وحدة مصير المغاربة، فقد أصبح بسرعة سلاحاً تكتيكياً رهيباً وديماغوجياً في أيدي القوى السائدة. لقد أعطى تاريخ الحركات الوطنية في المغرب العربي الملحمة المؤلمة. لكن هذه لم تأت لا من القدرية ولا من الخيانة: فهناك عوامل تاريخية اجتماعية محددة، جعلت من جدلية اللامغربة الحقيقية هذه أمراً ممكناً.

إن القوى الاجتماعية التي وجدت نفسها في خضم الحركة الوطنية، لم تكن (أو لم تكن مطلقاً) حاملة للوحدة المغربية. لقد استطاعت الملكية الاقطاعية ـ البرجوازية في المغرب، ان تسخّر الحركة الوطنية المغربية لصالحها وحدها وان تصبح حاملة راية الاستقلال دون أي تجذير للقوى الشعبية: وقامت البرجوازية التونسية أيضاً بتسليط على النضال المضاد للاستعمار، وحددت له تخوماً واضحة جداً. ولم تكن الملكية المغربية والبرجوازية التونسية مهيئتان للتشكيك في نظام علاقات الاستغلال الذي دعمّه الاستعمار. إذ أن تعبئة شعوب المغرب العربي، وربما تجذيرها حسب النموذج الجزائري، كان يعني على الفور نضالاً ضد هذه العلاقات الاجتماعية، وبالتالي، تهديداً مباشراً لقوى الدولة الاجتماعية هذه.

في الواقع، كانت الدولة الاستعمارية نعمة على الشرائح الاجتماعية: فبفضل الاطار الذي كانت تحدده عسفاً للحركات الوطنية، أمكن انقاذ العلاقات الاجتماعية الرأسمالية، والشرائح المحظوظة نفسها من هيجان الموجة المعادية للاستعمار.

وفي الجزائر، كان على الحركة الوطنية الجزائرية ان تكون لها الشجاعة الضرورية: لقد اختار

---

(١) عبد الله العروي، **تاريخ المغرب العربي** ([د.م.]: منشورات ماسپيرو، [د.ت.])، ج ١، ص ٥٧.

الملاكون العقاريون والبرجوازية منذ فترة، الاندماج داخل المجتمع الفرنسي: وعندها كان البديل إما الراديكالية الشعبية المتجسدة أولاً في حزب الشعب ـ حركة الانتصار (P.P.A - M.T.L.D)، ثم في جبهة التحرير الوطني أو الاندماجية الصريحة للشرائح البرجوازية والعقارية. وهكذا كانت قيادة الثورة من العناصر الراديكالية في المدن والفلاحين الفقراء في الريف: لكن عدم وجود برنامج اجتماعي محدد، وغياب الوضوح في المواقف الاجتماعية داخل جبهة التحرير الوطني، والاجماع الظاهري وصراع الزمر الخفي، اضافة لمواقف القوى السياسية الحاكمة في المغرب وفي تونس، حالت دون تشكل وتطور منطق الانعتاق المغربي داخل الحركة الوطنية الجزائرية المناضلة. واجمالا، فإن الجزائريين لم يرغبوا ولم يستطيعوا مدّ جذورهم داخل نضالات المضطهدين الاجتماعية في المغرب وفي تونس. ولم يعط الوطنيون الجزائريون الى هؤلاء إلا مثال شجاعتهم. لكن لا يكفي أن يكون الجار شجاعاً حتى ننزل الى الشوارع...

بالحصول على الاستقلالات السياسية، تدعمت الاتجاهات نحو الاكتفاء الذاتي ضمن الدولة الواحدة في كل من بلدان المغرب العربي. فمن مغرب «الدول» الى مغرب «الشعوب»، لم تكف الشعارات الديماغوجية عن احتلال واجهة الاحداث. ولم يؤد تشكيل اللجنة الاستشارية المغربية الدائمة، عام ١٩٦٤، وهو أقل ما يمكن أن يقال عنها، الى تثوير الاشياء[٢]؛ كما أن بروز نزاع الصحراء الغربية، عام ١٩٧٥، جمّد عملياً كل محاولة جدية للمبادرة بعمل في اتجاه الوحدة. ودون الوقوع في واقعية مفرطة، فمن المؤكد ان المغرب العربي المتحد، يبدو اليوم اكثر من أي وقت مضى، كحلم بعيد وأمنية تقية، من وجهة نظر القوى الاجتماعية السائدة في افريقيا الشمالية بطبيعة الحال.

ـ ٤ ـ

إن تجربة حركات التحرر الوطني، والسياسة التي تتبعها، منذ اكثر من عشرين عاماً، اقطار المغرب العربي، تفرض مراجعة تامة للتصورات الكلاسيكية التي نرى من خلالها الوحدة المغربية. يجب تمرير اطروحتين شائعتين على غربال النقد. من جهة، الاطروحة القائلة بإمكانية تحقيق الوحدة المغربية دون تغيير العلاقات الاجتماعية داخل كل دولة؛ هذه الاطروحة التي تفترض تراكماً تدريجياً للاتفاقيات بين الدول في مختلف المجالات الاقتصادية والثقافية، لم تصمد أمام التناقضات بين بلدان المغرب العربي على الصعيد الجيو ـ استراتيجي، ولا أمام التأثيرات ذات الطابع البراوني، كما يقول الفيزيائي، التي حثتها النماذج المجرَّبة في البلدان الثلاثة. وإذ تبقى ثوابت البؤس ثابتة ـ العطالة، أزمة الزراعة، الافقار المائي، تهميش شرائح من السكان يرتفع عددها اكثر فأكثر ـ فإن الاتجاهات الاقتصادية المحتَّة خلال عقدين من **اللاتنمية** تتباعد بين الدول، وتجعل من الصعب جداً قيام سياسة مغربية متجانسة: تزداد زراعة المغرب فقراً، ولا يتطابق التصنيع الجزائري، غير الفعال والمكلف، مع الطلب الاجتماعي للسوق الداخلي الممكن في المغرب العربي، في حين يتقهقر الجهاز الانتاجي التونسي بالمقارنة مع تراكم الارباح الناتجة عن قطاعات غير منتجة مثل السياحة. وبعبارة اخرى، فإن الافقار بالمعنى الحقيقي هو

---

(٢) لقد كتب عبد الحميد ابراهيمي في تقويمه لنتائج عمل اللجنة الاستشارية المغربية الدائمة: «إن دراسة هيكل المغرب العربي التنظيمي يوضح حذر الوسائل والسير نحو اندماج الدول الاعضاء. فهذه... اقتصرت على تشكيل اجهزة مغربية متخصصة، ومكلفة بدراسة المسائل التقنية البحتة. انها اساساً هيئات ولجان او دراسات بعيدة عن تعديل عمل البلدان الاعضاء». انظر: **ابعاد وآفاق العالم العربي** ([د.م.]): منشورات ايكونوميكا، [د.ت.])، ص ١١٦.

بالتأكيد اليوم أهم بكثير مما كان عليه قبل عشرين عاماً. إذن، لم تؤد السياسات الاقتصادية المتبعة الى خلق جدلية تبادل بين الدول: فمثلاً ماذا يمكن للصناعة الجزائرية أن تقترح على البلدان الاخرى وهي صناعة تحقق ٥ بالمائة أو ٦ بالمائة من النمو الصناعي قياساً الى حجم لا يقدر من التوظيفات برأس المال الثابت؟

من جهة اخرى، لا يمكن ايضاً قبول الاطروحة الارادية التي ترى أن بناء المغرب العربي حقيقة موجودة في قلوب الشعوب، كتناقض مع شوفينية الطبقات الحاكمة لكل شعب من هذه الشعوب، حقيقة لا تتطلب الا أن تصبح أمراً راهناً ومجسدة. ورغم أنها تحتوي على بعض العناصر العميقة للحقيقة، فإن هذه الاطروحة تخطىء بسبب لاواقعيتها: انها تستهين بشكل خطير بتأثيرات الدعاية الشوفينية على تكوين الشخصية المغربية المتميزة، وخصوصاً فقدان الاحساس بالهوية الجماعية والموحدة في اوضاع البؤس الاجتماعية: في الحقيقة، بقدر ما يتزايد التهميش الاجتماعي، يتنامى التغريب الاجتماعي ويتسع انخفاض الاحساس ـ لكي لا نتحدث عن الوعي ـ بالانتماء الى مجموعة تاريخية معينة. نلمس هنا مسألة في غاية الحدة من المهم تحليلها بإسهاب. وعاجلاً تستوجب هذه المسألة طرح السؤالين التاليين: أي محتوى اجتماعي سيكون للتنمية المغربية؟ وما هي القوى الاجتماعية القادرة على تحقيقه؟

ـ ٥ ـ

قادت التجربة الرأسمالية في المغرب العربي الى اللاتنمية. وأدى منطق الادماج الرأسمالي داخل التقسيم العالمي للعمل، إلى إعادة الانتاج الموسع للبؤس واستغلال الطبقات الشعبية، وخصوصاً في تونس وفي المغرب. أما الجزائر، فقد افلتت نسبياً من هذه الظاهرة المكثفة نظراً لطابع سلطتها الطبقي، وبالخصوص للاستعمال الماهر لمدخولها من الطاقة. لكن هذا لن يدوم ولن يوهمنا: هنا أيضاً، الآجال آتية وبخطى حثيثة. إن الطبقات والشرائح الاجتماعية التي نمت من خلال مختلف القطاعات الخاصة في المغرب العربي، لن تقدر على اعادة انتاج نفسها وعلى تقوية عضدها، الا على أساس تحالفها وخضوعها لكبار ملاكي رؤوس الأموال العالميين. فثلما ستتم هذه «**التنمية**» أساساً على حساب العمال والمبعدين عن النظام الاجتماعي، فإن أشكال السيطرة السياسية سوف تكون شديدة. سوف يقابل الاستغلال الصارم أنظمة من الرقابة المؤسسية أكثر صرامة: من منظور الطبقات المالكة، المستقبل ليس للديمقراطية حتى ولو كانت برجوازية وشكلية: فالقاعدة الاجتماعية لهذه الطبقات، ممارساتها وعاداتها، رغباتها وأحلامها، تبعدها أكثر فأكثر عن شعب العمال والعاطلين. هذا يعني أن علاقات الانتاج الرأسمالية التي تدعم وجود هذه الطبقات، تشكل عوائق امام تحقيق العدالة الاجتماعية والتربية والصحة والرغبة البسيطة في العيش مهما كانت متواضعة وخاضعة. إذن لا يمكن لمحتوى الوحدة المغربية الاجتماعي إلا ان يكون **اشتراكياً**، أي أنه يكمن في الرغبة العميقة في انعتاق الشعوب والقوى المنتجة، وفي اعادة ادماج الشرائح الاجتماعية التي همشها قانون الربح داخل النظام الاقتصادي. إن الوظيفة الاساسية لهذه الاشتراكية تتمثل في توظيف العمل الضائع، وخصوصاً في خلق الظروف المؤسسية لتمكين المضطهدين من التعبير الذاتي، هنا أيضاً من المهم الاستفادة من التجارب فمن دون الديمقراطية، أي من دون مشاركة العمال الفعالة في اعداد مخططات التنمية، لن تكون هناك اشتراكية في المغرب العربي. إن الاطروحة الديكتاتورية التي استطاعت التغلغل لدى شرائح السكان الاكثر صحواً، والتي ترى أن دولة قوية، تفرض من فوق سياستها، ستكون وحدها قادرة على **إخراج** المغرب العربي ـ وكذلك أيضاً كل بلدان العالم الثالث ـ من التخلف، أدت إلى النتائج التي نعرفها: لم تحصل

الشعوب لا على التنمية ولا على الحرية. في الواقع، يجب اليوم قلب أطراف المعادلة: لا يمكن أن تأتي الديمقراطية بعد التقدم الاقتصادي. فهي تحدد الاشتراكية، وغير مشروطة بها. هذا يعني أيضاً أن اشتراكية المضطهدين إما أن تكون ديمقراطية أو لا تكون.

- ٦ -

إن مسألة معرفة من هي القوى الاجتماعية القادرة على تحقيق المشروع التاريخي للمغرب العربي المتحد ليست سهلة الحل؛ فصعوبة الإجابة تتزايد بقدر ما يمكن للقوى البرجوازية (والجيش الذي يمثل في الملاذ الأخير الكلمة الحاسمة) أن تربح الوقت بإيجادها الحلول الوسطى بين المصالح الخاصة لكل منها. بصفة عامة، يمكن أن يكون لبرجوازيات المغرب العربي الآن استراتيجيتين كبيرتين: يمكن لها من جهة، أن تكثف علاقاتها **عمودياً**، على مستوى أشكال الانتاج واستيراد البضائع من أوروبا والبلدان الرأسمالية؛ كما يمكنها أن تدعم مبادلاتها التجارية **أفقياً**، بين بلدان المغرب العربي نفسها. وهاتان الاستراتيجيتان متكاملتان: فعمودياً تعني التخصص في النشاطات الاقتصادية التحويلية، وأفقياً تهدف الى عقلنة أشكال التبادل. لكن هذا يعني، في أحسن الحالات، اختزال المغرب العربي إلى سلسلة من الاتفاقيات التجارية بين الدول، أي فتح الأسواق الداخلية الخاصة بكل منها دون عقلنة وتخطيط مغربيين لنشاطات الانتاج. هذه التوجهات يتم تنفيذها منذ الآن، ومن المهم عرض جميع عواقبها. ففي النهاية، هذا يفترض أساساً اندماج المجموع المغربي تحت الهيمنة الاقتصادية الأوروبية، اذن تشكيل سوق ستتحد فيها المصالح الرأسمالية الأوروبية والمغربية وتتعاضد لاستغلال عمال المغرب العربي. إذا كانت البرجوازيتان التونسية والمغربية على استعداد للعب هذا الدور سريعاً، فإنه ليس كذلك بالنسبة للجزائر حالياً. لكن بعد الفشل المفجع لسياسة التصنيع المستقل التي قادها الثنائي بومدين ـ عبد السلام بلعيد، فإن الأبواب قد أصبحت مفتوحة: هناك مؤشرات متزايدة تجعلنا نفترض أن البرجوازية الجزائرية الجديدة ـ حيث محور معركتها متجه حالياً نحو التشكيك في احتكار التجارة الخارجية وتوسيع نشاطات التجارة الداخلية ـ ستسير في اتجاه الرأسماليين التونسيين والمغاربة نفسه، وبطريقتها بطبيعة الحال.

بعبارة أخرى، لا تستطيع البرجوازيات المغربية أن تطرح سوى **اشكالاً مسخة** للمغرب العربي في أفضل الحالات. ومن هذه الناحية، لا يُرجى أي خير للمضطهدين والمستغلين في المغرب العربي. لأن قضية هذا الأخير الأساسية ليست تسويق المنتوجات، ولكنها **التوحيد العقلاني لنشاطات الانتاج**. فانشاء نسيج صناعي وزراعي متكامل على امتداد المجال المغربي، وحده الكفيل بحل المشكلتين التي يواجههما المجموع المغربي حالياً: مشكل تقوية الاستقلال الاقتصادي ضمن التوحيد المغربي، والآخر، وهو يتماشى مع الأول، تعبئة قوى العمل الضخمة لهذه المنطقة.

في مثل هذه الحالة، إن تشكيل جبهة اجتماعية تضم عناصر من المثقفين والبرجوازية الصغيرة الديمقراطية والشغيلة، يمكنه أن يخلق شروط انبثاق مشروع للمغرب الاشتراكي والديمقراطي. هذا المشروع التاريخي سيكون بديلاً ومعارضاً جذرياً للترقيعات البرجوازية. لكن هذه الجبهة الاجتماعية لا يمكنها أن تضمن شروط النجاح في النضال من أجل المغرب الاشتراكي والديمقراطي، إلا إذا توصلت الى التغلب على عائقين: من جهة، إنه من الضروري التفكير الآن **حول**، وتقديم اقتراحات **من أجل**، فك الهيمنة عن الشرائح الاجتماعية العريضة المعدة من قبل التنمية الرأسمالية: فهذه الشرائح، التي لا تنطبق عليها مفاهيم **البروليتاريا** الرثة أو **الهامشيين**، تشكل **عقبة** أمام تشكيل أي حركة اجتماعية

وسياسية في المغرب العربي: أولاً لأن مشروعاً تاريخياً للتحرر والانعتاق يجب أن يحل بالدرجة الأولى مشاكلها الاجتماعية (الخبز، العمل، التربية، السكن، الصحة،... الخ)؛ وفيما بعد لأنها ستشكل ـ بالنظر الى النمو الديمغرافي ـ الأغلبية العظمى من السكان؛ وأخيراً لأنها تقدم للديماغوجية الرجعية هامش مناورة خطير وسريع العطب بشكل خاص.

ومن جهة أخرى، يجب على الجبهة الاجتماعية من أجل المغرب العربي الاشتراكي، أن تعارض الأحزاب الوطنية والشوفينية القديمة التي تتحمل مسؤولية عدم تعميم الوعي والنضال على مستوى المغرب العربي. وهذا يعني أنه من الضروري، اليوم، العمل على خلق يسار مغربي عربي جديد يستمد قواه من الشبيبة وقوى المغرب العربي الحية. هذا اليسار الجديد يستطيع ويجب أن يصبح التعبير الثقافي عن هذه الجبهة الاجتماعية المناضلة.

ـ ٧ ـ

يبقى أن نعرف كيف يجب أن تسير دينامية التوحيد المغربي هذه. إذا كان الأفق الاستراتيجي للمغرب المتحد، الاشتراكي والديمقراطي، ليس موضوعاً نظرياً للمدى البعيد، فيجب أن يصبح هذا الأفق ويتحول الى أشكال نضال ملموسة ومباشرة. لأن هناك علاقة جدلية بين تشكيل هذه الجبهة الاجتماعية وبروز اليسار الجديد، وبين القدرة على تحويل المشروع الاستراتيجي إلى أشكال نضال ملموسة ومباشرة. هذه العناصر تتحدد وتسير بالتبادل. ومنذ الآن، من المهم إذن أن نلتمس بعض التوجهات العامة:

١ ـ من أجل خلق جمعيات متعددة يرتكز هدفها على إعداد التوجهات البرامجية الكبرى للمشروع الاستراتيجي المغربي.

٢ ـ من أجل وضع اقتراحات ملموسة تهدف إلى الاندماج المتكامل للمنتوجات الصناعية والزراعية. هذه الاقتراحات يجب أن تكون كبدائل لعقود التسويق التي أبرمتها الطبقات الحاكمة. لأن عقود التسويق بين بلدان المغرب العربي إذا كانت، دون شك، مفيدة، فإنها يجب أن لا تخفي المشكل الأساسي، وهو توحيد النسيج الانتاجي. فالمغرب العربي لن يتحقق بتصدير السلع بين الدول، بل بالاندماج العقلاني لمجالات الانتاج.

وفي الوقت نفسه، من المهم محاربة عقود الاندماج العمودي بين بلدان المغرب العربي، والبلدان الرأسمالية المتقدمة في كل مرة تكون لهذه العقود عواقب سلبية ومعيقة للاندماج الأفقي بين بلدان المغربي العربي.

٣ ـ من أجل حرية تنقل العمال بين بلدان المغرب العربي، وحتى لا تكون تلك الحرية ورقة رابحة في أيدي البرجوازيات «الوطنية» (التي ترسل العطالة بهذه الطريقة)، يجب دعمها والدفاع عنها عن طريق خلق نقابات مغربية عربية موحدة. إن تنقيب العمال على مستوى المغرب العربي يجب ان يعارض النقابات العميلة للسلطات القائمة، وأن يكون في لحظة أساسية ضمن استراتيجية بناء المغرب العربي الاشتراكي.

٤ ـ من أجل مجموعات سياسية تهدف الى خلق تجمع مغربي عربي للاشتراكيين والديمقراطيين.

ودون اصدار حكم مسبق على الشكل التنظيمي الذي سيكون وعاء للاتحاد السياسي لأنصار الجبهة الاجتماعية واليسار الجديد، فإنه من الضروري الدخول، منذ الآن، في نقاش حول هذه المسائل.

إن مغرب الغد الاشتراكي، سيكون مغرب الديمقراطية والتعددية وحرية التعبير والاستقلال الجهوي، إذا أراد ليس حل مشاكله الاجتماعية الخطيرة فقط، بل أن يلعب دور نقطة الاتصال بالنسبة لافريقيا ومثال الوحدة في الوطن العربي□

صدر حديثاً عن

مركز دراسات الوحدة العربية

مكتبة المستقبلات العربية البديلة
الفنون والآداب كمناصر وحدة وتنوع
في الوطن العربي

الهوية القومية في السينما العربية

كمال رمزي
سمير فريد
عدنان مدانات
هاشم النحاس

إشراف
عبد المنعم تليمة